

للفقيه العلامة الحجة المتبحر الفهامة
ذي المؤلفات التي عز وجود مثلها ولم يعرف لها نظير من قبلها
سيدي عبد الله بن الحاج ابراهيم العلوي الشنجيطي
رحمه الله ورضي عنه
(المتوفى ١٢٣٣هـ - ١٨١٨م)

بإشراف
أسير ذنبه الفقير إلى عفو ربه
محمد الأمين بن محمد بيب

الجزء الثاني

الطبعة الثانية لسنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ مـ

فيض الفتاح
على نور الأقاح



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله[1]

الفصل والوصل

قدم الفصل هنا في الترجمة لأمرين:

أحدهما: أنه الأصل والوصل طارٍ[2] عليه، وبيان ذلك أن الفصل حاصل بنفسه فلا يحتاج إلى شيء، والوصل حاصل بزيادة حرف، فهو يحتاج، وغير المحتاج أولى بالأصالة.

والثاني: أن مدارَ الفصل على جهتين؛ أعني الاتحاد والمباينة، ومدارَ الوصل على جهة واحدة وهي التوسط. الفنري[3].

ولا يقدح في المدارية التخلُّف على جهة الندرة كالوصل لدفع الإيهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسُّط.

وأما تقديم الوصل في التعريف عليه فبالنظر إلى شيء آخر وهو أن الوصل وجودي والفصل عدمي، لأنه ترك العطف فيما من شأنه ذلك. فالوصل ملكة والفصل عدم، بناء على أن الترك ليس بفعل ولا تُعْقَلُ الأَعْدامُ إلا بعد مَلَكاتها.

---

(١) في «م» حذف البسملة والصلاة على النبي ﷺ، وفي «ق» إثباتُهما.

(٢) في «م» طارىء وهي أحسن.

(٣) يعني أن الكلام السابق للفنري وهو أحد البلاغيين، وسنرى هذا النوع من العزو كثيراً عند المؤلف، حيث يذكر اسم صاحب الإحالة بعد نهاية كلامه كما فعل هنا، ولعل الفنري المذكور هو أحد أسرة الفناري (بالألف) التي منها محمد بن حمزة الفناري أو حفيده محمد بن محمد الفناري فهما ممن اشتهر بالبلاغة.

تَعـاطُـفُ الجُمَـلِ يُـدْعـى وَصْـلاَ   وعَكْسُــهُ هُــوَ المُسَمَّــى فَصْــلاَ

يعني أن الوصل هو عطف بعض الجمل على بعض بأحد حروف العطف، والفصل هو[1] ترك عطف بعضها على بعض حين إمكانه فلا يعقل الفصل إلا بين أمرين، فخرجت الجملة المفردة.

فالمراد بالجمل مطلق الجمع، وإن كانت اثنتين بناء على أن أقل مسمَّى الجمعِ اثنان؛ والجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كان مقصوداً لذاته أم لا، فهي أعم من الكلام.

قال في عروس الأفراح: «لا يخفى أن الفصل والوصل يكونان بين المفردات كما يكونان بين الجمل». وقال: «الظاهر أن القوم تركوا التعرُّض لذلك لأنه في الغالب واضح، أو لأنه يُعلم حكمه من الجملتين». ثم قال: «وإذا علمت حكم الفصل والوصل بالنسبة للجملتين وللمفردين فلا يخفى حالهما بالنسبة لجملة ومفرد» اهـ.

ونقل ياسين عن ابن الزملكاني ما نصه: «الظاهر في الصفات ألا يعطف بعضها على بعض لاتّحاد محلها، أو لأن الصفة تجري مجرى الموصوف، وقلما تعطف صفات الله بعضها على بعض في كتاب الله تعالى، نحو: الرحمٰن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارىء المصوّر، لأنها صفات وافقت الذات المقدسة القديمة فجرت مجرى الأسماء المترادفة.

وأما قوله سبحانه: ﴿هُوَ الأَوَّلُ والآخِرُ والظَّاهِرُ والباطِنُ﴾ فلأنها أسماء متضادة المعاني في أصل موضوعها، فرفع الوهم بالعطف عمن يستبعد ذلك في ذات واحدة، فإن الشيء الواحد لا يكون ظاهراً وباطناً من وجه واحد، فكان العطف هٰهنا أحسن، ومن ثم في العرف إذا قصد تناقض أحوال الشخص قيل: هذا قائم قاعد بغير واو بخلاف ما تقدم، فإن الصفات في حكم الصفة الواحدة لانتفاء المضادة بينهما[2]، ومن ثم جاز العطف في قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ﴾ إلى: ﴿وأبكاراً﴾ فإن الثُّيُوبَةَ والبكارةَ متضادتان لا يجتمعان في محل واحد بخلاف الإسلام وما بعده. ونظيره قوله تعالى:

---

(١) غير موجودة في النسختين.
(٢) في «م» بينها.

﴿التَّائِبُونَ العابِدُونَ﴾ إلى: ﴿النَّاهُونَ عنِ المُنْكَرِ﴾ عطف (الناهون) على (الآمرون) لأن النهي يراد به منع الفعل وإبقاؤه على العدم، والأمر يراد به إيجاد الفعل، والعدم والوجود متضادان.

وليس قول من قال: إن هذه واو الثمانية، أي التي تجيء بعد سبعة متقدمة حقها أن تعطف فأسقط العاطف ثم جاءت في الثامن في شيء من التحقيق والمقاصد المعنوية. انتهى قوله.

فرُفِعَ الوهم بسبب أن الواو لمطلق الجمع، ولذا قال ابن جزي عند قوله تعالى: ﴿هُوَ الأوَّلُ والآخِرُ والظَّاهِرُ والباطِنُ﴾: «دخلت الواو بين هذه الصفات لتدل على أنه تعالى جامع لها مع اختلاف معانيها. وقوله: هذا قائم قاعد هو كقولهم: الرمان حلو حامض؛ فهما بمعنى خبر واحد أي جامع القيام والقعود، وقد يكون بعض الصفات مقارباً لمعنى صفة أخرى قبلها فلا يعطف لذلك وتجيء الأخرى مقطوعة لمغايرتها لما قبلها معنًى، وإن كان ليس بينهما المضادة، كقوله تعالى: ﴿غافِرِ الذَّنْبِ وقابِلِ التَّوبِ شَدِيدِ العِقابِ ذِي الطَّوْلِ﴾». ياسين[1].

لأن غافراً وقابلاً يشعران بحدوث المغفرة والقبول، وهما من صفات الأفعال، وفعله في غيره لا في نفسه، فدخل حرف العطف للمغايرة بين المعنيين.

وأما شديد العقاب فمن باب الصفة المشبهة وهي مشعرة بالدوام والاستمرار مع أن شدة العقاب دالة على القوة والقدرة التامة فشابه صفة الذات. وقوله: ﴿ذي الطول﴾ المراد به ذاته فلذا جاء العطف في بعضها دون بعض.

ومنه قوله:

لا يَبْعُدَنْ قَومِي الَّذينَ هُمُ ... سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزُرِ
النَّازِلُونَ بكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبُونَ مَعاقِدَ الأُزُرِ

فإنه لم يعطف النازلون لأنه في معنى سُمِّ العداة، وعطف الطيبون لأن المراد به العفاف، والعفاف يغاير الشجاعة معنًى ولفظاً، وتعيّن العطف في قوله: وآفة الجزر لأن المراد به الكرم وذلك يغاير وصف الشجاعة. انتهى بتصرُّف فيه.

---

(١) هذه إحالة ثانية إلى كلام ياسين وهي الطريقة التي أشرنا إليها في الهامش السابق عندما أحال إلى الفنري.

إلا أن جعل غافر وقابل مشعرين بالحدوث إنما يكون على مذهب ابن الحاجب، وأما على مذهب الجمهور فاسم الفاعل يدل على الدوام كالصفة المشبهة.

إذا تَفِـي بَعْـدَ الَّتِـي لَهـا مَحَـلْ أُخْرَى وَقَصْـدُ شِـرْكَـةٍ لَهـا حَصَـلْ
في الحُـكْمِ فاعْـطِفَـنْ كمُـفْـرَدٍ... ....

يعني أن هذا مقام يقتضي الوصل وهو أن تجيء بعد جملة لها محل من الإعراب جملة أخرى، والحال أن هذه الأخرى قصدنا شركة لها مع الأولى أي تشريكها معها في الحكم أي في المعنى الذي يترتّب عليه الإعراب. وذلك المعنى كالفاعلية والمفعولية والخبرية والحال والصفة، والإعراب كالرفع مثلاً، وإنما عطفت عليها عند قصد التشريك قياساً على عطف المفرد على المفرد، فإنه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم إعرابه من كونه فاعلاً مثلاً وجب عطفه عليه.

وإلى هذا أشار بقوله: (كمفرد)، وأما إن لم يقصد تشريكه فلا يجب العطف وإن وجدت الشركة في نفس الأمر كما في الخبر بعد الخبر والصفة بعد الصفة، وتخيير النحاة في جواز تعدد الخبر المفرد بعطف أو غيره إنما هو عند عدم قصد التشريك.

وقال الصفوي: إن الوجوب في عطف الجمل على حقيقته وفي المفرد بمعنى الاستحسان، لأن المفرد معرب لفظاً غالباً والإعراب يدل على التشريك فلم يتحتّم العطف بخلاف الجمل، وأيضاً هي مستقلة فلا يدل على تعلُّقها بما قبلها غالباً إلا العطف، إلا أن ما درجوا عليه من وجوب العطف في المفردات عند قصد التشريك كما صرّح به السعد، واستحسانه كما للصفوي يخالف إطلاقه ما استظهره ابن الزملكاني في الصفات أنها لا يعطف بعضها على بعض لاتّحاد محلها ما لم يكن تغاير ما.

ويمكن أن يقال: إن الصفات التي إذا لم يكن بينها تغاير فلا يقصد تعاطفها لما بينها من كمال الاتصال كالجمل. وقصد التشريك إنما هو عند التغاير بينهما[1]، ووجه إلحاق الجملة بالمفرد أن الجملة ذات المحل لا تكون إلا واقعة موقع الأصل وقوع المفرد فيه، وإن لم تكن هذه الجملة في تأويل لمفرد فلا ينقض بالمفسِّرة لضمير الشأن ولا بالحالية الخالية عن الضمير، نحو: أتيتك والسلطان قادم. الفنري: إذ قد تقرر أن

(١) هكذا في النسختين «م» و«ت».

الأصل في كل من الحال والخبر الإفراد، فقوله: (أخرى) فاعل تفي، وجملة (قصد شركة) حالية، وقوله: (فاعطفن) جواب إذا.

. . . . ولا يُقْبَـلُ دُونَ جـامِـعٍ إذا جَـلاَ

بالواوِ والّذِي بمَعْناهُ . . . .

يعني أن العطف الواقع بين الجملتين ذاتي المحل أو المفردين أو المفردات لا يقبل في البلاغة، إذا لم يكن بين الجملتين أو المفردين أو المفردات معنى جامع إذا كان العطف بالواو أو بما هو بمعنى الواو كأو، إذا كان بمعنى الواو، وبخلاف غير الواو أو ما هو بمعناه كالفاء وثم وحتى فلا يشترط وجه جامع لأن لكل من حروف العطف معنى غير التشريك معيّناً مقصوداً في نفسه، إذا وجد كان العطف مقبولاً، وجد جامع أم لا، والواو لا يزيد على التشريك إلا معنى مبهماً هو مطلق الجمع من غير تعيين لمعية ولا تعقيب ولا مهلة. ولا بد أن يكون الجامع بين المسندين في الجملة والمسند إليهما.

لكن يستفاد من كلام السيد أن مجرد الاتّحاد والتناسب في الغرض المسوق له الجملة يكفي لصحة العطف اتّحد المسند فيهما أم لا.

مثال الجامع في المفردات، نحو: زيد كاتب وشاعر، لأن الكتابة والشعر كل منهما تأليف الكلام، لأن المراد بالكتابة إنشاء النثر.

وفي الجملتين، نحو: زيد يعطي ويمنع، لما بين الإعطاء والمنع من التضادّ ولكون الجهة الجامعة شرطاً في الواو.

وعيب على أبي تمام قوله:

زَعَمَتْ هَواكَ عَفا الغَداةِ كَما عَفا — مِنْهـا طُلُـولٌ بـاللِّـوَى ورُسُـومُ

لاَ والّـذِي هُـوَ عـالِـمٌ أنَّ النَّـوَى — صِبْـرٌ وأنَّ أبـا الحُسيـنِ كَـرِيـمُ

ما زِلْتُ عَنْ سَنَنِ الوِدَادِ ولاَ غَدَتْ — نَفْسِـي عَلَـى إلْـفٍ سِـواكِ تَحُـومُ

إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى؛ سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر، أو عطف جملة على جملة لوقوعه موقع مفعولي العلم. ويجوز أن يكون الجامع خيالياً: بأن يكون اجتمع في خياله مرارة النوى وكرم أبي الحسين. قاله الفنري وغيره.

وقد بالغ الطيبي في استحسانه، إشارة إلى أنه جمع بين متضادين مرارة النوى وكرم أبي الحسين. وصِبْرٌ: بكسر الباء دواء معروف.

.... وإن بِغَيْرِهِ فالعَطْفُ مُطْلَقاً حَسُنْ

حَسُنَ: فعل ماضٍ مضموم السين، يعني إذا كان العطف على مفرد أو مركّب بغير الواو حسُن عند البلاغيين[1] مطلقاً، أي وجد جامع أم لا لما تقدم.

وَعِنْدَ فَقْدِ قصد الاشْتِراكِ لاَ يُؤْتَى بِعاطِفٍ ....

يعني إذا لم يقصد تشريك الجملة الثانية للأولى في حكم إعرابها لمانع فلا يؤتى بعاطف من الواو أو غيره لئلا يدل على تشريك غير مقصود. وقولنا: (بعاطف) احترازاً من الواو الاستئنافية، نحو قوله تعالى: ﴿وإذا خلَوْا إلى شَياطِينِهِمْ قالُوا إنَّا مَعَكُمْ إنّما نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ الله يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ﴾، لم يعطف ﴿الله يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ﴾ على ﴿إنَّا مَعَكُمْ﴾ وإن كان له محل لئلا يتوهَّم أنه من مقول المنافقين وذلك باطل. وكذا لم يعطف على ﴿إنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ لأنه من قولهم أيضاً، وجملة ﴿إنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ تأكيد لـ ﴿إنَّا مَعَكُمْ﴾ أو بدل أو استئناف.

ووجَّهَ ياسين التأكيدَ بأن استهزاءهم بهذا الدين رَفْعٌ له، ورفعه إثبات نقيضه، فيكون مؤكّداً للمعية في نقيضه، ووجه البدل أيضاً بأن من حقر الإسلام فقد عَظَّمَ الكفرَ.

وكون ﴿إنَّا مَعَكُمْ﴾ له محل مع أنه جزء المقول إذ المقول مجموع ﴿إنَّا مَعَكُمْ إنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ هو ما عليه السعد والسيد.

ووجَّهه الشريف عيسى الصفوي بأن كل جزء مقول أيضاً لأن الفعل يتعلق بكل منهما فيكون في محل نصب أيضاً، وفي المعنى[2] أن كل واحدة من الجملتين المحكيّتين لا محل لها وإنما المحل للمجموع، وهل الجملة مقول القول مفعول به بناء على أنه يتعدى وهو قول الجمهور أو مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء، إذ هي دالة على نوع خاص من القعود وهو اختيار ابن الحاجب، وحجّته أن الجملة بمعنى القول، وحجّتهم أن الجملة بمعنى المقول، وهذا بالنظر إلى الحكاية لا المحكي، فجملة ﴿إنَّا مَعَكُمْ﴾ مستأنَفة لا محل لها من الإعراب.

---

(١) في «م» و«ق» البلغاء.

(٢) في «م» المغني.

فالحاصل أن الجملة الأولى إن كان لها محل وبينهما جامع وجب قصد التشريك فتعطف الثانية على الأولى، وإلا كان الكلام غير بليغ. وإن منع من التشريك مانع كعدم الجامع مثلاً كالآية وجب ترك الوصل، قاله في عروس الأفراح[1] وهو ظاهر التلخيص.

.... وَما مِنْهُ خَلاَ

فاعْطِفْ مَعَ الرَّبْطِ عَلَى مَعْنى يُرَى مُغـايِـراً لِمَـا لِـواوٍ ظَهَـرا

(ما) واقعة على الجملة، وتذكير الضمير باعتبار لفظ ما يعني أن الجملة الأولى إذا خلت من المحل الإعرابي عطفت الثانية عليها إن قصد ربط الثانية بالأولى، أي عطفها عليها على معنى عاطف مغاير ذلك المعنى للمعنى الذي ظهر واشتهر للواو، أي تعطف عليها من غير اشتراط شيء آخر، نحو: دخل زيد فخرج بكر، أو ثم خرج بكر، إذا قصد التعقيب أو المهلة، فالواو إذا كان بمعنى أو كان له حكمه وكذلك أو وثم إذا كانا بمعنى الواو فلهما حكمه. ودخل في غير الواو كل حرف يعطف الجملة احترازاً من نحو (حتى) و(لا)، سوى أن (لا) تعطف المضارع على المضارع لمشابهة الاسم، نحو: أقوم لا أقعد. نقله عصام عن الرضي.

فالحاصل أنه إذا لم يكن للأولى محل من الإعراب جاز غير الواو عند تحقُّق معناه وإرادته مطلقاً، أي سواء وجد جامع أم لا كان بينهما الانقطاع الكامل أو شبهه أو الاتصال الكامل أو شبهه، فلا يمنع بحال فلا فصل في غير معنى الواو، وأما الواو فيجوز عند كمال الانقطاع مع الإيهام وكمال الاتصال مع الإيهام وعند التوسُّط بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال، ويمنع فيما عدا ذلك.

والفرق أن غير الواو يفيد مع الاشتراك معانيَ مفصلة في النحو، فتستدعي تلك المعاني نسبة مخصوصة بين الجملتين كالتعقيب والتراخي والاستدراك، بخلاف الواو فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك الذي لا يظهر إلا فيما له محل لم يكن[2] في قوة المفرد، فلم يعلم موضع الواو حينئذ بالقواعد النحوية إلا إذا انضم إليها أدنى تنبيه في هذا العلم فإن قلت: الواو أيضاً تفيد الجمع بين معنى الجملتين في الحصول نصاً، لأنك إذا قلت: يضر

---

(١) في «م» و«ق» في العروس.

(٢) في «ق» لم يكن لكونه في قوة... إلخ.

زيد فينفع دون واو، احتمل أن يكون قولك: ينفع إبطالاً لقولك: يضر، فالجواب كما في حواشي السيد: أن ذلك الاحتمال إنما يجري في بعض الصور. قال السيد: والأحسن أن يقال: جملتان إذا لم تعطف إحداهما على الأخرى فهم اجتماعهما في الحصول بدلالة العقل ضرورة أن الأمور الواقعة في نفس الأمر تكون مجتمعة فيه. وربما لا تكون هذه الدلالة مقصودة للمتكلم، وإذا عطفت بالواو فقد دل على الاجتماع بدلالة لفظية مقصودة.

ثم إن هذه الدلالة لا تحسُن بين كل جملتين في الواقع بل بين جملتين متوسطتين بين غاية الاتّحاد والتباين، ومعرفة ذلك فيما بين الجمل متعسّرة تسكب فيه العبارات لإشكاله حتى حصر العسكري البلاغة في معرفة الوصل والفصل، وليس المراد حصراً حقيقياً بل التنبيه على صعوبة هذا الباب ودقة مسالكه، وأن من كمل فيه لا بد أن يكمل في غيره فهو مبالغة. ياسين.

وقد يقال: إن علم الوصل والفصل يتوقف على معرفة ما يجب لكل من الجملتين وذلك يتوقف على معرفة جميع الأبواب الماضية من أحوال المسند والمسند إليه وغير ذلك. فإذاً توقُّف إحدى الجملتين على غير هذا الباب توقُّف العلم بحال الجملتين معاً عليه ضرورة أن ما توقَّف عليه الجزء توقَّف عليه الكل، فحيئذ يصح قصر البلاغة على الوصل والفصل من غير مبالغة. ولا يخلو هذا أيضاً من المبالغة إذ لا يصح بلاغة إلا معرفة الوصل والفصل على وجه الحقيقة.

وإنما عبّر بالربط دون التشريك لأن التشريك إنما هو فيما له محل.

وإنْ عَلَيْـهِ وهُنـاكَ مـا امْتَنَـعْ إعْطـاؤُهُ للغَيْـرِ فـالفَصْـلُ وَقَـعْ

لَمَّا ذكر قبل أنه إذا كان العطف على معنى عاطف غير الواو جاز على كل حال، ذكر هنا إذا كان على معنى الواو. وتقرير البيت: وإن كان العطف على معنى الواو وهناك أي في جملة ما أي حكم من تقييد بحال أو ظرف أو غير ذلك. ومن صفة ذلك الحكم أنه امتنع إعطاؤه للجملة الأخرى، فالفصل واقع وجوباً لا احتياطاً، لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الشيء. ويسمى هذا الفصل قطعاً كما في المفتاح والإيضاح[١].

(١) أي مفتاح العلوم للسكاكي والإيضاح للقزويني وهما كتابان مشهوران في البلاغة.

ومحل الوجوب إذا لم يسبق على الأولى التي لا يصح العطف عليها ما يصح العطف عليه. مثال ما إذا كان للأخرى شيء يمتنع إعطاؤه للأولى: الإسلام حق، الكفّار في النار إن لم يتوبوا. كذا في العروس.

ومثال العكس قوله تعالى: ﴿وإذا خَلَوْا إلى شَياطِينِهِمْ﴾ الآية، لم يعطف ﴿الله يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[1] على: ﴿قالُوا﴾ لئلا يشاركه في القيد، يعني: ﴿إذا خلوا﴾ لأن استهزاء الله تعالى بهم ليس مقيداً بحال خلوهم إلى شياطينهم بل مستمر لا ينقطع خلوا مع شياطينهم أم لا.

بهذه الآية صاحب المفتاح مَثَّل وصاحب الإيضاح للقطع الواجب، ومثل بها السعد للقطع احتياطاً كما يأتي.

فإن قلت: لا نسلم أنْ العطف على مقيد بشيء يوجب تغيير المعطوف بذلك الشيء، فالجواب كما في المطول، أن الظاهر تقييد المعطوف به لأنه السابق إلى الفهم في الخطابيات وليس بقطعي، كقولنا: يوم الجمعة سرت وضربت زيداً؛ أي في يوم الجمعة، أو راكباً زيداً. وقولك: إن جئتني أعطيك وأكسِبُك، والجملة في ذلك والمفرد سواء، نحو: جاء يوم الجمعة أو راكباً زيد وعمرو. قال السعد في حواشي الكشاف: «ولا يجوز في الاستعمال خلافه».

وأما إذا تأخر القيد عن المعطوف عليه، نحو قولك: ضربت زيداً يوم الجمعة وعمراً؛ فقد ذكر ابن الحاجب في المختصر فيه احتمالين: هل يلزم أن يكون ضرب عمراً[2] يوم الجمعة أم لا؟ قال ياسين: وإذا احتمل ذلك في المفردات فالجمل أولى بأن تقيد الثانية منها بظرف الأولى، وإنما كان محل الوجوب إذا لم يسبق على الأولى ما يصح العطف عليه، لأنه لو سبق كلام لا مانع من العطف عليه لم يجب الفصل. وسيأتي إن شاء الله تعالى عند قولنا: وشِبْهُ ما انْقَطَعَ... إلخ.

ومعنى ﴿الله يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ يعاقبهم، عبّر عن العقوبة باسم الذنب إطلاقاً للسبب على المسبب أو مشاكلة، وقيل: بمعنى يملي لهم، وقيل: يفعل بهم في الآخرة ما يظهر

---

(١) في النسختين ﴿الله يستهزىء﴾ فقط.

(٢) في «م» عمرو.

أنه استهزاء بهم كما جاء في سورة الحديد: ﴿فارْجِعُوا وَراءَكُمْ فالتَمِسُوا نُوراً﴾ الآية.

أوْ لاَ وِجـاءَ بَيْـنَ تَيْـنِ الاتِّصـالْ مُكمـلاً ومـا كَـهُ فـالانْفِصـالْ

(لا) نائبة عن جملة معطوفة على قوله: (ما امتنع) يعني أو ليس لأحدهما[١] حكم لا يقصد إعطاؤه للأخرى مع الربط على معنى الواو وذلك صادق بأن لا يكون للأولى حكم زائد على نفس الجملة أو كان، وقصد إعطاؤه للثانية. والحال أن الجملتين قد جاء بينهما الاتصال الكامل فالفصل حينئذ متعيّن.

والانْقِطـاعُ غَيْـرُ مُـوهِـمٍ كَـذا وشِبْهُـهُ كَـهُ فَـراعِ المَـأْخَـذَا

المراد بالانقطاع: الكامل، وهو مبتدأ خبره: كذا. وقوله: (موهم) أي خلاف المقصود، يعني أن الانقطاع الكامل حال كون الفصل فيه غير موهم خلافَ المقصود، كذا أي كالاتصال الكامل وشبهه في وجوب الفصل، قوله: (وشبهه كه) أي شبه الانقطاع الكامل مثله في وجوب الفصل.

وإنما كان المقام يقتضي الانفصال في الصور الأربع لأن الواو للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما ومغايرة لئلا يعطف الشيء على نفسه، فالعطف في كمال الانقطاع يقتضي مناسبة بينهما، والمناسبة تنافي كمال الانقطاع، وفي كمال الاتصال يقتضي مغايرة بينهما، وذلك ينافيه لأنه يكون كعطف الشيء على نفسه وكذا يمتنع في شبههما، لأن شبه الشيء له حكم ذلك الشيء.

ويحث الفنري في اقتضاء العطف المغايرة بأنه يلزم عليه ألا يصح أو لا يحسن العطف التفسيري بالواو في المفرد مع أنه شائع حسن. ثم قال: اللهم إلا أن يقال: حسنه ممتنع عند البلغاء وشيوعه في عبارات المصنّفين لا في كلامهم. وأجاب الصفوي بأن الواو في العطف التفسيري غير مستعملة في العطف بل هي لمجرد معنى حرف التفسير مجازاً. انتهى. وهذا أحسن.

تنبيه: استشكل وجوب الفصل مع كمال الانقطاع حيث كان للأولى حكم قصد إعطاؤه للثانية لأنه يلزم من الفصل فوات المقصود، فلم روعي كمال الانقطاع دون قصد إعطاء الحكم. ياسين.

---

(١) كذا في النسختين.

إلا أن يقال: إن المراد أنه يجب مراعاة الأمرين وفيه نظر، لأن الانقطاع الكامل من موجبات الفصل بخلاف قصد إعطاء حكم الأولى للثانية فليس من موجبات الوصل.

فبـــاخْتِـــلافِ الجُمْلَتَيْـــنِ خَبَـــرَا وضِـــدَّهُ كَمـــالُ الآخِـــرِ جَـــرَى

(كمال الآخر) مبتدأ، خبره: (جرى)، و(باختلاف) متعلق بجرى، و(خبرا) تمييز، و(ضِدَّهُ) منصوب معطوف عليه. يعني أن كمال الآخر الذي هو الانقطاع حاصل بسبب اختلاف الجملتين في الخبرية وضد الخبرية الذي هو الإنشاء. فالآخر في قوله: (كمالُ الآخِرِ) بكسر الخاء لأنه آخر الأقسام المعدودة في البيتين قبله مع قطع النظر عن شبهه ووجوب الفصل مع الانقطاع الكامل مقيد بثلاثة قيود، أن لا يكون في الفصل إيهام، وإلا وجب الوصل كما يأتي إن شاء الله تعالى، وألاّ يكون فيما له محل، وأن يكون بالواو خاصة، سواء كان لفظهما خبراً، نحو: مات فلان رحمه الله أي ليرحمه الله. فهو إنشاء معنى فلا يعطف على مات فلان بالواو لاقتضائها المناسبة المغايرة لكمال الانقطاع.

ومنه قوله:

وقـــالَ إنِّـــي فِـــي الهَـــوَى كـــاذِبٌ انْتَقَـــمَ الله مِـــنَ الكـــاذِبِ

أو اختلفتا خبراً وإنشاء، لفظاً ومعنًى، كقوله:

وقـــالَ رائِـــدُهُـــمْ أرْسُـــوا نُـــزاوِلُهـــا وكُلُّ حَتْفِ امْرِىءِ يَجْرِي بِمِقْدارِ

فلما كان (أرسوا) إنشاءً و(نزاولها) خبراً لم يعطف بغير الواو لعدم قصد معناه، ولا بالواو للانقطاع الكامل ولم يجعل أيضاً مجزوماً.

قال السعد: «لأن الغرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاولة، والأمر في الجزم بالعكس أعني يصير الإرساء علة للمزاولة كما في (أَسْلِمْ تَدْخُلِ الجنَّة)». انتهى.

ولا يقال: الكلام في الجمل التي لا محل لها وأرسوا ـ بقطع الهمزة ـ في محل النصب على أنه مفعول به أو مطلق، لأنّا نقول: المقصود بالتمثيل ما وقع في كلام الرائد. والجملتان في كلامه ليس لهما محل. وكذا إذا قصد به ما في كلام الحاكي لأن أرسوا جزء المحكي، إذ المحكي هو مجموع الجملتين وذو المحل هو المحكي لا جزؤه على قول ابن هشام.

أَوْ فَقْدِ جامِعٍ ....

بالجر، عطف على (اختلاف) في قوله: فباختلاف الجملتين، يعني أن الانقطاع الكامل بين الجملتين اللتين لا محل لهما يكون باختلافهما خبراً وإنشاءً، والفصل غير موهم خلاف المقصود، ويكون أيضاً بفقد الجامع بينهما وهذا لا يكون سبباً للانقطاع الكامل إلا عند اتفاق الجملتين في الخبرية أو الإنشائية. قال الفنري والسيد في شرح المفتاح، واللفظ للأول: «لأن عدم الجامع بينهما إنما يعد سبباً للانقطاع على تقدير هذا الاتفاق، وإلا فالاختلاف سبب مستقل لكمال الانقطاع، بحيث إذا جاء معه عدم الجامع لم يعتد به ولا يقال اجتمع هناك للانقطاع سببان». انتهى.

وفي بعض حواشي التلخيص: أن كمال الانقطاع تارة يكون لأمر يرجع إلى نفس الإسناد وهو اختلافهما خبراً وإنشاءً، وتارة يكون راجعاً إلى طرفي الإسناد بأن لا يكون جامع، فعلى هذا يكون كل منهما علة مستقلة مثالهما عند عدم الجامع زيد طويل عمرو قاعد، على تقدير أن لا يكون بين زيد وعمرو مناسبة من نحو صداقة أو عداوة، والطول والقعود لا مناسبة بينهما.

.... وشِبْهُ ما انْقَطَعْ بِكَـوْنِ عَطْفِهـا عَلَيْهـا قَـدْ وَقَـعْ

مُوهِـمٌ عَطْفِها عَلَى غَيْرِ ....

هذا هو القسم الثاني أعني شبه الانقطاع الكامل، و(ما) في قوله: (ما انقطع) مصدرية، و(شبهُ) مبتدأ خبره (بكون) والباء ظرفية.

يعني أن شبه الانقطاع الكامل حاصل في كون عطفها عليها أي على الجملة الأولى موهماً عطفها على غير الأولى، وعطفها على غيرها يؤدي إلى معنى غير مقصود. والفصل هنا للاحتياط لا للوجوب.

والاحتياط أن يكون قبل الجملة كلام مشتمل على مانع من العطف عليه، وكلام لا مانع من العطف عليه، فتقطع الجملة عنه حتى لا يتوهم عطفها على ما هو مشتمل على ذلك المانع. والوجوب أن يكون قبل الجملة كلام مشتمل على مانع ولا يوجد هناك ما لا يشتمل على مانع فتقطع الجملة عما قبلها وجوباً. قاله السيد في حواشيه على المطول. ومثله في الإيضاح والمفتاح وغيرهما.

وشبه ما كان العطف فيه يوهم خلاف المقصود بكمال الانقطاع لأنه يشتمل على مانع من العطف وهو إيهام خلاف المراد كما أن المختلفتين خبراً وإنشاءً والمتفقتين اللتين لا جامع بينهما تشتمل على مانع لكن هذا دونه، لأن المانع فيه خارجي ربما يمكن رفعه بنصب قرينة، مثاله قوله:

وَتَظُـنُّ سَلْمَـى أَنَّنِـي أَبْغِـي بِهـا   بَـدَلاً أراهـا فـي الضَّـلاَلِ تَهِيـمُ

فإن بين الجملتين الخبريتين، أعني قوله: (وتظن سلمى) وقوله: (أراها) مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند، لأن معنى أراها: أظنها، والمسند إليه في الأولى محبوب وفي الثانية مُحِبٌّ، فالمسندان بينهما الاتحاد في التصور والمسند إليهما بينهما التماثل. فالجامع في كل عقلي لكن لم يَعطف (أراها) على (تظن) وإن كان صحيحاً لا مانع منه، إذ المعنى حينئذ أن سلمى تظن كذا وأظنها كذا، لئلا يتوهم أنه معطوف على قوله: (أبغي) إذ هو أقرب إليه فيكون من مظنونات سلمى وليس الأمر كذلك.

قال الفنري: وفيه بحث لأن في القطع احتمالَ كون المقطوع خبراً بعد خبر، واحتمال كونه تأكيداً لأبغي أو بياناً له أو بدلاً منه، ففي كل من الفصل والوصل إيهام خلاف المقصود فلا يتجه تعليل الفصل بإيهام الوصل خلافه، ويمكن أن يقال: الأمر عند الفصل موكول إلى العقل، والعقل يرفع الاحتمال المذكور بالتأمل في السياق، وأيضاً الاستئناف أظهر في الجملة لأنها مستقلة في شأنها، وأما عند الوصل فالعبرة باللفظ اهـ.

والعطف على القرب كالنص في الواو، فاحتمال خلاف المقصود في الوصل أقرب منه في تركه، فلذا اختير الفصل.

قال في المفتاح: «وإياك أن ترى الفصل لأجل الوزن أعني في البيت». قال السيد عليه[1]: «بل هو في مقام أعلى وهو رعاية صحة المعنى لأن الكلام في تراكيب البلغاء التي يجب أن يراعى فيها جانب المعنى ومقتضى الحال، فلو عدل عن ذلك إلى مجرد تعديل الوزن انحطّ هذا التركيب عن مرتبته إلى ما دونها وانخرط في سلك التراكيب التي لا يعتد بها. نعم قد يعتبر في البلاغة مجرد رعاية السجع والقافية والوزن إذا لم توجد هناك نكتة معنوية» اهـ.

---

(١) أي على مفتاح العلوم للسكاكي.

ويحتمل أن يكون قوله: (أراها) استئناف[1]، كأنه قيل: كيف تراها في هذا الظن؟ فقال: أراها... إلخ، فهو حينئذ شبه كمال الاتصال.

قال في المطول: «ومن هذا القبيل قَطْعُ قوله تعالى: ﴿الله يَسْتَهْزِىءُ بِهِمْ﴾ عن الجملة الشرطية، أعني قوله: ﴿وإذا خَلَوْا إلى شياطِينِهِمْ قالُوا إنَّا مَعَكُمْ﴾، فإن عطفه عليه يوهم عطفه على جملة (قالوا) أو جملة (إنا معكم) وكلاهما فاسد كما مرّ. فظهر أن قطعه أيضاً للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي» اهـ.

لا يقال: لا يجوز عطف غير الشرطية، لأنّا نقول: عطف غير الشرطية على الشرطية وبالعكس كثير، مثل قوله تعالى: ﴿وقالُوا لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنا مَلَكاً لَقُضِيَ الأمْرُ﴾، وقوله: ﴿فإذا جاءَ أَجِلُهُمْ لاَ يَسْتَأْخِرُونَ ساعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ﴾.

.... وُسِمْ هـذا لِـذا بـالقَطْـعِ عِنْـدَ مَـنْ عَلِـمْ

(وُسِمَ) فعل ماضٍ من الوسم، وهو مبني للمفعول أي مُـيِّزَ، (هذا) أي الفصل، (لذا) أي لدفع الإيهام، (بالقطع عند) علماء الفن، يعني أن الفصل لدفع الإيهام يسمى قطعاً، ووجه التسمية به إما لكونه قاطعاً للوهم أو لأن كل فصل قاطع، فيكون من تسمية المقيد باسم المطلق.

والاتِّصـالُ أنْ تُـؤكِّـدَ لِـرَدْ وَهْمِ تَجَوُّزِ ....

هذا هو القسم الثالث وهو كمال الاتصال مع أن الفصل لا يوهم خلاف المراد، ويكون لأحد أمور ثلاثة: أن تكون الجملة الثانية مؤكدة للأولى أو بدلاً منها أو بياناً لها.

أشار لأولها بقوله: (والاتصالُ أن تؤكد) أي: والاتصال الكامل دون إبهام هو أن تكون الثانية مؤكدة للأولى، وذلك يكون لأحد أمرين.

لدفع توهم التجوز وإليه أشار بقوله: (لرد وهم تجوز) فتؤكدها توكيداً[2] معنوياً، وليس المراد التوكيد المعنوي عند النحاة لأنه إنما يكون بألفاظ مخصوصة، بل المراد أن تنزل الثانية منزلة التوكيد اللفظي في اتحاد المعنى. مثال الأول قوله تعالى: ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ بالنسبة إلى ﴿ذلك الكتاب﴾ لا بالنسبة إلى ﴿ألم﴾ إذا جعلنا (ألم) جملة مستقلة

---

(١) كذا في النسختين، والصواب: استئنافاً لأنه خبر يكون.
(٢) في النسختين «تأكيداً».

مبتدأ حذف خبره أو العكس، أي (ألم) هذه أو هذا (ألم) اسم[١] للسورة أو القرآن، ويصح أن يكون (ألم) طائفة من حروف المعجم أي أسماء مدلولها حروف المعجم إشارة إلى أن الكتاب المتحدّى به من جنس هذه الحروف، وعلى هذا لا تكون مسندة ولا مسنداً إليها. فإنه لما بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى في الكمال بجعل المبتدأ ذلك إشارة إلى بُعد درجته، وبتعريف الخبر باللام الدالة على انحصار الكتب عليه مبالغة حتى كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص.

يجوز لسبب هذه المبالغة أن[٢] يتوهم السامع قبل التأمل في كلمات الكتاب أن قوله: **﴿ذلك الكتاب﴾** تلفظ به من غير تأمل، فعقب بقوله: **﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾** نفياً لذلك التوهُّم بمنزلته في دفع توهُّم التجوُّز منزلة نفسه في جاءني زيد نفسه.

فإن قلت على هذا التقدير: وهو أن يكون **﴿لا ريبَ فيه﴾** ليس خبر **﴿ألم ذلكَ الكتابُ﴾** ولا حالاً، ما إعرابه؟ فالظاهر ـ كما لياسين ـ أنها مستأنفة.

تنبيه: اعلم أن المراد من كون الثانية مؤكدة للأولى أو بياناً لها أو بدلاً منها أن تفيد فائدة ذلك كما يظهر في موضع كل منها لا التوابع الاصطلاحية، لأن التابع ثانٍ أعرب بإعراب سابقه والكلام هنا في الجمل التي لا محل لها. مع أن البيان لا يكون في الجمل مطلقاً.

قال ياسين: «وتصريح ابن هشام والدماميني بأن **﴿أَمَدَّكُمْ بِأَنْعامٍ﴾** بدل من **﴿أَمَدَّكُمْ بِما تَعْلَمُونَ﴾** بدلاً اصطلاحياً، مع أن الجملة لا محل لها محل نظر هـ. والجملة الثانية لا تنزل منزلة النعت للأولى».

ووجهه الفنري قال: «والأظهر في عدم وقوع الجملة نعتاً للجملة أن المنعوت يجب أن يكون ذاتاً أي مفهوماً ملحوظاً في نفسه والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان، ولكن هذا أيضاً لا يخلو عن إشكال إذ قد سبق أن ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت ونحوه». انتهى المراد منه.

---

(١) في «م» وهو اسم... إلخ.
(٢) في «م» بأن.

وظاهر المفتاح في تنزيله الثانية منزلة التبيين ولم يقل عطف بيان. إنه أراد الأعم في النعت والبيان كما لياسين.

.... ووَهْـمٌ قَدْ وَرَدْ

أصله بفتح الهاء مصدر وَهِمَ بكسر العين بمعنى غلط، لكن سُكِّن للوزن.

هذا هو الثاني من القسمين المنزلين منزلة التوكيد الأول المنزل منزلة التوكيد المعنوي، وهو المشار له بقوله: (لرد وهمٍ تجَوُّزٍ) وهذا منزل منزلة التوكيد اللفظي، يعني أن من الاتصال الكامل أن تؤكد الثانية الأولى لرد توهم غلط المتكلم، وذلك التوهم قد ورد من جهة السامع فتنزل الثانية منزلة التأكيد اللفظي لاتحادهما في المعنى. كقوله تعالى: ﴿هُدًى للمتَّقِينَ﴾ أي الصائرين إلى التقوى مجاز من تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، وإلا فالهداية لا تكون إلا للضالين أو المراد زيادة الهدى أو المتقون في علم الله تعالى. فإن معناه أن الكتاب بلغ في الهداية درجة لا تدرك نهايتها لما في تنكير هدى من الإبهام والتعظيم حتى كأنه هداية محضة، حيث جعل الخبر مصدراً، أي: هو هدى، ولم يقل هاد، وهذا معنى ﴿ذلك الكتاب﴾ لأن معنى ذلك الكتاب: الكامل، والمراد بكماله كماله في الهداية لأن الكتب السماوية على قدر الهداية تتفاوت بدرجات الكمال. فمرتبة ﴿هُدًى للمتَّقينَ﴾ في دفع توهم الغلط مرتبة زيد في قولك: جاءني زيد زيد لكونه مقرراً لذلك الكتاب مع الاتفاق في المعنى بخلاف ﴿لا ريب فيه﴾، فإنه وإن كان مؤكداً لكنهما مختلفان معنى، فلذا نزل منزلة التأكيد المعنوي.

هذا مذهب صاحب التلخيص ومن تبعه وهو الموافق لما في المفتاح. وفي دلائل الإعجاز أن ﴿لا ريبَ فيه﴾ بمنزلة التأكيد اللفظي لذلك الكتاب.

وفي الكشاف أن ﴿لا ريبَ فيه﴾ توكيد لذلك الكتاب، و﴿وهدًى للمُتَّقين﴾ توكيد لـ ﴿لا ريبَ فيه﴾.

قال السيد: وهذا واضح لا إشكال فيه واستشكل مذهب التلخيص بأن الأنسب حينئذ أن يعطف ﴿هدًى للمتقينَ﴾ على ﴿لا ريبَ فيه﴾ لاشتراكهما في التأكيد لـ ﴿ذلك الكتاب﴾، ولا امتناع فيه.

قال السيد: إنما الممتنع عطف التأكيد على المؤكد لا عطف أحد التأكيدين على

الآخر. وأجاب السيد بأن يقال لما كان ﴿لا ريبَ فيه﴾ مؤكداً للجملة الأولى اتحد بها وصار من متمماتها، فالجملة السابقة التي يتوهم العطف عليها هي ﴿ذلك الكتاب﴾ مفيداً بما هو من تتمته ولا مجال للعطف هناك لأن ﴿هدًى للمتقينَ﴾ مؤكد لها اهـ.

قلت: وأما على مذهب دلائل الإعجاز فالفصل بين التأكيدين للاتصال الكامل لاتحادهما عنده في المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الملائِكَةُ كُلُّهُم أَجْمَعُونَ﴾.

تنبيه: في المطول بعد قول المتن: لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوت في درجات الكمال ما نصه: فإن قلت: قد تتفاوت بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فإنه فاق سائر الكتب بإعجاز نظمه، قلت: هذا داخل في الهداية لأنه إرشاد إلى التصديق ودليل عليه. ومن مقام الفصل أن تؤكد الثانية الأولى بإعادتها بلفظها، نحو: قام زيد قام زيد.

أو تبدلَنْ إن عُدِمَ الوَفا لِمَا ... قدِ اقتضَى مِنِ اعْتِناءٍ عُلِمَا
لكونِهِ في نَفْسِهِ لهُ طلبْ ... .

قوله: (تبدلن) معطوف على توكيد في البيت قبله، والنون الخفيفة فيه للتوكيد، وهو في مثل هذا جائز مع قلة. قال في التسهيل: وربما لحقت المضارع خالياً مما ذكر.

وهذا هو القسم الثاني من كمال الاتصال وهو أن تكون الثانية بدلاً من الأولى أي كبدل البعض والاشتمال، ويكون ذلك البدل بعدم وفاء الأولى بتمام المراد حقيقة أشبهت غير الوافية بأن كان في الوفاء خفاء أو قصور ما بخلاف الثانية فإنها كاملة الوفاء.

وقال الجربي: غير الوافية كما في بدل البعض والاشتمال، وشبهها كما في بدل الكل ولعله أراد بهذا الأخير في بعض المواضع، وإنما تبدل والحالة هذه لما اقتضاه المقام من الاعتناء بشأن المراد فإن الغرض من الإبدال أن يكون الكلام وافياً بتمام المراد، وإنما يعتنى بشأن المراد لنكتة، ككون المراد مطلوباً في نفسه أي بالنظر لذاته لا بالنظر إلى صفاته كغرابته فإن الاعتناء بشأن الأول فوق الاعتناء بشأن الثاني، فيعيد المتكلم المراد بنظم أوفى من الأول ليظهر في مجموع القصدين إليه مزيد الاعتناء بشأن المراد. والثاني مقصود استئنافاً بخلاف البيان فإنه لم يقصد به الاستئناف بل مجرد التوضيح وإزالة الخفاء. نقله ياسين عن الصفوي.

فقوله: (لكونه)... إلخ، علة لاقتضاء المقام الاعتناء بشأن المراد ومثل له في المفتاح وفي التلخيص بقوله تعالى: ﴿**أَمَدَّكُمْ بِما تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعامٍ وبَنِينَ**﴾... الآية، فالمراد التنبيه على نِعَمِ الله تعالى لكونه مطلوباً في نفسه وذريعة إلى الإيمان، وقوله: ﴿**أمدكم بأنعام**﴾... إلخ، أوفى بتأدية المراد لدلالته على نِعَمِ الله بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين. فهو كبدل البعض، فمرتبته مرتبة (وجهه) في أعجبني زيد وجهه، لدخول الثاني في الأول، لأن ﴿**ما تعلمون**﴾ يشمل الأنعام والبنين والجنات وغيرها.

ويحتمل الاستئناف لما في: ﴿**أمدكم بما تعلمون**﴾ من الإجمال المحرك للسامع منهم أن يسأل بماذا أمدَّنا؟ ومثل الآية في الوجهين: ﴿**بَلْ قالُوا مِثْلَ ما قالَ الأَوَّلُونَ قالُوا أإذا مِتْنا وكُنَّا تُراباً**﴾ الآية، وقوله: ﴿**اتَّبِعُوا المُرسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لاَ يَسْأَلُكُمْ أجْراً**﴾ وإنما يكون كبدل البعض إن أريد مثل ما بقوله: ﴿**مِثْلَما قالَ الأَوَّلُونَ**﴾ ما هو أعم من قولهم: ﴿**أإذا مِتْنا**﴾... إلخ.

قال السيد: وإن أريد به ما نقل عنهم من قولهم: ﴿**أإذا مِتْنا**﴾... إلخ، كما هو الظاهر كان مثالاً لبدل الكل.

ومثال تنزيل الثانية منزلة بدل الاشتمال:

أقُولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنا وإلاَّ فكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِمَا

فالمراد كمال إظهار كراهة المخاطب لإضماره الكفر. وقوله: (ارحل) كغير الوافية لدلالتها على ذلك المراد بالالتزام بقرينة: وإلا فكن في السر... إلخ. ودلالة الالتزام قاصرة، وقوله: (لا تقيمن عندنا) أوفى بتأديته عليه بالمطابقة مع التأكيد الحاصل من النون الثقيلة، ولا يقال: (لا تقيمن عندنا) إنما يدل بالمطابقة على النهي عن الإقامة، وأما إظهار كراهة الإقامة فإنما يدل عليه بالالتزام، لأنّا نقول: لا تقيمنَّ عندنا حقيقة عرفية في إظهار كراهة إقامته والتأكيد بالنون دال على كمال المعنى، فوزانه وزان (حسنها) في: أعجبتني الجارية حسنها، لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال، فلا يكون (لا تقيمن) تأكيداً لارحل، ولا بدل كل ولا غير داخل فيه، فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة وهي البعضية والكلية، فيكون كبدل الاشتمال.

والكلام في كون جملة ارحل منصوبة المحل مثل الكلام في (أرسوا نزاولها). قال السعد: إن الثانية لا تكون كبدل الكل لأن البدل لا يتميز عن التأكيد إلا بأن لفظه غير لفظ متبوعه وأنه المقصود بالنسبة بخلاف التوكيد والتميـيز بمجموع الأمرين لا يجري في الجمل سيما التي لا محل لها من الإعراب، لكن هذا مخالف لما تقدم عن السيد في قوله تعالى: ﴿**بَلْ قالُوا مِثْلَ ما**﴾ . . . إلخ.

وفي شرح الفوائد الغياثية ما يشهد لما قال السيد أعني في الجملة التي لا محل لها من الإعراب وكذا عطف البيان، فإنه قال في نحو: قنعنا بالأسودين قنعنا بالماء والتمر، إن كان المقصود ذكر الثانية وذكر الأولى توطئة له كانت الجملة الثانية بدلاً من الأولى بدل الكل من الكل، وإن كان المقصود ذكر الأولى وذكر الثانية لبيانها كانت الثانية عطف بيان للأولى وتأكيداً لها. انتهى.

قولنا في النظم: (في نفسه) متعلق بـ (طلب) بعده.

. . . . **أو ذا فظـاعـةٍ** . . . .

(ذا) منصوب معطوف على جملة (له طلب في نفسه) والفظاعة الشناعة. يعني أن الثانية تكون بمنزلة البدل من الأولى إذا كانت الأولى غير وافية أو كغير الوافية. والمقام يقتضي الاعتناء بشأن المراد لكونه مطلوباً في نفسه كما مرّ، أو غير مطلوب في نفسه بل لكونه فظيعاً، كقولك لزانية متصدقة: لا تجمعي بين هذين لا تزني ولا تتصدّقي، منزلاً لا تزني ولا تتصدّقي من الأولى منزلة بدل الكل.

. . . . **وعنَّ ذا عَجَبْ**

أي عن وعرض الحال المقتضي لتنزيل الثانية منزلة البدل من الأولى صاحب عجب، أي أمر يتعجب منه بخفاء سببه، كقوله تعالى: ﴿**بَلْ قالُوا مِثْلَ ما قالَ الأوَّلُونَ قالُوا أإذا مِتْنا**﴾ لأن بعث الشيء بعدما كان تراباً يتعجّب منه عند الجهلة. وأوردنا هذا المثال هنا من هذه الحيثية، وقيل: من جهة بدل البعض من الكل.

ومسألتا الفظاعة والعجب من المطلوب لغيره بدليل جعلهما قسمين لقوله: (نفسه) ولا تنحصر نكت الإبدال في الثلاثة المذكورة بل كذلك كل ما له اقتضاء للاعتناء بشأن المراد ككونه لطيفاً أي دقيقاً.

أوْ كَـوْنُهـا مِثْـلَ البَيـانِ لِخَفَـا   تِلْـكَ وفـي ذي بـالإزالَـةِ وَفَـا

(كونُها) بالرفع معطوف على أن تؤكد إذ هو خبر الاتصال والمعنى الاتصال الكامل هو كون الثانية مؤكدة للأولى أو بدلاً منها أو بياناً أي مثل ذلك كما تقدم، وإنما يكون ذلك إذا خفيت تلك أي الأولى وفي هذه الأخيرة وفاء بإزالة ذلك الخفاء مع أن المقام يقتضي إزالته، ولك أن تقول: إن الجملة الأولى في البدل فيها خفاء فوجود الخفاء في الأولى مشترك بين البدل والبيان، وإذا كان المقتضي للبيان إزالة الخفاء فالأولى غير وافية أو كغير الوافية، كحالة البدل، فأي فرق بين البدل والبيان.

قال ياسين: والجواب أن المقصود في البدل هو الثاني لا الأول فلهذا كان الأول غير وافٍ أو كغير وافٍ، والمقصود في البيان هو الأول والثاني موضح له، كقوله تعالى: **﴿فَوَسْوَسَ إلَيْهِ الشَّيطانُ قالَ يا آدَمُ هَلْ أدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الخُلْدِ وَمُلْكٍ لاَ يَبْلَى﴾** أي لا يتطرق إليه نقصان فضلاً عن الزوال، وأضاف الشجرة للخُلد لادّعائه أن الأكل منها سبب الخلود والأكل، والوسوسة: التكلُّم بالكلام الخفي يكرر ويدعى به إلى الشر وهذا فيه خفاء، فأزاله بقوله: **﴿قالَ يا آدَمُ﴾**... إلخ، فوزانه وزان عُمَرَ في قوله: أقسم بالله أبو حفصٍ عُمَرْ.

ومنه قوله تعالى: **﴿ومِنَ الناسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا باللهِ﴾** إلى: **﴿وما هُمْ بمُؤْمِنينَ يُخادِعُونَ اللهَ﴾**.

قال في الإيضاح: «فَصَلَ **﴿يُخادِعُونَ﴾** لكونه موضحاً للأول».

قال السيد في شرح المفتاح: «وذلك أن قولهم: **﴿آمنَّا بالله وباليوم الأخر﴾** كلام كاذب يوهم السامعين أنهم آمنوا، فيحتمل أن يكون على وجه الخداع لأغراض لهم في ذلك وأن لا يكون، فأزيل هذا الخفاء بـ: **﴿يخادعون﴾**، وبيَّن أنهم قالوا ذلك خداعاً».

وجوَّز في الكشاف[1] أن يكون استئنافاً، كأنه قيل: ولم يدَّعون الإيمان كاذبين، فالحمل على البيان أولى لأنه إيضاح لما سبق وتصريح بأن قولهم هذا مجرد خداع، وأيضاً الخداع ليس مطلوباً لذاته فلا يكون الجواب عن ذلك السؤال شافياً اهـ.

---

(١) يعني يجوز في الكشاف: الزمخشري المؤلف المعتزلي المشهور صاحب كتاب الكشاف وهو تفسير للقرآن الكريم.

ومعنى يخادعون: في حكم المخادعين لأن علاّم الغيوب لا يُخْدَعُ، ووجه المفاعلة أن صورة صنعهم مع الله والمؤمنين حيث يُظهرون الإيمان وهم كافرون صورة صنع المخادعين وكذلك صورة صنع الله والمؤمنين، حيث أجروا عليهم أحكام المسلمين مع كونهم عندهم في عداد أشرار الكفرة وأهل الدرك الأسفل من النار، صورة الخداع أيضاً. قاله السيد في شرح المفتاح.

ثم قال: «وقد يقال: يخادعون بمعنى يخدعون، إلا أنه أُخْرِجَ على صيغة المفاعلة مبالغة لأن الفعل إذا غولب فيه فاعله جاء أبلغ. ويؤيده قراءة أبي حَيْوة: «يَخْدَعُونَ» أي بسكون الخاء، وعلى هذا فالمنافقون في حكم المخادعين أو خادعون حقيقة إن أريد بخدع الله خدع رسوله لأنه الناطق عنه بأوامره ونواهيه» اهـ.

قال ياسين: فائدة: ذكر في الإيضاح قوله تعالى: ﴿**ما هذا بشراً إنْ هذا إلاّ مَلَكٌ كريمٌ**﴾ وقال: إنه يحتمل التبيين، فإنه إذا خرج من جنس البشر فيدخل في جنس آخر فاحتاج إلى البيان لعينه، ويحتمل التأكيد لأنه إذا كان ملكاً لم يكن بشراً اهـ. ولعل المراد بالإيضاح الإيضاح لأبي علي الفارسي لا الإيضاح للقزويني مؤلف تلخيص المفتاح، فإني لم أجده فيه بعد الفحص عنه.

ورُبَّما يُعْطَفُ ما لَهُ صَلَحْ تَنَبُّهاً على تغايُرٍ وَضَحْ

الضمير المجرور باللام للبيان، يعني أنه قد يعطف ما يصلح أن يكون بياناً للأولى لأجل تنبيه على تغيير واضح بين الجملتين وعلى أن الثانية مستقلة، كقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿**يَسُومُونَكُمْ سُوءَ العذابِ يُذَبِّحُونَ أبناءَكُمْ**﴾، وفي سورة إبراهيم: ﴿**ويذبحونَ أبناءكم**﴾ بالواو، فحيث لم يذكر الواو جعله بياناً ليسومونكم وتفسيراً للعذاب، وحيث أثبتها جعل التذبيح كأنه أربى على جنس العذاب حتى صار كأنه جنس آخر.

وما جوابٌ لسُؤالٍ أشْعَرَتْ الاولى بِهِ وذِي كهاذِي قَدْ جَرَتْ
فالفَصْلُ عَنْها كجَوابٍ عَنْ سُؤالْ لأنَّها صارَتْ كذاتِ الاتِّصالْ

(ما) في قوله: (وما جواب) موصولة حذف صدر صلتها، أي وما هي جواب... إلخ، يعني أن الجملة التي تكون جواباً (لسؤال أشعرت به الأولى) أي دلّت عليه،

وتنزلت هذه الأولى منها منزلة هذا السؤال الذي دلت عليه. وهذا معنى قوله: (وذي كهذا[1] قد جرت) فتفصل الثانية عن الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال، وإلى هذا أشار بقوله: (فالفصل... إلخ) أي فالفصل للثانية عنها أي عن الأولى كالجواب أي كفصل الجواب عن السؤال.

وأشار إلى علة الفصل بقوله: (لأنها صارت... إلخ) أي لأن الجملة الثانية صارت حينئذ كذات الاتصال الكامل لأن السؤال يقتضي الجواب.

وهذا هو شبه الاتصال وهو القسم الرابع من مواضع الفصل الأربعة.

وما مشينا في النظم عليه من تنزيل الأولى منزلة السؤال والثانية جوابها مثله في التلخيص، والسكاكي يقدر السؤال واقعاً فالثانية جوابه. قال ياسين: والذي يظهر أن الجملة الأولى إن ظهر منها استدعاء للسؤال وطلبه فهي منزلة منزلته كما قال المصنف يعني صاحب التلخيص، مثل: ﴿وما أدراكَ ما ليلة القدر﴾ فإنه شوق السامع إلى السؤال عنها وإن لم يكن ولكنه استفيد التشوُّق إليه من القرائن، فالسؤال مقدر كقوله تعالى: ﴿وما أبرِّىء نَفْسِيَ إنَّ النَّفْسَ لأمَّارة﴾ اهـ.

ومنهم من جعل الفصل في باب الاستئناف للانقطاع الكامل لاختلافهما طلباً وخبراً، ومنهم من يجعله كمالَ الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباطاً ذاتياً، ومنهم من يعلِّله بأن حقهما أن يكونا كلامي شخصين فلا محل للعطف.

وَذَا لأَمْـرٍ مِثْـلَ إغْنَـا مَـنْ سَمِـعْ ... عَنْـهُ وَمِثْـلَ كُـرْهَ مَـا مِنْـهُ سُمِـعْ

يعني أن تنزيل السؤال المدلول عليه بالكلام السابق أو بالقرائن منزلة الواقع لا يكون إلا لنكتة كإغناء المتكلم السامع عن أن يسأل فيجاب، يعني أنه أغناه بذكر الجواب عن كلفة السؤال. وإلى هذا أشار بقوله: (وذا لأمر... إلخ) إلى قوله: (ومثل كره... إلخ) بالجر عطف على مثل، يعني أنه يكون أيضاً لكراهة المتكلم ما يسمع منه أي من المخاطب لحقارته أو لبغضه إياه ونحو ذلك كخوف أن ينقطع كلامك بكلامه.

أو أنَّ من خُوطِبَ ذو طَبْعٍ حَدِيدْ ... أو مَـنْ تَكَلَّـمَ لَـهُ فِكْـرٌ سَـدِيـدْ

(أن) بفتح الهمزة معطوف على أغنى، يعني أنه يكون لما ذكر ويكون لإفهام

---

(١) وذي كهذا... إلخ، هكذا في النسختين.

المتكلم أن المخاطب ذو طبع أي عقل حديد أي كامل الفطنة بحيث يدرك أن الكلام السابق مقتضٍ للسؤال، وكذا يكون لإفهام المتكلم أنه ذو فكر سديد أي جيد لإدراكه أن الكلام السابق مقتضٍ للسؤال.

أَوْ كَثْـرَةِ الْمَعْنَـى وَلَفْـظٍ مُخْتَصَـرْ بَطَيِّهِ مَعْ عـاطِفٍ . . . .

(كثرة) بالجر عطف على (إغنا)[1]، والواو في قوله: (ولفظ) بمعنى مع أي يكون ذلك لتكثير المعنى مع (لفظ مختصر) حصل ذلك التكثير والاختصار بسبب طي السؤال مع ترك العاطف، فبتقدير السؤال يكثر المعنى، وبترك العاطف يقل اللفظ.

. . . . . وقَـدْ ظَهَـرْ

يعني أنه قد يظهر العاطف الذي هو الواو إذا كان الغرض من السؤال النقض والاعتراض لا التردُّد في حال المسؤول عنه بأنها كذا أم لا، كقوله تعالى: **﴿وما كان اسْتِغْفارُ إبْراهِيمَ لأبيهِ﴾** الآية، فإن صدر الكلام وهو قوله تعالى: **﴿ما كانَ للنبيِّ والذينَ آمَنُوا أنْ يَسْتَغْفِرُوا للمُشْرِكِينَ ولو كانُوا أُولي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ ما تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُم أَصْحابُ الجَحِيمِ﴾** مقتضٍ لسؤال فوقع قوله: **﴿وما كانَ اسْتِغْفارُ﴾** الآية، جواباً له.

والفرق واضح فإن المطلوب في الأول بيانُ ما أُجْمِلَ فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل، وفي الثاني دفع ما أورد، فكان كل واحد مما يؤدي إليه الغرض من السؤال والجواب في طرف، فصار المقام مقام وصل يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من وجه آخر.

فالغرض من السؤال المعتبر في الآية ونظائرها النقض، فإن الكافر إذا سمع صدر الكلام يمكن أن يعترض عليه باستغفار إبراهيم لأبيه فيدفع ذلك الاعتراض بأنه كان عن عِدَةٍ منه له. وبعضهم يجعل الواو في مثل هذا استئنافية لا عاطفة.

ولْتُسْـمَ الاستئنـافَ كـالفَصْـلِ وقُـلْ فيهـا سُـمُ المفعـولِ منه . . . .

نائب الفاعل في قوله: (ولتسم) ضمير راجع على الجملة المجاب بها عن السؤال المقدر، يعني أنها تسمى استئنافاً. وقوله: (كالفصل) أي كما يسمى فصل الثانية عن

(١) وقد وردت في البيت قبل الماضي عند قوله: وذا لأمر مثل إغنا من سمع... إلخ.

الأولى المشعرة بالسؤال استئنافاً أيضاً، فالاستئناف في اصطلاحهم يطلق على معنيين.
قوله: (وقل فيها سم المفعول منه) الضمير المجرور بفي للجملة الاستئنافية و(سم) مثلث السين لغة في الاسم، والضمير المجرور بمن للاستئناف، يعني أن الجملة التي تسمى استئنافاً تسمى أيضاً باسم المفعول من الاستئناف أي تسمى مستأنَفَةً.

.... وجُعِلْ
ثلاثةً عن سَببِ الحُكمِ وذا مُخصّصاً أو مسجّلاً قد أُخِذَا

أي جعل السؤال ثلاثة أقسام تتفرع عنها ثلاثة في الاستئناف سواء أريد به فصل الثانية أو نفسها، لأن السؤال يكون عن سبب الحكم، وهذا فيه قسمان أشار لهما بقوله: (وذا) أي السؤال عن سبب الحكم (قد أخذا) أي استعمل حال كونه (مخصصاً) أي سؤالاً عن سبب خاص للحكم أو (مسجلاً) أي مطلقاً أي سؤالاً عن مطلق سبب الحكم.

فالأول كقوله تعالى: ﴿**وما أُبَرِّىءُ نَفْسِيَ إنَّ النَّفْسَ لأَمَّارةٌ بالسُّوءِ**﴾ كأنه قيل: هل النفس أمارة بالسوء؟ فقيل: نعم، إن النفس لأمارة بالسوء، لأن التأكيد فيه يدل على أن السائل يسأل عن سبب خاص مع التردد فيه، فيجاب بالتأكيد. ولو كان عن مطلق السبب لا يؤكد لكون المخاطب خاليَ الذهن.

قال الفنري: هذا مبني على سوق الكلام مساق مقتضى الظاهر المتبادر وإلا فللتأكيد معانٍ غير رفع الشك ورفع الإنكار كما سبق، وليست فائدته منحصرةً فيهما حتى يقالَ: لو كان السؤال عن السبب المطلق لكان السبب عن تصوُّره الذي لا يتصور فيه شك ولا تردد حتى يؤكد في الجواب.

والثاني وهو السؤال عن السبب كقوله:

قيلَ[1] لي: كيف أنت؟ قلتُ عليلُ سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلُ

أي ما سبب علّتك؟ لأن العادة إذا قيل: فلان مريض، أن يسأل عن سبب علّته وموجب مرضه، لا أن يقال: هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن، فإنه قلما يقال: هل سبب مرضه السهر والحزن؟ لأنهما من أبعد أسباب المرض.

---

(١) في «م» قال.

فعلم أن السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التأكيد أيضاً مشعر بذلك بخلاف الآية الكريمة. فالذي دلّت عليه الجملة الأولى فيها عدم تبرئة النفس وذلك صريح في اعتقاد المتكلم أنها أمّارة بالسوء، لأن عدم التبرئة للنفس لا سبب له في مثل ذلك المقام إلا كونها أمّارة. ولكنه لما لم يكن صريحاً فربما شكّ السامع في وقوع هذه النسبة فلذلك راجع المتكلم، قال: وهل النفس أمّارة بالسوء كما اقتضاه كلامك؟ فلذلك أكد.

ويقتضي الأول تأكيداً.........   ....

المراد بالأول السؤال عن السبب الخاص لكن يقتضيه استحساناً لا على سبيل الوجوب كما تقدم في أحوال الإسناد، لكن المستحسن عند أهل البلاغة كالواجب. قال عصام في الأطول: «ولا يتأتى للبليغ تركه» اهـ. قلت: المراد أنه رَجَحَ رجحاناً كاد يلتحق بالواجب.

.... وعنْ   غيرهما ذاكَ السؤالُ قَدْ يُعَنْ

هذا هو القسم الثالث من أقسام الاستئناف، (يُعَنُ) مضارع مبني للمجهول، وقوله: (عن غيرهما) يتعلق به، وضمير الاثنين للسببين المطلق والخاص، يعني أنه يعن أي يظهر ذاك السؤال عن غير السببين، والمراد الظهور التقديري لا التلفُّظ به إذ هو خلاف الموضوع، كقوله تعالى: ﴿قالُوا سَلاَماً قالَ سَلاَمٌ﴾ تقديره: فماذا قال إبراهيم عليه السلام في جواب الملائكة؟ فقيل: قال: سلام، أي سلام عليكم أو عليكم سلام. فتحيته أحسن لأن تحيتهم بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث أي سلمنا سلاماً، وتحيته بالاسمية الدالة على الثبوت والدوام.

قال الفنري: «يحتمل أن يكون تقاولهم بلغة يعتبر فيها ما يعتبر في العربية ويُحتمل أن يكون بها، لأنهم على ما قيل كانوا عالمين باللغة العربية، نعم شيوع هذه اللغة العربية إنما كان من إسماعيل عليه الصلاة والسلام اهـ. ولعله أراد شيوع غاية البلاغة التي لم تصل لحد الإعجاز، وإلا فقد كانت العرب العاربة قبل إسماعيل».

ونقل ياسين عن دلائل الإعجاز: «كل ما كان في القرآن من قال بلا عاطف فقدره على هذا يعني على الاستئناف».

ومن هذا القسم الثالث قوله:

زَعَـم العـواذلُ أنَّ نـاقَـةَ جُنْـدُبٍ ... بجُنُـوبِ خَبْـتٍ عُـريَـتْ وأجمَّـتِ
كـذَبَ العَـواذِلُ لَـوْ رَأَيْـنَ مَنـاخَهـا ... بـالقـادِسِيَّـةِ قُلْـنَ لَـجَّ وذَلَّـتِ

فصل (كذب العواذل) ليقع جواباً لسؤال اقتضاه الحال عند شكواه من النساء العاذلات، فقوله: (زعم العواذل) كان كيت وكيت وهو أكذب العواذل في ذلك أم صدقن؟ وجندُب بضم الدال ويجوز فتحها، والجنوب جمع جنب بمعنى الجانب، وخَبْتٌ بفتح فسكون اسمْ موضع وهو في الأصل المتسَع من الأرض كما في القاموس، وقال السيد في شرح المفتاح: الأرض المطمئنة فيها رمل، وعُرِّيَتْ: حُطَّ عنها رحلها، والإجمام الإراحة، والقادسية موضع قريب من الكوفة، لَجَّ أي جندب في السير، وذَلَّتْ أي الناقة من شدة السير وبُعد المنزل.

وكذا قوله:

بَكِّي على قَتْلَى العدان فإنَّهـمْ ... طـالـتْ إقـامَتُهـم ببطْـنِ بَـرام
كـانـوا علـى الأعـداءِ نـارَ مُحَـرِّقٍ ... ولقـومهـم حَـرَمـاً مـن الأحـرام

قطع (كانوا عن قوله: (طالت... إلخ) للاستئناف لأنه حين أمرها بالبكاء كأنه توهّمها قالت: ولِمَ أبكيهم أو كيف أبكيهم؟ صفهم لي كيف كانوا؟ فقال مجيباً: كانوا على الأعداءِ... إلخ. قوله: بَكِّي أي أكثري البكاء، والعِدانُ بالكسر موضع، قاله السيد في شرح المفتاح، والذي في القاموس أنه كسَحاب. وبرامٌ: بفتح الباء وقيل بكسرها موضع دفنت فيه تلك القتلى، ومُحرِّقٌ بكسر الراء المشددة: لقب عمرو بن هند حرق مائة من الأعداء بالنار فضُرِبَ المثل بناره، والحَرَمُ: المأمن.

ومنـه مـا فيـهِ سُـمُ المستـأنِـفِ ... عنهُ ....

هذا تقسيم آخر للاستئناف، يعني أن منه أي من الاستئناف الذي ذكر فيه اسم ما استؤنف عنه الحديث، نحو: أحسنت إلى زيد بصيغة التكلُّم، زيد حقيق بالإحسان إليه. فالسؤال المقدر: لماذا أحسنت إليه؟ بصيغة الخطاب، فهو سؤال عن السبب المطلق فناسب عدم التأكيد في الجواب.

.... ومنه ما به الوصفُ اقْتُفِي

هذا قسم ما ذكر فيه المستأنف عنه، يعني أن من الاستئناف ما ذكر فيه وصف المستأنف عنه الكلام، و(اقْتُفِي) بالبناء للمفعول بمعنى اتبعَ، والمعنى أن يكون المسند إليه في الجملة الاستئنافية من صفات من قصد استئناف الحديث عنه، قاله السعد، أعني صفة تصلح لترتيب الحديث عليها، نحو: أحسنت إلى زيد بصيغة التكلُّم صديقك القديم أهل لذلك، والسؤال المقدر لماذا أحسنت إليه؟ ومنه قوله:

وقَدْ عرَضْتُ عَنِ الدُّنيا فَهَلْ زَمَني ... مُعْطٍ حياتي لغِرٍّ بَعْدَما عَرَضا

جَرَّبْتُ دَهْري وأهْلِيهِ فما تَرَكَتْ ... ليَ التَّجاربُ في وُدِّ امْرِىءٍ غَرَضا

فالسؤال المقدر كما في المفتاح هو: لِمَ تقول هذا ويحك؟ وما الذي اقتضى أن تطوي عن الحياة إلى هذه الغاية كشحك أي جانبك.

قال السيد: الغِرُّ من لم يجرّب الأمور أدخل عليه لام الجر تقوية لعمل اسم الفاعل وجعل البيت أعني قوله: (جربت... إلخ) من هذا القبيل. نص عليه في الإيضاح، وهو مخالف لضابط السعد المتقدم.

وهْوَ أبلغُ ....

أي هذا الذي بني على صفة ما استؤنف عنه الحديث أبلغ، أي أحسن مما بني على اسم المستأنف عنه لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم أي المحكوم به، كالإحسان في قولك: أحسنت إلى زيد.

ياسين: ويُحتمل أن المراد النسبة وما فيه بيان السبب أدعى إلى القبول مما ليس كذلك. وإذا عقب المستأنف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرته في الاستئناف بلفظ اسم الإشارة، كقولك: أحسنت إلى زيد الكريم الفاضل، ذلك حقيق بالإحسان كان مبنياً على صفته لأن ذلك بمنزلة إعادة الصفات المذكورة في الكلام السابق، وعليه قوله تعالى: ﴿أولئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ ربِّهِمْ﴾ كأنه قيل: ما للمتّقين المؤمنين بالغيب المقيمين الصلاة والمنفقين مما رزقهم الله اختصّوا بهدًى لا يُكتَنَهُ كُنْهُهُ؟ فأجيب بأن أولئك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبدع أن يفوزوا دون من عداهم بالهدى عاجلاً وبالفلاح آجلاً. قاله في المفتاح.

. . . .   وربَّما حَذَفْ   صدراً لذا أو كلَّهُ مَنْ قَدْ سَلَفْ

حَذَفَ مبني للفاعل فاعله (من) في قوله: (من قد سلف) و(صدراً) مفعوله، والإشارة في قوله: (لذا) للاستئناف، وقوله: (كُلَّه) بالنصب معطوف على صدر أو رُبَّ للتكثير، وإن كان الذكر أكثرَ، و(من قد سلف) البلغاء، والمعنى أنه كثيراً ما يحذف عند قيام القرينة صدر الاستئناف فعلاً كان أو اسماً عند السعد، واسماً لا فعلاً عند صاحب دلائل الإعجاز[1]، لأنه قال: السؤال المشتمل على الفعل إذا كان مقدراً لا يجوز حذف الفعل في الجملة الجوابية.

مثال ما حذف فيه صدر الاستئناف قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بالغُدُوِّ والآصالِ رِجالٌ﴾ كأنه قيل: مَنْ يُسبِّحه؟ فقيل: رجال، أي يسبِّحه رجال. وعلى مذهب دلائل الإعجاز يقدر: من المسبِّحون؟ وعليه: نِعْمَ الرجل زيد، ونعم رجلاً زيد، على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف أي هو زيد، ويجعل الجملة استئنافاً جواباً للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم. وأما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبر فليس مما نحن فيه إذ لا سؤال مقدر ولا حذف أصلاً، وكذا إذا كان المخصوص مبتدأ حذف خبره، بل هذا من حذف عجز الاستئناف وإن[2] جعل المخصوص بدلاً أو عطف بيان فلا حذف أصلاً، ومما حذف صدر الاستئناف فيه قوله: قال لي: كيف أنت؟.. البيت.

ومعنى قوله: (أو كلَّه) أن البلغاء قد يحذفون الاستئناف كله لا صدره فقط، إما مع قيام شيء من الألفاظ مقام الاستئناف وإليه الإشارة بقوله:

مـعَ وُجُـودِ مـا ينـوبُ عنْـهُ. . . .   .

كقوله:

زَعَمْتُـمْ أنَّ إخـوتَكُـم قُـرَيْـشٌ   لهُـمْ إلْـفٌ ولَيْـسَ لَكُـمْ إلافُ

وبعده:

---

(١) وهو عبد القاهر الجرجاني.

(٢) في «ت» وإلاّ.

أولئـكَ أُمِّنُـوا[١] جُـوعـاً وخَـوْفـاً   وقَـدْ جـاءَـتْ بَنُـو أَسَـدٍ وَخـافُـوا

فقوله: زعمتم. . . إلى آخره، يهجو به الشاعر بني أسد بن خزيمة ويكذبهم في دعواهم أنهم إخوة قريش في النسب والشرف، كلهم أولاد خزيمة بن مدركة. فلما قال: زعمتم أن إخوتكم قريس اتّجه أن يقولوا: أصدقنا أم كذبنا؟ فقيل: كذبتم. فحذف هذا الاستئناف كله وأقيم قوله: لهم إلفٌ. . إلخ، مقامه لدلالته عليه، فقوله: لهم إلْفٌ مصدر أَلِفَ المكانَ كعَلِم أي أحبه، والإلآفُ مصدر آلفه يؤالفه، والإيلافُ بالياء مصدر آلفه يؤلفه.

والمعنى كما في الأطول: «لهم إيلاف من القبائل لا تتعرضهم قبيلة في رحلتيهم المعروفتين في التجارة رحلة الشتاء ورحلة الصيف[٢] يتجرون آمنين مكرمين» اهـ.

رحلة الشتاء إلى اليمن ورحلة الصيف إلى الشام. وقيل: كانت الرحلتان معاً إلى الشام، وقيل: كانت رحلة الصيف[٣] إلى الطائف حيث الظل والماء، ويرحلون في الشتاء إلى مكة لسكناهم بها.

. . . . أو   دونَ ونِعْـمَ المـاهِـدُونَ قَـدْ تَلَـوْا

يعني أن حذف الاستئناف كله إما مع وجود ما يقوم مقامه أو بدون شيء قائم مقامه اكتفاء بالقرينة. وقد تلوا أي قرؤوا قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الماهِدُونَ﴾ مثالاً لذلك. فكأنه قيل: مَنِ الماهدون؟ فقيل: نحن، أي هم نحن، فحذف المبتدأ أو الخبر جميعاً من غير أن يقوم شيء مقامهما.

قال في العروس: ولك أن تقول: الفصل لا يعقل إلا بين كلامين منطوق بهما، فإذا كانت الجملة المستأنفة عما قبلها محذوفة، فكيف سمي ذلك فصلاً؟ إلا أن يقال: المصنف، أعني صاحب المفتاح، استطرد أنواع الجملة المستأنفة ولم يسمِّه فصلاً فليس من هذا الباب. انتهى.

قال ياسين: «ولا يخلو من نظر» اهـ.

---

(١) في معاهد التنصيص: «أولئك أومنوا».
(٢) كذا في النسختين «المصيف» بالميم.
(٣) كذا في النسختين «المصيف» بالميم.

قلت: ولعل وجه النظر أن المقدر كالمذكور وهي في التقدير منفصلة، فكأنها منفصلة في النطق والله تعالى أعلم.

والوصلُ جا لدفعِ إيهامٍ كَلاَ وفتَحَ الله عَلَيْك وكَلاَ

لما فرغ من الأحوال المقتضية للفصل شرع في ذكر الحالتين المقتضيتين للوصل أي العطف بالواو، وأشار إلى الأولى منهما بهذا البيت والمعنى أن الوصل يكون لدفع إيهام الفصل خلاف المقصود، إما مع كمال الاتصال كما إذا سُئِلْتَ: هل تشرب خمراً؟ فقلتَ: لا، وتركت شربها. فقولك: (وتركت شربها) تأكيد للنفي السابق ولو لم يؤتَ بالواو لتوهم تعلُّق النفي بالترك أو مع كمال الانقطاع، كقول القائل: لا وفتح الله عليك وكلأكَ، أي حفظك. فقوله: (لا) لرد كلام سابق، كأنه قيل: هل الأمر كذا؟ فقيل: لا، أي ليس الأمر كذلك. فهذه أي ليس الأمر كذلك جملة إخبارية، وفتح الله عليك جملة إنشائية مدعو بها للمخاطب لكن لو ترك العطف، وقيل: (لا أيّدك الله) لتوهُّم أنه دعاء على المخاطب.

قال السعد: «فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة الإنشائية على الإخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة (لا) كما ترك العطف في سورة القطع، نحو: وتظن سلمى... البيت، دفعاً للإيهام» اهـ.

وقد نازع صاحب العروس في كون هذه الواو عاطفة وادّعى زيادتها لدفع الوهم وأنها جاءت في القرآن لذلك، ونقله عن الكوفيين وابن مالك اهـ.

يحكى عن الصاحب بن عباد أنه قال: «هذه الواو أحسن من واوات الأصداغ في خدود المرد الملاح».

ويحكى أن أبا بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه مرّ برجل في يده ثوب، فقال له الصِّدِّيق: أتبيع هذا؟ فقال: لا يرحمك الله. فقال له الصِّدِّيق: قد قُوّمت ألسنتكم لو تستقيمون، لا تقل هكذا، قل: ورحمك الله.

قال في الأطول ما نصه: «لا يقال لا الداخلة على الماضي يلزمه التكرير، فلا إيهام مع عدم التكرير، لأنّا نقول ذلك إذا لم يدخل في الدعاء» اهـ.

واعلم أن الكلام في صحة الوصل لا في وجوبه، لأنه لو سَكَتَّ بعد قولكَ: لا، أو تكلمتَ بما يدفع الاتصال صح.

وقد فصل بعض القرّاء بين ﴿عِوَجاً﴾ و﴿قَيماً﴾ دفعاً لتوهم أن قيماً صفةُ عوجاً. قاله ياسين.

فـرع: قوله ﷺ: «إذا رأيتم الرجل يبيع ويشتري في المسجد فقولوا: لا أربح الله تجارتك، وإذا رأيتم الرجل ينشد ضالّته في المسجد فقولوا: لا ردّها الله عليك».

قال الفقهاء: يحتمل الدعاء عليه وهو ظاهرٌ لمخالفته الشرعَ، مع ما يقتضيه العطف، ويحتمل أيضاً الدعاء له وهو غير ظاهر لأن مرتكب المكروه يستحق اللوم لا الدعاء له، وكذا لا يصح من جهة البلاغة إلا بسَكْتَةٍ بعد (لا).

وللتـــوسُّـــطِ إذا مـــا اتَّفَقـــا فـــي خَبَـــرٍ وضِـــدٌّ ذاكَ مُطْلَقـــا

الألف في قوله: (اتفقا) للجملتين باعتبار اللفظين، وهذه هي الحالة الثانية من الحالين المقتضيين للوصل، يعني أن الوصل جاء لدفع الإيهام أو للتوسط، أي توسط الجملتين بين الانقطاع والاتصال مع اتفاقهما في الخبر والإنشاء إن كانتا خبريتين معاً أو إنشائيتين مطلقاً، أي اتفقتا في إحداهما لفظاً ومعنى أو معنى فقط. ولا بد من الجامع وإنما سكت عنه لما تقدم من أنه إذا لم يكن بينهما جامع فبينهما الانقطاع الكامل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الأَبْرارَ لَفِي نَعِيمٍ وإِنَّ الفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ فالجامع بين المسندين والمسند إليهما التضاد. وكقوله تعالى: ﴿وكُلُوا واشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا﴾ لاتحاد الجمل الثلاث في المسند إليه مع ما بين الأكل والشرب من التماثل لكون كل منهما مقوتاً، والإسراف نوع من الأكل إذ المراد به الأكل أكثر من الحاجة.

واعلم أن عطف الخبر على الإنشاء والعكس لا يجوز بلاغة على التحقيق في ما لا محل لهما من الإعراب، واختلف النحاة هل يجوز لغة أو لا، وأما فيما لهما محل فالتحقيق فيه الجواز بلاغة.

وجـامـع الشيئيـن للعَقْـلِ انْتَسَـبْ ....

هذا شروع في بيان الجامع بين المفردين والجملتين كان لهما محل أم لا، والجامع ينقسم إلى ثلاثة: عقلي ووهمي وخيالي.

والمعنى أن الجامع بين الشيئين ينسب للعقل فيقال فيه: عقلي، فالعقل هو القوة المدركة للمعاني الكلية؛ كإدراك ثبوت التحيُّز لكل جرم، وأن كل إنسان حيوانٌ، وأن كل فاعل مرفوع، ونحو ذلك.

والمراد بالجامع العقلي أمر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما في القوة المفكرة والأمر كالاتحاد في التصوُّر مثلاً، وليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل من الكليات بل المراد به ما تقدم، لأن العقل لما كان يميز بين الأشياء الملتبسة وتنسب إليه الأمور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سبباً في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها إلى العقل.

.... **إذا اتِّحــادٌ بَيْــنَ هَــذَيْــنِ وَجَــبْ**

إذا الشرطية جوابها محذوف مدلول عليه بصدر البيت، أي إذا وجب الاتحاد بين هذين فالجامع عقلي و(هذين) إشارة للشيئين، والمعنى أن الجامع يكون عقلياً إذا وجب الاتحاد بين مسندين أو مسندٍ إليهما أو في قيدين من قيودهما كالظرف والحال والتمييز والمفعول والصفة.

فمثال الاتحاد في المسند إليه نحو: ربُّنا يضع ويرفع.

ومثاله في المسند: زيد كاتب وعمرو كاتب، وهذا المثال الثاني وقع الاتحاد فيه بالمفهوم لا بالشخص ولا فرق بين الاتحادين عند شراح المفتاح والتلخيص. وياسين جعل ما لم يتّحدا فيه بالشخص كالمثال الثاني من باب التماثل وفيه نظر.

وفي الصفة نحو: زيد الطويل كاتب عمرو الطويل شاعر. وقس على ذلك.

ولا يكون الاتحاد في المفردين المتعاطفين لأن فيه عطفَ الشيءِ على نفسه. ويكفي كون الجامع بين المسند إليه والمسند، نحو: الإيمان حسن والقبيح الكفر. قاله في العروس.

أوْ جا تَمـاثُـلٌ ....

هذه الجملة معطوفة على جملة الشرط قبله أي يكون الجامع عقلياً إذا اتحد الشيئان أو جاء بينهما تماثل في التصوُّر، فإن العقل بتجريد المتماثلين عن التشخص في الخارج

عنه يرفع التعدُّد بينهما، كزيد وعمرو إذا اشتركا في وصف له نوع اختصاص بهما كالصداقة، فيكون ذلك الوصف بمنزلة الحقيقة وما عداه بمنزلة الوصف المشخص لهما.

والمشخص هو الصفة التي تميز الموجود عن كل ما عداه، وإذا رفع العقل التشخُّص الخارجي عن المتماثلين[1] بقيت الماهية الكلية الواحدة فقد رجع التماثل إلى الاتحاد، لأن العقل إذا رفع التعدُّد بين المثلين يجعلهما متّحدين بأن يعقل هيئتهما النوعية المجردة عن التشخُّص، لأن مجرد العقل لا يدرك الجزئي من حيث هو جزئي جسماني متّصف بصفة تمنع من ارتسامه في العقل المجرد، بل يدركه مجرداً عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه.

فالمتماثلان إذا جرِّدا عن المشخّصات اتّحدا فيكون حضور أحدهما في المفكرة حضوراً للآخر.

وإنما قلنا: عن المشخصات في الخارج احترازاً عن التشخُّص في الذهن فإنه لا يرتفع به التعدُّد، لأن كل حاصل في العقل لا بد له من تشخُّص عقلي لتميـيزه عن سائر المعلومات.

وإنما قلنا: من حيث هو جزئي جسماني احترازاً عن الجزئي والمجرد من المشخصات، فإن حكمه حكم الكليات في جواز ارتسامه في العقل المجرد.

وقولنا: لأن مجرد العقل لا يدرك الجزئي نعني به أنه لا يدركه بذاته وإن كان يدركه بواسطة الآلات الجسمية لأنه يحكم على الجزئيات بالكليات، كقولنا: زيد إنسان، والحاكم يجب أن يدركهما معاً لكن إدراكه الكلي بالذات والجزئي بالآلات.

وعلم من قولنا: إذا اشتركا في نوع له اختصاص بهما أنه لا يكفي في صحة قولنا: زيد كاتب وعمرو شاعر التماثل في الإنسانية مثلاً.

وفي الأطول عند قول المتن: «فإن العقل بتجريد المثلين عن التشخُّص في الخارج يرفع التعدُّد بينهما» ما نصه: «وهذا إنما يفي ببيان الجامع بين قولنا: زيد قائم وعمرو قاعد، أما في بيان الجامع بين قولنا: الرومي أبيض والحبشي أسود فلا، فإن العقل لا يطلب اتحاد الرومي والحبشي بالتجريد عن التشخُّص، بل عن وصف الرومي والحبشي

---

(١) في النسختين «عن المثلين».

اللذين هما كليان. والجواب أنه كلام على وجه التمثيل وتصوير للمقصود فيما هو أكثر تداولاً بين البلغاء، ومن هذا القبيل تقييد التشخُّص بالخارجي». انتهى.

وغير صاحب الأطول يقول: «إن ذلك لأن تجريد العقل للحاصل فيه من التشخُّص العقلي غير ممكن كما رأيت. وجعل في الأطول التجانس والتشابه جامعين عقليين. قال: إذ يصح الإنسان كذا والحمار كذا في مقام بيان أحكام الحيوان، ويصح زيد الكريم كذا وعمرو الكريم كذا في مقام بيان أفراد الكريم».

.... أوِ التَّضايُفُ ....

بالرفع على (تَماثُلٌ) وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن واحد منهما دون الآخر تحقُّقاً وتعقُّلاً، وذلك سبب لجمع الأمرين في المفكرة إذ العقل يأبى ألا يجتمعا في الذهن.

وإنَّ العقلَ سلطانٌ مطاعٌ وإنَّ خِلاَفَهُ لا يُسْتَطاعُ

قال عصام: «ولا يخفى أن استلزام أحدهما للآخر يكفي في سببية الجمع فلا يحتاج إلى اشتراط التضايف» اهـ.

ومثال ذلك التضايف بين العلة وهو ما يتوقف عليه الشيء المعلول وهو ما يتوقف على الشيء. فيجوز أن يقال: هذا الشيء علة وهذا معلول، وأبو زيد يكتب وابنه يشعر. وكتضايف الأقل والأكثر، فإن الأقل من حيث هو أقل إنما يعقل باعتبار ما هو أكثر منه، نحو: مسائل كتاب سيبويه أكثر ومسائل غيره أقل. والمراد التضايف بين مفهومي العلة والمعلول وبين مفهومي الأقل والأكثر لا بين الذاتيين، كأبو زيد يكتب وابنه يشعر، وهذه أربعة وتلك ستة، إلا مع ملاحظة الوصفين.

.... وَمَنْ نَمَى للوَهْمِ لاَ يُخالِفْ

يعني أن من نسب الجمع بين الشيئين للوهم لم يخالف أهل الفن، فقوله: (يخالِفُ) بكسر اللام. والوهم القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير أن تصل إلى تلك القوة من جهة الحواس الخمس التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس. وتلك المعاني الجزئية كإدراك العداوة والصداقة مثلاً من زيد، وكإدراك شاة ظهر لها ذئب العداوة منه فتهرب.

فقولنا: المعاني الجزئية احترازاً عن الكلية، فالمدرك لها هو العقل؛ واحترازاً أيضاً عما ليس بمعانٍ وهو الصور فالمدرك لها الحس المشترك. والمراد بالجامع الوهمي أمر يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة وليس المراد بالجامع الوهمي ما يدركه الوهم من المعاني الجزئية.

قال السيد في شرح المفتاح: «ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الأمر بما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبه مناسبة تلك الأشباه المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بهما إلى الوهم» اهـ. يعني بالأسباب الاتحاد والتماثل والتضايف.

كَشَبَهِ التِّضادِّ . . . .

الكاف لتمثيل الجامع الوهمي و(شَبَهِ) بالتحريك أي مثاله أي يكون بينهما شبه التضاد كالسماء والأرض في المحسوسات لأنهما وجوديان، إحداهما في غاية الارتفاع والأخرى في غاية الانخفاض، لكن لما لم تتواردا على محل لكونهما جسمين لا عرضين لم تتضادا. ونعني غاية الارتفاع في رؤية العين فلا يردان ما فوق السماء الدنيا أرفع منها، وأن الأرض العليا ليست في غاية الانحطاط. والتضاد في قوله: كشبه التضاد مخفف للوزن.

. . . . والتَّمَاثُلِ . . . .

بالجر عطف على التضادِّ يعني أن من الجامع الوهمي شبه التماثل بأن يكون أحدهما شبيهاً بالآخر، كلوني بياض وصفرة ولوني خضرة وسواد، فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة أنه يسبق إلى الوهم أن البياض والصفرة نوع واحد ولكن زيد في الصفرة شيء يسير لا يخرجها عن حقيقتها، وكذلك السواد مع الخضرة بخلاف العقل فإنه يعرف أنهما نوعان تحت جنس هو اللون.

ولأجل أن الوهم يبرز المتباعدات في معرض الأمثال حسن الجمع بين الثلاثة في قوله:

ثَلاَثَةٌ تَشْرُقُ[1] الدُّنْيا بِبَهْجَتِها شَمْسُ الضُّحى وأَبُو إسْحاقَ والقَمَرُ

(١) كذا بالأصل ولعلَّ الصواب تُشرق لأنها من أشرقت.

فإن الوهم هو الذي حسن الجمع بين هذه الثلاثة بمشابهتها للأمور المتماثلة، بسبب الاشتراك في إشراق الدنيا ببهائها إشراقاً حسياً بالشمس والقمر، ومعنوياً بأبي إسحاق لإفاضته عليها أنوار العدل والإحسان.

وكذلك في قوله:

إذا لم يَكُنْ للمَرْءِ في الخَلْقِ مطْمَع   فذُو التَّاجِ والسَّقَّاءُ والذَّرُّ واحدُ

فإنه هو الذي حسن الجمع أيضاً بين المَلِكِ والسقَّاء وصغار النمل لاشتراكهم عدم انتظار النفع منهم والاستغناء عنهم مع تباعدهم غاية التباعد.

....   وكَتَضادٍ كانَ في تَقابُلِ

تَضادٍّ مخفف للوزن وهو من أمثلة الجمع الوهمي وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتواردان على محل واحد وبينهما غاية الخلاف، ولا يتوقف تعقُّل أحدهما على تعقُّل الآخر، وهذا معنى قوله: (وكَتَضادٍّ... إلخ) أي تقابل تقابل التضاد وهو ما رأيت، فخرج بوجود بين تقابل السلب والإيجاب وتقابل العدم والملكة. والمراد بالوجودي ما لم يكن السلب داخلاً في مفهومه لا الوجود الخارجي، وإلا لم يصحّ عدُّ الإيمان والكفر من المتضادات بناء على أن مفهومهما وجودي.

وخرج بقولنا: غاية الخلاف الصفرة والبياض والخضرة والسواد مثلاً، لأن مخالفة السواد للبياض أشد من مخالفة الصفرة له، وكالسواد والبياض، والهمس والجهارة، والطيب والنَّتَن، والقيام والقعود، والإقرار والإنكار اللساني، والإيمان والكفر، لأن الإيمان هو التصديق بالنبي ﷺ في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة.

والمراد بالتصديق قبول النفس لذلك والإذعان له، والكفر إنكار شيء من ذلك، وإن قلنا: الكفر عدم الإيمان عما من شأنه الإيمان كان بينهما تقابلُ العدمِ والملكةِ. ويعد ما يتصف بالمتضادين متضاداً كالأسود والأبيض باعتبار اشتمالهما على متضادين وإلا فهما لا يتواردان على المحل أصلاً.

وسبب كون التضاد وشبهه جامعاً وهمياً هو أن الوهم ينزل التضاد وشبهه منزلة التضايف في أنه لا يحضره أحد المتضادين أو الشبيهين إلا ويحضره الآخر لاشتراكهما في الضدّية اللازمة لهما لزوماً بيِّناً.

ولتنزيل الوهم للقسمين منزلة المتضايفين تجد الضد أقرب خطوراً بالبال مع الضد من سائر المتغايرات، ألا ترى أن السواد أقرب خطوراً مع البياض من الحلاوة وكذا السماء والأرض ونظائرهما.

قال السيد في شرح المفتاح: وذلك لأن الوهم دائماً في الاحتيال، فإن قلت: إذا كان شبه التماثل والتضاد وشبهه بين أمور كلية لم تكن مدركة للوهم، فكيف احتياله والجمع بسببه؟ فالجواب، كما في شرح السيد للمفتاح، أن الإدراك في الحقيقة إنما هو للنفس، كان المدرك كلياً أو جزئياً، إلا أن لها آلات تستعملها في إدراكاتها، فالوهم آلة بالذات في إدراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات، والنفس تستعمله في إدراك سائر الحواس أيضاً؛ ومن ثم قيل: الوهم سلطان القوى الحسية، بل ربما تستعمله في المعقولات الصرفة.

فلما كان الوهم آلةً في هذه الاقتضاءات نسب الجمع إليها كما نسب القطع للسكين.

ثُمَّ الخَيَالِيُّ اقْتِرانٌ سَبَقَا فِي قُوةِ الخَيَالِ دَأْباً نَسَقَا

الإضافة في قوله: قوة الخيال بيانية أي القوة التي هي الخيال، وستقف إن شاء الله تعالى على حقيقته، و(دأباً) بمعنى أبداً، وقوله: (نَسَقاً) بالتحريك مفعول سبق، وألف (سبقا) للإطلاق.

والمعنى أن الجامع الخيالي هو أن يكون بين الشيئين تقارن في الخيال سابق ذلك التقارن على النسق أي عطف النسق أي التكلُّم به، فلا يكفي مطلق التقارن وإلا فالعطف لا ينفكّ عن التقارن، والمراد تقارنهما عند التذكُّر والإحضار.

فالمراد بالجامع الخيالي أمر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما عند المفكرة، وليس المراد به ما يكون صورة مرتسمة في الخيال ولا ما يكون مدركاً بالخيال.

قال السيد في شرح المفتاح: ولما كان الخيال محلاً لتقارن الصور المحسوسات التي منها ينتزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت أو جزئية محسوسة أو موهومة إلى الخيال.

والضابط في الجامع أن الجمع إما بسبب التقارن في خزانة الصور أم لا. فالأول هو الخيالي، والثاني إما أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الأمر فهو العقلي وإلا فهو الوهمي.

واخْتَلَفَتْ أسْبابُهُ وانْتَشَرَتْ لأنَّها عَلَى العَوائِدِ جَرَتْ

يعني أن الأسباب الخارجة المؤدية إلى تقارن الشيئين في الخيال مختلفة ترتُّباً واجتماعاً ومنتشرة، ولذلك الاختلاف اختلفت الصور الثانية في الخيال ترتُّباً واجتماعاً ووضوحاً. فمعنى منتشرة لا تدخل تحت حصر. ومعنى الاختلاف في الترتُّب أن يكون حصول إحدى الصورتين مرتَّباً على الأخرى بحيث لا تنفك عنها في خيال، إما لجودة ذلك الخيال أو لكثرة إلْفِ الخيال لها، وهما في خيال آخر لا تجتمعان أصلاً، إما لضعف ذلك الخيال أو لقلّة إلفه لها.

وقولنا: اجتماعاً زاده في الأطول ليشمل الصورتين الحاضرتين معاً لكمال تقارنهما من غير ترتُّب فإن ذلك يختلف أيضاً. ومعنى الاختلاف في الوضوح أنه قد تكون صور لا تغيب عن خيال كصورة محبوبة زيد وهي في آخر مما لا يقع.

والسيد في شرح المفتاح فسَّر الترتُّب بالاجتماع على كيفية مخصوصة وهو الموافق لكلام أئمة الفن، وعليه يسقط ما زاد في الأطول أعني الاجتماع، وعلَّل الاختلاف في الترتُّب والوضوح والانتشار بقوله: لأنها على العوائد جرت، أي لأن الأسباب المؤدية للتقارن في الخيال جارية على ما ألفه الإنسان واعتاده لا على طريقة معينة، فمن صاحب صنعة مثلاً يشاهد فيها أشياء مخصوصة في أكثر أوقاته حتى تكون صور تلك الأشياء متقارنة في خياله واضحة دون خيال الجاهل لتلك الصناعة. فإذا جمعت لكاتب قرطاساً ومحبرة وقلماً، وللنجار منشاراً وقدُّوماً، وجمعت لحضري مسجداً ومحراباً وقنديلاً، فإن الكاتب والنجار والحضري لا ينكرون ذلك العد لموافقته الثابت في خيالهم. وإذا غيّرت العدّ إلى خلاف ما ثبت في خيالات أصحاب الصناعة الخاصة والعامة أنكروه إنكاراً تاماً، كما لو قلت: محبرة وقدوم وقنديل.

ولذلك ترى صاحب كل حرفة يصف الكلام بما ارتسم في خياله كوصف الجوهري أحسن الكلام بما ثقبته الفكرة ونظمته الفطنة، وفصل جوهر معانيه في سمط ألفاظه فحملته نحور الرواة.

والصانع يقول: خير الكلام ما أحميته بِكِيرِ الفكر وسبكته بمشاعل النظم وخلصته من خَبَثِ الإطناب فبرز بروز الإبريز مركباً في معنى وجيز.

والصيرفي يقول: خير الكلام ما نقدته يد البصيرة ووزنه معيار الفصاحة فلا ينطق فيه بزيف ولا يسمع فيه ببهرج. والبهرج الردي.

فلصاحب علم المعاني زيادة احتياج في مباحث الفصل والوصل إلى التفطُّن لأنواع الجامع لا سيما الخيالي، لأن العقلي والوهمي يضبطان بحكم العقل والوهم مع حصر أقسامهما كما رأيت، والخيالي لا ينضبط لأن منتهاه على العادات المختلفة كالجمع بين الإبل والسماء والجبال والأرض في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ﴾ إلى قوله: ﴿سُطِحَتْ﴾ فإنها مجموعة في خيال أهل البادية فإن أكثر انتفاعهم بالإبل، وانتفاعهم بها بالرعي الناشيء عن المطر النازل من السماء المقتضي تقلُّب وجوههم إليها ولا بد لهم من حصن يتحصَّنون به، ولا شيء في ذلك كالجبال.

لَنَا جَبَلٌ يَحْتَلُّهُ مَنْ نُجِيرُهُ   مَنِيعٌ يَرُدُّ الطَّرْفَ وَهْوَ كَلِيلُ

ثم لا غنى لهم لتعذُّر مكثهم في منزل عن التنقُّل من أرض إلى أرض، فصور هذه الأمور مجموعة في خيال أهل البادية على الترتيب المذكور، بخلاف الحضري فإنه إذا تلا هذه الآية قبل الوقوف على ما ذكرنا، ذَكَرَ العطفَ لجهله مُعيباً.

فالمراد تقارن الصور في خيال المخاطب كما صرّح به في الأطول وهو ظاهر كلام السيد في شرح المفتاح وعليه كلام المفتاح.

جَمعُهما في صِفَةٍ مُحَسِّنُ   ما لم يَكُنْ مَنْعٌ لذاكَ بَيِّنُ

أي جمع الجملتين الموصولتين في صفة كالاسمية والفعلية وكتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة ونحو ذلك، ككونهما شرطيتين أو ظرفيتين محسن للوصل بعد تحقُّق المجوز كتوسطهما بين الكمال والانقطاع مع وجود الجامع.

والمراد أنه من المحسنات الذاتية الداخلة في علم البلاغة بدليل ذكر التلخيص والإيضاح والمفتاح له في علم المعاني دون البديع.

قال في الأطول: «فهو يضاً من المجوزات التي لا بد للبليغ منها» اهـ.

ويدل على ما في الأطول تعبير المفتاح بلزوم رعاية التناسب المذكور، ومثله للسعد والسيد.

وإذا كان الأمر كذلك فصحّة قولنا التابع لعبارة السعد صدر كلامه، أعني قولنا: بعد تحقُّق المجوز إنما بناء على حصول البلاغة بمطابقة بعض المقتضيات دون جميعها وهو الصواب والله تعالى أعلم.

وقوله: ما لم يكن، يعني أن محل لزوم التناسب في الجملتين حيث لم يتبين مانع لذلك التناسب فالأقسام ثلاثة، كما في شرح السيد للمفتاح، اثنان في المنطوق تجب فيهما المناسبة والثالث في المفهوم يجب فيه عدمها.

الأول أن يكون المقصود مجرد نسبة المسند إلى المسند إليه من غير قصد تعرُّض لقيد زائد معين كالتجدُّد والحدوث والدوام، ولا شك أن هذا المقصود يجامع كل واحد مما ذكر من المضي والاستقبال والإطلاق والتقييد والتقوِّي وعدمه، فيلزم مناسبة الجملتين في هذه الأمور ليزداد الحسن في الوصل بينهما، فتقول: قام زيد وقعد عمرو، وزيد قائم وعمرو قاعد، وزيد قام وعمرو قعد، ولا تقل: قام زيد وعمرو قاعد، وزيداً لقيته، بنصب زيد، وعمرو مررت به برفع عمرو الثاني، إن تقصد النسة في ضمن أو خصوصية كانت بها هنا يجب رعاية التناسب أيضاً.

الثالث أن يقصد مع النسبة خصوصية معيّنة فلا تراعي المناسبة إذا لم تتفق الجملتان في تلك الخصوصية، مثل أن يراد في إحداهما الحدوث وفي الأخرى الثبوت، فيجب حينئذ ترك المناسبة لئلا يفوت المقصود، مثل: قام زيد وعمرو قاعد.

قال السيد في شرح المفتاح: «ومعنى الثبوت أنه لا يدل على الحدوث لا أنه يدل على عدمه أو يدل على استمرار الانطلاق ودوامه، فإنه مستفاد بمعونة المقام» اهـ.

ومثل أن يراد في إحداهما المضي وفي الأخرى المضارعة، كقوله تعالى: **﴿إنَّ الذينَ كَفَرُوا ويَصُدُّونَ عَنْ سَبيلِ الله﴾** أو يراد في إحداهما الإطلاق وفي الأخرى التقييد بالشرط مثلاً، نحو: أكرمت زيداً، وإن جئتني أكرمتك، ومنه قوله تعالى: **﴿وقالُوا لَوْلاَ أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنا مَلَكاً لقُضِيَ الأمرُ﴾** فالجملة الأولى وهي قوله: **﴿لولا أنزل عليه ملك﴾** مطلقة، والجملة الثانية وهي قوله: **﴿لقضي الأمر﴾** مقيدة بالشرط وهو: **﴿لو**

أنزلنا ملكاً﴾، فالجملة معطوفة على قالوا لا على المقول لأنها ليست من مقولهم.

ثُمَّـــتَ ذُو الإدراكِ منـــهُ مُـــدْرَكُ لكُلِّـــيٍّ ومـــا لضـــدٍّ يُـــدْرَكُ

ثمت: لغة في ثُـمَّ وهي هنا للترتيب الذكري، يعني أن صاحب الإدراك أي القوة المدركة ينقسم إلى قسمين: قسم يدرك الكليات والكلي، وهو معنى لم يمنع نفس تصوُّره من صدقه على كثيرين، وقسم يدرك ضد الكلي وهو الجزئي الذي يمنع نفس تصوُّره من صدقه على كثيرين كعداوة زيد لعمرو في زمن معيّن لأجل أمر معيّن بحيث تتشخص وتأبى الشركة.

فـــالعَقْـــلُ للكُلِّـــيِّ قَـــدْ يَخْتـــاضُ ....

يعني أن العقل يختاض أي يخوض الكليات بالإدراك، أي يدرك الكليات وما في حكمها من الجزئيات المجردة من العوارض المشخصة لها في الخارج، وغير المجردة لا يدركها بذاته بل بواسطة الحواس كما تقدم. فالعقل هو القوة العاقلة المدركة للمعاني الكلية. واعلم أن ياسين نقل عن السيد في شرح المطالع أنه صرح بأن المدرك للكليات والجزئيات النفس الناطقة ونسبة الإدراك إلى قوتها كنسبة القطع إلى السكين.

.... حـــافِـــظُ هـــذا المَبْـــدَإِ الفَيَّـــاضُ

الإشارة بهذا إلى العقل أي (حافظ) العقل وخزانته المبدأ الفيَّاض، يعني أنه حافظ وخازن للكليات التي أدركها العقل. فكل قوة مدركة لا بد لها من قوة أخرى حافظة لمدركها إذا التفتت تلك القوة المدركة إليها تجد ذلك المدرك حاصلاً عندها.

ومُـــدْرِكُ الجُـــزْئِيَّـــةِ المَحْسُـــوسَـــةْ مُشْتَـــرَكُ الحِـــسِّ قِـــوًى مَـــدْسُـــوسَـــةْ
مُـقَـــدَّم الأوَّلِ فـــي الـــدِّمـــاغِ قَـــلْ كَـــوْنُ الخيـــالِ حـــافِظـــاً لَـــهُ نُـقِـــلْ

مدرك: اسم فاعل، ومشترك بفتح الراء الأول مبتدأ والثاني خبره، ومشترك الحس من إضافة الصفة للموصوف، يعني أن المدرك للجزئيات ينقسم إلى نوعين: نوع مدرك للمعاني منها وهو الوهم كما سيأتي، ونوع مدرك للصور المحسوسة منها وهو المراد هنا.

والمعنى أن الحس المشترك مدرك للصور المحسوسة بإحدى الحواس الخمس

وهي لا تكون إلا جزئية. وسميت هذه القوة بالحس المشترك لاشتراكها بين الحواس الخمس لأن كل حس من الحواس الظاهرة يؤدي إليها صورة. قوله: قوى جمع قوة خبر مبتدأ محذوف تقديره هو قوى، والضمير راجع إلى الحس المشترك، ومدسوسة بمعنى مخزونة نعت لقوى. قوله: مقدِّمَ بكسر الدال المشددة منصوب على الظرفية وجمع قوة باعتبار جزئياتها. والمعنى أن الحس المشترك هو قوة مخزونة في البطن، الأول من الدماغ. وقوله: (كون الخيال... إلخ) يعني أن الخيال حافظة الحس المشترك كما نقل عن أهل هذا الفن، فالضمير المجرور باللام للحس المشترك واللام للملك لا لتأكيد التعدية.

والخيال هو القوة التي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك، فمتى التفت الحس المشترك إلى تلك الصور وجدها حاصلة في خزانة الخيال أي الخزانة التي هي الخيال.

وهـوَ فـي آخـر بطـنِ الحـسِّ ... عنـدَ ذَوِي التَّشـرِيـحِ أهـلِ الحـسِّ

قوله: (وهو) أي الخيال كائن بآخر البطن التي فيها الحس المشترك، وقد تقدم أن الحس المشترك في البطن الأول من الدماغ فهو أول ذلك البطن والخيال في آخره، وقوله: (ذوي التشريح) أي أصحاب العلم المسمى علم التشريح، و(أهل الحس) بمعنى أهل القصد لحقائق الأشياء.

والـوَهْـمُ للجـزئيَّـةِ المعـانِـي ... مِـنْ غَيْـرِ حِـسٍّ ظـاهِـرٍ يعـانـي

أوَّلَ بَطْـنٍ ثـالِـثٍ ....

(المعاني) بدل من الجزئية، وقوله: (من غير حس) متعلق بـ: يعاني بمعنى مدرك، يعني أن الوهم كما تقدم هو القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير أن تصل إليها من طرق الحواس الظاهرة كإدراك عداوة زيد لعمرو في زمن معين، وكإدراك شاة معينة عداوة ذئب ظهر لها. قوله: (أولَ بطن ثالث) منصوب على الظرفية في موضع الحال من الضمير المستتر في يعاني، أي الوهم مدرك لما ذكر حال كونه حاصلاً ومستقر الأول البطن الثالث من الدماغ.

.... خِـزانَـتُـهْ ... ذاكِـرَةٌ مَقَـرُّهـا أَخِيـرَتُـهْ

(خزانته) مبتدأ، و(ذاكرة) خبره، أي خزانة الوهم أي الخزانة التي تحفظ له مدركه وهو المعاني الجزئية، يقال لها في اصطلاح أهل التشريح ذاكرة وتسمى الحافظة أيضاً. وقوله: (مقرها) مبتدأ خبره (أخيرته) أي مقر القوة الذاكرة أخيرته من البطن الثالث من الدماغ، يعني أن مستقر الذاكرة هو آخر البطن الثالث من الدماغ.

فـــي الثَّـــانِ للمُفَكِّـــرَةِ مَقِيـــلُ وشَـــأْنُهـــا التَّـــرْكِيـــبُ والتَّفْصِيـــلُ

يعني أن مقيل القوة المفكرة أي استقرارها كائن في البطن الثاني من الدماغ، وحذف الياء في الثاني للوزن.

فالبطن الأوسط من الدماغ فيه قوة واحدة تسمى المتخيلة والمفكرة، وتلك القوة هي المتصرفة في الصور التي تأخذها عن الحس المشترك بالتركيب أي الاجتماع، وبالتفصيل أي التفريق، وتصرفها[1] في المعاني التي تأخذها عن الوهم كذلك، أي بالتركيب والتفصيل.

وهذه القوة دائماً لا تسكن لا في نوم ولا في يقظة، فإن استعملتها النفس بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة، وإن استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها أو مع القوة الوهمية فهي المفكرة.

وبهذه الأمور السبعة ينتظم أحوال الإدراكات. والدليل على إثبات هذه القوى الخمس وهي الحواس الباطنة، أعني الوهم وحافظته والحس المشترك وحافظته والمفكرة ما ذكره داوود الطبيب من أن الشاهد في إثباتها نقص أفعالها بنقص أعضائها كقلة الحفظ لحجامة القفا، وفساد التصرف بفساد وسط القاعدة، وفساد الخيال بفساد مقدم الرأس. وقد أنكر هذه الحواس الخمس جل الإسلاميين، قال ـ أعني داوود ـ: ولا أدري أي حكم شرعي يبطل بإثباتها إلى الآن اهـ.

قال ياسين: «الموجب لإثباتها عند الحكماء نفي الفاعل المختار، وقاعدة أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد نعم إذا قلنا بها وأنها أسباب عادية للإدراك، ويجوز أن يدرك بكل منها ما يدرك بالأخرى وأن تدرك النفس مدركاتها كان مطابقاً للقواعد الإسلامية» اهـ.

---

(١) في «ق» وتصورها.

وذا تكفَّلَ به التَّشريحُ ... لكنَّه جرَّ لهُ التَّوضِيحُ

يعني أن هذا الذي تقدم من قولنا: (ثمت ذو الإدراك...) إلى البيت الذي قبل هذا، متكفل به علم التشريح وليس من فن البلاغة، لكن جر ذكره هنا التوضيح للجوامع الثلاثة، إذ لا بد من هذا القدر في إيضاحها.

وعلم التشريح علم يبحث فيه عن إعضاء الإنسان وكيفية تركيبها والله تعالى أعلم.

تذنيب: (التذنيب جعل الشيء ذِنابَةً بالكسر، في الصحاح: الذِّنابة بالكسر عقب كل شيء، وذِنابة الوادي الموضع الذي ينتهي إليه سيله، وكذا الذُّنابة بالضم والذانب التابع) شبه تعقيب باب (الفصل والوصل) بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغيرها أخرى بالتذنيب.

فـي الحـالِ ذات الانتقـالِ المفـردَهْ ... لـم يُـدْخِـلِ الـواوَ جميـعُ النَّقَـدَهْ

(الواوَ) مفعول (يُدْخِلِ) وفاعله جميعُ و(النَّقَدَةِ) بالتحريك جمع ناقد، والناقد في الأصل الذي يميز جيد الدراهم من زائفها، والمراد هنا البصير بالفن. والمعنى أن جميع أهل الفن لم يُدخِلوا الواو في الحال المنتقلة المفردة لأنها معربة بالأصالة لا بالتبعية ولا مجال للواو في المعرب بالأصالة. فهي وإن كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها، فهي في المعنى حكم على صاحبها كالخبر ووصف له كالنعت.

وقولنا: المنتقلة احترازاً عن المؤكدة وهي المقررة لمعنى الجملة السابقة، وقيل: المقررة لمعنى جملة اسمية فقط فلا تقترن بالواو أصلاً، كقولك: هو الحق لا شبهة فيه لكمال الاتصال بينها وبين ما قبلها لكونها مؤكدة له فليس البحث هنا عن المؤكدة.

ومـا تجـيءُ جملـةً فقَـدْ رَبَـطْ ... بـالـواو أو بمُضْمَرٍ من قـدْ ضَبَـطْ

يعني أن الحال المنتقلة التي تجيء حال كونها جملة تربط بصاحبها ويكون الربط إما بضمير أو بواو أو بهما عند أهل الضبط أي الإتقان. والواو أشد في الربط لأنها الموضوعة له[1]، فالحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام أحوج إلى الربط فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط، أعني الواو التي أصلها الجمع إيذاناً من أول الأمر بأنها لم تبقَ على استقلالها بخلاف المفردة فليست بمستقلة، والخبر فإنه جزء

---

(١) في «ق» به.

الكلام والنعت فإنه لدلالته على معنى في المنعوت مع تبعيّته له صار كأنه من تمامه فاكتفي في الجميع بالضمير، فالربط في الجملة الحالية يكون بالواو إذا أريد زيادة الارتباط وقد يكون بالضمير. وقال بعضهم: إن الضمير أقوى في الربط لأنه يربط به جميع ما يحتاج إلى رابط والضمير في الحال المفردة ليس للربط بل لضرورة كونها مشتقة.

فـي غَيْـرِ مُثْبَـتٍ مِـنَ المُضَـارِعِ   فَـلاَ تَجِـي الـواوُ لأجْـلِ مـانِـعِ

يعني أن المضارع المثبت إذا وقع حالاً يمتنع دخول الواو عليه لأجل ما يمنع من ذلك، وهو أن المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظاً وتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله.

وتَـرك واوِ اسميَّـةٍ مستحسـنُ   لأجـلِ مـا لـلارْتبـاطِ يعلَـنُ

يعني أن ترك الواو في الجملة الاسمية الحالية يستحسن لأجل دخول حرف غير الواو على المبتدأ، يعلن ذلك الحرف بالارتباط أي يحصل به نوع من الارتباط، مثل: كان، وإن، ولا التبرئة، كقوله تعالى: ﴿**وما أرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ المُرْسَلِينَ إلاَّ إنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ**﴾، و﴿**الله يَحْكُمُ لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ**﴾.

وقول الفرزدق:

فقلتُ عَسَى أنْ تُبْصِرِيني كـأَنَّمـا   بَنِـيَّ حَـوالَـيَّ الأُسُـودُ الْحَـوَارِدُ

جمع حارِدٍ بالحاء المهملة بمعنى غضبان، فدخول كأنما أوجب استحسان ترك الواو لئلا يتوارد على الجملة حرفان.

أو كـونِهـا تعقـبُ حـالاً مُفْـرَدا   والله يُبْقِيـكَ لهـذا شـاهِـدا

(كونِها) مجرور معطوف على المضاف إليه في قوله: (لأجل ما بالارتباط) يعني أن ترك الواو في الجملة الحالية الاسمية يستحسن أيضاً لأجل كون تلك الجملة واقعة عقب حال مفردة، وشاهده قول ابن الرومي:

والله يُبْقِيـكَ لَنـا سـالِمـاً   بـرِداكَ تَبْجِيـلٌ وتَعْظِيـمٌ

فجملة (برداك... إلخ) حال ولو لم يتقدمها. قوله: سالماً لم يحسن فيها ترك الواو. وعلّل الخلخالي والجربي حسن ترك الواو بخوف توهُّم عطف الجملة على المفرد. ياسين: وفيه نظر.

المساواة والإيجاز والإطناب

الإيجاز لغة التقصير، يقال: أوجزت الكلام قصَّرتُه، يستعمل متعدياً وقاصراً. والإيجاز والاختصار مترادفان كما هو صريح لفظ المفتاح.

والإطناب لغة: المبالغة، يقال: أطنب في الكلام بالغ فيه.

اعلم أن طرق التعبير عن المعنى المراد ستة، ثلاثة مقبولة وهي المساواة والإيجاز والإطناب، وثلاثة غير مقبولة الإخلال والتطويل والحشو.

وقبول المساواة إنما هو حيث لم يقتضِ المقام الإيجاز أو الإطناب.

قال شاعر يصف البلغاء:

يَـرْمُـونَ بـالخطـبِ الطِّـوالِ وتـارَةً   وحْـيِ المُخـاطَـبِ خِيفَـةَ الـرُّقَبـاءِ

تـأدِيَـةُ الأصْـلِ بمـا سـاوَى لـهُ   هـيَ المُسـاواةُ فحقِّـقْ نَقلَـهُ

قوله: (فحقق نقله) مصدر بمعنى اسم المفعول أي حقق المنقول عن البلغاء في حقيقة المساواة وهي تأدية الأصل، أي المعنى المقصود بلفظٍ مُساوٍ له بأن دل بالمطابقة لا زائد ولا ناقص، والمراد أن يكون اللفظ بقدر المعنى المقصود لا ناقصاً عنه بحذف أو غيره ولا زائداً عليه بتتميم أو تكرير أو اعتراض أو غير ذلك.

مثال المساواة قوله تعالى: **﴿ولا يَحِيقُ المَكْرُ السَّيِّىءُ إلاَّ بأهْلِهِ﴾** حاق به الشيء: أحاط به، ووصف المكر بالسيىء لأن بعض المكر ليس بسيىء كما في قوله تعالى: **﴿ومَكَرُوا ومَكَرَ الله والله خَيْرُ الماكِرِينَ﴾** لأن مكر الله جزاء السيىء وجزاء السيىء ليس بسيىء.

وإنْ تَكُـنْ بنـاقِـصٍ وافٍ بِـهِ   فَتِلْـكَ إيجـازٌ يُـرَى فـانْتَبِـهِ

يعني أن الإيجاز هو أن تكون تأدية المعنى المقصود بلفظ ناقص عن اللفظ

المساوي للمعنى المقصود ولكن ذلك اللفظ المقصود وافٍ بأداء المعنى المقصود. ومحل الإيجاز علم من ما سبق من مقتضيات ترك المسند إليه والمسند ومتعلقات أحدهما. واحترز بوافٍ عن الإخلال وهو أن يكون اللفظ ناقصاً عن المعنى المقصود غير وافٍ ببيانه، كقول الحارث بن الحلزة[1] (بكسر الحاء المهملة وباللام المشددة المكسورة وبالزاي المعجمة) اليشكري:

والعَيْشُ خَيْرٌ في ظِلالِ النُّوكِ مِمَّنْ عاشَ كَدًّا

إذ المعنى المقصود أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل، ولفظه غير وافٍ بذلك.

وذكر السيوطي في شرح منظومته أنه لا خلل في البيت، بل فيه النوع البديعي المسمى بالاحتباك. ونظّر في المطول في كون البيت من الإخلال فغاية ما فهم منه أن يكون العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في أمورهم، فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش الشاق. ورده الفنري «بأن هذا ليس مقصود الشاعر بل مقصوده أن العيش الناعم وإن كان مع رذيلة الجهل والحماقة خير عنده من العيش الشاق وإن كان مع فضيلة العلم والعقل. ولا خفاء أن عبارته قاصرة عن أداء هذا المعنى» اهـ.

قلت: ويؤيد ما للمطول قول ابن المعتز:

وَحَلاَوَةُ الدُّنْيا لِجاهِلِها وَمَرارَةُ الدُّنْيا لِمَنْ عَقَلاَ

ومعنى (كَدًّا) عاش مكدوداً متعوباً[2]، والبيت من الكامل المضمر المرفل، والنُّوك بضم النون وفتحها الحُمْقُ.

وإنْ تكُنْ بِزائِدٍ لفائِدَهْ سَمَّاهُ إطْناباً جمِيعُ السَّائِدَهْ

يعني أن الإطناب هو أن تكون تأدية المعنى المقصود بلفظ زائد على اللفظ المساوي للمعنى المقصود مع أن الزيادة لفائدة، واحترز بفائدة عن التطويل فإنه زيادة لفظ لا لفائدة مع أن الزائد غير متعيّن، كقول عدي يذكر غدر الزباء بجذيمة، وجذيمة بفتح الجيم ككريمة:

---

(١) المعروف «ابن حلزة» بدون أل.

(٢) في القاموس: تعب كفرح ضد استراح، وأتعبه فهو تَعِب ومتعب لا متعوب. ونحوه في المصباح.

وَقَــدَّدَتِ الأَدِيــمَ لِــراهِشَيْــهِ وأَلْفَــى قَــوْلَهــا كَــذِبــاً ومَيْنــاً

والكذب والمين بمعنى واحد.

قال السعد: «ولا فائدة في الجمع بينهما» فتعينت زيادة الكذب أو المين ولا مرجح.

قال في العروس: وفيه نظر، لأن ذكر الشيء مرتين يفيد التأكيد، وقد قال النحاة بعطف الشيء على نفسه تأكيداً، وعدم تعيُّن الزائد لا يدفعها. وفائدة التأكيد معتبرة في الإطناب كما ستراه في غير ما موضع.

ثم إن قولهم: إن الزائد لم يتعين ولم يترجح كما صرّح به بعضهم فيه نظر، فإن الأول مترجح أو متعيّن لأنه السابق لتكملة الكلام، ولأن الثاني مؤكد والمؤكد متأخر أبداً. انتهى.

والتقديد: التقطيع، والراهشان: عرقان في باطن الذراعين، والضمير في راهشيه وفي ألفى لجذيمة، وفي قددت وفي قولها للزباء.

واحترز أيضاً بقوله: لفائدة عن الحشو وهو زيادة لا لفائدة لكن الزائد متعين سواء كان الحشو مفسداً أم لا، كقول المتنبي:

تَـرَعْـرَعَ المَلِـكُ الأُسْتـاذُ مُكْتَهِـلاً قَبْـلَ اكْتِهـالٍ أدِيبـاً قَبْـلَ تَـأْدِيـبِ

قال في العروس: فالأستاذ بعد الملك مفسد وينقص المدح، والثاني كقوله:

ذَكَــرْتُ أخِــي فَعــاوَدَنِــي صُــداعُ الــرَّأْسِ والــوَصَــبِ

فإن الرأس حشو لأن الصُّداعَ لا يستعمل إلا في الرأس. وقيد ابن مالك في المصباح عيب الحشو بما إذا لم يكن فيه بديع، فإن كان فيه بديع حسن.

واعلم أن الإسهاب أعم من الإطناب فإنه التطويل لفائدة، ولا لفائدة كما ذكره التنوخي وغيره. والسائدة في قولنا: (جميع السائدة) جمع سائد بمعنى سيد.

وابــنُ الأثيــرِ كَنْــزُهُ فيــهِ سَلَــبْ واسطــةٌ ولَيْــسَ ذا بــالمنتخَــبْ

ابن الأثير مبتدأ، وكنزه مبتدأ ثانٍ، وجملة: فيه سلب واسطة خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول.

يعني أن ابن الأثير نفى في كتابه كنز البراعة الواسطة بين الإيجاز والإطناب، فإن الإيجاز عنده التعبير عن المراد بلفظ غير زائد والإطناب بلفظ زائد عنه فإنه يدخل في غير الزائد المساوي. وأشرنا إلى تضعيفه بقولنا: وليس ذا بالمنتخب أي بالمختار.

والثانِ ذو قَصْرٍ ....

حذَف الياء من الثاني للوزن، يعني أن الثانيَ وهو الإيجاز ينقسم إلى قسمين: إيجاز حذف وسيأتي وإيجاز قصر وهو ما ليس بسبب حذف أو ما ليس محل حذف، قاله عصام. بل هو التعبير عن معنى كثير بلفظ قصير، كقوله تعالى: **﴿وَلَكُمْ فِي القِصاصِ حَياةٌ﴾** فإن لفظه يسير ومعناه كثير، لأن المراد أن الإنسان إذا علم أنه متى قَتَلَ ظلماً قُتِل كان ذلك داعياً إلى أن لا يقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، فكان ارتفاع القتل حياةً لهم، ولا حذف فيه إذا أريد بالقصاص القتل المخصوص؛ لأن المعنى ولكم في القتل حياة، وكذا إذا أريد به مشروعيته والحكم به مجازاً، لأن المعنى: لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة، وإن قدر مضاف أي في مشروعية القصاص كان فيه إيجاز الحذف.

ويرجح في القصاص حياة على ما كان عند البلغاء أوجز كلام في ذلك المعنى، وهو قولهم: القتل أنفى للقتل من عشرة أوجه:

الأول: قلة الحروف، فإن الملفوظة في قوله تعالى عشرة إذا لم تعتبر التنوين حرفاً على حِدَتِهِ، وفي قولهم: أربعة عشر. وأما قوله: لكم فلا مدخل له في المناظرة لكونه زائداً على معنى قولهم. ولا تعتبر الحروف المكتوبة لأن الإيجاز إنما يتعلق بالعبارة.

الثاني: الاطّراد. إذ في كل قصاص حياة وليس كل قتل أنفى للقتل، فإن القتل ظلماً أدعى إلى القتل.

الثالث: عدم الاحتياج إلى تقدير محذوف، بخلاف قولهم، فإنه يحتاج إليه، أي القتل أنفى للقتل من تركه.

الرابع: ما في تنوين حياة من التعظيم لمنع القصاص إياهم عنا كانوا عليه من قتل جماعة بواحد في غير قصاص، وأما القصاص فتقتل فيه الجماعة بالواحد والنوعية أي نوع من الحياة وهي حياة الذي يقصد قتله وحياة القاتل لارتداعه عن القتل.

الخامس: المطابقة بين القصاص والحياة.

السادس: القصر على ما هو المطلوب بالذات أعني الحياة، فإن نفي القتل إنما يطلب لها لا لذاته.

السابع: جعل نقيض الشيء منبعاً له بإيراد لفظ في.

الثامن: الخلو عن التكرار وما يخلو عن التكرار أفضل مما يشتمل عليه إن لم يكن التكرار، من حيث هو، مخلاً بالفصاحة.

التاسع: أن كون القتل أنفى للقتل من حيث إنه قصاص لا من حيث إنه قتل، وقد صرّح بهذه الحيثية في قوله تعالى دون قولهم.

العاشر: عذوبة اللفظ وسلاسته حيث لم يكن فيه ما في قولهم من توالي الأسباب الخفيفة، إذ ليس في قولهم حرفان متحركان على التوالي إلا في موضع واحد، ولا شك أنه ينقص من سلاسة اللفظ وجريانه على اللسان.

قال السيد في شرح المفتاح: ومن إيجاز القصر قوله تعالى: ﴿هُدًى للمتَّقينَ﴾ بناء على أن المعنى هدى للضالين الصائرين إلى التقوى بعد الضلال، وإنما كان المعنى ذلك لأن الهداية إنما تكون للضالّ لا للمهتدي. وأما إن حمل المتقين على حقيقته ويجعل إثبات الهدى لهم من قبيل قولهم للعزيز المكرم: أعزك الله وأكرمك على قصد الزيادة والثبات، فلا إيجاز كما هو ظاهر المفتاح وصرّح به شارحه السيد.

ووجه حسن هذا الإيجاز كما في المفتاح شيئان:

الأول: المجاز وهو تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، كقوله تعالى: **﴿لاَ يَلِدُوا إلاَّ فاجِراً كَفَّاراً﴾**.

والثاني: التوصُّل بهذا الإيجاز إلى تصدير البقرة بذكر اسم أولياء الله تعالى، وفي هذا التصدير تشويق إلى التقوى والاعتناء بحال المتقين.

ومن إيجاز القصر قوله تعالى: **﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ اليَمِّ ما غَشِيَهُمْ﴾** أي غشيهم من اليمّ ما لا يعلم كنهه إلا الله تعالى، فقد ناب ما غشيهم عن عبارة طويلة.

تنبيه: في بعض حواشي المطول عند قول المتن: (إيجاز قصر) «لم أرَ وجه هذه

التسمية، ويحتمل أن القصر من التقصير أي جعل الشيء قصيراً» اهـ.

قلت: وقد فسره صاحب التلخيص في إيضاحه فقال: «وهو أن يَقْصُرَ اللفظ عن المعنى» فعدم رؤيته وجهها قصور.

فـائـدتـان:

الأولى: أذكر فيها أنواعاً من إيجاز القصر يخفى أكثرها، كلها مذكورة في عروس الأفراح.

منها: باب القصر بإلاَّ مفرغاً كان أم لا، نحو: ما قام إلا زيد، ما قام أحد إلا زيد. والقصر بإنما أو بالتقديم، لأن في كل منهما نابت الجملة مكان جملتين حكم في إحداهما على المستثنى وفي الأخرى على المستثنى منه، وكذا جميع أنواع القصر وليس شيء من ذلك بإيجاز حذف لأن الكلام مستوفي الأجزاء لم ينقص منه شيء.

ومنها: نحو: قام زيد وعمرو، فإنه في معنى قام زيد وقام عمرو، وحصل بالواو الإيجاز لإغنائه عن تقدير الفعل على مذهب البصريين.

ومنها: باب النائب عن الفاعل، نحو: ضُرِبَ زيدٌ، فزيد دل على الفاعل بإعطائه حكمه وعلى المفعول بوضعه.

ومنها: تنزيل المتعدي منزلة اللازم فلا حذف فيه عند البياني، بخلاف النحوي فإنه يسميه الحذف اقتصاراً والحذف لا لدليل. انتهى.

قال ابن الأثير: ومن ذلك الألفاظ الملازمة للعموم كأحد وديار، ومن ذلك لفظ الجمع كالزيدون فإنه يغني عن زيد وزيد وزيد، قاله ياسين.

الفائدة الثانية: الفرق بين إيجاز القصر والحذف أن الكلام القليل إن كان بعضاً من كلام أطول منه فهو إيجاز حذف، وإن كان كلاماً يعطي معنى أطول منه فهو إيجاز قصر. قاله في العروس.

. . . . وذُو انْحِذافِ كحـذفِ جـزءِ جملـةٍ مضـافِ

(ذو انحذاف) معطوف على الخبر قبله أي ومن الإيجاز إيجاز الحذف وهو ما كان بسبب حذف شيء من أصل الكلام كحذف جزء من جملة من صفة ذلك الجزء أنه

مضاف. مثاله قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ أي أهل القرية، وقيل: لا حذف فيه بناء على أن القرية عبر بها عن أهلها مجازاً أو حقيقة بناء على القول بأن القرية مشترك بين الأبنية والأهل.

أَوْ غيرِهِ كَصِفَةٍ ....

غيرِه بالجر عطفاً على مضافٍ يعني أن حذف جزء من جملة غير مضاف كالصفة أي بأن كان الجزء المحذوف صفة، كقوله تعالى: ﴿وكانَ وَراءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ﴾ «صالِحَةٍ» كما قرأ به ابن عباس وسليمة غير معيبة ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى.

.... **أَوْ ما وُصِفْ** ....

أي الموصوف، أي: كان جزء الجملة المحذوف صفة كما رأيت أو موصوفاً كقوله:

أنـا ابـنُ جَـلاَ وطـلاَّعُ الثَّـنـايـا متى أضع العمامة تعرفوني[١]

أي ابن رجل جلا الأمور أي كشفها، أو ابن رجل جلا أي انكشف أمره، كذا في التلخيص.

قال ياسين فيه[٢]: إن المنعوت بالجملة والظرف لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في، نحو: منا أقام ومنا ظعن. ونحوه:

لَـوْ قلتَ مـا فـي قَـومِها لَـمْ تَيْثِمِ يفضلهـا فـي شـرفٍ ومَيسَـمِ

أي ما في قومها أحد يفضلها. لكن قضية كلام المطول عدم ارتضاء هذا الشرط لحكايته له بقيل، ولذا أقر المتن هنا، وحكى القول بأن جلا علم بقيل.

وفي شرح التوضيح في باب النعت تقييد هذا الشرط بما إذا كان المنعوت مرفوعاً، ولا يخفى أنه في البيت مجرور لكنه في باب ما لا ينصرف اعترض القول بحذف الموصوف بتخلُّف الشرط فليتحرر. انتهى.

---

(١) البيت من قطعة للشاعر سحيم بن وثيل الرياحي مشهورة، وقد تمثّل به الحجاج بن يوسف الثقفي على منبر الكوفة في خطبة معروفة.

(٢) لعل الضمير عائد على كتاب التلخيص المذكور قريباً.

. . . . **والشرطِ** . . . .

وهو بالجر عطفاً على صفة، يعني أن جزء الجملة المحذوف قد يكون شرطاً، نحو: ليت لي مالاً أنفقْه بالجزم، أي إن أُرزَقْهُ أنفقه، وقوله تعالى: ﴿**فالله هُوَ الوَلِيُّ**﴾ أي إن أرادوا ولياً بحق فالله هو الولي.

. . . . **والجوابُ للشَّرْطِ عرفْ**

الجوابُ: مبتدأ على حذف مضاف أي حذف جواب الشرط معروف عندهم جوازه، كقوله تعالى: ﴿**وإذا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا ما بَيْنَ أيدِيكُمْ وما خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**﴾ الجواب محذوف تقديره أعرضوا، بدليل: ﴿**وما تأتيهم من آيةٍ مِنْ آياتِ رَبِّهِمْ إلاَّ كانُوا عَنْها مُعْرِضِينَ**﴾ والنكتة في حذف هذا الجواب مجرد الاختصار، وقد تكون النكتة التنبيه على أنه شيء لا يحيط الوصف به أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن، ولا يتصور مطلوب ولا مكروه إلا ويجوز أن يكون الأمر أعظم منه وإذا ذكر تعيّن فربما يسهل عليه أمره. ألا ترى أن المولى إذا قال لعبده: والله لئن قمت إليك، وسكت، تزاحم عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم عليه لو نص على مؤاخذته بضرب من العذاب.

مثال الأمرين قوله تعالى: ﴿**ولَوْ تَرَى إذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ**﴾، ﴿**ولَوْ تَرَى إذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إلى بَعْضٍ القولَ**﴾، ﴿**ولَوْ تَرَى إذِ المُجْرِمُونَ ناكِسُو رُؤُوسِهِمْ**﴾، ومنه: ﴿**حَتَّى إذا جاءُوها وَفُتِّحَتْ أبْوابُها**﴾ أي سعدوا، وهذا يخالف[(١)] ما سبق من أحوال المسند من أن الكلام هو جملة الجزاء والشرط قيد له كما هو مذهب المفتاح والتلخيص وأقرّه المحقّقان السعد والسيد، إذ عليه يكون حذف الجواب حذف الجملة لا الجزاء منها. بل هذا يناسب قول من قال: إن الكلام هو مجموع الجملتين، كذا أجاب به بعضهم، والصواب أن المراد بالجملة هنا ما بينه ارتباط، فمتعلقات المسند والمسند إليه هنا من أجزاء الجملة.

فكذلك الجزاء جزء الجملة بهذا الاعتبار وهو ظاهر، ولذلك قال السعد: «يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلاً، عمدة كان أو فضلة، مفرداً كان أو جملة» اهـ.

---

(١) في «م» ياسين في أحوال إلخ.

وكثيراً ما يكون الجزاء المحذوف غيرَ ما ذكر من المسند إليه والمسند والمفعول والفعل كما مرّ في الأبواب السابقة والمستثنى، نحو: جاءني زيد ليس إلا، وكجواب القسم نحو: ﴿والفَجْرِ ولَيالٍ عَشْرٍ والشَّفْعِ والوَتْرِ واللَّيْلِ إذا يَسْرِ﴾ تقديره: ليَأْخذَنَّ الله الكفَّارَ، بدليل ما بعده من أخذ عاد وثمود وفرعون. وكجواب لما، نحو قوله تعالى: ﴿فلَمَّا أَسْلَما وتَلَّهُ للجَبِينِ﴾ تقديره: كان ما كان من الأمر العظيم مما لا يحيط به الوصف من استبشارهما وحمدهما وشكرهما على ما أنعم به عليهما من دفع البلاء بعد حلوله وما اكتسبا بتوطين الأنفس عليه من الثواب والأغراض ورضوان الله تعالى.

وقيل: جوابه وتَلَّهُ والواو زائدة، وقيل: نادَيْناهُ[1] والواو زائدة.

وقَدْ يَجِيءُ جُمْلَةً ....

يعني أن المحذوف قد يكون جملة أي كلاماً مستقلاً سواء كانت مسَبَّبَةً عن سبب مذكور، نحو: ﴿ليحِقَّ الحَقَّ ويبطل الباطل﴾، أي فعل ما فعل من إبطال الكفر فإن اللام فيه للتعليل فيقتضي معللاً وليس مذكوراً فيقدر.

قال في العروس: ويجب أن يقدر المحذوف متأخراً عن قوله: ليحق، ليفيد الاختصاص المراد من الآية. وقيل: قوله: ليحق متعلق بيقطع، وعليه لا تكون الآية مما نحن فيه.

ومنه قول المتنبي:

أتـى الـزَّمـانُ بَنُـوهُ فـي شَبِيبَتِـهِ فسَـرَّهُـمْ وأَتَيْنـاهُ عَلَـى الهَـرَمِ

أي فساءنا أو كانت الجملة المحذوفة سبباً لمذكور، كقوله تعالى: ﴿فقُلْنا اضْرِبْ بِعَصاكَ الحَجَرَ فانْفَجَرَتْ﴾ أي فضربه بها فانفجرت، ويجوز أن يقدر: فإن ضربت بها فقد انفجرت فيكون مما حذف فيه بعض جملة. وقد تكون الجملة المحذوفة[2] غير السبب والمسبب، كقوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الماهِدُونَ﴾ أي هم نحن، وهذا على رأي من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف.

.... **أَوْ أَكْثَرا مِنْ جُمْلَةٍ** ....

---

(١) في «م» وقيل: فديناه.

(٢) في «ت» محذوفة.

بالنصب عطفاً على الحال قبله، أعني جملة بتضمينها في معنى[1] المركب، يعني أن المحذوف قد يكون أكثر من جملة، كقوله تعالى: ﴿**أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ**﴾ ومنه قوله:

طَرِبْنَ لِضَوْءِ البارِقِ المُتَعالِي ... بِبَغْدادَ وَهْناً ما لَهُنَّ وما لِي؟

الضمير في (طربن) للإبل أي طربن فأخذت أسَكِّنها وهي لا تسكن، ثم أعاودها وتدافعني إلى أن تقضَّيتُ العجبَ من كثرة معاودتي وشدة مدافعتها.

ويحتمل أن تكون المعاني المذكورة من معاني (ما لهنَّ وما لي) فلا يكون من إيجاز الحذف.

واعلم أن الحذف على وجهين:

أحدهما: أن لا يقام شيء مقام المحذوف كما تقدم من الأمثلة.

والثاني: أن يقام كقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ**﴾ أي فلا تحزن واصبر، لأن تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فأقيم مقام المسبب. قال ياسين: وأما قول ابن مالك: إن فعل الجزاء قد يكون ماضيَ المعنى مع كون فعل الشرط مستقبلَ المعنى، فمما لا يعقل إلا أن يريد أن الجواب محذوف وسمي المذكور جواباً على المجاز لسدِّه مسدّ الجواب.

وقال الزمخشري: «إن التقدير (وإن يكذبوكَ فتأسَّ) فوضع ﴿**فقد كذبتْ رسل من قبلك**﴾ موضعَ فتأسَّ استغناء بالسبب عن المسبب أي بالتكذيب عن التأسي» اهـ.

وجعل عصام الجواب (فلا يقدح في رسالتك) أي بسبب أنه قد كذبت رسل من قبلك.

تنبيه: مذهب البصريين أن الجواب لا يحذف إذا كان فعل الشرط مضارعاً، وأجاز ذلك قياساً بقية[2] الكوفيين على أن الشُّمُنِّي قال رداً على الدماميني محل هذا الاشتراط ما لم يقم مقام الجزاء شيء وإلا كما هنا لم يكن الحذف ضرورة.

---

(١) في «م» بتضمينها معنى المركب.

(٢) كذا في النسختين.

يعني أن الحذف لا بد له من دليل، وأن ذلك الدليل قد يكون مجرد العقل، كقوله تعالى: ﴿وجاءَ رَبُّكَ﴾ أي أمره أو عذابه، فإن العقل يدل على امتناع المجيء من الله تعالى، ويدل العقل أيضاً على معين هو أحد الأمرين المذكورين مثلاً لا أحدهما على التعيين. وكقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ المَيْتَةُ﴾ الآية، فإن العقل دل على أن الأحكام الشرعية إنما تتعلق بالأفعال دون الأعيان إذ الحرمة عبارة عن طلب الترك، ولا معنى لطلب ترك الأعيان، فلا بد من محذوف يدل على تعيينه المقصود الأظهر من الكلام بحسب العادة والعرف أي تناولها، إذ المقصود الأظهر من هذه الأشياء المذكورة تناولها الشامل الأكل وشرب الألبان.

قال في جمع الجوامع: وقد يدل[1] اللفظ عرفاً كالفحوى، وحرمت عليكم أمهاتكم أي فإنه نقله العرف من تحريم العين إلى تحريم الاستمتاعات. وقال في بحث المجمل: ونحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ﴾ قال المحلى: كـ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ المَيْتَةُ﴾ أي لا إجمال فيه. وخالف الكرخي وبعض أصحابنا قالوا: إسناد التحريم إلى العين لا يصح لأنه إنما يتعلق بالفعل فلا بد من تقديره[2] وهو محتمل لأمور لا حاجة إلى جميعها ولا مرجح لبعضها فكان مجملاً. قلنا: المرجح موجود وهو العرف فإنه قاضٍ بأن المراد في الأول تحريم الاستمتاع بوطء ونحوه، وفي الثاني تحريم الأكل ونحوه. انتهى.

ياسين: وكلامه في المحل الأول يقتضي أنه لا حذف، في نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ المَيْتَةُ﴾، ورجح ما في المحل الثاني بأن الإضمار خير من النقل، وأجيب بأن محل ذلك إذا لم يكن النقل مبيناً للمضمر اهـ.

وكون الأحكام لا تتعلق بالأعيان؛ قال الفنري: هو مذهب المعتزلة وبعض العراقيين من أهل السنّة، وأما على مذهب الجمهور من أهل السنّة فتعلّقها بالأعيان حقيقة يراد بها[3] تحريم العين كالخُمرِ والخنزير ونحوهما اهـ.

---

(١) في «ق» وقد يعمّ.

(٢) فى «م» تقدير.

(٣) في «م» به.

ونقل ياسين عن ابن السبكي صاحب جمع الجوامع اتفاق الأئمة من طوائف أهل السنّة أن الحِلَّ والحرمة والطهارة والنجاسة وسائر المعاني الشرعية ليست من صفات الأعيان. وذهب من ينتمي إلى أبي حنيفة من علماء الكلام أن الأحكام الشرعية صفة للمحال.

قال السبكي: ويَنْبَنِي على المسألة أن ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ﴾ أو نحوه[1] هل هو مجمل، فمن قال بإضافة الحل والحرمة إلى الأعيان نفى الإجمال، ويلزمه الوقوع فيه لأن الذات إذا كانت محرمة فينبغي أن يضاف التحريم إلى كل ما لاقاها من الأفعال حتى يحرم النظر إلى الأم وغير ذلك مما لم يقل به أحد. ومن لم يقل بذلك أثبت الإجمال غير أنه يدعي في اللفظ عرفاً عاماً يقضي بأن المراد الفعل المقصود من الذات لا نفسها. انتهى.

وقال أبو حنيفة: عين المرأة توصف بالحل فالمعقود عليه عينها فتسليمها نفسها، أعني التمكين بالخلوة كافٍ في وجوب المهر. وعند غيرهم الخلوة لا توجبه لعدم استيفاء المنفعة.

وقال ابن جماعة: ذهب بعضهم إلى أن الأعيان توصف بالحرمة حقيقة إما لأن معنى الحرمة المنع، فمعنى حرمة العين أنها منعت العبد تصرُّفاً بها، وإما لأن معنى حرمتها خروجها[2] عن أن تكون محلاً للفعل شرعاً؛ كما أن معنى حرمة الفعل خروجه عن الاعتبار شرعاً، فالخروج عن الاعتبار متحقق فيهما. انتهى.

وقال بعض المحققين: إن كان منشأ الحرمة عين ذلك المحل كحرمة أكل الميتة وشرب الخمر سمي حراماً لعينه. وإن كان غير ذلك كحرمة مال الغير فلا يقال إنه حرام لعينه لأن المحل قابل للتصرف فيه في الجملة بأن يتصرف فيه مالكه أو غيره فيه بإذنه، فالأول تضاف الحرمة إليه حقيقة، والثاني مجازاً إما بحذف المضاف أو بإطلاق[3] المحل على الحال. انتهى.

فإن قلت: كيف لا يكون الحذف إلا لدليل والنحاة قسموا الحذف إلى حذف اقتصار وحذف اختصار وفسروا الحذف اقتصاراً بالحذف لغير دليل؟ فالجواب أنه

---

(١) في «م» ونحوه.
(٢) في «م» خروج.
(٣) في «م» أو إطلاق.

اصطلاح لا مشاحة فيه، والحق أنه لا حذف فيه، بل صار الفعل قاصراً. وإنما يسمونه حذفاً اعتباراً بالفعل قبل جعله قاصراً. قاله في العروس وتبعه ياسين.

كــذاكَ قــانُـونُ ذَوِي اللِّســانِ والحَمْـــدُ لله عَلَـــى البَيـــانِ

يعني أن العقل إذا كان يدل على الحذف فكذلك يدل عليه قانونُ أي عرفُ أهل اللسان العربي والقرينة الحالية والمقالية على تعيين الحذف[1]، كقولهم: إن لا حَظِيَّةَ فلا أَلية، أي: إن لم أكن عندك حظية فأنا لا ألية أي لا أقصر فيما يجعلني عندك حظيةً فلا أزال أطلب ذلك وأجهد نفسي فيه.

وحظية وأَلِيَّةٌ كغَنِيَّةٍ فيهما، الثاني[2] من الألوّ أي التقصير، والأول من حَظِيَ كل من الزوجين عند صاحبه كرضي صار له مكانة.

ومنه قولهم؛ «لَوْ ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي» أي لهان عليَّ.

قوله: (الحمد لله على البيان) أي على نيل علم البيان الذي هو من أجلّ العلوم قدراً.

والقَصْـدُ الأظْهَـرُ لِمَـا قَـدِ انْخَـزَلْ مُعَيَّنٌ ....

يعني أن القصد أي المقصود الأظهر من الكلام بحسب العرف معين لما قد انخزل أي حذف، نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ...﴾ الآية، فالدال على الحذف العقل والدال على التعيين المقصود الأظهر كما تقدم.

.... كـالعـرفِ ......

يعني أن العرف أي العادة قد يدل على تعيين المحذوف، كقوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ فإن العقل دل[3] على أن في قوله: فيه مضافاً محذوفاً إذ لا معنى للوم الإنسان في ذات شخص بل إنما يلام على فعل كسبي.

وأما تعيين المحذوف فإنه يحتمل أن يقدر في حبه لقوله: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ أي أصاب شَغافَها، والشَّغافُ كسَحابٍ غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب، وقيل:

---

(١) في «م» المحذوف.
(٢) يعني بالثاني لفظ أَلِيَّةٍ.
(٣) في « » دال.

الشَّغاف حبة القلب، وقيل: سويداؤه. ويحتمل أن يقدر في مراودته لقوله: ﴿تُراوِدُ فَتَاها عَنْ نَفْسِهِ﴾ أي تخادعه عن نفسه وتطالبه مرة بعد أخرى بسهولة ورفق لتنال شهوتها. ويحتمل أن يقدر في شأنه حتى يشمل الحبَّ والمراودة بناء على عموم المقتضِي بكسر الضاد، وهو ما لا يستقيم من الكلام إلا بتقدير أحد أمور وإن كان عمومه مرجوحاً عند التاج السبكي. والعادة دلت على تقدير مراودته لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره إياه، والمقهور في شيء لا يلام عليه وإنما يلام على ما دخل تحت كسبه وهو المراودة فلا يصح أن يقدر في حبه لعدم المطابقة إذ النسوة لم تلمها في الحب لكونه قهرياً ولا في شأنه لكونه شاملاً له.

. . . . والعَقْلُ حَصَلْ

العقل: مبتدأ وجملة حصل خبره، يعني أن تعيين العقل للمحذوف حاصل كما في قوله تعالى: ﴿وَجاءَ رَبُّكَ﴾ فإنه هو الدالّ على الحذف وعلى تعيين المحذوف كما مرّ.

كذاكَ الاقْتِرانُ . . . .

يعني أن من أدلة تعيين المحذوف الاقتران أي اقتران الكلام أو المخاطب بالفعل، كقولهم للمتزوِّج: بالرِّفاءِ والبنين أي تزوجت، فإن كون هذا الكلام مقارناً لإِعْراسِ المخاطَبِ دل على أن المحذوف تزوَّجتَ أو ما بمعناه كأعرستَ. والدال على الحذف القانون النحوي لأن الجار والمجرور لا بد له من عامل يتعلق به. والرِّفاءُ ككِساءٍ الالتئام والاتفاق.

تنبيه: قال الفنري عند قول: التلخيص كقولهم للمعرس: بالرِّفاء والبنين ما نصه: «هذا دعاء الجاهلية حيث يحترزون بالبنين عن البنات وقد ورد النهي عنه» اهـ.

وذكر النووي في الأذكار أنه يكره أن يقال: بالرِّفاء والبنين.

ونقل في النوادر عن ابن حبيب استحباب الدعاء للمتزوج وأنه كان مما يقال له: بالرِّفاء والبنين.

قال الحطاب عند قول خليل: (والدعاء له): «ولم أرَ كراهته لأحد من المالكية».

. . . . والشرُوعُ كَبِاسْمِكَ اللَّهُمَّ يا رَفِيعُ

الشروع: مرفوع عطفاً على الاقتران عطفُ خاص على عام كما في العروس، يعني

أن من أدلة تعيين المحذوف الشروع في الفعل، نحو: باسمك اللهم يا رفيع، فيقدر لفظ دال على ما جعلت التسمية مبدأ له، أي يقدر عند الشروع في القراءة مثلاً باسم الله أقرأ، وعند الشروع في القيام أو القعود باسم الله أقوم أو أقعد. والدال على أصل الحذف القانون العربي إذ لا بد فيه للجار والمجرور من متعلق.

والفا الـذِي عَلَـى الجَـوابِ دَخَـلاَ فَصيحـةٌ إن شَـرطُـه قـدْ خُـزِلاَ

الفاءُ: مبتدأ قصر للوزن خبره فصيحةٌ، يعني أن الفاء الفصيحة هي التي تدخل على جواب خُزِلَ شرطه أي حذف، كقوله تعالى: ﴿فقُلْنا اضْرِبْ بِعَصاكَ الحَجَرَ فانْفَجَرَتْ﴾ أي إن ضربت بها فانفجرت[1]، وقوله تعالى: ﴿فالله هُوَ الوَلِيُّ﴾ أي إن أرادوا ولياً بحق فالله هو الولي. واعترض تقدير الآية الأولى بأن الجواب لا يكون ماضي المعنى وهذا ماضيه، لأن الماضي المقرون بقد محقق المعنى فلا يصح أن يكون جواباً لشرط مستقبل.

وأجاب الفنري بأن حرف الشرط في (إن ضربت) خلص الماضي الداخل عليه قد التحقيقية إلى الاستقبال. وفائدة قد فيه تحقق ترتب الانفجار على الضرب. نعم يحتاج إلى التأويل في قوله تعالى: ﴿إنْ يَسرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ لا لمجرد وقوع الجزاء ماضياً بقد بل لأن السرقة المنسوبة إلى الأخ كانت متقدمة في نفس الأمر على السرقة المنسوبة إلى بنيامين كما يدل عليه لفظ (من قبل). وأجيب بأن المعنى أن يسرق ناسب وشابه أخاه من قبل، وبما قاله ابن الحاجب من أن الجزاء على قسمين: أحدهما: أن يكون مضمونُه مسبباً عن مضمون الشرط، والثاني: أن يكون الإخبار به مسبباً لا مضمونه، وما هنا من هذا القبيل.

وسميت فصيحة لأنها تفصح أن تنبىء عن المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن، أو باسم صاحبها على الإسناد المجازي لأنها لا ترد إلا من الفصيح لعدم معرفة غيره بموردها. أو سميت فصيحة لأنها لا تفصح عن معناها في الأكثر إلا للفصيح، أو لكونها مفيدة معنى بديعاً وواقعة موقعاً حسناً.

وتذكير الفاء في قوله الذي على الجواب دخل مع تأنيثه في قوله: فصيحة جائز، لأن الحروف تذكَّر وتؤنَّث كما نقله سيبويه عن العرب.

---

(١) في «م» فقد انفجرت.

كَـــذاكَ مـــا قُـــدِّرَ قَبْلَـــهُ سَبَـــبْ　　　كَقَـوْلِـهِ فـانْفَجَـرَتْ أي فَضَـرَبْ

يعني أن الفاء الداخلة على مسبب مذكور عن سبب قبله محذوف تسمى فصيحة كالفاء الداخلة على جواب حُذِفَ شرطه، وذلك كقوله تعالى: ﴿فانْفَجَرَتْ﴾ فإنه مسبب عن محذوف تقديره فضرب فانفجرت. ومنه قوله تعالى: ﴿كانَ النَّاسُ أُمَّةً واحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ﴾ أي فاختلفوا فبعث الله، بدليل قوله: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيما اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾. قولنا: فضرب فانفجرت، هكذا ما يقدرونه.

قال ياسين: ظاهره أن الفاء مقدرة أيضاً، وقيل: حذف فضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء فضرب ليكون على المحذوف دليل.

قال أبو حيان: «وفيه تكلُّف» اهـ.

فتحصل أن الفاء الفصيحة هي الداخلة على مسبب مذكور عن سبب محذوف كان ذلك السبب المحذوف شرطاً أو غيره، كما هو مذهب عبد القاهر الجرجاني وهو الذي رجّحه السيد في شرح المفتاح، وجعل كلام الكشاف والمفتاح راجعاً إليه، وهو الذي ارتضاه الفنري وياسين خلافاً للسعد حيث قال: وظاهر كلام الكشاف أن تسميتها فصيحة إنما هو على تقدير الشرط. وظاهر كلام المفتاح على العكس، يعني أن يكون المحذوف معطوفاً عليه. ثم قال: وقيل: إنها فصيحة على التقديرين فهذا الذي ضعّفه هو الذي جعل المحققون كلام الزمخشري والسكاكي راجعاً إليه، كما رأيتَ، وعبارة الكشاف في سورة البقرة هكذا، الفاء في انفجرت متعلقة بمحذوف أي فضرب فانفجرت، أو إن ضربته فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله: ﴿فَتابَ عَلَيْكُمْ﴾ وهي على هذا فصيحة. انتهى.

وقال السيد والفنري: فيفهم من ظاهر قوله على هذا أنه إشارة إلى التقدير الثاني الأقرب وليس بمتعين لجواز أن يكون إشارة إلى تعلُّقها بمحذوف.

ثم قال الفنري: وذكر صاحب المفتاح أن الفاء في فانفجرت فاء فصيحة، ثم قدر فضرب فانفجرت، ولم يتعرض للتقدير الآخر. فيفهم من ظاهره أن كون الفاء فصيحة إنما هو على عكس ما يستفاد من ظاهر الكشاف. والصواب خلافه لأن العلم أي المشهور عندهم في الفصيحة البيت المذكور أعني قوله:

قالُوا خُراسانُ أَقْصَى ما يُرادُ بِنا　　　ثُـمَّ القُفُـولُ فَقَـدْ جِئْنـا خُـراسـانـا

وهو بتقدير الشرط وفاقاً وإنما اقتصر السكاكي على اختيار العطف لقلة التقدير فيه، ولأن الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف إلا مع لفظِ (قد) وإضمارها ضعيف اهـ.

قوله: لأن العلم عندهم في الفصيحة العلم بالتحريك أي المشهور في تمثيله البيت المذكور.

قال في الأطول: ويحتمل أن يقدر جملة مستقلة أي امتثلنا ما قصد بما فقد جئنا خراسانا.

قلت: كيف يتصور ذو فهم سليم أن يجعل الزمخشري الفاء المقدرة قبلها شرط فصيحة ولا يجعل المقدر قبلها سبب فصيحة أيضاً والأخيرة لا تقع إلا في كلام بليغ، وفاء الجواب يكثر وقوعها في الكلام العامي.

قوله: قالوا خراسان، البيت للعباس بن الأحنف، وكان الرشيد يألفه فلما خرج إلى خراسان استصحبه معه وطال مقامه بها ثم خرج إلى أرمينيا ومعه العباس فاشتاق إلى بغداد فعارض الرشيد في طريقه وأنشده البيت، وبعده:

مـا أَقْـدَرَ الله أنْ يُـدْنِـي عَلَـى شَحَـطٍ ... سُكَّـانَ دجلـةَ مِـنْ سُكَّـانِ جَيْحـانـا
مَتَـى يَكُـونُ الَّـذِي أرْجُـو وآمُلُـهُ ... أمَّـا الَّـذي كُنْـتُ أخْشـاهُ فَقَـدْ كـانـا
عَيْـنُ الـزَّمـانِ أصـابَتْنـا فَـلاَ نَظَـرَتْ ... وَعَـذَّبَـتْ بِصُـرُوفِ الهَجْـرِ ألْـوانـا

فأذن[1] له بالعود وأعطاه ثلاثين ألف درهم. وتقدير الشرط في البيت إن صح ما قالوه فقد آن القفول لأنا جئنا خراسان، هكذا قرره السيد في شرح المفتاح، فالفاء في قوله: فقد جئنا خراسانا ليست داخلة على الجواب حقيقة بل على ما هو السبب فيه.

أَطْنِبْ بـالإيضـاحِ عَقِيـبَ مـا انْبَهَـمْ ... لِكَـي يَكُـونَ راسِخـاً قَـدِ ارْتَسَـمْ

هذا شروع في ذكر أسباب الإطناب، يعني أن الإطناب يكون بالإيضاح بعد الإبهام لنكتة تقتضي ذلك؛ كإرادة المتكلم أن يكون المعنى متمكناً وراسخاً في ذهن السامع أكمل رسوخ؛ فإن الله تعالى جبل النفوس على أن المعنى إذ ألقي إليها على سبيل الإبهام

(١) في «م» و«ق» فأمر.

تشوقت إلى معرفته على سبيل التفصيل، فإذا ألقي إليها على سبيل التفصيل بعد ذلك تمكن فيها زيادة تمكن.

فالأمر في قوله: (أَطْنِبْ) للوجوب عند إرادة ما ذكر واسم يكون في قوله: لكي يكون راسخاً ضمير المعنى يدل عليه السياق، وقوله: (عَقِيبَ) بالياء لغة في عَقِبَ، وقوله: راسخاً حال من الضمير المستتر في ارتسم بمعنى ثبت.

أَوْ لِكَمَـــالِ لَـــذَّةِ العِلْـــمِ بِـــهِ ....

قوله معطوف على قوله: لكي يكون، يعني أنه يطنب بالإيضاح بعد الإبهام لإرادة أن تكمل لذة علم السامع بالمعنى، لأن الحاصل بعد الطلب الزمن[1] الحاصل بلا تعب وذلك أن الإدراك لذة والحرمان منه بسبب عدم علمه بتفصيله مع الشعور بالمجهول بوجه ما ألم، فإذا حصل له العلم بتفصيله ثانياً حصل له لذة كاملة لأن اللذة عقب الألم أتم من اللذة التي لم يتقدمها ألم، وكأنها لذتان: لذة الوجدان ولذة الخلاص من الألم.

.... وَكَثْـــرَةُ العِلْـــمِ كَـــذا فـــانْتَبِـــهِ

قوله: كثرةُ بالرفع مبتدأ خبره كذا، يعني أنه يطنب بالإيضاح بعد الإبهام لأجل إرادة تكثير المعنى بأن يُرى المعنى في صورتين: إحداهما مبهمة، والأخرى موضحة، وعِلْمان خير من عِلْم.

وهذا مثل سائر أصله كما في حواشي الجربي على مختصر السعد أن رجلاً وابنه سلكا طريقاً، فقال الرجل: يا بنيّ، ابحث لنا عن الطريق. فقال: إني عالم. فقال: يا بنيّ، عِلْمان خير من عِلْم. يُضرب في مدح المشاورة والبحث.

قولنا: وعلمان خير من علم، لا باعتبار التمكُّن وكمال لذة العلم به وإلا رجع هذا الوجه إلى الوجهين قبله، بل العلمان في نفسهما مع قطع النظر عن الاعتبارين المذكورين خير من العلم الواحد لزيادتهما عليه، وزيادة العلم مستحسنة في نفسها. قاله ياسين.

ويحتمل أن يكون للأغراض الثلاثة التي هي كثرة العلم والتمكن وكمال اللذة، قوله تعالى حكاية عن موسى: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ فإن اشرح لي يفيد طلب شرح شيء ما لموسى من مال أو علم أو غيرهما، وصدري يفيد تفسير ذلك الشيء، ومعنى اشرح

---

(١) كذا في النسختين.

لي صدري أي اجعله حليماً حمولاً ما يرد عليه من الشدائد، لأن هذا الطلب كان عند ابتداء إرساله الموقن بمقاساة المكاره ومعاناة الشدائد. ولهذا قال: ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ سأل أن يسهِّل عليه أمره الذي هو خلافة الله في أرضه وما يصحبها من مكابدة جلائل الخطوب.

فإن قلت: قولك: فإنّ اشرح لي يرد عليه أن الزيادة حاصلة بدون لي، لأن اشرح يستدعي مشروحاً لكنه مبهم.

فالجواب كما لياسين أن قولك: اشرح ليس فيه تعرُّض لذكر المفعول أصلاً ولا بد في الإجمال والتفصيل من التعرُّض في العبارة للمبهم الذي يراد تفسيره، وإلا لم يكن من الإجمال والتفصيل وإن ذكر ما يستلزمه، ولذا لم يكن في قام زيد إجمال أو تفصيل وإن استلزم الفعلُ الفاعلَ، وكذا في ضربت زيداً، وإن كان الفعل المتعدي يستلزم مفعولاً به بخلاف اشرح لما يفهم منه أن المشروح أمر يتعلق بالطالب في الجملة فيقع صدري تفسيراً له، بخلاف اشرح فإنه يفيد طلب شرح شيء ما في الدنيا دون كونه للمخاطب.

تنبيه: قال الفنري عند قول السعد: يحتمل أن يكون ـ أي رب اشرح لي صدري ـ للأغراض الثلاثة ما نصه: يعني أن هذا التركيب من شأنه أن يفيد الأغراض الثلاثة وإن امتنع اعتبارها في بعض المواضع كما في الآية، فإن المخاطب هو الله فلا يتصور فيه الغرضان الأخيران أعني زيادة التمكن وكمال لذة العلم وتحقيقه أن القرآن نزل على أسلوب العرب، فلا بد أن يكون في نفسه بحيث يفيد ما لو خوطب به بليغ ما أفاده مع قطع النظر عن خصوصية المخاطب، وقد مرّ مثله غير مرة. انتهى.

كَـــذاكَ للتَّفْخِيـــمِ وَالتَّعْظِيـــمِ   كَمـا أتَـى فِـي قَـوْلِـهِ الكَـرِيـمِ

يعني أن الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام يكون لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه، كما جاء في قول الله الكريم: ﴿وَقَضَيْنا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ في الكشاف: «عَدَّى قضينا بإلى لأنه ضُمِّنَ معنى أوحينا، كأنه قال: وأوحينا إليه مقضياً مثبتاً، وفسّر ذلك الأمر بقوله: أن دابر هؤلاء مقطوعٌ، وفي إبهامه وتفسيره تعظيم لذلك الأمر وتفخيم له.

ودابر القوم: آخرهم، مصبحين أي حال دخولهم في الصبح، والمراد انقطاع نسلهم بهلاكهم بالمرة». انتهى.

وكان وجه التعظيم أنه لا طريق إلى إدراكه دفعة لعظمته بل لا بد في الوصول إليه من التدريج، قاله في الأطول. ومنه قوله تعالى: ﴿وإِذْ يَرْفَعُ إبْراهِيمَ القَواعِدَ مِنَ البَيْتِ﴾ ولم يقل: قواعد البيت.

قال المنجور في مراقي المجد ما نصه: اقتطعت لاعتبارها منفردة فإنها كذلك كانت حين الرفع، فهي جزء من البيت ولم يحصل البيت إذ ذاك، وفي الإضافة إيهام أنها رفعت بعد وجود البيت لأن المضاف إليه يبيّن المضاف فاقتطعت القواعد لحكمها الخاص بها لوجه من التفخيم. انتهى.

ومِنْـهُ تَـوشِيـعٌ بِـذِكْـرِ مـا جُمِـعْ أوِ المُـثَـنَّـى مَـعْ تَفْصِيـلٍ تَبَـعْ

قوله: ومنه، أي من الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام نوع يسمى التوشيع وهو لغة لَفُّ القطن المندوفِ أي جمع القطن المفرق ليرقّ، ووجه تسمية هذا النوع به أن اللف المقصود في القطن لحصول الفائدة به تتأخر عن ندفه والمثنى لعمومه بحسب مفهومه وشيوعه[1] بمنزلة المندوف لعدم حصول الفائدة التامة به كما لا تحصل في القطن المندوف. وتفسير المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف لحصول الفائدة به كما تحصل بجمع القطن. ولك أن تجعله من التوشيع بمعنى إعلام الثوب إذ فيه تزيين اللفظ الذي هو ثوب للمعنى.

والتوشيع اصطلاحاً ما أشار له بقوله: (بذكر ما جمع... إلخ) فالباء في (بذكر) للتصوير أي صورته ذكر مجموع أو مثنى ثم يتبع بما يفصله ويفسره سواء كان في أول الكلام أو وسطه أو آخره. ومن خصه بآخر الكلام لم يصب، والنكتة فيه هي ما تقدم في الإيضاح بعد الإبهام وهذا هو اللف والنشر التي في علم البديع فهو من المعاني من جهة أن فيه إطناباً، ومن البديع من جهة أن فيه لَفًّا ونشراً.

ومن أمثلته قوله ﷺ، كما نقله الفنري عن جامع الأصول وغيره: «يَهْرَمُ ابْنُ آدَمَ ويَشِبُّ مِنْهُ اثْـنَتَانِ: الحِرْصُ عَلَى المالِ والحِرْصُ عَلَى العُمُرِ». وفي رواية: «يَكْبَرُ ابْنُ آدَمَ ويَكْبَرُ مَعَهُ اثْـنَتَانِ: حُبُّ المالِ وطُولُ العُمُرِ». قال الفنري: وكان قوله في الإيضاح كما جاء في الحديث: «يَشِيبُ[2] ابْنُ آدَمَ وتَشِبُّ فِيهِ خِصْلَتَانِ: الحِرْصُ وَطُولُ الأَمَلِ» بناء

---

(١) في «م» بحسب شيوعه.
(٢) في «ق» يشبّ.

على أنه نقل بالمعنى. وقوله: يَشِبُّ بكسر الشين، ومنه قوله:

أمْسَى وأصْبَحَ مِنْ تِذْكارِكُمْ وَصِبا ... يَرْثِي لَهُ المُشْفِقانِ: الأهْلُ والوَلَدُ
قَدْ حَدَّرَ الدَّمْعَ مِنْ خَدِّي تَذَكُّرُكُمْ ... وَاعْتادَنِي المُضْنِيانِ: الوَجْدُ والكَمَدُ
وَغابَ عَنْ مُقْلَتِي نَوْمِي لِغَيْبَتِكُمْ ... وَخانَنِي المُسْعِدانِ: الصَّبْرُ والجَلَدُ
لاَ غَرْوَ للدَّمْعِ أنْ تَجْرِي عَوازِبُهُ ... وَتَحْتَهُ المُظْلِمانِ: القَلْبُ والكَبِدُ
كَأنَّما مُهْجَتِي شِلْوٌ بِمِسْبَعَةٍ ... يَنْتابُها الضَّارِيانِ: الذِّئْبُ وَالأسَدُ
لَمْ يَبْقَ غَيْرُ خَفِيِّ الرُّوحِ فِي جَسَدِي ... فَذَلِكَ[1] الباقِيانِ: الرُّوحُ والجَسَدُ

ومنه قوله:

فَما زِلْتُ فِي لَيْلَيْنِ: شَعْرٌ وَظُلْمَةٌ ... وَشَمْسَيْنِ من خَمْرٍ وَوَجْهِ حَبِيبِ

ربما فسر المثنى بمفرد مضاف إلى متعدد كقوله:

ومتى تساهمنا الوصال ودوننا ... يومان: يوم نوى ويوم صدود

وكالحديث المتقدم عن جامع الأصول على الرواية الأولى ومثاله في الجمع لو قال: ينتابها الضاريات: الذئب والنمر والأسد.

كَذا بإجمالِ الذي قدْ فُصِّلاً ... وَذِكْرُ الإبْهامِ بِهِ قدْ أُهْمِلاَ

يعني كما يطنب بالإيضاح بعد الإبهام كذلك يطنب بالإجمال بعد التفصيل كما ذكره عصام في الأطول.

ومعنى قوله: وذكر الإبهام... إلخ، أنه لا يقال فيه بعد الإيضاح إذ لا يصير ما يعقب الإيضاح مبهماً بل إنما يسمى الإجمال بعد التفصيل، قاله عصام؛ كقوله تعالى: ﴿فَصِيامُ ثَلاَثَةِ أيَّامٍ فِي الحَجِّ وَسَبْعَةٍ إذا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كامِلَةٌ﴾ ونكتته هي أن علمان خير من علم، فالباء في قوله به ظرفية.

وَبِتَعَاطُفِ الَّذِي عَمَّ ومَا ... خصَّ لفضلٍ لِلْمُخَصَّصِ انْتَمى

قوله: انتمى، يقال: انتمى الحديث إذا ارتفع والمراد هنا اشتهر، وقوله: بتعاطف متعلق به وفاعل انتمى ضمير الإطناب، يعني أن الإطناب اشتهر عندهم حصوله بتعاطف

---

(١) في «م» فداكم، وفي «ت» فدى لك.

العام والخاص للتنبيه على حصول الفضل للخاص على سائر أفراد العام، حتى كأن الخاص ليس من جنس العام تنزيلاً للتغاير في الوصف الذي حصل به التميز للخاص منزلة التغاير في الذات، حتى كأنه شيء آخر مباين للعام لا يشمله لفظه ولا يعرف حكمه منه، بل يجب التنصيص عليه والتصريح به مثل الأسلوب الذي سلكه المتنبي في قوله:

فإن تفق الأنام وأنت منهم … فإنَّ المسكَ بعض دم الغزال

وعطف العام على الخاص قد يكون في مفرد، كقوله تعالى: ﴿**حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى**﴾ أي الفضلى من قولهم للأفضل: الأوسط. ومنه قوله تعالى: ﴿**مَنْ كانَ عدواً لله وملائكَتِهِ ورُسُلِهِ وجبريلَ وميكالَ**﴾ فذكرت الصلاة الوسطى بعد الصلوات وجبريل وميكائيل بعد الملائكة تجريداً لأجل التعظيم.

وقد يكون في كلام كقوله تعالى: ﴿**ولتكنْ منكُمْ أمة يَدعُونَ إلى الخيرِ ويأمُرونَ بالمعرُوفِ ويَنْهَونَ عن المنكرِ**﴾ فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خاصان بالنسبة إلى الدعاء إلى الخير. ومنه قوله تعالى: ﴿**يا أيها الذِينَ آمنُوا اصْبِروا وصابِرُوا**﴾ لأن المصابرة الصبر في قتال العدو.

وكذا يعطف العام على الخاص للتنبيه على مزية الخاص كما ذكره بعضهم، ويدل عليه ما ذكروه في عطف الخاص على العام من التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿**ربِّ اغفرْ لي ولوالديَّ ولمَنْ دَخَلَ بيتي مؤمناً وللمؤمنين والمؤمنات**﴾ وإن لم يذكر صاحب التلخيص إلا القسم الأول.

والداء العضال في كلام صاحب الكشاف، فإنه يقتضي اختصاص الأمر بالقسم الأول، فإنه قال في قوله تعالى: ﴿**إني رأيتُ أحَدَ عَشَرَ كوكباً والشمسَ والقَمَرَ**﴾ أخّر الشمس والقمر ليعطفهما على الكواكب على طريق الاختصاص بياناً لفضلهما واستبدادهما بالمزية على غيرهما من الطوالع، كما أخّر جبريل وميكائيل عن الملائكة، ثم عطفهما عليهما لذلك.

واعلم أنه لا فرق بين أن تكون الصفة شريفة كما تقدم أو خبيثة، نحو: لعن الله الكافرين وأبا جهل.

وكون عطف الخاص على العام تفضيلاً للخاص إنما هو بناء على الراجح عند

الأصوليين من أن عطف الخاص على العام ليس بتخصيص، وقيل: هو تخصيص وعليه فلا. واستظهر بعض أشياخ ياسين أن المراد بالعام ما يدخل تحته الخاص، نحو: جاءني رجال وزيد لا خصوص مصطلح أهل الأصول. ويدل عليه كلام صاحب الأطول حيث جعل المراد بالعام ما يندرج الخاص فيه بحكمه لا مجرد ما يكون الخاص فرداً منه.

لكن الذي يدل عليه كلام صاحب الكشاف عند قوله تعالى: ﴿**إني رأيتُ أَحَدَ عَشَرَ كوكباً**﴾ أنه لا يجب أن يكون مندرجاً تحته لأن الشمس والقمر ليسا مندرجين تحت العدد الذي قبله.

وإذا كان الاندراج لا يجب فمن أين لنا الحكم على واحد بالعموم والآخر بالخصوص؟ اللهم إلا إذا أريد بالخاص الأقل كما هو ظاهر صنيعه بالآية.

تنبيه: اعلم أنه لا يعطف الخاص على العام إلا بالواو وأو فقط، قاله الصفاقسي عند قوله تعالى: ﴿**مَنْ كانَ عدواً لله**﴾ الآية.

وبـــالتَّكَـــرُّرِ لِكـــالتَّحَسُّـــرِ ....

يعني أنه يطنب بالتكرير لنكتة ولذا كان تطويلاً، وتلك النكتة... كزيادة التحسر والتوجع كما في قوله:

فيـا قبـرَ مَعْـنٍ أنـتَ أولُ حُفْـرَةٍ ... مِنَ الأرْضِ خُطَّتْ للسَّماحَةِ مَضْجَعا
ويـا قَبْـرَ مَعْـنٍ كَيْـفَ وارَيْـتَ جُـودَهُ ... وَقَـدْ كـانَ مِنْـهُ البَـرُّ والبَحْـرُ مُتْـرَعَـا

.... **تَـأَكُّـدٍ** ....

بالجر عطف على التحسر والعاطف محذوف يعني أن التأكيد من النكت التي يكون التكرار لها، كتأكيد الإنذار والردع في قوله تعالى: ﴿**كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾ فقوله: كلاّ ردع وتنبيه على أنه لا ينبغي للعاقل أن تكون الدنيا جميع همّه، و﴿**سوف تعلمون**﴾ إنذار ليخافوا وينتهوا عن غفلتهم أي سوف تعلمون خطأكم إذا عاينتم أهوال الآخرة.

وفي تكريره تأكيد للردع والإنذار، وفي الإتيان بلفظ، ثم دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول وأشد تنزيلاً لبعد المرتبة منزلة البعد في الزمان، وذلك لأن أصل ثم الدلالة على تراخي الزمن، لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درجات الارتقاء من غير اعتبار التراخي بين تلك الدرج. ولا أن الثاني بعد الأول وذلك إذا تكرر الأول بلفظ،

نحو: والله ثم والله، وكقوله تعالى: ﴿وَما أَدْراكَ ما يَوْمُ الدِّينِ ثُمَّ ما أَدْراكَ ما يَوْمُ الدِّينِ﴾.

قال في الأطول: فإن قلت: إذا كان الإنذار في الثاني أبلغ لم يكن تكريراً، قلتُ: كونه أبلغَ باعتبار زيادة اهتمام المنذَر به، لا بأنه زاد في المفهوم شيئاً اهـ.

.... **ونفيُ تهمةٍ دُرِي**

قوله: نفيُ مبتدأ خبره جملة دُرِيَ، أي دريَ نفيُ التهمة نكتة يكرر لها، يعني أنه يكرر لزيادة التنبيه على ما ينفي التهمة ليكمل تلقي الكلام بالقبول، كقوله تعالى حكاية عن مؤمن آل فرعون: ﴿وقال الذِي آمنَ يا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشادِ يا قوم إنَّما هذه الحياةُ الدُّنْيا مَتاعٌ﴾ ففي تكريره النداء زيادة تنبيه لهم وإيقاظ عن سِنَةِ الغفلة، وفيه أنهم قومه وعشيرته وهو يعلم وجه خلاصهم، ونصحُهم واجبٌ عليه. فهو يتحزَّن لهم ويتلطّف بهم ويستدعي بذلك أن لا يتّهموه، فإن سرورهم سروره وغمّهم غمّه وينزلون على نصحه لهم كما كرر إبراهيم عليه السلام في نصيحة أبيه: ﴿يا أَبَتِ﴾.

وقد يجيء التكرير لتعدد المتعلق كما في سورة الرحمٰن، فإنه تعالى ذكر نعمة بعد أخرى وعقب على كل نعمة بقوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ﴾. والتعقيب في نحو قوله تعالى: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُما شُواظٌ﴾، وقوله: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ﴾ الآيَة، لأن ذكر ذلك زجر عن المعاصي فهو نعمة، والله تعالى أعلم.

وقد يكرر بسبب طول في الكلام كان التكرير مجرداً عن الرابط، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هاجَرُوا مِنْ بَعْدِ ما فُتِنُوا ثُمَّ جاهَدُوا وصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ فيه الإطناب بتكرير (إنَّ ربّك)، ونكتته البعد بسبب ما في الكلام من الطول. وكما في قول سَحْبانُ بن زَفْرِ بن إيَاسِ بن عبدِ شمسٍ الذي يُضرب به المثل في الفصاحة:

لَقَدْ عَلِمَ الحَيُّ اليَمانُونَ أَنَّنِي ... إذا قُلْتُ: أَمَّا بَعْدُ، أَنِّي خَطِيبُها

أو مع رابط كما في قوله تعالى: ﴿لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِما أُوتُوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِما لَمْ يَفْعَلُوا فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفازَةٍ مِنَ العَذابِ﴾ فقوله: ﴿لاَ تَحْسَبَنَّهُمْ﴾ تكرير لقوله: ﴿لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ لبُعده عن المفعول الثاني.

وسبب البيت أن سَحْبَانَ دخل على معاوية وعنده خطباء الآفاق، فلما رأوه خرجوا من عنده لعلمهم بقصورهم عنه. فقال: لقدْ عَلِمَ الحيّ. . . إلخ، فأمره معاوية بالخطبة فخطب من الظهر إلى قرب صلاة العصر فما تنحنح ولا توقفَ ولا ابتدأ في معنى، فخرج منه وقد بقيت منه بقية ولا مال عن الجنس الذي هو فيه. فقال له معاوية: أنت أخطب العرب.

كــذا بــإيغــالٍ بختــم بــالمفيــد لنكتــةٍ علــى المــرادِ قــد تــزيــدْ

الإيغال: من أوغل في البلاد إذا أبعد فيها بسرعة. ونقل ياسين عن ابن أبي الأصبغ أن تسمية هذا الباب إيغالاً، لأن المتكلم والشاعر أوغل في الفكر حتى استخرج سجعة أو قافية تفيد معنى زائداً على معنى الكلام، وأصله من الإيغال في السير وهو السرعة، فإن الإيغال في السير يُدخِل السائرَ في المكان الذي يقصده بسرعة. يقال: أوغل في الأرض الفلانية إذا بلغ منتهاها أو ما قاربه، فكأنَّ المتكلمَ قد تجاوز حد المعنى وبلغ إلى زيادةٍ عليه. انتهى.

ومعنى البيت أنه كما أطنب بما ذكر يطنب بالإيغال المصور بختم البيت على قول، والكلام على قول بالذي يفيد نكتة زائدة على أصل المراد، لأن للقافية والسجعة محلاً من الأسماع والخواطر، فاعتناء المتكلم بها أكيد ولا شيء أقبح من بنائها على فضول الكلام الذي لا يفيد. فإذا تم المعنى قبلها أتى بما يفيد المعنى ويزيد في فائدة الكلام، كقوله تعالى: ﴿**اتَّبِعُوا المُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لاَ يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وَهُمْ مُهْتَدُونَ**﴾ فإن قوله: ﴿**اتَّبِعُوا مَنْ لاَ يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وَهُمْ مُهْتَدُونَ**﴾ يتم المعنى بدون التصريح به لا بدونه رأساً، فإن الرسول مهتدٍ لا محالة وغير سائل للأجر لا محالة، لكن فيه زيادة حثّ على الاتّباع وترغيب في الرسل، أي لا تخسروا معهم شيئاً من دنياكم وتربحون في آخرتكم.

وإنما قلنا: زيادة لأن الحثّ والترغيب حصلا بذكر الرسل الدال على اهتدائهم. فالحثّ والترغيب بالتصريح بالاهتداء زيادة في ذلك، فعُلِم أن المعنى المدلول عليه بالالتزام إذا صرح به لفائدة كان إطناباً وإلا كان تطويلاً.

ومن شواهد الإيغال قوله:

فَسَقْياً لكَـأْسٍ مِنْ فَـمٍ مِثْلِ خاتَـمٍ مِـنَ الـدُّرِّ لَـمْ يَهْمُـمْ بِتَقْبِيلِـهِ خـالِ

قال في المطول: فإنه لما جعل الفم كأساً ضيقاً مثل خاتم من الدر وكان الكأس غالباً مما يكرع فيه كل أحد من المجلس حتى كأنه يقبّله، دفع ذلك بأن وصفه بأنه لم يقبِّله ملك متكبّر فكيف غيره.

قال الفنري: «فإن قلتَ: إذا كان المقصود دفع توهم غير المقصود كان البيت من قبيل التكميل فلا معنى لإيراده في الإيغال، قلتُ: إن بين الإيغال والتكميل عموماً من وجه؛ فإن الإيغال أعم باعتبار الفائدة لجواز أن تكون الفائدة فيه غير دفع توهم خلاف المقصود، وأخص باعتبار الموقع لوجوب كونه في آخر الكلام. وليست هذه الأقسام متباينة فإن الشارح صرح بأن بين التذييل والإيغال عموماً من وجه فلا محذور في إيراد ما هو من قبيل التكميل في الإيغال». انتهى.

والمراد بالشارح السعد. ومن شواهد الإيغال قول الخنساء:

وإنَّ صَخْـراً لَتَـأْتَـمُّ الهُـداةُ بِـهِ ... كَـأَنَّـهُ عَلَـمٌ فِـي رَأْسِـهِ نـارُ

والشاهد فيه زيادة المبالغة وهو قولها: (في رأسه نار)، فإن قولها: (عَلَمٌ) وافٍ بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها أتت بهذه الزيادة إيغالاً وزيادة للمبالغة. ومعنى البيت أنها مدحته باقتداء الهداة للناس به ففهم اقتداء غيرهم به بالأحروية.

قال في عروس الأفراح: «وفيه نظر لأن الإطناب تأدية المراد بزيادة لفظ، والمراد بالتشبيه بعَلم في رأسه نار غير المراد بالتشبيه بالعَلَمِ فقط، فلم يحصل بقولها: في رأسه نار إطناب؛ إلا أن يقال: لم ترد إلا مطلق الهداية وفيه بُعْدٌ». انتهى.

قلت: لا بُعْدَ فيه لأن المبالغة زيادة على أصل المعنى المقصود، إذ الأصل هو الوصف بالكثرة وذلك وافٍ به قولها: (كأنه علم) فهو كالتأكيد ونحوه.

كـذا بتـذْييـلٍ لتـوكيـدٍ بِـأنْ ... تُـعَقِّـبَ الجملـةُ جملـةً تعِـنْ
حـاويَـةً مـدلـولَ الأولـى ....

يعني أنه كما أُطنِبَ بما ذُكِرَ يُطنَبُ بالتذييل لأجل التوكيد، والتذييل تعقيبُ الجملة بجملة تشتمل على معناها أي معنى الأولى. فالباء في قوله: (بأن تعقب) للتصوير، والجملة مرفوعة نائب تُعَقِّب، وجملةً مفعول ثانٍ.

ويجب عند السعد أن تكون جملة التذييل لا محل لها من الإعراب، وياسين أطلق.

وقولنا: تشتمل على معناها ولو بالزيادة كما في: ﴿إِنَّ الباطِلَ كانَ زَهُوقاً﴾.

قال ياسين والجربي: «ونعني باشتمالها عليها إفادتها بفحواها كما هو عمدة البيان من الأولى، وليس المراد إفادتها نفس معنى الأولى بالمطابقة، فلا يكون على هذا قوله تعالى: ﴿كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ من التذييل». انتهى.

فالتذييل أعم من الإيغال لكونه في ختم الكلام وغيره وأخص منه، لأن الإيغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد، قاله في المطول.

ثم إن التذييل منه ما لم يستقلّ بإفادة المراد بل توقف على ما قبله فلا يخرج مخرج المثل، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَيْناهُمْ بِما كَفَرُوا وَهَلْ يُجازَى إلاَّ الكَفُورُ﴾ على وجهٍ، وهو أن يكون المعنى: وهل يجازى ذلك الجزاء المذكور فيما قبل، وهو إرسال سيل العرم وما ذكر معه، فيتعلق بما قبله فلا يكون مثلاً بمجرده مستقلاً.

وإلى القسم الثاني الإشارة بقولنا:

. . . . ما اسْتَقَلْ   منهُ الذِي خَرَجَ مَخْرَجَ المثَلْ

(ما) مبتدأ موصول صلته (استقل منه) أي من التذييل، خبره (الذي خرج... إلخ)، يعني أن الذي استقل بإفادة المراد بأن تكون الجملة الثانية حكماً كلياً منفصلاً عما قبلها هو الذي يخرج مخرج المثل في جواز الاستعمال على الانفراد كالأمثال، كقوله تعالى: ﴿وَزَهَقَ الباطِلُ إنَّ الباطِلَ كانَ زَهُوقاً﴾ زهق[1] بمعنى اضمحل، فيصح أن تفرد ﴿إنَّ الباطلَ كان زَهُوقاً﴾.

ومنه قوله:

لله لـذة عَيْشٍ بـالحبيـب مضَـتْ   فَلَـمْ تَـدُمْ لـي وغَيْـرُ الله لَـمْ يَـدُمِ

واجتمع القسمان في قوله تعالى: ﴿وما جَعَلْنا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الخُلْدَ أفَإنْ مِتَّ فَهُمُ الخالِدُونَ كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ المَوْتِ﴾، فقوله: ﴿فإن مِتَّ فَهُمُ الخالِدُونَ﴾ من الضرب الأول

---

(١) في «ق» وهو.

لعدم استقلاله بإفادة المراد لأجل ضمير الغائبين، وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ المَوْتِ﴾ من الضرب الثاني.

قال الفنري: ﴿كلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ المَوْتِ﴾ تأكيد لتأكيد وتذييل لتذييل، ويحتمل أن يقدر كلاهما تذييلاً لقوله تعالى: ﴿وما جَعَلْنا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الخُلْدَ﴾. انتهى.

وهــو مــؤكــدٌ لمنطــوقٍ ومــا　　　فُهِـمَ عنــدَ ذي النُّهَــى والعُلَمَــا

يعني أن التذييل ينقسم أيضاً إلى قسمين:

- منه ما هو مؤكد المنطوق، والمراد بالمنطوق ما يفهم بالمطابقة، قاله الجربي، نحو: ﴿إن الباطلَ كانَ زَهُوقاً﴾.

- ومنه ما هو مؤكد لمفهوم، والمراد بالمفهوم ما يلزم من المنطوق، قاله الجربي. كقول النابغة:

ولَسْــتَ بمُسْتَبْــقٍ أخــاً لا تَلُمُّــهُ　　　عَلَى شَعَثٍ أيُّ الـرِّجـالُ المُهَـذَّبُ

يعني لا تقدر على استبقاء مودة أخ لا تلمه أي لا تصلحه على شَعَثٍ أي تفرق وذميم خصال، أيُّ الرجال المهذب؟ أي المصفى من العيوب، فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكمال عن الرجال حيث خاطب غير مُعَيَّن بقوله: ولَسْتَ... إلخ، وعجُزُهُ تأكيد لذلك لأن الاستفهام فيه للإنكار.

كَـذاكَ أَطْنِبَـنْ بِمــا يُـدْعَـى احْتِـراسْ　　　وقــد دُعِــي التكميــلَ مــن دونِ التبــاسْ

يعني أنه كما أُطْنِبَ بما ذكر فَلْتُطْنِبَنْ بما يدعى أي يسمى احتراساً، يقال: احترست وتحرست منه أي تحفظت منه، سمي بذلك لأنه يتحفظ به عن إيهام خلاف المقصود، ويسمى أيضاً التكميل ولا فرق فيه بين المفرد والجملة، سواء كان للجملة محل أم لا.

وإلى تفسير الاحتراس الإشارة بقولنا:

بأنْ يُجافي في مُوهِمٍ خلاَفَ ما　　　يُقْصَـدُ بـالـذي يـزيـلُ المُـوهِمَـا

يعني أن الاحتراس هو أن يؤتى في كلام موهم أي مفهم خلاف مقصود المتكلم بما يدفع ذلك الإيهام سواء كان في وسط الكلام أو في آخره. وعليه فالفاء في قوله: (في موهم) للمصاحبة. فالأول كقول طرفة:

فسَقَى دِيارَكَ غيرَ مفسِدِها   صوْبُ الرَّبيع ودِيمَةٌ تَهْمِي

ومعنى صوب الربيع: نزول المطر فيه، والدِّيمة بكسر الدال: المطر الدائم الذي ليس فيه رعد ولا برق، وتهمي بمعنى تسيل.

فإن قوله: (فسقى ديارك صوبُ الربيع) دعاء للديار بسقي الأمطار لها. وربما يتوهم أن المراد دعاء عليها بالهدم، لأن الأمطار تهدم الديار، فأتى بما يدفع ذلك وهو قوله: (غير مفسدها)، ولهذا عيب على ذي الرُّمَّةِ قوله:

.... ولاَ زالَ مَنْهَلاً بجَرْعائكِ القطرُ[1]

حيث لم يأتِ بهذا القيد. قال ياسين: «والعيب عليه عيب لأنه موافق لقوله تعالى: ﴿يُرسل السَّماء عليكم مِدْراراً﴾. قال ابن عصفور: وليس هذا بعيب لأن ما زال في كلامهم معناها دوام الصفة للموصوف على حسب قبوله لها. ألا تراهم يقولون: ما زال يصلي وما زال يكرم الضيف ولم يريدوا بذلك استغراق الأوقات، وإنما أرادوا حيث كان الزمان قابلاً لذلك، وعلى هذا قول ذي الرمة». انتهى.

وقال الفنري ما حاصله أنه نوقش في بيت طرفة المذكور، فإن مجرد كون المطر قد يؤول إلى الخراب لا يكفي في إيهام خلاف المقصود، بل لا بد من سبق الزمن إليه ولا يسبق من السقي إلا الإصلاح لشيوعه في ذلك. وأجيب بأن سبق الخراب إلى الذهن من قوله: (ديمة تهمي) فإن الديمة المطر الدائم الذي ليس فيه رعد ولا برق، وبحث فيه بأنَّ تقدمَ (غير مفسدها) يمنع ذلك التوجيه.

قال الشهاب بن قاسم: ويجاب بأن قوله: (غير مفسدها) مؤخر عن قوله: (وديمة) تقديراً. وأقول: لو قال قائل: إنَّ تقدم (ديارك) يسبق إلى الذهن منها الخراب للعادة بأن السقي المصلح إنما يكون للزرع. انتهى.

الثاني: كقوله تعالى: **﴿فَسَوْفَ يأتي الله بقوْمٍ يُحِبّهم ويُحِبُّونهُ أذلَّة على المؤمنينَ أعِزَّة على الكَافِرينَ﴾** فإنه لما كان قوله: **﴿أذلة﴾** يوهم ضعفهم دفعه بقوله: **﴿أعزة على الكافرين﴾** تنبيهاً على أن ذلك تواضعٌ منهم للمؤمنين، ولهذا عُدِّيَ الذل بعلى لتضمنه معنى العطف والرحمة.

---

(١) صدر البيت: ألا يا اسلمي يا دارَ ميَّ على البلى.

قال في عروس الأفراح: لا يقال: أعزة على الكافرين أفاد معنى جديداً، لأنّا نقول: هو إطناب لما قبله من حيث دفع توهم خلافِ المقصود، وإن كان له معنى في نفسه اهـ.

ومنه قول الخنساء:

وَلَولاَ كَثْرَةُ الباكِينَ حَولِي　　عَلَى إخْوانِهِمْ لَقتلْتُ نَفْسِي

فإنه لما أوهم أنها ساوته بغيره من المبكِيِّ عليهم دفعته بقولها:

وَما يبكونَ مِثلَ أخِي ولكنْ　　أعزِّي النَّفسَ عَنْهُ بالتَّأَسِّي

وإنْ يُجَا بفضْلةٍ لغَيْرِهِ　　فَذاكَ بالتَّتْمِيمِ لاَ غَيْرُ ادْرِهِ

يعني أنه إذا جاء المتكلم بفضلة من مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن جملة في الأثناء أو الأخير لأجل نكتة غير دفع إيهام خلاف المقصود فذلك الصنيع يدرى ويعلم بالتتميم لا غير. وتلك النكتة كالمبالغة في قوله تعالى: ﴿**ويُطْعِمُونَ الطَّعامَ عَلَى حُبِّهِ**﴾ أي مع حب الطعام والاحتياج إليه.

ونظر فيه بعضهم بأنه ليس فيه مبالغة بل تضمن فائدة جديدة، وأجيب بأن إفادته فائدة جديدة لا تنافي أنه إطناب لما قبله؛ وإن جعل الضمير في حبه لله تعالى فهو لتأدية أصل المراد، لأن المعنى حينئذٍ يطعمون رغبة في ثواب الله تعالى وتقرُّباً إليه؛ وهذا نفس المراد.

وقال بعضهم: كأنه لما لم يكن إطعام الطعام لا على حب الله تعالى محموداً ليستحق الثناء عليه لم يمكن أن يجعل زائداً على أصل المراد. ومثل الآية قوله تعالى: ﴿**وآتى المالَ على حبِّه**﴾.

ومن نكت التتميم تقليل المدة في قوله تعالى: ﴿**سُبْحانَ الذِي أَسْرَى بعَبْدِهِ لَيْلاً**﴾ الآية، ذكر ليلاً مع أن الإسراء لا يكون إلا بالليل للدلالة على تقليل المدة وأنه أسريَ به في بعض الليل، وهذا مأخوذ من كلام الكشاف. واعترض عليه بأن البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في الأفراد لا البعضية في الأجزاء، فكيف يستفاد من قوله: ليلاً الإسراء في بعض أجزاء ليلة؟ أجاب صاحب الكشاف بأن ما ذكره مأخوذ من قولهم: سرت ليلاً وسرت الليل.

فالثاني يقتضي الاستيعاب والأول يصح على التقدير، وذلك لأنه حينئذٍ يصير محدوداً بدخول حرف التعريف عليه. والليل وإن كان موضوعاً لمجموع الزمان المعلوم إلا أنَّ منكَّرَهُ يقع على البعض والكل فيحمل على المتعارف أن الإسراء في الغالب لا يكون إلا في بعضه.

قال الفنري: «وقد يجاب عنه بما ذكره الإمام المرزوقي من أنه يجوز أن يراد بذكر لَيْلٍ مُنَكَّرٍ توسط الليل والدخول في معظمه، يقال: جاء فلان ليلاً أو بليلٍ أي في معظم ظلمته فتستفاد البعضية بهذا الوجه فلا إشكال» هـ.

فـائـدة: الفرق بين التتميم والتكميل لغة أن التكميل استيعاب أجزاء الماهية والتتميم قد يكون لما وراء الأجزاء من زيادة يتأكد بها الشيء الكامل، ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿**تلك عشَرةٌ كامِلَةٌ**﴾ أي لم تنقص أجزاؤها. وقوله تعالى: ﴿**وأتِمُّوا الحجَّ والعمْرَةَ لله**﴾ فإنه روي أن إتمامهما أن تخرج من دويرة أهلك وذلك فيه زيادة على حقيقة الحج. وجمع بينهما في قوله تعالى: ﴿**اليومَ أكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وأتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي**﴾ لما وجد من أركان الدين الجزء الأخير إذ ذاك استعمل لفظ الكمال، ولما كانت نِعَم الله حاصلة للمؤمنين قبل ذلك اليوم غير ناقصة استعمل فيها الإتمام لأنه زيادة على نِعَم الله تعالى التي كانت قبل ذلك كاملة. فبهذا ظهر وجه الاحتراس تكميلاً لأنه يدفع إيهام غير المراد وذلك كالجزء من المراد، لأن الكلام إذا أوهم خلاف المقصود كان كالذي دلالته ناقصة بخلاف التتميم. انتهى من العروس.

وباعتِراضِ جملةٍ أوْ أكْثَرَا ... ليسَ لها محلُّ إعرابٍ يُرَى
حَشْوُ كَلامَيْنِ مَعَ الْتِئَامِ ... بَيْنَ كَلامَيْنِ أوِ الكَلامِ

يعني أن الإطناب يكون بالاعتراض وهو أن يؤتى بجملة لا محل لها من الإعراب أو أكثر، كذلك بين كلامين ملتئمين معنى اتصلا لفظاً أم لا، لأن نظر أهل المعاني إلى المعنى والنحاة لا يسمونها اعتراضية حتى يتصل ما قبلها بما بعدها لفظاً. ويكون الاعتراض أيضاً بما ذكر إذا وقع في أثناء الكلام الواحد، كما أشار له بقوله: (أو الكلام) عطفاً على قوله: (كلامين) فيشمل الاعتراض بهذا المعنى بعض صور التذييل وهو ما كان بجملة لا محل لها ووقعت فيما مرّ.

قال السعد: «ليس المراد بالكلام المسند والمسند إليه فقط بل جميع ما يتعلق بهما

من الفضلات والتوابع، والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني بياناً للأول أو تأكيداً أو بدلاً منه».

قال عصام: «وقد فاته أن يكون معطوفاً على الأول كما في قوله تعالى: ﴿**إني وضعتها أُنْثَى والله أعلَمُ بما وَضَعَتْ وليْسَ الذَّكَرُ كالأُنْثَى وإنِّي سمَّيْتُها مَرْيَمَ**﴾ فإن ما بين قوله: ﴿**إني وضعتها أنثى**﴾ وقوله: ﴿**إني سميتها مريم**﴾ اعتراض» اهـ.

وقد ذكر شارح الإيضاح مثل ما تقدم عن السعد وزاد أو نحو ذلك؛ ثم قال عصام: والظاهر أن الصيغة المقطوعة مما يتصل معنى بالجملة السابقة، وكذا جواب سؤال نشأ عن الجملة السابقة اهـ.

وإنما كان الاعتراض إطناباً لأنه لو سقط المعترَضُ به لبقيَ الكلام على حاله، وإن كان المعترَض به له معنى مستقل.

لنُكْتَـةٍ ليْسَـتْ بـذاتِ الاحتِـراسْ مثل الدُّعا والعطفِ دونَما التباسْ

يعني أن الاعتراض يكون لنكتة غير نكتة الاحتراس أعني دفع الإيهام الذي ذكر في التكميل، وتلك النكتة مثل الدعاء كما في قول عوف بن محلم الشيباني يشكو كِبَرَهُ وضَعفه:

إنَّ الثَّمـــانِيـــنَ ـ وبُلِّغْتُهـــا ـ قدْ أحوَجَتْ سَمعِي إلى تُرْجُمانْ

فقوله: (وبُلِّغْتُها) جملة اعتراضية بين اسم إن وخبرها، والواو فيه اعتراضية ليس عاطفة ولا حالية.

قال صاحب الكشاف في قوله عز من قائل: ﴿**واتَّخَذَ الله إبْراهِيمَ خَلِيلاً**﴾: إنها اعتراض لا محل لها من الإعراب، كقوله:

ألاَ هَـلْ أتـاهـا والحـوادِثُ جَمَّـةٌ بـأنَّ أمـرأَ القَيْـسِ بـن تَمْلِـكَ بَيْقَـرَا

فائدتها تأكيد وجوب اتباع ملته. ولو جعلت عطفاً على الجملة قبلها لم يكن لها معنى. ومثله ما تقدم في قوله: ﴿**والله أعلَمُ بما وَضَعَتْ**﴾ وهذا الاعتراض كثيراً ما يلتبس بالحال، والفرق دقيق أشار له صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿**ثمَّ اتَّخَذْتُم العِجْلَ مِن بَعْدِهِ وأنْتُمْ ظالِمُونَ**﴾ أن قوله: ﴿**وأنتم ظالمونَ**﴾ حال، أي عبدتم العجل وأنتم واضعون

العبادة في غير موضعها، أو اعتراض أي وأنتم قوم عادتكم الظلم اهـ.

يعني أن الحالية قيد لعامل صاحب الحال ووصف أي في المعنى بخلاف الاعتراضية، فإن لها تعلُّقاً بما قبلها لكن ليست بهذه المثابة. قاله الفنري. وهذا هو الفرق المعنوي.

وقال ابن مالك في شرح قول التسهيل: ويميز الاعتراضية من الحالية امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء وإن والسين ولن وحرف التنفيس وجواز كونها طلبية، والحالية تخالفها في جميع ذلك.

قال الفنري: ومن جملة الفارقات اللفظية جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت اهـ.

والتَّرجَمان بفتح التاء والجيم بينهما راء ساكنة وبضم التاء والجيم أو الجيم فقط، يقال: ترجم كلامه إذا فسره بلسان آخر، ومعنى البيت أن ثمانين سنة التي هي سنّه أثقلت سمعه فاحتاج إلى مترجم يبلغه إياه من قريب. ولما احتاج في إدراك المسموع إلى أن يعاد له الكلام بصوت جهير جعل الإعادة بمنزلة التعبير بلسان آخر فأطلق عليه الترجمان. قاله الفنري.

قيل: الدعاء للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تأكيد لتحقيق مقالة الشاعر، لأنه إذا بُلِّغها صدقه في احتياجه إلى الترجمان، وقوله: «ألا هل أتاها... البيت» الضمير في أتاها لأم امرىء القيس وابن تملك بدل من اسم إن وبَيْقَرَ فعل ماضٍ بمعنى أقام في الحضر، والألف فيه للإطلاق، والباء في بأن زائدة، قوله: والعطف على حذف مضاف أي طلب العطف والرحمة، كقوله:

وخفُوق قَلْبٍ لَوْ رَأَيْتِ لَهِيبَهُ ـ يا جَنَّتِي ـ لَرَأَيْتِ فيهِ جَهَنَّمَا

فقوله: (يا جنتي) اعتراض للاستعطاف وهو جملة لأن حرف النداء قائم مقام أدعو.

وأن تَنَــزّه وأن تُنبهَــا ....

وأن تنزه معطوف على الدعاء يعني أن نكتة الاعتراض تكون مثل الدعاء ومثل التنزيه، كما في قوله تعالى: **﴿وَيَجْعَلُونَ للهِ البَناتِ سُبْحانَهُ وَلَهُمْ ما يَشْتَهُونَ﴾** فإن قوله:

﴿سبحانَهُ﴾ جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام لأن قوله ﴿ولهم ما يشتهون﴾ عطف على قوله: ﴿لله البنات﴾ والنكتة فيه تنزيه الله عما ينسبون إليه من البنات عند ذكره.

ومعنى قولنا: بتقدير الفعل أن سبحانه مصدر معمول الفعل من معناه، وقدره عصام من لفظه فقال: أسبِّحه سبحاناً.

قوله: (وأن تنبها) الألف فيه للإطلاق، يعني أن الاعتراض يكون للتنبيه كما في قول شاعر لم يسمَّ:

واعْلَــمْ فَعِلْــمُ المــرءِ ينفَعُــهُ ... أنْ سَـوْفَ يـأتِـي كُـلُّ مـا قُـدِرَا

أن مخففة من الثقيلة وضمير الشأن محذوف على مذهب الجمهور.

قال الفنري: ويجوز أن يكون المحذوف ضمير المخاطب للمأمور بالعلم، أي أنك سوف يأتيك كل ما قدر كما قدره سيبويه وجماعة في قوله تعالى: ﴿أن يا إبْراهِيمُ قدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيا﴾.

فقوله: «فعِلم المرء ينفعه» جملة اعتراضية بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية لا عاطفة.

قال في العروس: وينبغي أن يقال: النكتة الإخبار بأن علم المرء ينفعه، ففيه تأكيد لامتثال الأمر في قوله: اعلمْ.

ومن نكت الاعتراض تخصيص أحد مذكورين بزيادة التأكيد في أمر علق بهما، كقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنا الإنْسانَ بوالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ﴾ إلى: ﴿ولوالِدَيْكَ﴾، فقوله: ﴿أنِ اشكُرْ لِي﴾ تفسير لوصينا، وقوله: ﴿حملته أُمُّه﴾ اعتراض بينهما إيجاباً للتوصية بالوالدة خصوصاً وتذكيراً لحقها بالتعظيم مفرداً، كذا في المطول. وكتب السيد عليه ما نصه: يعني أن قوله: ﴿أن اشكر لي ولوالديك﴾ من حيث تعلق الشكر بالوالدين تفسير لقوله: ﴿ووصَّيْنا الإنسانَ بوالديهِ﴾ وأما ذكر شكره تعالى في التفسير ففيه تنبيه، إما على أن شكر الوالدين شكر له تعالى لأن ما أنعما به عليه نعمة من عنده في الحقيقة، وإما على أن شكرهما قربة لشكره تعالى وفي ذلك أيضاً زيادة حثّ على شكرهما، وإما أن تعظيم الرب سبحانه بشكر إنعامه فقدم على غيره لمجازاة إحسانه فإذا رضي بمجازاة الغير كان المعنى على التوصية بأداء شكره أولاً وشكر الغير ثانياً. انتهى.

تنبيه: من أمثلة الاعتراض بأكثر من جملة قوله تعالى: ﴿فأْتُوهُنَّ منْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ الله إنَّ الله يُحِبُّ التَّـوَّابِينَ ويُحِبُّ المُتَطَهِّرِينَ نِساؤُكُم حَرْثٌ لَكُمْ﴾ فقوله: ﴿إنَّ الله يُحِبُّ التَّـوَّابِينَ ويُحِبُّ المُتَطَهِّرِينَ﴾ اعتراض بأكثر من جملتين بين كلامين متصلين معنى، لأن قوله: ﴿نساؤكم حرْثٌ لكم﴾ بيان لقوله تعالى: ﴿فأْتُوهُنَّ منْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ الله﴾ يعني أن المأتَى الذي أمركم الله به هو مكان الحرث.

. . . . وقـالَ قـومٌ قـدْ يَجِـي فـانْـتَبِهَـا

لِدَفْعِ الإيهامِ. . . . .

فانتبها جملة اعتراضية يعني أنه ذهب قوم إلى أن الاعتراض يكون لدفع إيهام خلاف المقصود.

. . . . وَبَعْضُهُـمْ رَفَـضْ شَـرْطَ وُقُـوعٍ فِـي حَشَـاهُ مُفْـتَـرَضْ

يعني أن القائلين بأن النكتة في الاعتراض قد تكون لدفع الإيهام أيضاً، افترقوا فرقتين: فجوَّز بعضهم وقوع الاعتراض آخراً بأن لا تكون بعده جملة أصلاً أو جملة غير متصلة معنى، فالمعنى أن بعضهم رفض وترك اشتراط وقوع الاعتراض في الحشو الذي هو واجب عند الجمهور، فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتى في أثناء الكلام أو في آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة، سواء كانت دفع إيهام أو غيره فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل دون التتميم وهو أن يكون بجملة لا محل لها من الإعراب.

وبعضُهُـــم بمفـــردٍ يُعْتَـــرَضُ وعنـــدَ ذا التَّـتْمِيـــمِ قَـــد يُبَعَّـــضُ

يُعْتَرضُ: مبني للمفعول مقول قول محذوف، يعني أن بعض القائلين بمجيء الاعتراض لدفع الإيهام وهم الفرقة الثانية، قالوا: يعتَرَض بمفرد كما يُعتَرَض بالجملة، فالاعتراض عندهم أن يؤتى في أثناء الكلامين أو بين كلامين متصلين معنى بجملة لا محل لها من الإعراب أو غيرها، فيشمل الاعتراض على هذا بعض صور التتميم وهو ما كان واقعاً في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى. وإلى هذا أشار بقوله: وعند ذا التتميم. . . إلخ.

بغيـــر مـــا ذَكَـــرْتُ يُطْنِبُـــونـــا كقـــولـــه الـــذيـــنَ يَحْمِلُـــونـــا

يعني أنه يُطْنَبُ بغير ما تقدم من الأنواع أعني الإيضاح بعد الإبهام وما ذكر بعده،

وذلك كقوله تعالى: ﴿الذينَ يَحمِلونَ العرشَ ومن حوله يسَبِّحونَ بحمدِ ربِّهم ويُؤمنونَ بهِ﴾ فإنه لو اختصر أي ترك الإطناب لم يذكر ﴿ويؤمنون به﴾ لأن إيمانهم لا ينكره من يصدق بهم فلا حاجة إلى الإخبار به لكونه معلوماً. وحسن ذكر ﴿ويؤمنون﴾ إظهار شرف الإيمان وأنه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيباً في الإيمان.

قال السعد: «وكون هذا الإطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتأمل فيها». انتهى.

وقال الغنيمي: «يمكن أن يكون من باب الاعتراض أو الإيغال أو التذييل».

وقولنا: (لكونه معلوماً) قال ياسين: قد يؤخذ من ذلك أن ذكر اللازم بعد الملزوم وخصوصاً إذا كان بيِّناً يكون من باب الإطناب لكونه معلوماً لزومه فلا حاجة إلى الإخبار به.

ومـوجِـزٍ يكـونُ مطنِبـاً إذا نُمِـي لمـا سِـواهُ والعَكْـسَ خُـذا

اعلم أن الكلام يوصف بالإيجاز والإطناب باعتبار كونه ناقصاً عما يساوي أصل المراد أو زائداً عليه، وهذان هما المتكَلَّم عليهما من أول الباب إلى هنا. وقد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ لذلك الكلام في أصل المعنى المقصود، وهذا هو المراد هنا. فالواو في قوله: (وموجزٍ) واو رُبَّ، وقوله: (والعكسَ) مفعول (خذ) مقدم عليه.

ومثال ذلك قولهم: القتل أنفى للقتل، فإنه أوجزُ كلام في ذلك المعنى عندهم وهو مطنب بالنسبة إلى قوله تعالى: ﴿في القصاص حياةٌ﴾، وكذا قول أبي تمام:

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيا إذا عَنَّ سُؤْدَدٌ وَلَوْ بَرَزَتْ في زِيِّ عَذْراءَ ناهِدِ

وقول الآخر:

ولَسْتُ بِنَظَّارٍ إلى جانِبِ الغِنَى إذا كانَتِ العَلْياءُ في جانِبِ الفَقْرِ

أراد بالغنى مسببه الذي هو الراحة وبالفقر المحنة، يعني أن السيادة مع التعب أحب إليه من الراحة بدونها. فمصراع أبي تمام الأول إيجاز بالنسبة إلى هذا البيت لمساواته له في أصل المعنى مع قلة حروفه. والبيت إطناب بالنسبة إليه وأصل المعنى فيهما الإعراض عن الدنيا عند ظهور السؤدد. فما لأبي تمام أخصر وأبلغ، لأن قوله: ولو برزت... إلخ، زيادة حسنة.

الفن الثاني علم البيان

وموضوعه التراكيب الخبرية والطلبية من حيث اختلافهما في وضوح الدلالة على ما يفاد بهما من المعاني، والمراد بعلم البيان هنا ما قابل علمي المعاني والبديع. والعلم المراد به القواعد المعلومة أو الإدراك أو الملكة أي كيفية راسخة في النفس يتمكن بها من إدراك المسائل مسألة مسألة من غير احتياج إلى كسب جديد.

عِلْمُ البَيَانِ هوَ ما بِهِ عُرِفْ أن يوردَ المعنَى بطُرُقٍ تختَلِفْ

يعني أن علم البيان إدراكٌ أو ملَكَةٌ أو قواعدُ يعرف بها إيراد كل معنى يدخل تحت قصد المتكلم بطرق، أي تراكيب مختلفة في وضوح الدلالة على ذلك المعنى المقصود بأن يكون بعض تلك الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها أوضح، مثاله في طرق التشبيه: زيد كالبحر في السخاء، زيد بحر. الأول أوضح ثم يليه الثاني.

وفي المجاز: رأيت بحراً في دار زيد، ثم: طَمَّ زيدٌ الأنامَ بالإنعام، ثم: لجة زيد تتلاطم أمواجها.

وأما في طرق الكناية: فزيد كثير الرماد، ثم: زيد مهزول الفصيل، ثم: زيد جبان الكلب، فتفيد الاختلاف بأن يكون في وضوح الدلالة إشارة إلى أنه لو ورد المعنى الواحد بطرق مختلفة في العبارة دون الوضوح كالأسد والذئب والغضنفر لم يكن من علم البيان.

قال الجربي: «الغرض من معرفة هذا الإيراد أن يحترز المتكلم عن الخطأ في إيراد الكلام مطابقاً لتمام المراد حتى لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة، أو واضحة عند اقتضائه دلالة خفية، أو أوضح عند اقتضائه متوسطة في الوضوح والخفاء، أو متوسطة عند اقتضائه أوضح أو أخفى».

فائدة: اعلم أن علم المعاني يبحث عن إفادة التركيب لخواصها وعلم البيان يبحث عن كيفية تلك الإفادة، فلذا تنزل منه منزلة المركب من المفرد والفرع من الأصل

فأخر عنه، مع أن مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على معنى ينبغي أن يكون بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال، فإن هذه كالأصل في القصد وتلك فرع فالأولى أن يراعي المطابقة أولاً ثم وضوح الدلالة ثانياً وإن لم يكن أمراً لازماً.

واللفـظ إن دل علـى مـا وُضِعـا لَـهُ فللـوضـع نَمـاهـا مَـن وَعَـى

اعلم أن الدلالة مطابقة أو تضمناً أو التزاماً من علم اللغة، فلذا ذكرها أهل الفنون كالبيان والأصول والمنطق لاحتياجهم إليها.

إذا تقرر هذا، فالمعنى أن اللفظ إذا دل على المعنى الموضوع ذلك اللفظ له من حيث إنه موضوع له فتلك الدلالة تسمى وضعية، لأن الواضع إنما وضع اللفظ للدلالة على المعنى الموضوع له وذلك كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق، والمراد بالوضعية ما يكون للوضع فيها مدخل احتراز من الدلالة الطبيعية والعقلية الأولى، كدلالة حمرة الوجه على الخجل، والثانية كدلالة الأثر على المؤثر وبالعكس.

وإنْ عَلَـى جـزءٍ ولازمٍ خَـرَجْ فَسَمِّيَـنْ عقليّـةً دونَ حَـرَجْ

يعني أن اللفظ إذا دل على جزء معناه الموضوع له من حيث إنه جزء لذلك المعنى كدلالة الإنسان على الحيوان، أو دل على معنى لازم لمعناه خارج عنه من حيث إنه خارج كدلالة الإنسان على الضاحك، فتلك الدلالة تسمى عقلية دون حرج على مسميها. سميت عقلية لأن دلالته عليهما[1] إنما هي من جهة أن العقل يحكم بأن حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه، وبأن حصول الملزوم يستلزم حصول اللازم، وأكثر المصنّفين يسمون الثلاثة وضعية بمعنى أن للوضع فيها مدخلاً، ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية فتكون الدلالة عندهم على ثلاثة أقسام: عقلية محضة كدلالة الأثر على المؤثر، ووضعية كالدلالات الثلاث، وطبيعية كدلالة حمرة الوجه على الخجل. قوله: قسمين عقلية تسميتها عقلية هو مذهب صاحب التلخيص وهو مختار الأبهري، واختار الآمدي وابن الحاجب أن المطابقة والتضمن لفظيتان دون التزام[2].

تنبيه: جعلوا الناطق جزءاً من معنى الإنسان وجعلوا الضاحك خارجاً عن معناه،

---

(١) في «ق» لأن دلالته عليها، وفي «م» لأن دلالتها إنما هي. . . إلخ.

(٢) في «م» دون الالتزام.

لأن العرب وضعت لفظ الإنسان للحيوان الناطق، فالحيوان والناطق جزءان من معنى الإنسان لوضع اللفظ لهما وما سوى ذلك من أوصاف الإنسان مما لم يتناوله الوضع فهو خارج وعَرَضٌ وليس من الذاتيات فاحفظه فإنه نفيس.

وَهْـــيَ إلـــى تَطــابُــقٍ أوِ التِــزامْ أوِ التَّضَمُّـــنِ تُـــرَى ذاتَ انْقِســـامْ

يعني أن الدلالة اللفظية وهي المرادة هنا تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

ـ دلالة مطابقة وهي الأولى المشار إليها بقوله: (واللفظ إن دل... إلخ) سميت مطابقة لمطابقة الفهمِ الوضعَ، لأن ما فهم هو ما وضع له اللفظ ولتطابق اللفظ والمعنى.

ـ والثانية دلالة تضمن: سميت بذلك لتضمن معنى اللفظ الجزءَ المفهومَ.

ـ والثالثة تسمى دلالة التزام: لكون الخارج لازماً للمعنى الموضوع له اللفظ.

فالمشهور أن التضمن والالتزام فهم الجزء واللازم في ضمن فهم الكل والملزوم، وقيل: التضمن والالتزام فهم الجزء، واللازم مطلقاً سواء كان في ضمن فهم الكل، والملزوم أو لا في ضمنهما بل استقلالاً بأن أطلق لفظ الكل واللزوم على الجزء واللازم، وشرط الالتزام اللزوم بين الموضوع له والخارج عنه؛ بأن يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله إما على فور حصول الملزوم في الذهن وهذا متفق عليه بين أهل الفن وأهل المعقول، أو بعد التأمل في القرائن وهذا زائد على ما هو المعتبر عند أهل المعقول، فلا يشترط اللزوم العقلي الذي لا يتصور انفكاكه بل لو اقتضى العرف العام أو الخاص ملازمة أم لآخر كفى ذلك في اللزوم عند البياني.

ولا يَجِـــي الإيــرادُ قُــلْ إلاَّ بِمــا مِـنَ الـدِّلالَـةِ إلــى العقــلِ انتمَــى

الباءُ في قوله: (إلا بما) باء الآلة المعنوية، وانتمى بمعنى انتسب صلة ما، والجارّان قبله متعلقان به.

يعني أن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى في الدلالة الوضعية أي دلالة المطابقة، لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها عنده أوضح دلالة عليه من بعض، وإن لم يكن عالماً لم يكن واحد من الألفاظ دالاًّ عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع. وإنما يتأتى الإيراد المذكور بالدلالة العقلية من التضمن والالتزام.

أما في الالتزام فلجواز أن يكون الملزوم واحد لازمات لزومه لبعضها أوضح منه لبعض بسبب قلة الوسائط، فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالألفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحاً وخفاء، مثلاً معنى قولنا: (زيد جواد) يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل، فيؤدي هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها أوضح دلالة عليه من بعض، لأن الذهن ينتقل في الأول من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر ومنها إلى كثرة الطبائخ ومنها إلى كثرة الأكلَ ومنها إلى كثرة الضيفان ومنها إلى المقصود أعني الجود.

وينتقل من جبن الكلب إلى كثرة ضربه ومنها إلى كثرة الواردين ومنها إلى كثرة الضيفان ومنها إلى المقصود.

وينتقل من هزال الفصيل إلى نحر أمه لأجل الضيف ومنه إلى المقصود.

وأما في التضمن فإنه يجوز أن يكون المعنى جزءاً من شيء أو جزء الجزء من شيء آخر، فدلالة الشيء الذي ذاك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه، مثلاً دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الإنسان عليه، ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه، لأن الجسم جزء للحيوان ابتداء من غير واسطة، والإنسان يدل على الجسم بواسطة هي الحيوان، فإن قيل: لا نسلم عدم حصول الإيراد بطرق مختلفة على الوضعية لجواز خطور معاني بعض الألفاظ بالعقل بسرعة وبطئه في بعضها كالأسد والغضنفر وكتقديم بعض المعمولات على بعض، فيجوز أن يكون كلام أوضح من الآخر مع المرادفة في كل الألفاظ، فالجواب أن ذلك إنما هو لسرعة تذكُّر السامع الوضع وبطئه، والمراد بالاختلاف في الوضوح إنما هو بالنظر إلى نفس الدلالة، ودلالة الالتزام كذلك لأنها تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وخفية كما في البعيدة ذات الوسائط.

فـائـدة: اعلم أن دلالة سائر المجازات ليست وضعية ومطابقة بل تضمناً أو التزاماً، لأن الوضع المعتبر شخصياً كان كما في المفردات أو نوعياً كما في المركبات هو تعيين اللفظ بنفسه بلا واسطة القرينة بإزاء المعنى لا تعيينه مطلقاً بإزائه. وقد صرّح السعد في التلويح بانتفاء الوضع مطلقاً في المجاز أي سواء كان نوعياً أو شخصياً.

واللفـظُ إن يُـرَدْ بـهِ مـا قـدْ لَـزِمْ　　　مَـوْضُـوعـهُ فَـهْـوَ مَجَـازاً قـد وُسِـمْ

قوله: مجازاً بالنصب حال من ضمير مستتر في وسم أي مُيِّزَ، يعني أن اللفظ إذا أريد به لازم موضوعه سواء كان اللازم داخلاً أو خارجاً فذلك اللفظ يسمى مجازاً.

واعتَبَرُوا فيهِ القرينَةَ عَلَى عَدَمُ قَصْدِ مَا لَهُ قَدْ جُعِلاَ

يعني أن أهل الفن اعتبروا والتزموا فيه أي في المجاز قرينة دالة على أن المتكلم لم يقصد باللفظ المعنى الذي جعل أي وضع له، نحو: رأيت أسداً يتكلم؛ فإن يتكلم قرينة على أن الأسد لم يرد به ما وضع له.

وحيثما قرينةٌ لم تَنْتَصِبْ لذاك فادْعُهُ كِنايَةً تُصِبْ

يعني أن اللفظ المراد به لازم ما قد وضع له إذا لم تنتصب القرينة لذاك أي لعدم إرادة ما وضع له فذلك اللفظ يسمى كناية، نحو: زيد طويل النجاد، حيث لا قرينة على عدم إرادة طول النجاد، بل يجوز إرادته مع إرادة لازمه الذي هو طول القامة. وهذا الكلام في المجاز والكناية ينبني على أن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم، وأن مذهب السكاكي من الانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم غير صحيح إذ لا دلالة للازم الأعم على الملزوم، والالتزام إنما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه. ولا يقال: لِمَ جعلتمْ الانتقال من الملزوم إلى اللازم أو العكس؟ وعلاقة اللزوم إنما تذكر في بعض أقسام المجاز، لأنّا نقول: مرجع جميع العلاقات هو اللزوم.

وقَدَّموا على الْكِنَايَةِ المَجَازْ وَذَاك فِيما يُشْبِهُ الجُزْءَ المُجَازْ

يعني أن أهل الفن قدموا المجاز في الذكر على الكناية، وذلك التقديم هو المجاز والمذهب والطريق فيما يشبه الجزء فإنه يقدم على ما يشبه الكل.

والمجاز معناه كجزء معناها لأن المراد فيه هو اللازم فقط لقيام القرينة على عدم إرادة الملزوم بخلاف الكناية فيجوز إرادتهما معاً فيها، والجزء مقدم على الكل بالطبع أي في الوجود الخارجي فيقام في الوضع أي الذكر والتأليف ليوافق الوضع الطبع.

وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى التَّشْبيهِ وَهْوَ حَقيقةٌ لَدى النَّبِيهِ

يعني أن من المجاز ما ينبني أي يتفرع عن التشبيه وهو الاستعارة التحقيقية والتمثيلية، وكذا الاستعارة بالكناية والتخييلية على رأي السكاكي. وابتناء الاستعارة على التشبيه لكونه حقيقة لها أو لكونه علاقة لها. والتشبيه له مباحث كثيرة بها استحق أن

يجعل باباً على حدة بخلاف ما ينبني عليه فإنه لقلته أورده في بحث المجاز المرسل.

قوله: وهو حقيقة يعني أن التشبيه حقيقة عند المحققين كصاحب عروس الأفراح، فإنه تعقب قول ابن الأثير في كنز البراعة أن الجمهور على أن التشبيه الصريح، نحو: زيد كالأسد، مجاز بقوله ونحن لا نسلم ذلك وإلا نتخيل له شبهة. ويدل على أنه حقيقة قول صاحب التلخيص: ثم منه ـ أي من المجاز ـ ما ينبني على التشبيه.

فلتـــذكـــرِ التشبيـــهَ قبْلَـــهُ لـــذا ....

يعني أن المجاز لما كان منه ما ينبني على التشبيه ناسب ذلك ذكر التشبيه قبل المجاز، فالإشارة في (لذا) لابتناء بعض المجاز على التشبيه.

.... وكـــونـــه قصـــدَ ذاتـــاً يحتَـــذَى

أي كون التشبيه مقصوداً في علم البيان لذاته وليس مجرد مقدمة لبحث الاستعارة يحتذى أي يُتَّبع ويُذهب إليه، لقول السيد والسيرافي واللفظ للأخير: «والحق أنه من المقاصد لاختلافه وضوحاً وخفاء وهو مطابقة، فيرد على ما تقدم من اختصاص الاختلاف بغير الوضعية» اهـ.

ولأن التشبيه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن أن يجعل مجرد مقدمة لأنه لا شك أنه مقدمة لبحثها، ولكن ذلك لا ينافي كونه مقصوداً بالأصالة ومقدمة لها، ومما يؤكد كونه مقصوداً لذاته أن ما يتوقف عليه المقصود الأصلي من العلم يجعل منه كجعل مباحث القضايا من المنطق لابتناء القياس عليها ومباحث الكليات منه لابتناء المعرفات عليها.

فانحصر المقصود من علم البيان في ثلاثة: التشبيه والمجاز والكناية، ثم نشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات إلى الأبحاث التي أوردها؛ يعني القزويني في صدّ هذا الفن.

مبحث التشبيه

وهو لغة الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى واصطلاحاً هو ما أشار به بقوله:

دلالـــة علـــى اشتـــراك الأمـــر لـلأمـر فـي معنًـى بكـاف الجـر
ونحـــوه فـــي اللفـــظ أو مقـــدراً . . . .

يعني أن التشبيه عند أهل البيان هو دلالة اللفظ على مشاركة أمر هو المشبه لأمر آخر هو المشبه به في معنًى هو الوجه، وتلك المشاركة حاصلة بكاف الجر ونحوه من أدوات التشبيه الآتي ذكرها حال كون الكاف، ونحوه مذكوراً في اللفظ أو مقدراً، نحو: زيد كالأسد أو زيد أسد.

قوله: بكاف الجر إلى آخره، لإخراج باب العطف، نحو: جاء زيد وعمرو، وباب المفاعلة نحو: ضارب زيدٌ عمروً، وباب أفعل التفضيل نحو: زيد أكرم من عمرو. كذا للسعد زيادة على حد التلخيص، وتعقب ما للسعد بأن المفهوم الصريح في نحو تلك الأمثلة إنما هو ثبوت الفعل لكل منهما، ويلزمه مشاركة أحدهما للآخر فيه والمتكلم أراد به الأول دون الثاني. وإن كان لازماً فلا يشمله التعريف حتى إن قصد به الثاني شمله وكان منه، ويسمى تشبيهاً ضمنياً كقوله: «فإن تفق الأنام...» البيت[1]. وما قيل: إن باب فاعَل وتفاعل للمشاركة والتشارك فتفسير باللازم، والحاصل أن بين ثبوت حكم الشيئين وبين مشاركة أحدهما للآخر فرقاً بيِّناً، وعلى هذا فقوله: بكاف الجر... إلخ، زيادة بيان لا للاحتراز. واللام في قوله: اشتراك الأمر لأمر بمعنى مع.

. ولـمْ يكـنْ عَلَـى اسْتعـارةٍ جـرى
ولا علـــى منَهـــج التجـــريـــد . . . .

---

(١) إشارة إلى بيت المتنبي:
فـــإن تفـــق الأنـــام وأنـــت منهـــم فـــإن المســـكَ بعـــض دم الغـــزال

يعني أن التشبيه الاصطلاحي هو مشاركة الأمر... إلخ، مع أن تلك المشاركة ليست جارية على طريق الاستعارة التحقيقية ولا الاستعارة بالكناية ولا الاستعارة التخييلية على رأي السكاكي فيها، وأما على رأي القزويني فالأظفار في قول: «أنشبت المنية أظفارها»[1] مستعمل في حقيقته، فهذه الاستعارات لا تسمى تشبيهاً.

وكذلك يشترط في التشبيه ألا يكون جارياً على منتهج أي طريق التجريد على رأي القزويني، فإن التجريد عنده لا يسمى تشبيهاً والخلاف في تجريد يفهم منه التشبيه[2] اللغوي، نحو: لقيت بزيد أسداً، فإنه لتجريد أسد من زيد[3]، فأسد مشبه به لزيد لا عينه بخلاف ما فيه تجريد الشيء من نفسه، نحو: ﴿لَهُمْ فِيهَا دارُ الخُلْدِ﴾ فإنه لانتزاع دار الخلد من جهنم وهي عينها لا شبيهة بها فلم يدخل في الخلاف.

....	أَجْـــزاءُ ذَاتِـــهِ بِـــلاَ مَـــزِيـــدِ
أداتُـــــهُ وَوَجْهُــــــهُ مُشَبَّـــــهُ	بِــــهِ كَــــذا مُشَبَّـــهٌ فــانْتَبِهُــوا

قوله: (مشبه به) معطوف على أداته الذي هو خبر مبتدأ محذوف والعاطف محذوف. قوله: (بلا مزيد) حال من الخبر وما عطف عليه، يعني أن التشبيه المصطلح عليه أجزاء ذاته في حقيقته أربعة أركان فقط:

- **الأول**: أداته وهي الكاف وما في معناها.
- **والثاني والثالث**: طرفاه وهما المشبه والمشبه به.
- **والرابع**: وجهه.

وإنما كانت الأربعة أركاناً لأنها مأخوذة في تعريفه إذ هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى بنحو الكاف، أو لأن التشبيه كثيراً ما يطلق على نفس الكلام الدال على المشاركة المذكورة.

للحِـــسِّ أو للعَقْـــلِ ذانِ نُمِيَـــا	....

---

(١) من بيت لأبي ذؤيب الهذلي والبيت هو:

وإذا المنيـــة أنشَبـــتْ أظْفـــارَهـــا ... ألْفيـــتَ كـــلَّ تَمِيمَـــةٍ لا تنفـــعُ

(٢) في «ق» يفهم التشبيه.

(٣) في «م» لقيت بزيد أسد فأسد مشبه به لزيد إلخ.

الإشارة بذان للطرفين والدليل عليه إفراد الوجه بالكلام بعدُ؛ يعني أن المشبه به والمشبه ينسب كل منهما للحس فيقال فيه: حسي، وللعقل كذلك.

الأول كالخد والورد في المبصرات يُشَبَّهُ الأول بالثاني في الحمرة.

القاموس: الورد من كل شجرة نَوْرُها غلب على الحَوْجم، يريد الورد الأحمر. فالخد والورد حسيان باعتبار أن جزئياتهما مدركة بحس البصر، وأما كلياتهما فحسية باعتبار أنها منتزعة من الجزئيات المحسوسة، وليس المعنى أن كلياتهما حسية إذ الكلي عقلي أبداً.

وكالصوت الضعيف في نفس الأمر والهمس في المسموعات يشبه الأول بالثاني، والهمس الصوت الذي أخفي حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم.

ياسين: ولا يتعين أن يأتي بلفظ الضعيف في عبارة التشبيه، كأن يقال مثلاً: صوته الضعيف كالهمس هـ.

وكالنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات.

وكالجلد الناعم والحرير في الملموسات.

والثاني: وهو ما يكون فيه الطرفان عقليين كالعلم والحياة يشبه الأول بالثاني في كون كل منهما جهة إدراك، لأن المراد بالعلم الملكة المقدور بها على إدراكات جزئيات كعلم النحو مثلاً، والحياة شرط للإدراك، والسبب والشرط يشتركان في كون كل منهما طريقاً إلى الإدراك.

ياسين: ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحياة الانتفاع بهما كما أن وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان صواباً اهـ.

ياسين: اعلم أن التشبيه لا يمكن أن يكون حسياً لأنه تصديق على الصحيح، خلافاً لمن قال: إنه إنشاء، والتصديقات ليس شيء منها بحسي، فإن الحس إنما يدرك المفردات فليتنبه لذلك وطرفاه على أقسام جملتها مائتان وتسعة وثمانون كما في العروس اهـ.

.... **ويَــرِدانِ بــاخْتِــلافٍ وُعِيــا**

وَعَى بمعنىِ حفظ وعلم، يعني أن الطرفين يختلفان: يكون الأول عقلياً والثاني حسياً وبالعكس.

فالأول: كما في تشبيه المنية أي الموت بالسبع بفتح الباء وضمها وسكونها: المفترس من الحيوان، والوجه الاغتيال.

والثاني: كما في تشبيه رائحة العطر بخلق شخص كريم، فالخُلُقُ ـ بضمتين ـ عقلي؛ والخُلُقُ كيفية راسخة في النفس تصدر عنها الأفعال بسهولة، فالصادر عنها سهولة الأفعال بخلاف الحِرَفِ والصنائع فإن الصادر عنها الأفعال لا سهولتها، لكن اعترض هذا المثال بأنه من قلب التشبيه لأن خُلُق الكريم هو الذي يشبه بالعطر؛ والتحقيق امتناع تشبيه المحسوس بالمعقول. وما جاء في الشعر منه فعلى تنزيل المعقول منزلة المحسوس للمبالغة؛ وإنما امتنع تشبيهه بالمعقول لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس، وإذا كان المحسوس أصلاً له فتشبيهه به يجعل الأصل فرعاً والعكس. ولا يقال: ليس كل محسوس أصلاً لكل معقول لجواز كون بعض المعقول أوضح بواسطة كمال وضوح أصله الذي هو محسوس؛ فيشبه محسوسٌ آخر ليس بأصل له ولا واضح مثل وضوحه بذلك المعقول، لأنّا نقول: وضوح المعقول أي معقول كان لا يساوي وضوح المحسوس أي محسوس كان فضلاً عن أن يكون أقوى منه.

ذُو الحسِّ ما تدركه الخمسُ. . . .   .

يعني أن الحسي هو ما يدرك هو أو مادته أي جميع أجزائه بإحدى الحواس الخمس: البصر والسمع والشم والذوق واللمس، فإن كان بعض المواد غير محسوس فعقلي. قاله ياسين.

. . . .   وما   عَـداهُ ذو العقـل كمـا قـدْ رُسِمـا

يعني أن العقلي المراد به ما سوى الحسي كما هو مرسوم ومقرر في دواوين الفن، فالعقلي ما لا يكون هو ومادته مدركاً بإحدى الحواس.

فــذُو الخيــالِ داخــلٌ فــي الأولِ   . . . .

يعني أن الخيالي داخل في الحسي لأن قولنا: ما تدركه الخمس شامل لما تدرك

هيئته التركيبية، وما تدرك مادته الخيالية المعدوم، الذي فرض مجتمعاً من أمور كل واحد منها يدرك بالحس، كما في قوله:

وكـــــانَ محمـــــــرَّ الشقيـ ـــــق إذا تصـــوبَ أو تَصَعَّـــدْ
أعـــلاَمُ يـــاقُـــوتٍ نُشِـــرْ نَ علـى رِمــاحٍ مــن زَبَـرْجَـدْ

البيتان من الكامل المجزوء المرفل ولم يقف صاحب معاهد التنصيص على قائلهما. ثم قال: ورأيت بعض أهل العصر نسبهما في مصنف له إلى الصنوبَري الشاعر. فالأعلام الياقوتية المنشورة على رماح من الزبرجد لا تدرك بالحس؛ لأن الحس إنما يدرك ما هو موجود حاضر عند المدرِكِ على هيئات محسوسة مخصوصة، لكنَّ مادتَه التي تَرَكَّب منها وهي الأعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر. فالمشبه هنا مفرد حسي والمشبه به مركب خيالي.

قال في الأطول: «وقيد المشبه بهذا القيد أعني إذا تصوب أو تصعد؛ لأن أوراق الشقائق ليست على هيئة العَلَمِ أي الراية من غير ميل إلى السفل والعلو» اهـ.

والمراد بمحمر الشقائق شقائق النعمان وهو نَوْرٌ أحمرُ على قضبان خضر.

قال في الأطول: «وكأنه رد الشقائق إلى المفرد لضرورة الشعر إذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق، بل الشقائق للواحد والجمع» اهـ.

أضيف إلى النعمان بمعنى الدم أو إلى النعمان بن المنذر، ولأنه خرج إلى ظهر الحيرة وقد اعتم نبته من أحمر وأصفر وأخضر، وفيه من الشقائق شيء كثير، فقال: أحسنها أحمرها؛ فحماها فنسبت إليه.

قال ياسين: وإنما جعلوا الخيالي من قِبَل الحسيات لأنهما يشتركان في إدراك الصور غير أن الحس يدركها بحضور المادة، والخيال بدونها اهـ.

فعُلِم أن ليس المراد بالخيالات هنا ما اصطلح عليه الحكماء من الصور المحفوظة في الخيال المنطبعة في الحس المشترك بعد غيبتها عن الحواس الظاهرة، وذلك لأن الرايات الياقوتية على الرماح الزبرجدية ليست من الصور المحسوسة المنطبعة في الحس المشترك، إذ لم يتقدم لها إحساس قط.

وليس المراد بالوهميات هنا ما اصطلح عليه الحكماء من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات؛ كصداقة زيد المخصوصة وعداوة عمرو كذلك المدركة بالقوة الوهمية أو الواهمة، وذلك لأن أنياب الأغوال ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور، لأنها لا يمتنع إدراكها بالحواس الظاهرة بل إذا وجدت لم تدرك إلا بها؛ وليست أيضاً مما له تحقق كصداقة زيد.

.... ذو الـوَهْـم والـوجـدان فـي الـذي يلـي

يعني أن ذا الوهم وذا الوجدان داخلان فيما يلي الحسي في الذكر وهو العقلي، ولم يدخل الوهمي في الحسي لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي. فالوهمي ما هو غير مدرك بإحدى الحواس الخمس لعدم وجوده ولكنه بحيث لو وجد لكان مدركاً بها، وبهذا القيد يتميز عن العقلي الصرف كالعلم. وذلك كالمشبه به في قوله:

أيقتلنـي والمشـرفـي مضـاجعـي ومسنـونـة زُرْقٌ كـأنيـاب أغـوالِ

أي أيقتلني الرجل الذي يوعدني في حب سلمى وأنا ملازمي سيف منسوب إلى مشارف ـ قرية باليمن ـ ورماح أو سهام محددة النصال زرق أي صافية.

فأنياب الأغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحقق الأغوال في الخارج، لأن الغول أمر وهمي وكذا أنيابه وحدتها لكنها لو وجدت لأدركت بحس البصر.

ودخل في العقل أيضاً الوجداني وهو ما يُدرك بالقوى الباطنة كاللذة والألم والشبع والرِّيِّ.

مـا فيـهِ الاشتـراكُ وَجْهُـهُ عُلِـمْ محَقَّقـاً أو متَخَيَّلاً ....

يعني أن وجه التشبيه الذي هو أحد الأركان الأربعة هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه.

قوله: (علم) خبر ما، و(وجهه) مفعول ثانٍ لعُلِمَ، و(محققاً) حال من وجهه.

والتحقيق هو أن يكون الوجه متقرراً ثابتاً في الطرفين بحسب نفس الأمر، والتخييل هو أن لا يوجد الوجه في أحد الطرفين أو كليهما إلا على سبيل التخييل، كوجه التشبيه في الثالث من هذه الأبيات:

ربَّ ليـــلٍ قطعتُـــهُ بصـــدودٍ   وفـــراقٍ مـــا كـــانَ فيـــهِ وِداعُ
مـوحـش كـالثقيـل تقـذى بـه العيـ   ـــن وتـأبـى حـديثَـه الأسْمـاعُ
وكـــأنَّ النجـــوم بيـــن دجـــاهُ   سنـــــن لاح بينهـــن ابتـــداعُ

فإن وجه التشبيه فيه هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة في جوانب شيء مظلم، وتلك الهيئة غير موجودة في المشبه به إلا على سبيل التخييل، وبيان وجوده في المشبه به على سبيل التخييل أن البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبه كمن يمشي في الظلمة لا يهتدي في الطريق ولا يأمن أن ينال مكروهاً، فشبهت البدعة وكل جهل بالظلمة والسنّة والعلم كالنور يهديان صاحبهما. وشاع تشبيه السنّة بالنور والبدعة بالظلمة حتى تُخيِّل أن السنّة والعلم مما له بياض وإشراق، نحو قوله ﷺ: «أتيتكم بالحنيفية البيضاء» والجهل على خلاف ذلك كقولك: شاهدت سواد الكفر من جبين فلان.

.... قُسمْ
في غيرِ خارجٍ وخارج ....

يعني أن الوجه يقسم أيضاً إلى قسمين:

- غير خارج عن حقيقة الطرفين وهو الأصل في وجه الشبه، بأن يكون تمام ماهيتهما وهو النوع أو جزءاً منهما وهو الجنس أو الفصل.

وإنما قلنا: غير خارج، ولم نقل: داخل ليشمل النوع، فكما أنه غير خارج غير داخل كما في تشبيه زيد بعمرو في الإنسانية أو الحيوانية أو الناطقية.

- وخارج عن حقيقة الطرفين.

.... نَما   منـه الحقيقـيُّ قـدِيـمُ العلمـا
للحِسِّ أو للعقلِ ....

الضمير في (منه) للخارج، يعني أن قديم العلماء وحديثهم قسموا الخارج إلى: حقيقي وإضافي كما سيأتي.

ثم قسموا الحقيقي وهو هيئة متقررة في الذات إلى: حسي وعقلي.
فالحسي: كالكيفيات المختصة بالأجسام كاللون والمقدار والحركات.

والعقلي: كالعلم والحلم والشجاعة، وأعرضنا عن كثير من الحشو يستجلبه بعض أهل الفن هنا، وليس لائقاً بالمقام لتعلُّقه بالفلسفة.

. . . . والإضافي ليس يُرَى بِذَيْنِ ذا اتِّصافِ

هذا هو القسم الثاني من الخارج، والمعنى أن الإضافي لا يوصف بكونه حسياً ولا عقلياً.

واعلم أن الإضافي له معنيان:

أحدهما الأمر الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه إلا بحسب اعتبار العقل والصورة الوهمية المشبهة بالمخلب أو الناب للمنية، والوصف الحقيقي على هذا هو الأمر الموجود، والثاني من معنى الإضافي هو الأمر النسبي الثابت للشيء بالقياس إلى غيره. وعلى هذا فالحقيقي الصفة الثابتة للشيء مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت أو معدومة، والإضافي على التفسير الثاني كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس، يعني أن الإزالة لا تعقل إلا بإضافتها إلى المزال، كالحجاب في المثال.

وَالوجْهُ وَاحِدٌ وَمَا كَهُ وَكُلْ نُمُوُّهُ للحِسِّ وَالعَقْلِ نُقِلْ

هذا تقسيم آخر لوجه التشبيه، يعني أن الوجه إما أن يكون واحداً أو غير واحد، وهو إما أن يكون بمنزلة الشيء الواحد وهو المركب الآتي تعريفه، وإما أن يكون متعدداً. ولا نعني بالواحد ما لا يكون له أجزاء أصلاً بل ما يعد في متعارف اللغة أمراً واحداً، وما هو بمنزلة الواحد ذو جهتين: فهو بالنظر إلى مادته متعدد وبالنظر إلى هيئته المجموعة واحد.

قوله: (وكل نموه... إلخ) يعني أن كُلاًّ من الواحد وما هو بمنزلته ينمى إلى الحس أي يكون حسياً وإلى العقل أيضاً. فالواحد الحسي كالحمرة والواحد العقلي كالهداية.

أو ذو تَعَدُّدٍ كَذَا أَوْ يختلفْ . . . .

يعني أن الوجه إما واحد أو غيره، وغير الواحد إما بمنزلة الواحد وتقدم، وإما متعدد وهو الذي الكلام فيه هنا. تعدده بأن يقصد اشتراك الطرفين في كل واحد من عدة

أمور لا يتقيد بعضها ببعض، وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد، فإنه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الأمور بل في الهيئة المنتزعة لمجرد اعتبار العقل والحقيقة الملتئمة.

قوله: (كذا) يعني أن الوجه المتعدد إما حسي أو عقلي كغير المتعدد.

قوله: (أو يختلف) بأن يكون بعضه حسياً وبعضه عقلياً.

.... وَطَـرَفـا الحِسِّـــيِّ حِسِّـيَّـا أُلِـفْ

يعني أن وجه الشبه الحسي طرفاه حسيان لا غير، سواء كان الوجه بتمامه حسياً أو متعدداً مختلفاً، وسواء كان التعدد حقيقياً أو منزلاً منزلة الواحد لامتناع أن يدرك بالحسي من غير الحسي شيء.

والوجه العقلي يكون طرفاه عقليـين أو حسيـين أو مختلفين لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي شيء.

والـوَجْـهُ ذُو الحِـسِّ الَّـذي يُـركَّـبُ فِـي طَـرَفَـيْـه يُـعْلَـم التـركـبُ

يعني أن الوجه الحسي المركب قد يكون طرفاه وهما المشبه والمشبه به مركبين؛ وليس المراد بالتركيب أن يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة ضرورة أن الطرفين في قولنا: زيد كالأسد، مفردان. وكذا في الوجه ضرورة أن وجه الشبه في قولنا: زيد كعمرو في الإنسانية واحد لا منزل منزلة الواحد، بل المراد بالتركيب أن يقصد إلى عدة أشياء مختلفة أو إلى عدة أوصاف لشيء واحد فينتزع منها هيئة فتجعل مشبهاً به أو مشبهاً أو وجه تشبيه، فمثال الوجه الحسي المركب هو والطرفين قول بشار:

كـأنَّ مَثـارَ النقـعِ فـوقَ رؤوسِنـا وأسْيـافَنـا ليـلٌ تَهَـاوَى كَـواكِبُـهْ

أي يتساقط بعضها على بعض في إثر بعض. فالوجه الهيئة الحاصلة من هوي أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار في جوانب شيء مظلم، والطرفان مركبان أيضاً، لأن المقصود تشبيه النقع والسيوف بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل على حدة، وتشبيه السيوف بالكواكب كذلك.

فأسيافنا منصوب معطوف على مثارَ بواو المقارنة، كما في كل رجل وضيعته.

وقوله: (تهاوَى) أصله تتهاوى بحذف إحدى التائين.

وقولنا: (من هُوي) بضم الهاء وفتحها بمعنى السقوط من علو إلى سفل.

وقولنا: (مستطيلة) ظاهر في السيوف وكذلك الكواكب لأنها تستطيل عند التهاوي أما قبله فعلى صورة الاستدارة.

وَرُبَّمَــا رُكِّــب فِيــهِ وَاحِــدُ ....

يعني أن الوجه الحسي قد يركب مع تركيب أحد الطرفين وإفراد الآخر إفراد المشبه فقط، كما في تشبيه الشقائق بأعلام ياقوت نشرت على رماح من زبرجد، فالوجه هو الهيئة الحاصلة من نشر أجرام مبسوطة أي في أجزائها اتساع على رؤوس أجرام خضر مستطيلة مخروطة.

فالمشبه به مركب والمشبه مفرد مقيد وتركيب المشبه دون المشبه به، كما تشبه أعلام ياقوت على رماح من زبرجد بالشقائق.

.... وَفِــي كلَيْهِمــا جَــرَى التَّــوحُّــدُ

يعني أن الوجه الحسي يكون مركباً والطرفان مفردان، كالوجه في قول أَحَيْحَةَ بن الجُلاَّحِ أو قيسِ بن الأسْلَتِ[1]:

وقدْ لاَحَ بالصّبحِ الثرَيَّا كما تَرَى   كعنقــودِ مُـلاَّحِيــةٍ حِيــنَ نُــوِّرَا

فالوجه هو الهيئة الحاصلة من تقارن الصور التي هي الثريا والنور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى، وإن كانت في الثريا كباراً في نفس الأمر حال كون تلك الصور على الكيفية المخصوصة منضمّة إلى المقدار المخصوص. والمراد بالكيفية المخصوصة أنها غير متلاصقة ولا شديدة الافتراق، والمراد بالمقدار المخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود من الطول والعرض المخصوصين. فالوجه مركب كما رأيت، والمشبه وهو الثريا مفرد، والمشبه به وهو العنقود مفرد لكنه مقيد بحين تفتح نَوْرَه، والتقييد لا ينافي الإفراد.

---

(١) لعل الصواب «الجلاج» بضم الجيم وتخفيف اللام، ولعل الصواب أن الذي بعده «أبو قيس». انظر الإصابة.

قال الشهاب بن قاسم: «إفراد الطرفين في هذا المثال واضح على طريق الشارح أعني السعد، أن المركب ما يكون هيئة منتزعة؛ أما على طريق شيخ الإسلام من أن المركب هو المتعدد المنتزع منه الهيئة لا نفس الهيئة فقد يشكل، لأن كلاًّ من المشبه والمشبه به هٰهنا مجموع أمور انتزع منها هيئة. فإن الثريا مجموع كواكب والعنقود مجموع حبات، إلا أن يقال: كل منهما حقيقة ملتئمة من أمور، فهما من قبيل الواحد. وإنما يكون التركيب إذا كان مجموعَ أمور ليست حقيقة ملتئمة من تلك الأمور» اهـ.

والكاف في قوله: (كما ترى) في موضع المصدر أي ظهوراً مثل ما تراه، أي باعتبار الرؤية لا باعتبار ما في نفس الأمر فلا مناسبة بينهما.

والثريا: تصغير ثَرْوَى مؤنث ثَرْوانَ كسكرانَ وسكرى للمرأة المثمولة، وسمي بتصغيرها النجم لكثرة كواكبه مع ضيق المحل.

قوله: (عنقود ملاَّحيَّة حين نورا) العنقود: القنو، وملاحية ـ بضم الميم وتخفيف اللام، وقد تشد كما في البيت ـ عنب أبيض طويل. فإضافة عنقود إضافة بيانية أي العنقود الذي هو الملاحية ـ والملاحية صفة عنبة أو شجرة. ومعنى نوَّر: تَفَتَّح نَوْرُهُ.

ذُو الحسِّ والتَّركيبِ عِنْدَ السلَفِ ... مِنْهُ الذي جا فِي قُصَارى الشَّرفِ

يعني أن الوجه الحسي المركب منه ما يجيء في قصارى الشرف أي غاية الشرف والبلاغة عند أهل الفن.

وأشار إلى جواب سؤال مقدر تقديره: في أي هيئة يجيء بقوله:

بَهِيئَـةٍ تَجِـي عَلَيْهـا الحَـرَكَـهْ ... مَـعْ صفَـةٍ تُـلْفَـى بِهـا مشتَبكَـهْ

يعني أن هذا الذي في غاية الشرف والبلاغة يجيء في هيئة تقع عليها حركة الجسم من الاستدارة والاستقامة وغيرهما، فتكون تلك الهيئة مشتبكة أي مختلطة ومقترنة مع صفة أو أكثر من صفات الجسم كاللون والطول، وذلك كوجه الشبه في قوله:

والشمـسُ كـالمـرآةِ فـي كـفِّ الأشَـلْ

والأشل: لغة يابس اليد أو عديمها، والمراد هنا المريض لأن عديم اليد أو يابسها لا يكون في كفِّه مرآة. قاله عصام.

ولعله أراد عليل اليد دون يبس. فالوجه الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموُّج الإشراق حتى ترى الشعاع، كأنه يقصد أن ينبسط من جانب الدائرة ثم يظهر له رأي آخر فيرجع إلى الانقباض. فالشمس إذا نظر الإنسان إليها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذا المرآة إذا كانت في يد أَشَلَّ.

واعلم أن هذا الذي في قصارى الشرف قسمان: أحدهما ما رأيت، والثاني أشار إليه بقوله:

أَوْ دُونَهـا مَعَ اخْتِلافٍ ....

يعني أنه يجيء الوجه الحسي المركب على هيئة تقع عليها الحركة دون اقتران الحركة بشيء من أوصاف الجسم، لكن يشترط في هذا القسم الثاني أن تكون حركة الجسم إلى جهات مختلفة كأن يتحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال وبعضه إلى العلوّ وبعضه إلى السفل ليتحقق التركيب، وإلا كان وجه الشبه مفرداً وهو الحركة، فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحاد الحركة فيهما لكونها إلى جهة واحدة، بخلاف حركة المصحف في قول ابن المعتز:

وكـــأن البـــرقَ مُصْحَـــفُ قـــار   فـــانطبـــاقـــاً مـــرَّةً وانفِتـــاحـــا

قارٍ: من قرأ حذفت همزته بعد قلبها ياءً لانكسار ما قبلها، كما قلب في: ﴿**بادِيَ الرَّأيِ**﴾ لذلك فالمصحف يتحرك في كل من حالتي الانطباق والانفتاح إلى جهتين مختلفتين.

.... **وَاشتهَرْ   فِي هَيْئَةِ السُّكُونِ** ....

يعني أن الوجه الحسي المركب يكون في هيئات السكون وهو قسمان أيضاً، كما في هيئات الحركات.

الأول: أن يقرن بالسكون غيره من أوصاف الجسم، كما في قول الشاعر في صفة مصلوب:

كـأنّــه عــاشِــقٌ قــدْ مَــدَّ صَفْحَتَــهُ   يــومَ الــوداعِ إلــى تــوديــعِ مُــرتَحِــلِ
أو قــائــم مــن نعــاسٍ فيــهِ لُــوثَتُــهُ   مُــواصــل لتمطِّيــهِ مــنَ الكَسَــلِ

المراد بالصفحة الوجه، وقيل: العنق. واللُّوثة بالضم: الاسترخاء.

فالوجه الهيئة الحاصلة من هيئة السكون في مد صفحته، وامتداد الجسم مرة بعد مرة واصفرار الوجه الذي يكون للمصلوب والعاشق والقائم من النعاس.

والثاني من القسمين: هو أن يجرد السكون عن غيره من أوصاف الجسم.

وإلى مثاله أشار بما ضمنه النظم من شعر المتنبي بقوله:

.... **قَال مَنْ شَعَرْ**

يَقْعِي جلوسَ البدوي المُصْطَلي[1]   **بِأَرْبعٍ مَجدُولةٍ لَمْ تُجْدَلِ**

أقعى الكلب: جلس على أليتيه، المجدول: المفتول القوائم أي بقوائم محكمة الحلق من جدل الله تعالى لا من جدل الإنسان.

والوجه والهيئة الحاصلة من مجموع وقوع كل عضو منهما في الإقعاء وقوعاً خاصاً، وخص البدويَّ بالذكر لغلبة ذلك منه.

وَيَقَعُ الْخَطَا إذا يَنْـزَعُ مِـنْ   **أَقَلَّ مِمَّا نَزْعُهُ منْهُ زُكِنْ**

يعني أنه يقع الخطأ من السامع في فهم المراد لوقوع الخطأ من المتكلم في التشبيه، وذلك إذا ينتزع أي يأخذ المتكلم وجه الشبه من أمور أقل من الأمور التي علم وجوب نزع الوجه منها لقصده نزعه من جميعها.

فالضمير في قوله: (نزعه) للوجه، وفي قوله: (منه) عائد إلى ما من قوله: (مما نزعه)، وقوله: (نزعه) على حذف مضاف أي وجوب نزعه. ومثال ذلك فيما إذا انتزع أحد الوجه من الشطر الأول من قوله:

كما أبرقتْ قوماً عِطاشاً غمامَةٌ   فلما رأوْها أقشَعَتْ وتَجَلَّتِ

فانتزاع الوجه منه خطأ لوجوب انتزاعه من جميع البيت، فإن مراد الشاعر تشبيه الحال المذكورة في الأبيات السابقة بظهور غمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها. والوجه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤْيِسٍ، بتنوين ابتداء وانتهاء وإضافتهما، وذلك يوجب انتزاعه من جميع البيت فإن الابتداء منتزع من الشطر الأول والانتهاء من الثاني، لأن البيت مثل في أن يظهر للمضطر إلى الشيء أمارة وجوده ثم يفوته.

---

(١) في «ق» البدوي والمصطلى.

والمراد بالمطمع ظهور الغمامة، وبابتدائه أوله، وبالمؤيس: تفريقها وانجلاؤها، وبانتهائه تمام ذلك، وباتصال الابتداء بالانتهاء السرعة وقصر ما بينهما.

واعلم أن الخطأ لأجل أن الانتزاع المذكور كما يكون في الوجه كذلك يكون في الطرف. قاله عصام.

فالتشبيه المركب عكس التشبيهات المجتمعات، نحو: زيد كالأسد في الجرأة والبحر في الجود والسيف في المضاء. فإن القصد التشبيه بكل واحد بانفراده حتى لو حذف البعض لم يتغير حال الباقي في إفادة معناه.

وَيُنْـزَعُ الـوَجْـهُ مِـنَ التَّنـافـي إذا يُنَـــزَّلُ كَـــالائْتِــلافِ

يعني أن الوجه قد ينزع من التنافي تناقضاً كان أو تضاداً أو شبهه.

وإنما انتزع منه لاشتراك الطرفين المتنافيين فيه، فإن كلاًّ منهما منافٍ للآخر ومعاند له، ونزعه من التنافي يكون بعد تنزيل التنافي منزلة التناسب إذ بذلك يتحقق وجه الشبه.

وأما ذكر اشتراك الطرفين فتوطئة لذلك ودلالة على أن أخذ الوجه من التنافي غير مستنكر بل جهة متناسبة في الجملة، قاله الحفيد.

والتنزيل منزلة التناسب إنما يتم بالتهكُّم والتمليح فهماً من تتمته، كما أشار له بقوله:

لِنُكْتَـــةِ التَّمليــحِ والتَّهَكُّـــم ....

يعني أن التنزيل المذكور إنما يكون لنكتة هي التمليح والتهكم أو هما معاً.

قال الفنري: «والتمليح بالنظر إلى حال السامع مطلقاً، والتهكم بالنظر إلى حال المشبه بخصوصه» اهـ.

والتمليح الإتيان بما فيه ملاحة وطرافة والتهكم السخرية والاستهزاء؛ ويُفَرِّقُ بينهما قصدُ المتكلم، فإذا أراد بقوله للجبان: هو أسد، وللبخيل: هو حاتم، الإتيان بما فيه ملاحة وطرافة كان تمليحاً وإن أراد السخرية كان تهكُّماً.

وعلم من قولنا: ينزل التنافي منزلة التناسب أن الوجه في قولنا للجبان: هو أسد مثلاً، الجرأة لا التضاد الذي بين الجبان والأسد، لأنه لو كان الوجه لم يكن ملاحة ولا تهكُّماً.

فائدة: الشِّبْه: بالكسر والسكون وبالتحريك وكأمير، المِثْلُ بالكسر والسكون، جمعه أشباه ومشابه.

والسعد جعل الأكثر في الشَّبَهِ بالتحريك أنه بمعنى التشابه، وقد يكون بمعنى الشبه.

تنبيه: اعتبر عبد اللطيف البغدادي التضاد على وجه آخر، فقال: يشبه أحد الضدين بالآخر إذا كان أحدهما أظهر، كما يقال: العسل في حلاوته كالصَّبر في مرارته. وكقول الحكيم: الموت في قوة الألم مثل ساعة الإنزال في شدة اللذة.

وأنشد لإبراهيم بن المهدي العباسي يخاطب المأمون ويعتذر إليه:

لَئِنْ جَحَدْتُكَ معرُوفاً مَنَنْتَ بهِ ... إني لبِاللَّوْمِ أحْظَى مِنْكَ بالكَرَمِ

وقبله:

رَدَدْتَ مالِي ولَمْ تَبْخَلْ عَلَيَّ بِهِ ... وقَبْلَ رَدِّكَ مالِي قدْ حَقَنْتَ دَمِي

وكان إبراهيم دعا لنفسه وبايعته بنو العباس ببغداد فأقام بها خليفة سنتين حتى قام إليه المأمون من خراسان فأخذ أمواله ثم ردها إليه وعفا عنه.

.... أداتُهُ الكَافُ ومثْلُ فَاعلَمِ

كَأَنَّ ....

الأداة لغة الآلة، يعني أن أدوات التشبيه الكاف ومِثْلُ وما في معناه كيُشْبِهُ ونَحْوُ وما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة.

قال في العروس: «ويرد على هذه العبارة التشابه فإنه مشتق من هذه الأدوات وليس تشبيهاً اصطلاحياً» اهـ.

قوله: كأن معطوف على الكاف بعاطف محذوف وهو للتشبيه إذا كان الخبر جامداً، نحو: كأن زيداً أسدٌ، وذلك إذا كان مشتقاً، نحو: كأنك قائم، لأن الخبر الواقع موقع المشبه به متحد في الواقع بالاسم الواقع موقع المشبه فلا معنى للتشبيه للزوم تشبيه الشيء بنفسه. وقيل: إنه للتشبيه مطلقاً.

وقولك: كأنك قائم على حذف موصوف أي كأنك شخص قائم، لكن لما حذف

الموصوف وجعل الاسم كأنه الخبر بعينه عاد الضمير إلى الاسم الأول الموصوف، نحو: كأنك قلت وكأني قلت. والحق أنه قد يجيء لظن ثبوت الخبر من غير تشبيه كان الخبر جامداً أو مشتقاً.

وأنشد عليه الكوفيون:

فـأَصْبَـحَ بطـنُ مَكَّـةَ مُقْشَعِـرًّا كـأَنَّ الأرضَ ليـسَ بهـا هِشـامُ

الفنري: أي لأن الأرض.

ولا يجوز أن يكون تشبيهاً لأنه ليس في الأرض حقيقة؛ والتعليل إنما جاء باعتبار أنها جواب عن السؤال عن العلة مقدر.

وأجيب بأن المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون في ظاهرها، والمعنى أنه كان ينبغي ألا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لأنه لها كان الغيث، وبأنه يحتمل أن هشاماً قد خلفه من يسد مسده فكأنه لم يمت. انتهى.

.... **والأَصْلُ بِغَيْرِها ولاَ مُشبَّـهٌ بِـهِ وَعَكْسُـهُ جَـلاَ**

يعني أن الأصل في كأنَّ من أدوات التشبيه أن يليها المشبه به إما لفظاً، نحو: زيد كالأسد أو مثلُهُ أو نحوه أو يُشبِهُهُ.

وقوله تعالى: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الذِي اسْتَوْقَدَ ناراً**﴾ فإن المشبه به هو مثل المستوقد في حاله العجيب.

اعلم أن المِثْلَ بالكسر والسكون وبالتحريك أصله بمعنى النظير، ثم نقل إلى القول السائر المشبه مضربه بمورده، ثم استعير للصفة إذا كان لها شأن وفيها غرابة. وأما تقديراً كقوله تعالى: ﴿**أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ**﴾ أي أو كمثل ذوي صيِّبٍ حذف ذوي لدلالة السياق، وهو قوله تعالى: ﴿**يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ**﴾ عليه لأن هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وليس موجوداً في اللفظ، فلا بد من تقدير وحذف مثل لقيام القرينة أعني عطفه على قوله: ﴿**كَمَثَلِ الذِي اسْتَوْقَدَ ناراً**﴾.

والصيِّبُ فَيْعِلٌ من صاب المطر يصوب نزل، ومنه قوله تعالى: ﴿**يا أَيُّها الذينَ آمَنُوا كُونوا أَنْصار اللهِ كما قالَ عِيسَى ابنُ مَرْيَمَ للحَوارِيِّينَ مَنْ أَنْصارِي إلى اللهِ**﴾ التقدير ككون الحواريـين أنصار الله تعالى وقت قول عيسى: من أنصاري إلى الله.

وأما كأنَّ فتلي المشبه. قوله: (وعكسه جلا) يعني أن نحو الكاف قد يلي غير المشبه به بما له مدخل في المشبه به، بأن ذكر بعد الكاف بعض ما ينتزع منه الهيئة وذلك إذا كان المشبه به مركباً أي هيئة منتزعة، وكان المركب لا يعبر عنه بمفرد احترازاً عن قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفاراً﴾ فإن المشبه به مركب لكن عبّر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل، أعني الحالة والقصة العجيبة. مثال موالاة الكاف غير المشبه به قوله تعالى: ﴿واضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الحَياةِ الدُّنْيا كماء﴾ إلى: ﴿تذروه الرياح﴾، إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر مقدر كمثل، بل المراد تشبيه حالة الدنيا في بهجتها وما يتعقبها من الهلاك بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضراً ثم ييبس فتطيره الرياح كأن لم يكن.

ومنه قوله:

وما النَّاسُ إلاَّ كالدِّيارِ وأهلُها ... بها يوم حلوها وغَدْواً بلاَقِعُ

لم يشبه الناس بالديار وإنما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول أهل الديار فيها وسرعة انتقالهم عنها وتركها خالية.

وقوله: أهلُها: مبتدأ، وبها: خبر، ويومَ حلوها: ظرف لهذا الخبر، وبلاقعُ: خبر مبتدأ محذوف؛ أي وهي بلاقعُ جمع بلقع أو بلقعة: القفر من الأرض، وغَدْوٌ بسكون الدال طرَفُ لبلاقع لما فيه من معنى الفعل، وبعده:

وما المالُ والأهْلُونَ إلاَّ وديعَة ... ولاَ بُدَّ يَوْماً أن تُرَدَّ الوَدائِعُ

وما المَرْءُ إلاَّ كالشِّهابِ وضوْئِهِ ... يحورُ رَماداً بعدَ إذْ هوَ ساطِعُ

كذاكَ شُبِّهَ بِفِعْلِ القَلْبِ ... .

يعني أن أفعال القلوب قد تكون أداة للتشبيه، نحو: علمت زيداً أسداً، إن أريد تحقيق التشبيه لما في علمت ونحوها من الدلالة على التحقيق، وكذا ظننت زيداً أسداً يدل على أن شبهه بالأسد مظنون.

.... **وتُضْمَرُ الأداةُ عِنْدَ الطَّيْبِي**

يعني أن الطيبي قال: إن الأداة في أفعال القلوب مضمرة فهو من التشبيه المؤكد.

والفعل وما اشتق منه، نحو: أنا عالم زيداً أسداً يدل على حال التشبيه من البعد والقرب.

واختار السعد قول الطيبي قال: للقطع بأنه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك، وإنما يدل عليه علمنا بأن الأسد لا يمكن حمله على زيد تحقيقاً، وأنه إنما يكون على تقدير أداة التشبيه ذكر الفعل أو لم يذكر اهـ.

ورده الفنري بأنه يمكن أن يقال لما استفيد الحمل من الفعل أنبأ ذلك الفعل عن التشبيه البَتَّةَ، لأن كون زيد وأسد منصوبين لا يوجب الحمل كما في علمت زيداً أسداً اهـ.

يعـــودُ غـــالِبـــاً لأوَّلِ الغـــرَضْ مِنْهُ . . . .

الضمير في منه للتشبيه، يعني أن الغرض من التشبيه عائد في الغالب للأصل الذي هو المشبه، وقد يعود في غير الغالب إلى الثاني الذي هو المشبه به.

وإنما كان الغالب عوده إلى المشبه لأن التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء أمر على آخر، فكان الغرض منه عائداً إلى المشبه الذي هو كالمقيس وأيضاً المشبه محكوم عليه.

وسَوْقُ الكلام في كل حكم لبيان أمر المحكوم عليه.

. . . . **بيانُ الحالِ والقَدْرِ غرَضْ**

بيانُ: مبتدأ، والقدرِ: معطوف على الحال، وجملة غَرَض: خبر أي الغرض العائد إلى المشبه بيان حال المشبه على أي وصف من الأوصاف كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد إذا علم حال المشبه به دون المشبه، وإلا لم يبيَّن الحال لأنها مُبيَّنةٌ معلومةٌ، وتبيين المُبيَّن محال.

قوله: (والقَدْرِ) يعني أن من الغرض العائد إلى المشبه بيان القدر أي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان إلى غير ذلك؛ كما تشبه الثوب الأسود بالغراب في شدة السواد.

والفرق بينه وبين الحال أن الحال في ذلك مجهولة وفي هذا معلومة، والمراد بيان مقدارها، فبيان المقدار مسبوق ببيان الحال.

بَيَــانُ إمكَــانِ وُجُــودِ الأَبْعَــدِ ....

بيانُ: مرفوع معطوف بمحذوف على الضمير المستكن في غرض وإن كان ضعيفاً، يعني أن من الغرض العائد إلى المشبه بيان إمكان وجود المشبه المستبعد وجوده لغرابته إمكاناً ظاهراً لا يتعلق به شائبة الامتناع أصلاً، كقول ابن الرومي:

كـم مـن أبٍ قـدْ عـلا بـابنٍ ذُرى شَـرَفٍ كَمـا عَلَـتْ بـرَسُـولِ الله عَـدْنـانُ

وكما في قول المتنبي:

فــإن تفــقِ الأنــامُ وأنْــتَ منهُــمْ فــإنَّ المســكَ بعــضُ دَمِ الغــزالِ

جواب الشرط محذوف أي فلا استبعاد، أراد أن الممدوح فاق الناس حتى صار جنساً بنفسه، وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد أن يتناهى بعض أفراد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع حتى يصير كأنه ليس منها، فاحتج لهذه الدعوى وبيَّن إمكانها بأن شبهه بالمسك الذي هو دم من الدماء ثم لا يعد منها لأوصافه الشريفة المعدومة في الدم، والتشبيه في البيت لا يدل عليه الكلام صريحاً بل ضمناً، لأن المعنى إن تفق الأنام مع أنك واحد منهم فلا استبعاد فحالك شبيه بحال المسك، فالتشبيه في مثل هذا يسمى ضمنياً ومكنّياً عنه. سُمِّيَ تشبيهاً ضمنياً لأنه مدلول عليه باللازم ومُكَنَّياً عنه لأنه ذكر لازم التشبيه وهو وجه الشبه أي التفوق على أمثاله، فما ذكر التشبيه صريحاً بل كناية بذكر لازمه. قاله ياسين.

.... وَمِنْــهُ تَـقْـرِيــراً لِحَــالِــهِ اعــدُدِ

يعني اعدد أيها العادُّ منه أي من الغرض تقريراً لحال المشبه في ذهن السامع وتقويتها، كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل أي فائدة بمن يكتب على الماء، فإنك إذا كنت على طرف نهر وقت إخبارك صاحبك بأنه لا يحصل من سعيه على شيء، ثم أخذت تكتب على الماء وقلت إنك في سعيك هذا كرقمي على الماء فإنك تجد لتمثيلك هذا ضرباً من التقرير والتأثير زائداً على النطق بذلك مجرداً، لأن الشيء وإن كان معلوماً يقيناً فالتمثيل المحسوس يفيد زيادة قوة، لأن الجزم بالحسيات أتمّ من الجزم بالعقليات. وعلى هذا قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام: ﴿ولكنْ ليَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾. ومنه قوله:

إذا أنـا عـاتبـتُ الملـوكَ كـأنَّمـا   أخـطُّ بـأقـلامـي علـى المـاءِ أرقمـا

وقوله:

فأصبحتُ من لَيْلَى الغَداةَ كَقابِضٍ   عَلَى الماءِ خانَتْهُ فُرُوجُ الأصابعِ

عند من تقدمت له رؤية المشبه بهما في البيتين، ألا ترى إذا أردت وصف يوم بالطول فقلت: يوم كأطول ما يتوهم أو كأنه لا آخر له.

ثم يجد السامع في نفسه من الأنس ما يجد في قوله:

ويـومٍ كظِـلِّ الـرمـحِ قصَّـرَ طُـولَـهُ   دمُ الـزِّقِّ واصطِكَـاكُ المـزاهـرِ

وكذا إذا قلت في قِصَر: يوم كأقصر ما يتصور أو كساعة لا تجد فيه كما تجد في قوله:

ظَلَلْنـا عنـدَ بـاب أبـي نُعَيْـم   بيـومٍ مثـلِ سـالفَـةِ الـذّبـابِ

المراد بدم الزق الخمر، والمزاهر جمع مزهر: العود الذي يضرب به، واصطكاكها ضرب بعضها ببعض. وروي اصطفاف بدل اصطكاك. وسالفة الذباب ناصية مقدم عنقه.

وعُدَّ تَزْيِيناً ....

يعني عد من الأغراض العائدة إلى المشبه التزيين له في عين السامع ليرغب فيه، كما في تشبيه وجه أسود بمقلة الظبي فإن سواد مقلة الظبي مستحسن عادة، أراد انتقال استحسانه إلى المشبه.

...... **وتَشْوِيهاً** ....

معطوف على تزييناً، يعني أن من الأغراض العائدة إلى المشبه التشويه أي التقبيح له للتنفير عنه، كما في تشبيه وجه مجدورٍ أي عليه آثار الجدري بسلحة جامدة قد نقرتها بمناقرها الدِّيَكَةُ بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك كفيل، فإنه أظهر المشبه وهو الوجه المجدور في أقبح صورة إرادة زيادة القبح فيه للتنفير عنه، وطلب انتقال زيادة استقباح تلك السلح إليه.

وجَمَعَ التزيينَ والتشويهَ قولُ ابنِ الرومي:

تقـولُ هـذا مُجاجُ النحـلِ تمـدحُـهُ　　وإنْ تعِـبْ قلـتَ ذا قـيءُ الـزَّنـابِيـرِ

مـدح وذم وذات الشـيء واحــدة　　إن البيـان يـري الظلمـاء كـالنـور

ويكون الغرض من التشبيه التعظيم للمشبه أو الترهيب منه أو إهانته أو التشويق إليه أو حسن الاعتقاد فيه وضده.

. . . . وَعُدْ　　كـذاكَ الاسْتِطرافُ في الَّذي تَـعُدْ

إِذَا المُـشَبَّــهُ بِــهِ لَـمْ يَـحْصُــلِ　　فِي الـذِّهْـنِ أَوْ عِنْدَ حُصُولِ الأَوَّلِ

أي عد في الذي تعد من الأغراض العائدة إلى المشبه استطرافه أي جعله طريفاً بالطاء المهملة، أي جديداً يميل الطبع إليه لأن لكل جديد لذة، وإنما يكون مستطرفاً إذا كـان المشبـه بـه لا يحصـل فـي الـذهـن إلا نـادراً لا عنـد حضـور المشبـه ولا عنـد عـدم حضوره، أو كان لا يحصل في الذهن عند حضور الأول أي المشبه مثال الأول، كما في تشبيه فَحْمٍ فيه جمر ببحر من المسك مَوْجُهُ الذهب، فإن الإنسان لا يتصور بحراً من المسك موجه الذهب لا عند حضور المشبه الذي هو فحم فيه جمر يتلألأ ولا عند عدمه.

ومثال الثاني قول أبي العتاهية:

ولَازَوَرْدِيَّــةٍ تَــزْهُــو بــزُرْقَتِهــا　　بينَ الرِّيَّاضِ عَلَى حُمْرِ اليَواقِيتِ

كـأنهـا فـوقَ قـامـاتٍ ضعفْـنَ بهـا　　أوائـلُ النـارِ فـي أطـرافِ كِبْـرِيـتِ

فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك مَوْجُه الذهب، لكن يندر عند حضور صورة لازوردية فيستطرف لمشاهدة عناق بين مستطرف صورتين متباعدتين غاية التباعد، لأن الشيء إذا ظهر من موضع لم يُعْهد ظهوره منه كان ميل النفس إليه أكثر.

واللازوردِيَّة: بكسر الزاي المعجمة، وقيل: بالفتح، معرب لازورد بالزاي الغليظة لأن الزاي الغليظة لم تنطق بها العرب وهو ورد يقال له البنفسج. وقوله: تزهو تتكبر، حكى ابن دريد زها يزهو كدعا يدعو والأكثر زُهِيَ الرجل بالبناء للمفعول فهو مزهو. وحمر اليواقيت الأظهر أن المراد بها الأزهار الحمر التي كاليواقيت. وقوله: بزرقتها أي بسبب زرقتها. ونار الكبريت تضرب إلى الزرقة لا إلى الشعلة المرتفعة.

قال ياسين: «وإنما قيد بأوائل النار لأن النار متى طال مقامها احمرت وضعفت وزال عنها الزرقة. ولهذا أيضاً قيد بقوله: في أطراف ولم يقل: في كبريت لأن أوائل النار الواقعة في أواسط الكبريت لا في أعاليه لا زرقة فيها» اهـ.

وإنما قال: ضعفن لأن الساقات التي عليها اللازوردية إذا طالت انحنت، وقد اعتنى الأدباء بهذا التشبيه. قال ابن المعتز:

بَنَفْسَجٌ جُمِعَتْ أوراقُهُ فَحَكَتْ ... كُحْلاً تَشَرَّبَ دَمْعاً يومَ تَشْتِيتِ

كأنَّهُ وضِعافُ القُضْبِ تحمِلُهُ ... أوائلُ النَّارِ في أطْرافِ كِبْرِيتِ

وقال غيره:

ومُذْهَبِ الوَجَناتِ مَعْسُولِ اللَّمَى ... يُنْسِي كَلِيمُ لِحاظِهِ أوْطانَهُ

زَعَمَ البَنَفْسَجُ أنَّهُ كَعِذارِهِ ... حُسْناً فَسُلُّوا مِنْ قَفاهُ لِسانَهُ

أوِ اسْتَحالَ عادَةً ....

جملة أو استحال معطوفة على جملة لم يحصل، يعني أن الاستطراف يكون إذا كان المشبه به لا يحصل في الذهن إما مطلقاً أو عند حضور المشبه أو كان مستحيلاً عادة، كما في تشبيه فحم فيه جمر ببحر من المسك موجه الذهب، فإن المشبه استطرف في هذا التشبيه لإبرازه أي المشبه في صورة الممتنع عادة، فإنه لما شبه بالممتنع برز في صورته، وإنما قلنا: عادة لأنه يجوز أن يذوب المسك مع كثرته جداً حتى يعد بحراً.

.... **وَمَا رُفِعْ** ... **ثَانِيهِ أَشْهَرُ بِوَجْهِهِ وَقَعْ**

وَهْوَ أَتَمُّ فِيهِ ....

قوله: ما رفع، ما: موصول، رفع: صلته، وثانيه: مبتدأ، وجملة وقع: خبره، والمجموع خبر الموصول، وقوله: أشهرَ: حال من ضمير وقع، وبوجهه: متعلق بأشهر، والباء بمعنى في أي حال كونه أشهر فيه، ومعنى أشهر أعرف.

والمراد عند السامع لا في نفس الأمر؛ إذ قلما يوجد أمر يعم اشتهاره كل الناس، المعنى أن الرابع من الأغراض وهو التقرير لحال المشبه لا بد أن يكون الثاني فيه وهو المشبه به أشهر في الوجه من المشبه.

قوله: وهو أي الوجه أتمّ أي أقوى فيه أي في المشبه به، لأن النفس إلى المشبه به الأتمّ الأشهر أميل.

قال ياسين: وذلك أن التقرير مضاف إلى نفس السامع؛ والنفس أميل إلى الأتمّ والأشهر، ولم يُضَف غيره من بقية الأقسام إلى النفس. انتهى.

.... وَالَّذِي سَبَقْ بِأَوَّلِ الأمْرَيْنِ كَالَّذِي الْتَحَقْ

يعني أن الذي سبق من الأغراض المذكورة في الذكر أي الأول منها وهو بيان الحال الثاني فيه مختص بأول الأمرين وهو الأشهرية في الوجه، كما أن الملتحق به في العدد وهو بيان المقدار والأفكار كذلك. أما بيان الحال فكما إذا كان ثوبان متساويين في مطلق السواد وإن لم يتساوَ سوادهما لأن الغرض الإشعار بمجرد كونه أسود، وكذا بيان المقدار لا يقتضي كونه أتمّ بل كون المشبه به على مقدار المشبه في الوجه لا أزيد ولا أنقص ليعين مقداره على ما هو عليه.

قال في المطول: ولهذا قالوا: كلما كان التشبيه أدخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان أدخل في القبول. انتهى.

وكذا بيان الإنكار فإنه يقتضي كونه أعرف في الوجه ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلاً على إمكانه، لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به أتم.

وَغَيْرُها تَفْضِيلُهُ جَا فِي الغَرَضْ وَمَا سِوَى ذا دَعْهُ فَهْوَ مُعْتَرَضْ

يعني أن غير ما ذكر من التزيين والتشويه والاستطراف لا يفضل المشبه به فيها إلا في الغرض الذي لأجله ذكر التشبيه وهو الاستحسان أو الاستقباح أو الغرابة، وليس أتمّ ولا أشهر في الوجه.

قال في المطول: لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلتي الظبي للتزيين مع أن السواد فيها[1] ليس أتمّ منه في وجهه ولا هي أشهر منه في السواد، ولأن الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة أتمّ ولا بها أشهر وكذا في الاستطراف. انتهى.

(١) كذا في النسختين.

وعلى ما ذكرنا يحملُ قولُ المعري:

ظَلَمناكَ في تشبيهِ صُدْغَيْكَ بالمسكِ وقاعدة التشبيه نُقصان ما يَحْكِي

قوله: وما سوى ذا. . . إلخ، يعني أن بعض المحققين كالسعد اعترضوا سوى ما ذكر من قول صاحب التلخيص أن الأمور الأربعة المتقدمة تقتضي أن يكون المشبه به أتمّ وأشهر فيه والصواب ما رأيت. ومن قول السكاكي أن من حق المشبه به أن يكون أعرف بجهة التشبيه من المشبه وأخص بها وأقوى حالاً[1] إلى آخر كلامه.

واعترضه السعد وغيره بصحة تشبيه وجه الهندي إلى آخر كلام المطول السابق، إلا أن يحمل كلام السكاكي على أن المراد بالوجه المقصد الذي توجه إليه التشبيه، أعني الغرض الذي ذكر لأجله التشبيه فيكون موافقاً لما تقدم.

وقَدْ يَعُودُ للمشبَّه بِهِ غَرَضُ ذَا التّشبِيهِ قُلْ وَانْتَبِهِ

يعني أن الغرض من التشبيه يعود في غير الغالب إلى المشبه به فقل بذلك واتخذه منهجاً وتفطن به لأنه مخالف للأصل.

وهو ضربان أشار إليهما بقوله:

إيهامُ أَنَّهُ أتَمُّ فَخُذَا وَالاهْتِمَامُ . . . .

يعني أن الغرض العائد من التشبيه إلى المشبه به أمران: الأول منهما إيهام أنه أتم من المشبه في وجه التشبيه، أي إيقاع المتكلم في وجه السامع أن المشبه به أتم مع أنه ليس كذلك في الحقيقة، وهذا القسم هو الكثير الشائع، وغيره قليل وذلك في التشبيه المقلوب؛ وهو أن يجعل الناقص في وجه الشبه مشبهاً به قصداً، لادعاء أنه زائد، كقوله:

وبدَاَ الصباحُ كأنَّ غُرَّتَهُ وجه الخليفَةِ حينَ يُمْتَدَحُ

الأصل تشبيه الوجه بغرة الصباح أي بياضه، لكنه قَلَبَ التشبيه قصداً إلى إيهام أن وجه الخليفة أتم في الوضوح والضياء والبُعد عن ظلمة العبوس.

والألف في قوله: (فخذا) مبدلة عن نون التوكيد، أي خذ هذا وتمسك به. وقوله:

---

(١) في «ق» وأقوى كلاماً.

والاهتمام معطوف على قوله: إيهام أنه، والمعطوف عليه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره هو أي الغرض العائد إلى المشبه به إيهام أنه أتمّ.

والاهتمام وهو القسم الثاني القليل أي بيان اهتمام المتكلم بالمشبه لا غيره، كما في تشبيه الجائع وجهاً كالبدر في الاستدارة والإشراق بالرغيف. فالغرض من تشبيه الوجه بالرغيف يعود على الرغيف، والغرض هنا الاهتمام به.

حُكِيَ أن قاضيَ سجسْتانَ دخل على الصاحب بن عباد فوجده الصاحب متفنّناً، فأخذ الصاحب يمدحه إلى أن قال: وعالم يعرف بالسجري، وأشار إلى ندمائه أن ينظموا على أسلوبه ففعلوا واحداً واحداً إلى أن انتهت النوبة إلى شريف، فقال: أشهى إلى النفس من الخبز، فأمر الصاحب أن تقدم له مائدة.

ولا يختص هذا القسم بمقام الطمع خلافاً للسكاكي القائل: إنه لا يحسن المصير إليه إلاّ في مقام الطمع.

.... ذَاكَ مَـقْلوبٌ وَذَا
إِظْهَـارُ مَطْلُوبٍ ....

يعني أن التشبيه في القسم يسمى التشبيه المطلوب. قوله: (وذا) إشارة إلى التشبيه المشتمل على الغرض الثاني، يعني أن هذا التشبيه يسمى إظهار المطلوب.

.... وَذَا إِذَا أُرِيـدْ إِلْحَـاقُ ذِي نَـقْـصٍ بِمـا لَـهُ مَـزِيـدْ

يعني أن هذا الذي ذكرناه من جعل أحد الشيئين مشبهاً والآخر مشبهاً به إنما يكون إذا أريد إلحاق الناقص بما له مزيد أي زيادة، سواء كان ذلك الإلحاق حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض فيه إلى المشبه أو ادّعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض فيه إلى المشبه به. ولا يقال: لا نسلم هذا الإلحاق لأن ما تقدم سوى التقرير ليس فيه إلحاق الناقص في الوجه بالزائد فيه كما تقرر، لأنّا نقول: المراد بالناقص الناقص في الجملة ولو في الأعرفية أو الغرض المذكور لأجله التشبيه، ويصح أن يكون المذكور إلحاق الناقص بالوجه بالزائد فيه بناء على مذهب السكاكي أن المشبه به لا بد أن يكون أتمّ في الوجه من المشبه. وهذا المذهب، قال في العروس: هو الذي يقتضيه النظر وقد تقدم ما فيه

إلاّ تُــرِدْهُ فَــالتَّشَــابُــهُ بَــدَا ....

أي إلا ترد إلحاق الناقص بالكامل بل أردت الجمع بين الشيئين في أمر من الأمور يكون كل واحد منهما مشبهاً ومشبهاً به، من غير قصد إلى إفادة كون أحدهما ناقصاً في ذلك الآمر والآخر زائداً، وذلك يكون تارة في المتساويين في وجه الشبه، وتارة يكون في المتفاوتين من غير قصد إلى إفادة التفاوت في التشابه، أي الأحسن ترك التشبيه إلى إفادة التشابه كتشابه وتشاكل وتساوى وتماثل وتضارع، وكذا كلاهما سواء لا ما كان له مفعول، نحو: شابه وساوى وضارع، فإن فيه إلحاق الناقص بالكامل. قاله ياسين.

وإنما عدل عن التشبيه إلى التشابه احترازاً من ترجيح أحد المتساويين بحسب القصد من غير مرجح، لأن الظاهر من التشبيه ترجيح المشبه به في الوجه ولا ترجيح هنا، كقول أبي إسحاق الصابىء:

تَشـابَـهِ دمعـي إذ جـرى ومُـدامَتِـي ... فمن مثل ما في الكأسِ عيني تسكبُ
فـوالله مـا أدْرِي أبـالخمـرِ أسْبَلَـتْ ... جُفُـونِـي أمْ مـن عَبْـرَةٍ كُنْـتُ أسْكُـبُ

لما قصد تساوي الدمع والخمر من غير قصد إلى إفادة التفاوت في الحمرة حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه.

ومنه قوله:

قَـوامُـكِ أم غصْـنٌ مـنَ البـانِ يَنْثَنِـي ... وطلعَةُ بَدْرٍ أمْ ضِيا وَجْهِكِ السَّنِي
وريقُـكِ أمْ خَمْـرٌ يَلَـذُّ لشـارِبٍ ... ونَبْتُ عِذارٍ تَمَّ أم[1] نَبْتُ سَوْسَنِ

ومنه قوله:

رَقَّ الـزُّجـاجُ وراقَـتِ الخَمْـرُ ... فَتَشـابَهـا وَتَشـاكَـلَ الأمْـرُ
فَكَـأنَّمـا خَمْـرٌ وَلاَ قَـدَحٌ ... وَكَـأنَّمـا قَـدَحٌ وَلاَ خَمْـرُ

.... **وأنْ يَجِـي التَّشْبِيـهُ لَـمْ يَـكُـنْ عَـدَا**

يعني أن مجيء صيغة التشابه عند إرادة الجمع بين الشيئين في أمر لا تعدي فيه، بل هو جائز كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه، من غير قصد إلى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء وفرط التلألؤ، إذ لو قصد تشبيه غرة

---

(١) في «ق» أو.

الفرس بالصبح في الضياء لأجل وقوع منير في مظلم أكثر منه لوجب جعل الغرة مشبهاً والآخر مشبهاً به لأنه أزيد في ذلك.

فإن قيل: امتناع أحد المتساويين يقتضي وجوب التشابه وامتناع التشبيه. فالجواب: أن التساوي إنما هو في الوجه فيجوز التشبيه لغرض من الأغراض غير القصد إلى الزيادة والنقصان، ككون الكلام مسوقاً لبيان حال أحدهما أو الاهتمام به فيجعل مشبهاً؛ لكن لما استويا في الأمر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الأحسن ترك التشبيه المنبيء في الأغلب عن نقصان أحدها وزيادة الآخر في الوجه.

ومن التشابه المستعمل فيه صيغة التشبيه قوله تعالى: ﴿إِنَّما البَيْعُ مِثْلُ الرِّبا﴾ لأنهم لما لم يتساوَ عندهم البيع والربا في الحل كان البيع مثل الربا والعكس. وجعله بعضهم من التشبيه المقلوب فإن المقصود في الأصل أنهم جعلوا الربا كالبيع فقلب مبالغة فيه زعماً أن الربا أولى بالحل من البيع.

وَبِاعْتِبَارِ الطَرَفَيْنِ يَنْقَسِمْ قَسْماً صَحِيحاً رائِقاً ومُلْتَئِمْ
تَشْبِيهُ مُفْرِدٍ بِمُفْرِدٍ بِلاَ قَيدٍ ....

هذا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين أي المشبه والمشبه به. يعني أنه يقسم باعتبارهما قَسْماً بفتح القاف رائقاً أي يعجب الناظر في هذا الفن وملتئماً، أي متناسباً ذكره مع الأقسام المعدودة فلا يهمله من ذكرها لنفاسته، وهو تشبيه مفرد بمفرد بلا قيد في واحد منهما كتشبيه الخد بالورد.

والمراد هنا بالمقيد ما كان مقيداً بقيد له مدخل في التشبيه، ألا ترى أنه جعل من غير المقيد قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِباسٌ لَكُمْ وأَنْتُمْ لِباسٌ لَهُنَّ﴾ مع أن اللباس موصوف لأنه لا مدخل له في وجه الشبه لهذا الوصف؛ لأنه إما حسي كما بيّنه الزمخشري وهو أن كل واحد منهما يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس، أو عقلي كما ذكره غيره وهو أن كل واحد منهما يصون صاحبه عن الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس فإنه يستر العورة. ولا يتوقف واحد من الوجهين على القيد.

قوله: (وباعتبار الطرفين ينقسم) أي إفراداً وتقييداً وتركيباً؛ وإلا فقوله: للحس أو للعقل ذان بنيا. . .إلخ، تقسيم أيضاً للتشبيه باعتبار الطرفين.

.... وَبِالقَيْدِ كَمَا قَدْ نُقِلَا

يعني أن التشبيه باعتبار الطرفين إما تشبيه مفرد بمفرد بلا قيد في واحد منهما أو بالقيد في كل منهما أو في واحد فقط، كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على فائدة هو كالراقم على الماء، فإن المشبه هو الساعي المقيد بأن لا يحصل من سعيه على فائدة، والمشبه به هو الراقمُ المقيد بكون رقمه على الماء، لأن وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين.

وقولنا: (من لا يحصل) يدل على أن القيد يشمل الصلة والصفة والمفعول والحال وغير ذلك، ولا يختص بالإضافة والوصف كما هو المشهور.

ومثال تشبيه مفرد بمقيد قوله:

والشمسُ كالمِرْآةِ في كفِّ الأشَلْ

فالمشبه هو الشمس غير مقيد، والمشبه به هو المرآة مقيد بكونها في كفِّ أشل.

قال عصام: «يقال: الواو حالية والجملة حال عن المصراع السابق ومضمون البيت أن الصياد اصطاد والشمس كذلك، فالشمس المطلقة ليست كالمرآة المذكورة بل هي مقيدة بزمان مخصوص وهو الصباح أو العصر، إلا أن يقال: لا يكفي في تقييد طرف التشبيه اختصاص التشبيه بزمان مخصوص مثلاً بل لا بد من اعتباره في نظم الكلام حتى يكون الطرف مقيداً» اهـ.

وتشبيه المقيد بالمفرد كتشبيه المرآة في كف الأشل بالشمس.

كَذَا مُرَكَّبٌ بِمُفْرَدٍ وَضِدْ ....

مركب على حذف مضاف أي تشبيه مركب، يعني أن تشبيه المركب بالمفرد وعكسه كذا أي كالأقسام السابقة في كون كل من أقسام التشبيه، باعتبار الطرفين.

مثال التشبيه المركب بالمفرد قول أبي تمام:

يا صاحِبَيَّ تَقَصَّيا نَظَرَيْكُما تَرَيا وُجُوهَ الأرضِ كَيْفَ تَصَوَّرُ
تَرَيا نَهاراً مُشْمِساً قَدْ شابَهُ زَهْرُ الرُّبَى فكأنَّما هُوَ مُقْمِرُ

يقال: تقصَّيتُ الشيءَ أي بلغتُ أقصاه، تَصَوَّرُ بحذف إحدى التاءين، والربى

كهدًى جمع ربوة بفتح الراء وضمها وكسرها: ما ارتفع من الأرض، وليل مقمر ومقمرة[1] فيه قمر.

شبه النهارَ المشمس الذي خالطه زهر الربى فنقصَ باخضرارها ضوء الشمس حتى صار يميل إلى السواد بالليل المقمر، فالمشبه مركب والمشبه به مفرد.

هكذا مثل في التلخيص وفيه نظر، لأن قوله: مقمر تقديره ليل مقمر ففيه تعدد وشائبة تركيب. قاله السيد وغيره.

وأما تشبيه المفرد بالمركب فكما مرّ قوله:

أعـــلام يـــاقـــوت نشـــر ن علـى رمـاح مـن زَبَـرْجَـدْ

والفرق بين المركب والمفرد المقيد يحتاج إلى سلامة الطبع عن الآفات وصفاء القريحة عن الكدورات.

قال السيد في شرح المفتاح: «فإن كان هناك أمر واحد هو الأصل فيما قصد من المشبه والمشبه به، وكان ما عداه تبعاً وتتمة له في الاعتبار كان مفرداً مقيداً وإلا كان مركباً». انتهى.

فالمركب كل واحد من أجزائه جزء الطرف والمفرد المقيد يكون الطرف فيه ذلك المقيد، والقيد شرط خارج عن ذاته لا جزء منها.

.... **وَذُو التَّـرَكُّـبِ بِمِثْلِـهِ وُجِـدْ**

أي ذو التركيب وجد مشبهاً بمثله أي بمركب آخر، فقد تمت القسمة المذكورة بهذا النوع، كقوله: كأنَّ مثارَ النقعِ... البيت.

وإن يُعـدَّدْ طَـرَفـاهُ واقتـرنْ قبـلُ المُشَبِّهـاتُ ملفُـوفـاً عُلِـنْ

هذا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين على معنى ظهر جواب الشرط وقبل مبني على الضم أي قبل ذكر المشبه بها.

والمشبِّهاتُ: فاعل اقترن، وفاعل علن ضمير التشبيه، وملفوفاً حال من ذلك الضمير. والمعنى إذا تعدد كل من الطرفين وجيء على طريق العطف أو غيره بالمشبهات

(١) كذا في النسختين.

أولاً، ثم بالمشبه بها كذلك فالتشبيه يسمى ملفوفاً، كقول امرىء القيس يصف عُقاباً بكثرة الاصطياد:

كأنَّ قُلوبَ الطيرِ رطْباً ويابِساً لدى وكرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالِي

العُقاب لا تأكل قلوب الطير، شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعنَّاب والعتيق منها بحشف التمر البالي، فهذا ليس من المركب إذ ليس لانضمام الرطب من القلوب إلى اليابس منها هيئة يقصد ذكرها، ولا لاجتماع الحشف البالي مع العناب ولذا لو فرق التشبيه فقيل: كأن الرطبَ من القلوب عُنَّابٌ وكأنَّ اليابسَ منها حَشَف لم يكن أحد التشبيهين موقوفاً في الفائدة على الآخر.

قال عبد القاهر: إنه إنما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لأن للجمع فائدةً في غير التشبيه.

والعُنَّابُ كرُمَّان. قال في القاموس: تمر معروف، وثمر الأراك.

ومن الملفوف في تشبيه أربعة بأربعة قوله:

ثغْرٌ وخَدٌّ ونَهْدٌ واحمرار يدٍ كالطلعِ والوردِ والرمَّانِ والبَلَحِ

وَأَنْ يَجِي الأَصْلُ وَمَا تَفَرَّعا وَهَكَذَا فَهُوَ مَفْروقاً مَعَا

يعني أن إذا تعدد الأصل الذي هو المشبه والفرع الذي هو المشبه به وجيء بأصل وفرع وهكذا، أي جيء بأصل وفرع آخر أي فهو التشبيه معاً أي ظهر وفشا حال كونه مفروقاً أي مسمى بالمفروق، كقول المرقش الأكبر يصف نساء:

النَّشرُ مسْكٌ والوجوه دَنانيـ ـرُ وأطراف الأكف عَنَمِ

العنم: شجر أحمر ليّن يشبَّه به البنان المخضوب، والنشر الرائحة أي نشرهن كنشر المسك في الطيب ووجوههن كالدنانير في الاستنارة والاستدارة، وأطراف الأكف أي الأصابع كالعنم في الحمرة واللين.

وإنما سمي مفروقاً للفرق بين المشبهات بالمشبه بها، ففي هذا البيت ثلاث تشبيهات كل واحد منها مستقل بنفسه ليس بينها امتزاج يحصل منه شيء واحد.

والبيت من بحر السريع عروضه مكسوفة مخبولة والضرب مثلها، والترقيش في اللغة التزيين والتحسين.

قال الفنري: يقال: إنه سمي مرقشاً بهذا البيت[1] واسمه عوف من بني سدوس والأصغر من بني سعد.

وَمِنْــهُ ذُو تَسْــوِيَّــةٍ مَــا يَنفَــرِدْ آخِرُهُ ....

أي من التشبيه تشبيه التسوية وهو ما تعدد فيه الأول أي المشبه دون الثاني، سمي ذا التسوية لأن المتكلم سوى بين شيئين أو أكثر في التشبيه بواحد، كقوله:

صــدغُ الحبيــبِ وحــالــي كــلاَهُمــا كــاللَّيــالِــي
وثغـــرهُ فـــي صَفـــاءٍ وأدْمُعِـــي كـــالـــلآلـــي

هذان البيتان من بحر المجتث، فالمشبه متعدد وهو صدغ الحبيب وحال المحب والمشبه واحد وهو الليالي.

والصُّدغ بالضم ما بين العين والأُذن والشعر المتدلي على هذا الموضع، والثاني هو المراد، والوجه السواد وكذا الثغر والدموع مشبه واللآلي جمع لؤلؤة مشبه به، والوجه الصفاء.

فالتشبيه في البيت الأول مجمل وفي الثاني مفصل.

قال عصام: «وصفُ الدمع بالصفاء ينبيء عن كثرة بكائه لأنه إذا كثُر جريان المنبع يصفو عن الكدر، لأنه يغسل المنبع ويدفع الكدورات[2] التي تمتزج بالماء» اهـ.

.... ذُو الجَمْعِ عَكْسَه وُجِدْ

عكسَهُ: مفعول ثانٍ لوُجِدَ، يعني أن تشبيه الجمع عكس تشبيه التسوية فهو ما تعدد فيه الثاني فقط، سمي به لأنه يجمع للمشبه أموراً مشبهاً بها، كقول البحتري بضم الباء وسكون الحاء المهملة وضم التاء:

بــاتَ نَـدِيمــاً لِـيَ حَتَّـى الصَّبـاح أغيـدُ مجـدول مكـان الـوشـاحْ
كــأنمــا يبســم عــن لــؤلــؤ منَضَّـــد أو بَـــرَدٍ أو أقـــاحْ

---

(١) في لسان العرب: والرقش والترقيش الكتابة والتنقيط، ومرقش اسم شاعر سمي بذلك لقوله:
الـــدار معـــز والـــرســـوم كمـــا رقـــش مـــن ظهـــر الأديـــم قلـــم.. إلـــخ

(٢) في «ق» الكادورات.

بفتح الهمزة جمع أقحُوانٍ والقُحوان بالضم فيهما، ويجمع أيضاً على أقاحِيَّ بتشديد الياء، الأغيد الناعم البدن، يقال: رجل أغيد وامرأة غيداء وغادة، والمراد بالأغيد هنا امرأة لكن ذكر باعتبار الشخص والمجدول المفتول أي غير المسترخي، وقوله: (مكان الوشاح). قال ياسين: «ظرف منصوب بمجدول ويؤول المعنى إلى رقة الخصر وليس ظرفاً كما توهم. والمعنى أنه معانق له لأنه يخالف المقصود، فإن المنادمة في الغالب إنما تكون على الشراب ونحوه من غير معانقة». انتهى.

وبسمَ من باب ضرب ضمَّنه معنى يكشف ولذا عدَّاه بعن، ومنضَّد بمعنى منظوم، والبَرَد بالتحريك حَبّ الغمام.

قال عصام وتابعه ياسين: «لم يصف البَرَدَ بالمنضَّد لانسياق الذهن إليه من وصف اللؤلؤ». انتهى.

قلت: والأقاح مثله في ذلك.

شبه ثغره بثلاثة أشياء. قال في الأطول: «إلا أنه أورد كلمة أو تنبيهاً على أن كلاًّ مشبه به على حدة وكلمة أو للتسوية لا للإبهام، حتى يرد أنه ينبغي الواو ويوجّه بأنه بمعنى الواو وكيف يجعل بمعنى الواو وهو أحسن من الواو لخلوه عن وصمة الإبهام جعل المجموع مشبهاً به». انتهى.

فإن قيل: ليس في البيت تشبيه الثغر بل تشبيه تبسُّمه بثلاثة تبسُّمات والمشبه مفقود في الكلام فهو استعارة، فالجواب أن تشبيه التبسُّم بالتبسُّم يستلزم تشبيه الثغر بأحدهما.

والبيتان من بحر السريع عروضه مطوية موقوفة والضرب مثلها[1].

وَمِنْـــهُ تَمْثِيـــلٌ بـــأنْ يُنْتَـــزَعـــا ... مِـــنَ المُـعَـــدَّدِ الَّـــذِي قَـــدْ جُمِعَـــا

غَيْـــرُ حَقِيقـــيٍّ كَمَـــا لِيُـــوسِـــفْ ... .

هذا التشبيه في انقسام التشبيه باعتبار الوجه إلى تمثيل وغير تمثيل، وإلى مجمل ومفصل وإلى قريب وبعيد.

---

(١) لا يخفى أن البيت الأول عروضه موقوفة وضربها مثلها، وأما الثاني فعروضه مكشوفة وضربها موقوف. والله أعلم.

فالضمير في (منه) للتشبيه، ويُنتَزَع: مبني للمفعول، نائبه الموصولُ، ومفعول جمع محذوف أي جمع المشبه والمشبه به أعني وجه التشبيه الجامع للطرفين.

والمعنى أن التشبيه ينقسم باعتبار وجهه إلى تمثيل وغير تمثيل. والتمثيل عند يوسف السكاكي هو التشبيه الذي انتُزِعَ فيه الوجه من طرق متعددة: أمرين فأكثر.

حال كون ذلك الوجه غير حقيقي أي لا يكون متحققاً حساً ولا عقلاً، فالتمثيل عنده منحصر في المركب الاعتباري. فعلى ما ذكرنا يكون كل واحد من طرفي التشبيه مركباً كما أن وجه الشبه فيه أيضاً مركب وهذا جعله السيد هو التحقيق. ورد على السعد في التمثيل له بتشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه الثريا بالعنقود؛ بأن المتبادر من انتزاع وجه الشبه انتزاعه من طرفيه لا انتزاعه من جميع أجزائه التي تركب هو منها. نعم كلام السعد في المجاز والمركب موافق لما عند السيد؛ فإنه قال عند قول صاحب التلخيص: (المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل) ما نصه: تشبيه التمثيل ما يكون وجهه منتَزَعاً من متعدد واحترز بهذا القيد عن الاستعارة في المفرد. انتهى.

مثال التمثيل قوله تعالى: **﴿مَثَلُ الذِينَ حُمِّلُوا التَّوْراةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوها كَمَثَلِ الحِمارِ يَحْمِلُ أسْفاراً﴾** فالوجه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع حصول الكدر والتعب في استصحابه وهو غير حقيقي، إذ ليس له تقرر في ذات الموصوف بل أمر يتصوره الذهن فقط.

ومع كونه مركباً منتَزَع من عدة أمور في طرفيه، ومنه قوله تعالى: **﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الذِي اسْتَوْقَدَ ناراً...﴾** الآية، المشبه المنافقون وصفتهم، والمشبه به المستوقد ناراً وصفته أو ذوو الصيب وصفتهم. والوجه توجه الطمع إلى تيسر حصول المطلوب بسبب مباشرة أسبابه القريبة مع تعقب الحرمان والخيبة لانقلاب الأسباب. وهذا المطلوب هو الانتفاء عما يحذر، والأسباب القريبة للمطلوب في قصة المنافقين الإيمان باللسان واتِّباع النبي ﷺ في ظواهر أحوالهم وانقلاب تلك الأسباب اطِّلاع الله تعالى على أسرارهم وافتضاحهم بين المؤمنين واتِّسامهم عندهم بسِمَة النفاق. والأسباب في المشبه به ظاهرة، وكذا انقلابها، فعُلِمَ أن المشبه منتزع من أمور جمّة.

قال في مراقي المجد: «وهي الأسباب القريبة وانقلابها إلى ما ينافيها» اهـ.

واعلم أيضاً أنه أمر توهُّمي لا تقرر له في ذات الموصوف بل شيء يعتبره العقل؛ ومنه قوله:

اصْبِــرْ عَلَــى مَضَــضِ الحَسُــو ... دِ فــإِنَّ صبــرَكَ قــاتِلُــهْ
كـــالنَّـــارِ تـــأكُـــلُ بَعْضَهـــا ... إنْ لَـــمْ تَجِــدْ مــا تـــأكُلُــهْ

فإن تشبيه الحسود المتروك مقاولته بالنار التي لا تمد بالحطب ليس إلا فيما يتوهم إذا لم يوجد معه في المقاولة مع تطلُّبه إياها من منعه ما يمد حياته فيسرع فيه الهلاك.

قال السيد في شرح المفتاح: «وقد اعتبر في كل من طرفيه عدة أمور: أما في جانب المشبه فالحسود ومضضه الذي هو وجع المصيبة وتطلُّبه للمقاولة ليتوصل بها إلى التشفّي عن باطنه؛ فصبرك على مضضه وتركك لمقاولته مع علمك بتطلُّبه إياها. وأما في جانب المشبه به: فالنار المقتضية بطبعها الالتهاب وعدم إمدادها بالحطب وإسراع الهلاك فيها بسبب ذلك». انتهى.

ومنه قوله:

وأنَّ مَــنْ أدَّبْتَــهُ فــي الصِّبــا ... كـالعـودِ يُسْقَـى المـاءُ فـي غـرسِـهِ
حَتَّــى تــراهُ مــورِقــاً نــاضِــراً ... بعــدَ الــذي أبْصَــرْتَ مـن يُبْسِــهِ

فتشبيه المؤدب في صباه بالعود المسْقَى الماءَ أوان الغرس إنما هو في المتوهم مما يلازم كون الصبي مهذباً بالأخلاق حميد السيرة بتأديبه المطلوب بسبب التأديب.

.... **وَمُطْلَقــاً لَــدَى الكَثِيــرِ فَــاعْــرِفْ**

يعني أن التمثيل عند الجمهور وهو التشبيه الذي الوجه فيه منتَزَع من عدة أمور مطلقاً، أي سواء كان الوجه غير حقيقي أو كان حقيقياً حسياً أو عقلياً، وقد تقدمت أمثلة كل من الحسي والعقلي والاعتباري.

وَالشَّيْخُ في التَّمْثِيلِ لِلْحِسِّ اجْـتَـنَبْ ... .

يعني أن الشيخ عبد القاهر الجرجاني اجتنب الوجه الحسي المنتزع من عدة أمور أي مع كون التشبيه فيه تمثيلاً، فالتمثيل عنده التشبيه الذي ينتزع فيه الوجه غير المتحقق حساً من متعدد. وذهب الزمخشري إلى أن كل تشبيه تمثيل. فالمذاهب أربعة وما ذكره الزمخشري أعمّ من الكل.

.... **وَغَيْــرُهُ خِــلافُــهُ لــهُ وَجَــبْ**

يعني أن القسم المقابل للتمثيل وهو المسمى غير التمثيل بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعاً من متعدد، وعند السكاكي ما لا يكون منتزعاً منه أو يكون وصفاً حقيقياً. وعند الشيخ ما لا يكون الوصف فيه منتزعاً من متعدد أو يكون الوصف فيه المنتزع من متعدد متحققاً حسياً.

وَمُجْمَلٌ مَا الوَجْهُ فِيهِ قد غَبَرْ ....

مُجملٌ بالرفع معطوف على تمثيل في قوله: ومنه تمثيل، وما موصولة، صلتها الوجه فيه، وغبر بمعنى حذف، والموصوف خبر مبتدأ محذوف.

وهذا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه، والمعنى أن من التشبيه باعتبار وجهه ما هو مجمل وهو ما لم يُذكَر وجهه، وليس المراد بالمجمل هنا ما هو مصطلح عليه في الأصول.

.... فَمِنْهُ ذُو الخَفا وَمِنْه مَا اشْتَهَرْ

هذا تقسيم للمجمل إلى مشتهر أي ظاهر وإلى خفي، فالمجمل الظاهر هو الذي يفهم الوجه فيه كل أحد، نحو: زيد كالأسد، يظهر لكل أحد أنه الجرأة.

والمجمل الخفي هو الذي لا يفهم وجهه إلا الذين لهم أذهان صحيحة يرتفعون بها عن درجات العوام، سواء كان يدرك بالبديهة أو التأمل وتسميته بالظاهر والخفي تسمية له بحال الوجه.

مثال الخفي قول بعضهم: هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها؛ وجه الشبه التناسب الذي يمتنع معه التفاوت إلا أنه في المشبه في الشرف بحيث لا يعد بعض فاضلاً وبعض أفضل منه وفي المشبه به في الصورة، لأن الحلقة المفرغة مُصْمَتَةُ الجوانب كالدائرة بخلاف المضروبة يُعْلَم طرفاها بالابتداء والانتهاء. والمصمتة ما لا انفراج في طرفيها كما يدل عليه كلام المطول.

لكن قال الفنري: المصمت هو الذي لا جوف له وهذا الكلام لفاطمة بنت الخُرْشُبِ ـ بضم الخاء والشين والراء الساكنة ـ الأنمارية حين مدحت بنيها أولاد زياد العبسي، وهم ربيع الكامل وعُمارة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس، فسئلت أيهم أفضل؟ فقالت: عمارة الوهاب لا بل فلان لا بل فلان إلى آخرهم. ثم قالت: ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل، هم كالحلقة المفرغة... إلخ.

ويقال: إن قائل ذلك كعب بن معدان الأشعري[1] لما ورد على الحجاج فسأله عن بني المهلب أيهم أنجد أي أشجع.

قال في الأطول: ولا تنافيَ بينهما بل يجتمعان على طريق توارد الخواطر أو على أخذ المتأخر من المتقدم.

قال في العروس: ويرد عليه أن الحلقة المفرغة ليس لها طرفان، وجوابه أن المهملة السالبة لا تقتضي وجود الموضوع.

وَمِنْـهُ مَـا وُصِـفَ فِيـهِ الْـوَاحِـدْ   أَوْ وُصِفَـا معـاً وَمِنْـهُ الفـاقِـدْ

يعني أن من المجمل ما وصف فيه احد من الطرفين وصفاً يشعر بوجه التشبيه، أما المشبه فكقولك: فلان كثير أياديه لدى طَلَبْتُ منه أو لم أطلبْ كالغيث. وأما المشبه به فكقولها: هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها، فإن وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه.

ومنه:

فـإنَّـك شَمْـسٌ والملـوكُ كـواكِـبُ   إذا طلعـتْ لـم يبْـدُ منهـنَّ كـوْكَـبُ

ومنه ما ذكر فيه وصف الطرفين معاً كما أشار له بقوله: (أو وصفا معاً)، كقول أبي نواس للحسن بن سهل:

سَتُصْبِحُ العِيسُ بِي والليلَ عندَ فَتًى   كثير ذكر الرِّضَى في ساعَةِ الغَضَبِ
صـدَفـتُ عنـهُ فلـم يصْـدِفْ مـواهِبَـهُ   عنِّـي وعـاودهُ ظنـي فلـمْ يَخِـبِ
كـالغيْـثِ إنْ جئتَـهُ وافـاكَ رَيِّعـهُ   وإن تـرَحَّلـتَ عنـهُ لَـجَّ فـي الطَّلَـبِ

وصفَ الممدوح بأن عطاياه فائضة عنه أعرض عنه أو لم يُعرض، وكذا وصف الغيث بأنه يصيبك جئته أو ترحلت عنه، وهذان الوصفان مشعران بأن الوجه أي الإفاضة في حالتي الإقبال عليه والإعراض عنه.

قوله: (والليل) أي والسير في الليل، وصَدَفَ من باب ضرب بمعنى أعرَضَ،

---

(١) لعل الصواب الأشقري بالقاف نسبة إلى الأشاقر الذين هم بطن من زهران الذين هم فرع من الأزد، ففي كتاب «الاشتقاق» لابن دريد عند ذكر زهران قال: ومنهم الأشاقر رهط كعب الأشقري الشاعر... إلخ. والله أعلم.

ومواهبه بفتح الباء وضمه فاعلاً ومفعولاً[1] لقوله: يصدف، فإنه جاء متعدياً ولازماً.

ومن المجمل ما فقد فيه وصف أحد الطرفين، نحو: زيد كالأسد، فإن قلت: ذكر الوصف وعدمه يشمل المجمل والمفصل فلا فائدة لتخصيصه بالمجمل. قلنا: له وجه، لأن المراد الوصف المشعر بالوجه، والمفصل ما ذكر فيه الوجه، فلو ذكر الوصف فيه لزم توهُّم التكرار وهو مستقبح في نظر البلغاء. قاله الفنري.

وَغَيْرُ مُجْمَلٍ هُوَ المُفَصَّلُ   وَرُبَّ مَلْزُومٍ بَدِيلاً يُجْعَلُ

هذا قسيم المجمل، يعني أن المفصل هو ما ذكر فيه وجه التشبيه ـ حقيقةً كان ـ كقوله:

وثَغْرُهُ في صَفَاءِ   وأدْمُعِي كَاللآلِي

بأن يُذْكَرَ مكانَ الوجه شيءٌ ملزوم للوجه كما أشار له بقوله: (ورب ملزوم بديلاً يجعل) أي يجعل مكان الوجه بدلاً من ذكر الوجه الحقيقي، كقولهم للكلام البليغ: هو كالعسل في الحلاوة، فإن وجه التشبيه هنا لازم الحلاوة وهو ميل النفس، لأنه المشترك بين العسل والكلام البليغ للحلاوة التي هي من خواص المطعومات.

قال عصام وغيره: «ولا يَبْعُدُ أن يُجعل وجه الشبه نفس الحلاوة ويجعل ثبوته للمشبه على سبيل التخييل كما في تشبيه السُّنَّةِ بالنجمِ والبِدعَةِ بالظلمة». انتهى.

وَمِنْهُ بِالوَجْهِ قَرِيبٌ مُبْتَذَلْ   ما الذِّهْنُ فِيهِ بَادِيَ الرَّأْيِ انتقَلْ

يعني أن التشبيه ينقسم باعتبار الوجه إلى غريب وسيأتي وإلى قريب مبتذلٍ، والقريب المستعمل للعامة وغيرهم. والابتذال: الامتهان لشهرته وعموم قربه، نحو: زيد كالفحم، فإن الفحم أعرف شيء بالسواد.

وفي الأطول: «مبتذل أي غير مصون عن أحد بل يعطى لكل أحد ويناله بمجرد توجُّهه، والابتذال: عدم الصيانة». انتهى.

فقوله: (مبتذل) تفسير لقوله: (قريب) وفسّر الناظم القريب المبتذل بقوله: فالذهن فيه... إلخ، أي التشبيه القريب هو الذي ينتقل فيه الذهن أي العقل من المشبه إلى

---

(١) لعله فاعلاً أو مفعولاً.

المشبه به باديَ الرأي أي أول الأمر من غير تأمل ولا تدقيق نظر بشرط أن يكون الانتقال المذكور بسبب ظهور الوجه في نفسه.

قال في الأطول: «وتحقيقه أن يكون المشبه بحيث إذا نظر العقل فيه ظهر المفهوم الكلي المشترك بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظرٍ والتفتت النفس إلى المشبه به» اهـ.

وظهور الوجه في التشبيه باديَ الرأي يكون لأمرين أشار إليهما بقوله:

لِعَدَمِ التَّفْصِيلِ وَالْحُصُولِ ... لِفَرْعِهِ مَعْ قِلَّةِ التَّفْصِيلِ

يعني أن أسباب قرب التشبيه وكونه نازل الدرجة اثنان: الأول عدم التفصيل بالوجه؛ إما لكونه أمراً واحداً كالسواد في تشبيه الهندي بالفحم أو البياض في تشبيه الشهد بالثلج أو لكونه أمراً جملياً بضم الجيم وسكون الميم منسوب إلى الجملة، فإن المجمل أسبق إلى النفس من المفصَّل، ألا ترى أن إدراك الإنسان من حيث إنه شيء أو جسم أسهل من إدراكه من حيث إنه جسم نام حساس أي مدرك بالحواس متحرك بالإرادة ناطق أي مدرك بالكليات، . لأن المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر.

قال السعد: «ولهذا كان العام أعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات». انتهى.

قال عصام: «وفيه نظر لأن العام ربما يكون مفصلاً كالجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة والخاص مجملاً كالإنسان». انتهى.

والسبب الثاني هو غلبة حصول المشبه به في الذهن مطلقاً أو عند حضور المشبه مع قلة التفصيل في الوجهين؛ أما غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقاً فلتكرره على الحس، كتشبيه الشمس في المرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فإن في وجه الشبه تفصيلاً ما، لكن المرآة غالبة الحضور في الذهن مطلقاً سواء حضر المشبه أم لا.

وأما غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه فلقرب المناسبة بينهما كتشبيه الجَرَّة الصغيرة بفتح الجيم بالكوز في المقدار والشكل أي الصورة المحسوسة، فإن في وجهه تفصيلاً ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكنَّ الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة، وإنما كان قلة التفصيل في الوجه مع غلبة حضور المشبه به لقرب المناسبة والتكرر على الحس سبباً لظهوره المؤدي إلى الابتذال مع التفصيل من أسباب الغرابة، لأن قرب

المناسبة في الصورة الثانية والتكرر على الحس في الأولى يعارض التفصيل القليل، لأن كلاًّ من القرب والتكرار يقتضي سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به، فيبقى الوجه كأنه أمر جملي لا تفصيل فيه، فيصير سبباً للابتذال؛ والمثال للتلخيص. ولا يرد عليه أن حضور الكوز والمرآة مما يغلب مطلقاً، لأنّا نقول: إن كلاًّ منهما مما يغلب حضوره عند حضور المشبه للمناسبة فيصح التمثيل له بأيهما شئت، وإن كلاًّ منهما أيضاً مما يغلب حضوره مطلقاً لتكرره على الحس فيصبح التمثيل له بأيهما شئت.

قوله: والحصول معطوف على المضاف في قوله: لعدم التفصيل أي لعدم التفصيل أو الحصول لفرعه أي المشبه به، فالواو بمعنى أو.

وقوله: مع قلة التفصيل راجع للسبب الثاني.

تنبيه: قال أحمد بن يعقوب الدلائي في مواهب الفتاح على تلخيص المفتاح: فإن قيل: ما الفرق بين الظاهر وبين المبتذل؟ وما الفرق بين القريب والخفي المقابل للظاهر؟ لأنهم أدخلوا في المبتذل كل ما يقدر كل أحد على استعماله بسهولة ولو لم يقع كثرة استعماله بالفعل. فإن كان الظاهر هو المبتذل والقريب هو الخفي وجب إسقاط أحد البابين. قلت: لا شك أنه يمكن إدخال أحد البابين في الآخر كما قلت، لكن حيث ذكر صاحب التلخيص كلاًّ منهما على حدة وجب التفريق بينهما؛ فإن الظاهر أعم من المبتذل لأن الظاهر هو ما قرب إدراكه عند قصد التشبيه أو قرب بعد إحضار الطرفين ولو كان إحضار أحدهما يحتاج فيه إلى تأمل.

والمبتذل لكل أحد هو ما قرب إدراكه مع كثرة الاستعمال، ويلزمه الإدراك كلما أريد التشبيه، وعلى هذا فالأولى إدخال المبتذل في الظاهر دون ما صنعنا نحن المقتضي لترادفهما.

وإذا عُلِمَ الفرق بين الظاهر والمبتذل عُلِمَ الفرق بين مقابليهما؛ تأمله.

وَهْـوَ خِـلاَفُـهُ الغَـرِيـبُ مَـا اخْتَفَـى ... فِـي أَوَّلِ الـرأْيِ لَـدَى أَهْـلِ الصَّفـا

ضمير هو راجع للتشبيه القريب، يعني أن التشبيه القريب يخالفه التشبيه الغريب؛ لأن الغريب هو ما خفي وجهه في أول الأمر على أهل الأذهان الصافية إذ لا عبرة بغيرهم. وإذا خفي الوجه فلا ينتقل من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق نظر.

فالغريب لا يستعمله إلا الخاصة بخلاف المبتذل الذي يقدر كل أحد على استعماله، وعدم ظهور الوجه لأمرين أشار إلى الأول منهما بقوله:

لِكَثْـرَةِ التَّفصِيـلِ وَاذْكُـرِ المَثَـلْ   وَالشَّمسُ كَالْمِرآةِ فِي كَفِّ الأشَلْ

يعني أن كثرة التفصيل في أجزاء وجه الشبه ولو مع الغلبة سبب بعد التشبيه وغرابته، واذكر مَثَلَهُ بالتحريك أي دليله وهو قوله: (والشمس كالمرآة... إلخ) فإن وجه الشبه فيه هو الهيئة التي تقدم ذكرها وقد عرفت ما فيها من التفصيل.

ولما فيه من كثرة التفصيل لا يقع الوجه في نفس الرائي للمرآة المضطربة إلا بعد مضي زمان يُتمكن فيه من النظر مع الثاني.

ومن أمثلة كثرة التفصيل تشبيه الثريا بعنقود الكرم المنور، وقوله: كأنَّ مَثَارَ النقع... إلخ.

أَوْ كَـانَ غَيْـرَ غَـالِـبٍ مَـا يَحْضُـرُ   ثَـانٍ إذَا مَـا أَوَّلٌ يُـصَـوَّرُ
أَوْ مُطْلَقاً ....

(ما) في قوله: (ما يحضر) مصدرية، و(أول) مرفوع بفعل محذوف يفسره ما بعده، و(كان) بجملتها معطوف على الجار والمجرور في قوله: (لكثرة التفصيل).

والمعنى أن عدم ظهور الوجه يكون لأمرين:

الأول: كثرة التفصيل.

والثاني: أن يكون الثاني وهو المشبه به نادر الحضور في الذهن؛ إما عند تصوير الأول أي المشبه لبُعد المناسبة كما في تشبيه البنفسج بنار الكبريت، وإما مطلقاً.

وأشار إلى أسباب ندور حضوره مطلقاً بقوله:

.... لكونِهِ وَهْمِيًا   أَوْ ذا خَيـالٍ أَوْ أَتَـى عَقْلِيَّـا
أَوْ كَـونِهِ مُـرُورُهُ بـالحِسِّ قَـلْ   مِثْلَ الَّذي في شَبَهِ الشَّمْسِ انْتَقَلْ

يعني أن يندر حضور المشبه به مطلقاً:

ـ لكونه وهمياً وهو ما لا يدرك بإحدى الحواس الظاهرة، لكنه بحيث لو أدرك لكان مدركاً بها؛ كأنياب الغول. وكذا يندر:

ـ لكونه مركباً خيالياً وهو المعدوم الذي فرض مجتمعاً من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس، كأعلام ياقوت نشرت على رماح من زبرجد.

ـ أو لكونه مركباً عقلياً: ﴿كَمَثَلِ الحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفاراً﴾.

ـ أو لكونه قليل المرور على الحس أي قليلاً مشاهدة الحواس له كما مر في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل، لأنه كثيراً ما ينقضي عمر الإنسان ولا يتفق له أن يرى مرآة في كف الأشل.

وإنما كان ندور حضور المشبه به سبباً لخفاء الوجه، لأن الوجه فرع الطرفين ومنهما ينتقل إليه لكونه المشترك والجامع بينهما، فلا بد أن يحضر الطرفان أولاً ثم يطلب ما يشتركان فيه.

فإن قيل: كون ظهور الوجه بادِيَ الرأي سبباً للانتقال من المشبه إلى المشبه به من غير تأمل يستلزم أن يكون تعقل الوجه قبل تعقل المشبه به، وذلك منافٍ لهذا الكلام السابق.

فالجواب: كما في الأطول أن تعقل الوجه موقوف على تعقل الطرفين، وسبب للانتقال من المشبه إلى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافي.

فقوله: (كونِه) معطوف على الكون المجرور باللام، و(شَبَه) بالتحريك بمعنى التشبيه، و(انتقَلَ) مطاوع نقل عن أهل الفن.

وَإِنَّمَا يَعْنُونَ بِالتَّفْصِيلِ أَنْ ... يُنْظَرَ فِي أَكْثَرَ مِنْ وَصْفٍ يَعِنْ

يعني أن المراد بالتفصيل في الوجه أن ينظر في أكثر من وصف واحد لشيء واحد أو أكثر، بمعنى:

ـ أن تعتبر في الأوصاف وجودها كلها كتشبيه الثريا بعنقود الملاحية المنور.

ـ أو تعتبر عدمها كلها كتشبيه الشخص العديم النفع بالعدم، وهذا القسم يقابل الأعراف[1].

ـ أو تعتبر وجود البعض وعدم البعض؛ يعني مركباً من وجود وعدم كتشبيه سنان

(١) الصواب: «الأعرف» بدون ألف بعد الراء، وقد كتبت في النسختين بصورة غير واضحة.

الرمحِ بِسَنا لَهَبٍ لم يتَّصل بدخان[1]. كل ذلك يكون في أمر واحد أي موصوف واحد أو أكثر، كما في تشبيه مفرد بمفرد مقيدين أو غير مقيدين، أو في أمرين أو ثلاثة أو أكثر، كما في تشبيه مركب بمركب أو مركب بمفرد أو مفرد بمركب.

فالأقسام اثنا عشر حاصلة من ضرب ثلاثة التي هي أقسام الاعتبارات في الأربعة التي هي أحوال الموصوف الواحد والاثنين والثلاثة والأكثر من ذلك أي أربعة فأكثر.

عَلَى وُجُوهٍ كَثُرَتْ وَالأَعْرَفُ ... أَخْذُكَ بَعْضاً مَعَ نَفْيٍ يُصْرَفُ
لِلبَعْضِ أَوْ مَعَ انْقِطاعِ النَّظَرِ ... عَنْهُ ....

يعني يظهر التفصيل ويقع على وجوه كثيرة كما تقدم في شرح البيت الذي قبل هذا. والأعرف من تلك الوجوه أي أشهرها وأغلبها ثلاثة: أحدها أن تأخذ بعضاً من الأوصاف مع نفي مصروف وواقع على البعض الآخر أي يعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قول امرىء القيس:

حَمَلْتُ رُدَيْنِيًّا كَأَنَّ سِنانَهُ ... سَنا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخانِ

اللهبُ: شعلة نار يعلوها الدخان. فالمشبه به سَنا لَهَبٍ فاعتبر في سنا اللهب الشكل أي الصورة واللون واللمعان، ونفى الاتصال بالدخان لأنه يقدح في التشبيه المقصود فلا يتم وجه الشبه بدون عدمه. ومن غرابة التشبيه ولطفه هنا أن يعتبر كون السنان متصلاً بالخشب لكون اللهب كذلك في الأغلب. وبهذا ظهر أن مراده بأخذ بعض الأوصاف وترك بعض أن يأخذ الحقيقية مريداً بعض أوصافها مشترطاً خلوها عن بعض الأوصاف.

قوله: (أو مع انقطاع... إلخ) هذا هو الوجه الثاني من أقسام الأعرف وهو أن تأخذ بعض الأوصاف مع قطع النظر عن البعض الآخر، ومع هذا تكون أقسام الاعتبارات أربعة تضرب في أحوال الموصوف الأربعة يخرج ستة عشر قسماً.

.... أَوْ أَخْذُ كُلِّها كَمَا دُرِي

---

(١) التشبيه مأخوذ من قول امرىء القيس:
حَمَلْتُ رُدَيْنِيًّا كَأَنَّ سِنانَهُ ... سَنا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخانِ

أخذُ: بالرفع معطوف على أخذ المضاف لضمير الخطاب.

يعني أن هذا هو القسم الثالث من أقسام الأعرف وهو أن يعتبر جميع الأوصاف كما تشبه الثريا في العنقود[1] اعتبر في الثريا الشكل واللون والمقدار واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب، ثم اعتبر في عنقود الملاحية مثل ذلك.

قال في العروس: وفيه نظر لأن اعتبار جميع الأوصاف لا يمكن فينبغي أن يقال جملة منها اهـ.

قلت: بل يمكن لأن المراد الأوصاف المشهورة وغير الأعرف هو ما اعتبر فيه نفي الجميع.

مَتَى يُرَكَّبْ مِنْ أمورٍ أكْثَرا ... فَذَاكَ أبْعَدُ مِنَ الذِّهْنِ يُرَى

يعني أن التركيب للوجه كلما كان من أمور كثيرة خيالياً كان كقوله: وكان محمر الشقيق... البيت[2]، أو عقلياً كان التشبيه أبعد عن الأذهان لكثرة تفاصيله فلا تدركه العامة. وإنما لم نقل: أو حسياً لأن المنقسم التركيب لا المركب والتركيب لا يكون حسياً.

مثال العقلي قوله تعالى: ﴿**إنَّما مَثَلُ الحَياةِ الدُّنْيا كَماءٍ**﴾ إلى قوله: ﴿**كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بالأَمْسِ**﴾ فإنها عشر جمل انتزع الوجه من مجموعها بحيث لو أسقط منها شيء اختل التشبيه.

والمراد بالعشر: أنزلناه، فاختلط، مما يأكل، حتى إذا أخذت، وازَّيَنَتْ، وظن، أنهم قادرون، أتاها، فجعلناها، كأن لم تغنَ بالأمس.

فالمراد بالجملة ما هو في صورة الجملة وإن كان مُؤَوَّلاً بمفرد، كقوله: ﴿**أَنَّهم قادرون**﴾، وقوله: ﴿**كأن لَمْ تَغْنَ بالأمسِ**﴾ فقد شبه في الآية مَثَلَ الحياةِ الدنيا أعني حالها العجيبة الشأن التي هي تَقَضِّيها بسرعة وانقراض نعيمها بغتة بالكلية بعد ظهور قوتها

---

(١) كذا في «ق» وهو ساقط في «م»، ولعل الصواب: كما في تشبيه الثريا بالعنقود اعتبر في الثريا... الخ.

(٢) يشير إلى البيت الذي مرّ بنا وهو:

وكانَ محمرَّ الشقيـ ... ـق إذا تصوبَ أو تَصَعَّدْ

واغترار الناس بها، بزوال خضرة النبات الحاصل من الماء فجأة وذهابه حطاماً لم يبق له أثر أصلاً، بعد ما كان غضاً طرياً قد التفّ بعضه ببعض وزين الأرض بألوانه، حتى إذا طمع الناس في ذلك وظنوا أنه مُسَلَّم من الجوائحِ أتاه بأس الله فجأةً فكأنه لم ينبت قبل ذلك.

بَلِيغُ ذَا التَّشْبِيهِ قُلْ ذاكَ الأخِيرْ إذْ لَيْسَ مُدْرِكاً لهُ غيرُ الخَبِيرْ

يعني أن التشبيه البليغ هو هذا الضرب الأخير أعني البعيد الغريب دون القريب المبتذل. وإنما كان التشبيه البليغ هذا الضرب لأنه لا يدركه ـ لأجل غرابته ـ إلا الخبيرُ أي الماهر الحاذق دون عموم الناس.

فالغرابة تقتضي قلة الوجود وقلة الوجود تقتضي أن لا يدركه كل أحد فيكون أكثر تعلُّقاً بالقلب من القريب المبتذل. ولا يقال: على هذا يكون الغريب نوعاً من التعقيد لعدم ظهوره، لأنّا نقول: إن المراد بعدم الظهور في التشبيه ما كان سببه لطف المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعاني على بعض.

والتعقيد المذموم ما كان سببه سوء ترتيب الألفاظ أو اختلال الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثاني الذي هو المراد من اللفظ.

وَكُلُّ مَا يَجِيءُ بَعْدَ الطَّلَبِ أحْلَى مِنَ المُنْسَاقِ دُونَ تَعَبِ

هذا سبب آخر لكون التشبيه البليغ هو البعيد، يعني أن التشبيه البليغ إنما يكون بليغاً لغرابته، ولأن ما يجيء ويحصل عند النفس بعد طلبها له ألَذّ وأحلى من المسوق لها بلا تعب في طلبه، وكلما كثرت الأوصاف التي يقع بها التركيب كثر الطلب.

قال في الأطول: «ولا تنافِيَ بينه وبين ما يستعملونه من أن حصول نعمة غير مترقبة ألذُّ، فإن الطلب لا ينافي الحصول غير المترقب فإنه يمكن حصول الطلب قبل وقت ترقبه أو من غير موضع يطلب منه ويترقب منه، فإذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة». انتهى.

وَإنَّمَا البَلِيغُ مَا يَنْدَرِجُ فِي البُلَغا الَّذِي لَهُ يُخَرِّجُ

يعني أن التشبيه البليغ هو الذي يَدْخُلُ مُخْرِجُهُ أي المتكلم في البلغاء ويُعَدُّ منهم، فلا يقال: البلاغة لا يوصف بها إلا الكلام والمتكلم والتشبيه ليس واحداً منهما، فكيف

وصف بها لو حمل على الكلام الذي فيه التشبيه. فالبلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه بليغاً غريباً أو قريباً، فربما كان الخطاب مع مخاطب يستدعي تشبيهاً قريباً لسوء فهمه فلا يكون الغريب بليغاً.

والجربي فسَّر البليغ بالذي يبلغ القلوب ويكون مقبولاً عندها.

وَيُغْـرِبُ القَـريـبَ مِنْـهُ السَّلَـفُ كَـالْـوَجْـهِ بَـدْرُ التـمِّ لَـولاَ الكَلَـفُ

الضمير المجرور بمن عائد على التشبيه، يعني أن السلف أي أهل البلاغة يتصرفون في التشبيه المبتذل بما يجعله غريباً؛ كقولك: وجه زيد كالبدر في الحسن والضوء لولا الكَلَفُ أي لولا وجود الكلف في البدر. فتشبيه الوجه بالبدر مبتذل لكن أخرجه القيد إلى الغرابة والتفصيل لاشتماله على زيادة خفاء.

ومنه قول الوطواط:

عَـزَمَـاتُـهُ مِثْـلُ النجـومِ ثـواقِبـاً لـو لـم يكـن للثـاقبـاتِ أُفُـولُ

فإن تشبيه العزم الذي هو الرأي بالنجوم في الاهتداء مبتذل لكن الشرط المذكور أخرجه إلى الغرابة.

وكوكب ثاقب: شديد الضياء من ثقب بمعنى نفَذَ، لأن النجم يخرق الظلمة وينفذ منها.

والتصرف المذكور لا يُخرِج التشبيه عن القرب بل هو قريب غريب لا بعيد، لأن أسباب البعد المذكورة فيما سبق لا توجد هٰهنا. قاله الفنري.

ومنه قوله:

تَـكـادُ يَحْكِيكَ صَوْبُ الغيـثِ مُنْسَكِباً لـو كـان طلـق المحيـا يمطـر الـذَّهَبـا
والدهر لو لم يخن والشمس لو نطقت والليث لو لم يصِدْ والبحرُ لو عَذُبا

ففيه مخرجان إلى الغرابة الشرط وعكس التشبيه.

وَهُـوَ مَشْـرُوطٌ إذا مَـا التَحَقـا بِسَبَـبِ الشَّـرْط لَـدَى مَـنْ سَبَقـا

فاعل التحق ضمير عائد إلى التشبيه القريب، يعني أن التشبيه المتصرف فيه بما يخرجه إلى الغرابة يسمى عند أهل الفن مشروطاً إذا التحق بالغريب بسبب شرط للمشبه

أو المشبه به أو لكليهما وجودي أو عدمي أو مختلف يدل عليه صريح اللفظ أو سياق الكلام.

وقال الجربي: «قيل: التشبيه المشروط هو ما اشتُرِطَ فيه أن يكون المشبه به متَّصفاً بما هو غير متَّصف به في الواقع. ويدل على ذلك الشرط صريح اللفظ كما ذكر أو سياق الكلام، كقولهم: هي بدر يسكن الأرض».

ومن المدلول عليه بالسياق قولهم: هذه القبة فَلَكٌ ساكنٌ أي لو كان الفَلَك يَسكُن.

ومن غير المشروط قول البحتري:

سَحابٌ خَطاني جُودُهُ وهو ممرعٌ ... وبحر عداني صوبُه وهو مفعَمُ
وبدر أضاءَ الأرضَ شرقاً ومغرِباً ... وموضع رحْلي منه أغبرُ مظلمُ

فإن تشبيه الجواد بالسحاب والبحر وبالبدر مبتذل، وكل من القيود يخرجه إلى التفصيل.

ما ذُكِرَتْ فِيهِ الأدَاةُ مُرْسَلُ ... وَهْوَ مُؤَكَّدٌ إذا مَا تُخْزَلُ

يعني أن التشبيه الذي ذكرت فيه الأداة يسمى مرسلاً، نحو: زيد كالأسد، سمي مرسلاً لإرساله من التأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر أن المشبه هو المشبه به، والذي حذفت منه الأداة يسمى مؤكداً بصيغة اسم المفعول، نحو: زيد أسد، سمي مؤكداً لتأكيده بحذف الأداة لأن المشبه في ظاهر اللفظ هو عين المشبه به. ومنه قوله تعالى: ﴿**وهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ**﴾ أي كمرِّ السحاب.

قال عصام في الأطول في جعل زيد في جواب من قال: من يشبه الشمس أي يشبهها؟ زيد، مؤكداً[1] نظر لأن حذف الأداة على هذا الوجه لا يشعر بأن المشبه عينُ المشبه به، بل الوجه أن يفرق بين الحذف والتقدير ويجعل الحذف كناية عن الترك بالكلية بحيث لا تكون مقدرة في نظم الكلام، أو يكون الكلام خلواً عنها مشعراً بأن المشبه عين المشبه به في الواقع بحسب الظاهر، فعلى هذا مثل: ﴿**وهي تمر مرَّ السحابِ**﴾ إذا كان في التقدير مثل مرَّ السحاب بالقرينة مجاز مرسل، ويدعوى أن مرور الجبال عين السحاب تشبيه مؤكد فاعرفه، فإنه من عوارف الفياض وأزهار روضة من الرياض لا يفتح بابها إلا للعارف المرتاض. انتهى.

---

(١) في «ق» مؤكد.

وَرُبَّمَــا فِيــهِ أَضَــافَ الثَّــانِــي لأَوَّلٍ مُـنْطَلِــــقُ اللِّســـــانِ

الضمير المجرور بفي عائد إلى التشبيه المؤكد والمراد بمنطلق اللسان البليغ، يعني أن البليغ كثيراً ما يضيف في التشبيه المؤكد الثاني الذي هو المشبه به للأول الذي هو المشبه بعد حذف الأداة، كقوله:

والرِّيحُ تعْبَثُ بالغُصُونِ وقَدْ جَرَى ذَهَبُ الأصيلِ عَلَى لُجَيْنِ الماءِ

أي أصيل كالذهب على ماء كاللُّجَيْنِ بضم اللام وفتح الجيم أي الفضة في البياض والصفاء.

والأصيل: الوقت بعد العصر إلى المغرب يوصف بالصفرة.

فَمَـا وَفَـى بِغَـرَضٍ فِيـهِ قُبِـلْ ....

يعني أن التشبيه باعتبار الوجه أو الطرف ينقسم إلى مقبول ومردود؛ فالمقبول هو الوافي بإفادة الغرض من التشبيه؛ كأن يكون المشبه به أعرف شيء بوجه الشبه عند المخاطب فيما يكون المشبه به أعرف بالوجه، وهو أربعة أقسام كما تقدم. لأن النفس إلى الأعرف عندها أميل وله متى صادفته أقبل. وكأن يكون المشبه به مسَلَّمَ الحكم في وجه الشبه أي معروفه عند المخاطب فقط، وإن لم يكن كذلك عند كل أحد. وقولنا: (أعرف شيء) هو كذلك في عبارة المفتاح والتلخيص.

وقال في الأطول: «الأوْلَى أعرف الطرفين».

.... وَغَيْــرُ وَافٍ بِــالإِفَــادَةِ حُـظِــلْ

يعني أن غير الوافي بإفادة الغرض محظول أي ممنوع عندهم ومردود غير مقبول؛ كتشبيه ثوب شديد السواد بآخر ضعيفه، فيما إذا كان الغرض بيان المقدار فإنه مردود. وكذا لو شُبِّهَ إنسانٌ بالمسكَ في السواد لأنه ليس معروفاً بالسواد أي مشهوراً به ما لم يذكر الوجه، كما في قوله، والبيتان من بحر السريع[1]:

أشْبَهَــكِ المِسْــكُ وأشْبَهْتِــهِ فــي لــونِــهِ قــائمــةٌ قــاعِــدَهْ
لاَ شَــكَّ إذْ لَــوْنُكُمــا واحِــدٌ أنَّكُمــا مِــنْ طِينَــةٍ واحِــدَهْ

(١) جملة «والبيتان من بحر السريع» غير موجودة في «م».

أَقْــوَاهُ مَــا أداتُــهُ وَمَــا جَمَــعْ   قَـدْ حُـذِفَـا أوْ مَـعَ أَصْـلٍ يُتَّبَـعْ

هذا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها. فأعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة ما حذف فيه الوجه والأداة، نحو: زيد أسد، وكذا إذا حذف معهما المشبه، نحو: أسد، في مقام الإخبار عن زيد كما إذا كان بينك وبين مخاطبك مذاكرة في زيد مثلاً. ومنه قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ أي هم كالصم والبكم والعمي، لأن فيه قوتين: إحداهما[1] من جهة حذف الوجه لأن وجه الشبه عند حذفه عام في الظاهر عموم بدلية وصلاحية لا عموم استغراق، والأخرى من جهة حذف الأداة كما تقدم، فالأصل في قوله: مع أصل هو المشبه.

وقوله: (يُتَّبَعُ) بالبناء للمفعول إشارة إلى أن ذكر المشبه به إنما هو تبع لذكر المشبه لأنه الأصل.

فَمَـا بِـهِ الحَـذْفُ لِـواحِـدٍ خُـذَا   ومَـا عَـدَى خـالٍ فَـراعِ المَـأْخَـذَا

يعني أن التشبيه الأعلى بعد المرتبة المذكورة: التشبيه الذي حذف فيه واحد فقط أي واحد من الأداة والوجه ذُكِرَ المشبه أم لا.

فالباء في قوله: (به) ظرفية وما عدا ما ذكر وهو ما ذكرا فيه خالٍ من القوة.

(١) في «ق» أحدهما.

الحقيقة والمجاز غير العقليين

أي هذا مبحثهما، وهذا المبحث هو المقصد الثاني من علم البيان والمقصود الأصلي هو المجاز، لكن جرت العادة أيضاً بالبحث عن الحقيقة لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة، حيث اشتملت الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له. ولهذا قدم تعريف الحقيقة؛ وإنما قيدهما الناظم بقوله: غير العقليين، ولم يقل: الحقيقة والمجاز اللغويان، لئلا يُتوهمّ أن المراد باللغوي مقابل الشرعي والعرفي، ولم يترك التقييد خوف توهم دخول العقلِيَّيْن.

والحقيقة: من حقَّ مقابل بَطَل يَحِقُّ بالكسر والضم أي ثبت ووجب، فهي فعيل بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول، من حَقَّقْتُ الشيء إذا أثْبَتُّهُ، نقل إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الأصلي.

والتاء في (الحقيقة) عند صاحب المفتاح للتأنيث وعند الجمهور للنقل من الوصفية إلى الاسمية، أعني أن لحوق التاء به علامة على النقل كما في الذبيحة

وقال الفنري: معنى كون التاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية أن اللفظ إذا صار بنفسه اسماً لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفاً كانت اسميته فرعاً لوصفيته لأن المؤنث فرع المذكر، فتُجعَلُ التاء علامة للفرعية. انتهى.

كَلِمَـةٌ فِيمَـا لَـهُ قَـدْ وُضِعَـتْ   فِيمَـا بِـهِ تَخَـاطُـبٌ اسْتُعْمِلَـتْ
حَقِيقَةٌ ....

هذا تعريف الحقيقة في الاصطلاح؛ قوله: (كلمةٌ) مبتدأ خبره قوله: (حقيقة)، والجارّ في قوله: (فيما له قد وضعت) متعلق باستعملت، وفي قوله: (فيما به تخاطب) متعلق بوضعت.

والمعنى أن الحقيقة في الاصطلاح هي الكلمة المستعملة في معنى وضعت تلك الكلمة له في وضع به يقع التخاطب أي التكلُّم بتلك الكلمة.

والمراد بالوضع في الحقيقة الشرعية والعرفية هو غلبة الاستعمال وفي اللغوية هو جعله للفظ دليلاً عليه. وقد استعمل المشترك في معنييه.

فخرج بالمستعملة الكلمة قبل الاستعمال، فلا توصف بحقيقة ولا مجاز. وخرج بقوله: (فيما وضعت له) المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له أصلاً، والغلط في قولك: خذ هذا الفرس مشيراً إلى كتاب، فلفظ (الفرس) قد استعمل في غير ما وضع له فليس حقيقة ولا مجازاً لعدم العلاقة. ولا يقال: الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه والغلط كذلك فكيف يخرج؟ لأنّا نقول: القصد شرط في الوضع، والغلط ليس بمقصود. وكذلك كل صادر من غير قصد ككلام المجانين والصبيان لا يوصف بحقيقة ولا مجاز.

وخرج بقولنا: (في وضع يقع به التخاطب) المجاز المستعمل فيما وضع له باصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب، كالصلاة إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فإنها مجاز لكون الدعاء غير ما وضعت له في اصطلاح الشرع، لأنها في اصطلاح الشرع إنما وضعت للأركان والأذكار المخصوصة مع أنها موضوعة في عرف اللغة للدعاء. وأما الكناية، فقيل: حقيقة فيجب إدخالها في حد الحقيقة، وقيل: مجاز وعليه فيجب إخراجها، وقيل: لا حقيقة ولا مجاز فيجب أن تخرج من حدَّيهما.

وأورد على تعريف الحقيقة بالكلمة خروج المركب فإنه ينقسم أيضاً إلى حقيقة ومجاز، فالواجب أن يقال: اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب فإن المركب موضوع بالنوع على الصحيح. وأجيب بأنه لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض إلا لما هو الأصل أعني الحقيقة في المفرد.

.... وَالْـوَضْـعُ قُـلْ أَنْ يُجْعَـلاَ لَـفْظـاً عَلَـى المَعْنَـى دَلِيـلاً مُسْجَـلاَ
بِنَفْسِهِ ....

يعني أن الوضع هو جعل اللفظ دليلاً على المعنى بنفسه أي نفس اللفظ لا بقرينة تنضم إليه كما في المجاز، فالعلم بالوضع كافٍ في فهم المعنى عند إطلاق اللفظ.

فخرج المجاز عن أن يكون موضوعاً بالنسبة إلى معناه المجازي، لأن دلالته عليه بقرينة دون المشترك لأنه عين للدلالة على كل من معنييه أو معانيه بنفسه، وعدم فهم أحد المعنيين على التعين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك.

واللفظ في قوله: (أن يجعل لفظاً) مخرج لوضع غير اللفظ كالخط والعقد والإشارة والنصب ونحوها، وهذا شامل لوضع غير اللغة العربية.

ومعنى الإطلاق في قوله: (مسجلا) أنه لا فرق بين أن يكون الواضع للفظ هو الله كما هو الراجح في وضع اللغات أو غيره. ولا يقال: يخرج الحرف لأنه دال على المعنى في غيره، لأنّا نقول: الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره.

فاللام في قولنا: الرجل مثلاً، يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل.

. . . . وَقَوْلُ عبَّادٍ يَدُلْ بِذَاتِهِ عَلَى الفَسَادِ مُشْتَمِلْ

(قول): مبتدأ خبره (مشتمل) و(على الفساد) متعلق بمشتمل، يعني أن عباداً الصَّيْمَرِيَّ ـ بفتح الميم وضمها ـ نسبة إلى صَيْمَرَ، بلدة في أقصى عراق العجم، ذهب إلى أن بين كل لفظ ومعناه مناسبة؛ وإلا فلِمَ اختصّ به؟ فقيل: بمعنى أن المناسبة حاملة على الوضع فيحتاج إليه، وقيل: بل كائنة في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج إليه، والثاني هو الراجح عنه؛ يدرك تلك المناسبة بعض الخواص كالقيافة، ويعرفه غيره منه. ورُدَّ بأنه لو كان دالاًّ بذاته للمناسبة امتنع وضعه مشتركاً بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان، والجون للأبيض والأسود، لاستلزامه أن يكون المفهوم من قولنا: هو ناهل أو جون اتصافه بالمتنافيين.

قال القرافي: حُكِيَ أن بعضهم يدّعي أنه يعلم المسميات من الأسماء، فقيل له: ما مسمى أدغاغ؟ فقال: أجد فيه يُبْساً شديداً وأُراهُ اسمَ الحجر. وهو كذلك.

وَكِلْمَةٌ اسْتُعْمِلَتْ فِي غَيْرِ مَا قَدْ وُضِعَتْ لَهُ بِمَا قَدْ عُلِما
بِهِ التَّخاطُبُ معَ الذِي انتصَبْ مِمَّا بِهِ الصَّرْفُ عَنِ الأَصْلِ وَجَبْ
تُدْعَى المَجَازَ . . . .

قوله: (كِلْمَةٌ) مبتدأ خبره جملة (تُدْعَى).

والمَجازُ: أصله مَجْوَزٌ قُلبت واوه ألفاً بعد نقل الحركة إلى الجيم، فهو مصدر ميمي من جازَ المكانَ إذا تعدّاه، نُقِلَ إلى الكلمة الجائِزَةِ مكانَها الأصلِيَّ، فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل، أو إلى الكلمة المَجُوز بها مكانها الأصليّ فهو منقول إلى معنى اسم المفعول. وبعضهم جعله منقولاً من مَفْعَلٍ اسم مكان لا منه مصدراً، من قولهم: جعلت

كذا مَجازاً إلى حاجتي أي طريقاً إليها، وهو الأظهر، لأن مجيء المَفْعَلِ بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز.

وأما كونه منقولاً من مَفْعَلٍ اسمِ زمانٍ فلا يصح إذ ليس بينه وبين الجائز علاقة معتبرة فلا يصح أن يكون مأخوذاً منه.

والمعنى أن المجاز المفرد هو الكلمة اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً المستعملة في غير ما وضعت له في الاصطلاح الذي علم من وقوع التخاطب به مع نصب قرينة صارفة عن إرادة أصل الكلمة، أي المعنى الذي وضعت له مع العلاقة بفتح العين وهي اتصال أمر بأمر في معنى.

فخرج بالمستعملة الكلمة قبل الاستعمال فلا توصف بحقيقة ولا بمجاز.

وبقوله: في غير ما وضعت له الحقيقة مرتجلة كانت أو منقولة أو غيرهما، كالمشترك والمشتقات فإنها حقائق ولا يقال فيها مرتجلة أو منقولة. وذهب بعضهم إلى أن المنقول والمرتجل واسطة بناء على أن المرتجل ما نقل من معنى لآخر بلا مناسبة، والمنقول هو ما نقل من معنى لآخر لمناسبة بينهما.

قال ياسين: «لكن يلزم من وجود المناسبة في المنقول أن[1] يكون مجازاً، لأنه ليس كل مناسبة تكفي في علاقة المجاز».

وخرج بقوله: مع الذي انتصب... إلخ، الكناية لأن الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز إرادته.

فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازاً وقد يكون كناية وقد يكون غلطاً وقد يكون مرتجلاً وقد يكون منقولاً.

وقد قدّمنا أن المرتجل والمنقول حقيقة نظراً إلى أن الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة وضع جديد، فيكون اللفظ مستعملاً في غير ما وضع له فيكون حقيقة، وإنما جعلا هٰهنا من أقسام المستعمل في غير ما وضع له نظراً إلى الوضع الأول فإنه أَوْلَى بالاعتبار، قاله الفنري في المرتجل ولا فرق بينهما.

---

(١) هكذا في النسختين.

ودخل بقوله: بما قد علم به التخاطب المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح التخاطب، كلفظ الصلاة إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً، فإنه وإن استعمل فيما وضع له في الجملة فليس مستعملاً فيما وضع له في اصطلاح التخاطب أعني اصطلاح الشرع.

تنبيه: ذكر بعضهم أن الأعلام ليست بحقيقة ولا مجاز لأنها مستعملة في غير ما وضع.

واعلم أن العلاقة شرط المجاز لا ركن من ماهيته وشرط الشيء لا يذكر في حده.

..... ثُـمَّ ذَا الْكُـلُّ انْتَمَـى . لِلشَّـرْعِ واللُّغَـةِ والعُـرْفِ انْتِمـا

(ذا) مبتدأ، والكل: بدل منه، وجملة انتمى خبره، وانتما آخر البيت مفعول مطلق.

يعني أن كلاًّ من الحقيقة والمجاز شرعي، ولغوي، وعرفي خاص يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والبياني والكلامي، أو عرفي عام لا يتعين ناقله.

أما الحقيقة فإن كان واضعُها واضعَ اللغة فهي لغوية، وإن كان الشارع فشرعية، وإلا فعرفية عامة أو خاصة.

وأما المجاز فلأن الاصطلاح الذي به وقع التكلُّم، وكان اللفظ مستعملاً في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح إن كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي، وإن كان اصطلاح الشرع فشرعي، وإلا فعرفي عام أو خاص.

فلفظ الأسد إذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السَّبُعِ يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازاً لغوياً.

ولفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في العبادة المخصوصة يكون حقيقة، وفي الدعاء بخير يكون مجازاً.

ولفظ الفعل إذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة، وفي الحدث يكون مجازاً.

ولفظ الدابة في العرف العام حقيقةٌ في كل ما له حافر ومجاز في الإنسان، وهي في اللغة لكل ما يدب على وجه الأرض.

وَمُرْسَلُ المَجَازِ غَيْرُ مَصْدَرِ شَابَهَ فيهِ بالعلاقَةِ حَرِ

مرسلُ: مبتدأ، وغيرُ: خبره، حَرِي: أي حقيق، وقوله: (فيه) و(بالعلاقة) متعلقان بحَرِي، والضمير المجرور بفي عائد إلى المجاز المرسل.

والمعنى أن المجاز المفرد ينقسم إلى استعارة ومجاز مرسل وهو ما كانت العلاقة فيه غيرَ المشابهة الذي هو مصدر شابه.

قال الفنري: «إنما سمي مرسلاً لأن الإرسال في اللغة الإطلاق، والاستعارة مقيدة بادّعاء أن المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد» اهـ.

وبعضهم جعله من إرسال الخيل في الميدان إذ اللفظ أرسل من يد الواضع في ميدان المعنى المجازي.

واعلم أن العلاقة يجب فيها أن تعتبر العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي، مثلاً يجب أن يعلم أن العرب تطلق اسم السبب على المسبب ولا يجب أن يسمع إطلاق الغيث على النبات، وهذا معنى قولهم: المجاز موضوع بالوضع النوعي لا الشخصي.

سِواهُ يُسْمَى باسْتِعارَةٍ ....

يعني أن سوى المجاز المرسل من المجاز وهو ما العلاقة فيه المشابهة بين المعنى الحقيقي والمجازي يسمى استعارة.

فالاستعارة على هذا هو: اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي، كأسد في قولنا: رأيت أسداً يرمي... سمي استعارة للتناسب بينه وبين معنى الاستعارة وهو طلب العارية.

قال الجربي: «لأنه يدّعي في الاستعارة كون المشبه فرداً من أفراد المشبه به فيثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه أو لازم من لوازمه وهذا شأن العارية، فإن المستعير من العارية بمنزلة المستعار منه لا يتفاوتان إلا في أن أحدهما إذا فتش عن العارية كان مالكاً والآخر ليس كذلك». انتهى. ومثله في المفتاح.

.... وَقِيلْ تُرادِفُ المَجَازَ ذِي فَلاَ تَمِيلْ

ذي: إشارة إلى الاستعارة فاعل ترادف.

يعني أن الاستعارة والمجاز مترادفان عند بعضهم وعليه مصطلح الأصوليين، فلا تمل عن العلم بهذا لئلا يلتبس عليك الأمر إذا رأيت مجازاً مرسلاً أطلق عليه الاستعارة.

وَقَـدْ يَجِـي لِفِعْـلِ ذِي التكلُّـمِ ... فَصَـحَّ الاشتقـاقُ مِنْـهُ فَـاعلَـمِ

قد: للتكثير.

يعني أن الاستعارة كثيراً ما تطلق على فعل المتكلم، أعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه، وحينئذٍ يكون بمعنى المصدر لا اللفظ المفرد كما ذكر قبل. وإذا كان بمعنى المصدر وصح الاشتقاق منه فيكون المتكلم مستعيراً ومعنى المشبه به مستعاراً منه ولفظه مستعاراً، ومعنى المشبه مستعاراً له كما أفاد ذلك قوله:

فمُسْتَعَـارٌ مِنْـهُ أوْ لَـهُ هُمـا ... واللَّفْـظَ يـدْعُـو المُسْتَعَـارَ العُلَمَـا

هما: مبتدأ، خبره ما قبله أي المشبه به والمدلول عليهما بالمشابهة مستعار منه وهو الأول وله وهو الثاني. والمراد بالعلماء علماء البيان وعلى الإطلاق، والأول لا يشتق من الاستعارة لكونه اسماً للّفظ لا للحدث.

تَسْمِيَـةُ الجُـزْءِ بِمَـا لِلْكُـلِّ ... وَمَـا يَحُـلُّ بِسْـمِ المَحَـلِّ
وَمَـا يُسَبَّـبُ بِمـا لِلسَّبَـبِ ... مِـنْ طُـرُقِ الْمَجـازِ دُونَ كَـذِبِ

قوله: (تسميةُ) مبتدأ، و(ما) من قوله: (ما يحُلُّ) معطوف على الجزء، وكذا (ما) من قوله: (وما يسبب).

والمعنى أن من طرق المجاز المرسل تسمية الشيء باسم كله وكذا منه تسمية الحَالِّ باسم المَحَلِّ، وتسمية المسَبَّبِ باسم السبب، وهذه العبارة أحسن من عبارة التلخيص حيث جعل التسمية المذكورة من المجاز فلذلك تأوّلها السعد.

أما تسمية الجزء باسم الكل فكقوله تعالى: ﴿**يَجْعَلُونَ أصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ**﴾ لأن المراد بالأصابع الأناملُ، والأنامل التي فيها الأظفار جمع أُنْمُلةٍ مثلثة الهمزة والميم فتلك تسع لغات، والقرينة امتناع جعل الأصابع في الآذان عادة.

ومن تسمية الشيء باسم كله قوله تعالى: ﴿**وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ ناضِرَةٌ إلَى رَبِّها ناظِرَةٌ**﴾ فإن الناظر من الوجه العين فقط.

قال ياسين: «وقال بعض الأفاضل: لا مجاز هنا لأن نسبة بعض الأفعال إلى ذي أجزاء منقسمٍ يكفي فيه نسبته إلى بعض أجزائه؛ كما يقال: دخلت بلد فلان ومسحت بالمنديل وغير ذلك.

فههنا نسبة الجعل في الآذان إلى الأصابع صحيحٌ حقيقةٌ لا مجازٌ باعتبار نسبته لبعض منه وهو الأنملة، لأنها بعض من الأُصْبُعِ، فلا مجاز في الكلمة ولا في الإسناد». انتهى.

واختلف في إطلاق الكلي على الجزئي، فقيل: حقيقة، لأن المجاز هو المستعمل في غير ما وضع له أولاً والجزء ليس غير الكلي كما أنه ليس عينه؛ ولأجل ذلك لم أذكره في النظم، وبعضهم جعله مجازاً.

وأما تسمية الحَالِّ باسم مَحَلِّهِ فكما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نادِيَهُ﴾ أي أهل ناديه، والنادي المجلس ما دام القوم به أو مجلس القوم نهاراً.

قال في الأطول: «وفي التعبير عن أهل النادي به مبالغة في عجزهم عن الجواب كالنادي».

وأما تسمية المسبَّبِ باسم السبب، فكما في قولك: رعينا الغيث أي النبات الذي سببه الغيث.

ومنه قوله:

أَكَلْتُ دَماً إنْ لَمْ أَرِعْكِ بِضَرَّةٍ ... بَعِيدَةِ مَهْوَى القِرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ

والمراد الدية التي سببها الدم أي القتل، وأخذ الدية عند العرب عار عظيم. ويصح أن يكون من تسمية البدل باسم المبدل منه.

ولابن الصباغ المكناسي في علاقات المجاز:

يا سائِلاً حَصْرَ العلاقاتِ التي ... وضعُ المجازِ بها يسوغُ ويَجْمُلُ
خُذْها مُرَتَّبَةً وكل مقابِلٍ ... حكمَ المقابَلِ فيه حَقاً يحمِلُ[1]
عن ذكرِ ملزومٍ يُعَوَّضِ لازم ... وكَذا بعلَّته يعاضُ مَعَلَّلُ

(١) في «م» يجعل، وفي «ت» يحمل.

وعن المعَمَّمِ يُسْتعاضُ مخَصَّصٌ وكذاكَ عن جزءٍ يَنوبُ المكملُ
وعن المَحَلِّ ينوبُ ما قدْ حَلَّهُ والحذفُ للتخفِيفِ مما يسهلُ
وعن المضافِ إليه نابَ مُضافُهُ والضدُّ عن أضْدادِهِ مستَعمَلُ
والشبهُ في صفَةٍ تبينُ وصُورَةٍ ومن المُقيَّدِ مطلَقٌ قد يبْدلُ
والشَّيءُ يُسْمَى بالذي قد كانَهُ وكَذاكَ يُسْمَى بالبديلِ المُبْدلُ
وضع المجاورَ في مكان جارِه[1] وبهذه حكمُ التعاكس يكملُ
واجعَلْ مَكانَ الشَّيءِ آلَتَهُ وَجِيءْ بِمُنَكَّر قصدَ العموم فيخْصُلُ
ومُعَرَّفٌ عن مطلقٍ وبه انتَهَتْ ولجلها حكمُ التَّداخُلِ يَشْمَلُ

وكل العلاقات للمجاز المرسل إلا الشبه في الصفة والصورة فللاستعارة.

كَذاكَ عَكْسُهُ ....

يعني أن من طرق المجاز عكس ما تقدم وهو تسمية الكل باسم جزئه وتسمية بالمحل باسم الحالّ، وتسمية السبب باسم المسبب.

الأول: كإطلاق العين أي الجارحة المخصوصة على الربيئَةِ، والربيئة: الطليعة، من رَبأْتُ القومَ إذا كنتُ طليعة لهم في مكان عالٍ؛ لأن العين لما كانت هي المقصودة من كون الرجل ربيئة، لأن غيرها من الأعضاء مما لا يغني شيئاً بدونها، صارت العين كأنها الشخص كله. فلا بد في الجزء المطلق على الكل من أن يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل. مثلاً يجوز إطلاق اليد أو الإصبع على الربيئة.

وأما إطلاق الكل على الجزء فلا يشترط أن يكون الجزء بهذه المثابة.

ياسين: «قيل: إنه يشترط في إطلاق الجزء على الكل استلزامه للكل كالرقبة والرأس، فإن الإنسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فإنه لا يجوز إطلاقها على الإنسان. وأما إطلاق العين على الربيئة فليس من حيث هو إنسان بل من حيث إنه رقيب» اهـ.

والثاني: وهو تسمية المحل باسم الحالّ فيه، كما في قوله جلّت عظمته وعزّت كلمته: **﴿وأَمَّا الذينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رحمةِ اللهِ﴾** أي في الجنة التي تحلّ فيها الرحمة. وفي التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة بعينها.

(١) كذا في النسختين، والأحسن «في مكان مجاورٍ» أو نحو ذلك مما يستقيم به الوزن.

ياسين: «وقد جعل بعضهم ذلك من مجاز التعلق أي أطلق الرحمة التي هي المتعَلَّق بفتح اللام على المتعلِّق بكسرها الذي هو المكان».

والثالث: وهو تسمية السبب باسم المسبب كما في قولك: أمطرت السماء نباتاً أي مطراً والنبات مسبب عنه.

. . . . وَمِنْهَا قَدْ حَصَلْ تَسْمِيَةُ الشَّيءِ بِمَا عَنْهُ انتَقَلْ

يعني أن من طرق المجاز المرسل تسمية الشيء الذي انتقل هو عنه أي باسم ما كان عليه في الزمان الماضي، نحو قوله تبارك وتعالى: ﴿**وآتُوا اليَتامَى أمْوالَهُم**﴾ أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك، إذ لا يتم بعد البلوغ لأن اليتيم هو الذي لا أب له، وهذا مذهب الأكثر. وقيل: إنه حقيقة استصحاباً للإطلاق حال وجود المعنى، وقيل: بالوقف فالأقوال محكية في جمع الجوامع للسبكي وغيره لكن في المشتق.

وآلَةٍ . . . .

بالجر معطوف على الموصول المجرور بالباء من قوله: (بما عنه انتقل) أي ومن الطرق تسمية الشيء باسم آلته، نحو قوله تعالى: ﴿**واجْعَلْ لِي لِسانَ صِدْقٍ فِي الآخَرِينَ**﴾ فالمراد باللسان الذكر الحسن، واللسان آلة له.

قال في الأطول: «والتعبير عنه باللسان للدلالة على طلب ذكر لا ينقطع دلالته على خيره كما لا تنقطع كلمات اللسان». انتهى.

قال في عروس الأفراح: «ولك أن تقول هذا من إطلاق اسم المحل على اسم الحالِّ لأن الذكر حالٌّ في اللسان». انتهى.

. . . . **مُجاوِرٍ** . . . .

بالجرِّ معطوف على ما عطف عليه (آلَةٍ) أي ومن الطرق تسمية الشيء باسم مجاوره، كإطلاق الرَّاوِيَة على المَزادَةِ الذي يجعل فيها الزاد أي الطعام المتَّخَذ للسفر، والرَّاوية في الأصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة، وفي بعض الشروح اسم للبعير أو البغل أو الحمار الذي يحمل المزادة، والعلاقة كون البعير حاملاً لها.

قال السيد في شرح المفتاح: المراد بالراوية المزادة ظرف الماء الذي يستقى به على الدابة التي تسمى راويةً.

وقال أبو عبيدة[1]: لا تكون المزادة إلا من جلدين تُفْأَمُ بجلد ثالث بينهما لتتَّسع. وجمعها المزاد والمزائد. وأما الظرف الذي يجعل فيه الزاد أي الطعام المتَّخَذ للسفر فهو المزود وجمعه المزاود. انتهى.

وهذا هو الصحيح في معنى المزادة والمزود.

.... وَمَا يَـؤُولْ إِلَيْـهِ لاَ مُحْتَمَـلاً عِنْـدَ العُـقُـولْ

أي ومن طرقه تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه حال كونه غير آئل إليه احتمالاً عند العقل وتوهُّماً كالحر للعبد، بل يؤول إليه تحقيقاً، نحو: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وإِنَّهُمْ ميِّتُونَ﴾ أو ظناً نحو: ﴿إِنِّي أرانِيَ أعْصِرُ خَمْراً﴾ أي عنباً يؤول إلى الخمر، وقيل: لا مجاز في الآية لأن أهل اللغة قالوا: الخمر بلغة أهل عُمانَ اسم للعنب.

وحكى الأصمعي عن معمر بن سليمان أنه قال: لقيت أعرابياً معه عنب، فقلت له: ما معك؟ فقال: معي خمر.

قال في الآيات البيِّنات: ينبغي أن المراد الظن والاحتمال باعتبار ما من شأنه في نفسه، فلا يرد أنه قد يظن عتق العبد في المستقبل بنحو وعد السيد وأن العصير قد يحصل اليأس من تخمُّره لعارض. انتهى.

ومثال الآية قتلت قتيلاً، قال بعضهم: وإنما لم يكن هذا حقيقة لأن المراد قتلت حياً وأنه يصير قتيلاً بعد القتل فكان مجازاً. وخالف بهاء الدين السبكي في هذا المثال فقال في عروس الأفراح: أول باب أحوال الإسناد الخبري حقيقة الضارب والمضروب لا يتقدم على الضرب ولا يتأخر عنه.

وبهذا يعلم أن قوله ﷺ: «من قتل قتيلاً» حقيقة وإنما ذكره من لا أحصيه من الأئمة أنه يسمى قتيلاً باعتبار مشارفة القتل لا تحقق له، وأن معنى قولهم: اسم الفاعل واسم المفعول حقيقة في الحال، إنما يعنون به حال التلبُّس بالحدث لا حال النطق. انتهى.

وفي جعله من قتل قتيلاً حقيقة نظر؛ لأن القتيل معناه شيء متصف بالقتل، والمتصف بالقتل لا يقع عليه القتل ثانياً الذي هو مدلول قتل.

---

(١) في لسان العرب (مادة زيد) قال أبو عبيد: لا تكون إلا من جلدين تُفأَم بجلد ثالث بينهما لتتسع.

وقد عدَّ بعضهم في أنواع العلاقة إطلاق ما بالفعل على ما بالقوة أي القابلية، وربما عبّر عنه بمجاز الاستعداد كإطلاق الخمر على العصير في الدن قبل أن يخمر. ويطلق كاتب على العارف بالكتابة حال تركها.

والفرق بين هذه العلاقة وبين علاقة ما يؤول إليه أن المستعد للشيء قد لا يؤول إليه بأن يكون مستعداً له ولغيره، كما أن العصير قد لا يؤول إلى الخمرية وإن كان مستعداً لها.

قال الشيخ زكرياء: وفيه نظر، لأن ما ذكره فيه آتٍ باعتبار ما يكون ظناً.

قال في الآيات البيّنات: يمكن الفرق بأن النظر فيما سبق إلى مجرد الأَيْلُولَةِ إليه وهنا إلى مجرد الاستعداد. انتهى.

فإن قلت: قد تقدم في مقدمة هذا الفن أن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم وأكثر أنواع العلاقة لا يفيد اللزوم فكيف ذلك؟

فالجواب: أن ليس المراد باللزوم عدم الانفكاك في الذهن أو الخارج بل اتصال في الجملة ينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر، وهذا محقق في جميع أنواع المجاز، قاله الفنري محصلاً به كلام المطول.

وَالاسْتِعَـــارَةُ اعْـــزُ للتَّحقِيـــقِ إنْ مَـــا بِهَـــا عُنِـــيَ ذُو تَحْقِيـــقِ

هذا مبحث الاستعارة التصريحية وهي التي يذكر فيها المشبه به دون المشبه. وأما المكنية وهي ما يذكر فيها المشبه فقط فقد أفردنا لها فصلاً. وعلى هذا فالأقسام الآتية للتصريحية ولا يلزم من ذلك اختصاص جميع الأقسام بها، ولا يكفي في كون الاستعارة استعارة مجرد وجود المشابهة بل لا بد من قصد إطلاق لفظ المشبه به على المشبه بسبب التشبيه بمعناه الحقيقي، مثلاً إذا أطلق نحو المِشْفَرِ ـ بكسر الميم وهو شفة البعير ـ على شفة الإنسان لمشابهة شفة الإنسان بمشفر البعير في الغلظ كان استعارة، وإن كان من جهة إطلاق الخاص وإرادة العام الذي هو مطلق الشفة، ثم إطلاق العام على خاص آخر الذي هو شفة الإنسان كان مجازاً مرسلاً.

فاللفظ الواحد قد يكون استعارة ومجازاً مرسلاً باعتبارين.

إذا تقرر هذا فالاستعارة قد تنسب إلى التحقيق فيقال: تحقيقية إذا كان ما قصد بها وهو المعنى المجازي محققاً عقلاً أو حساً.

الأول: كقوله جلّت عظمته وعزّت كلمته: ﴿**اهْدِنا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ**﴾ فالصراط حقيقة الطريق الجادة. قاله ياسين.

وفي القاموس الجادة: معظم الطريق. والمعنى المجازي الذي قصد بالصراط هو الدين وهو متحقق عقلاً لا حساً؛ إذ لا يدرك بواسطة حس.

والثاني: كقول زهير بن أبي سُلمى (بضم السين وكل ما جاء من سلمى غيره في كلام العرب فبالفتح)

لَدَى أَسَدٍ شاكِي السِّلاَحِ مُقَذَّفٍ لَـهُ لِبَـدٌ أظْفـارُهُ لَـمْ تُقَلَّـمِ

شاك: مقلوب شائك السلاح أي تام السلاح أو حديده، وقد شيك الرجل ـ بالبناء للمفعول ـ يُشاكُ شوكاً ظهرت شوكته وحدته فهو شائك السلاح.

وقوله: مقذف أي قُذِفَ به ورُمِيَ كثيراً إلى الوقائع فهو تجريد، كقوله: شاكي السلاح.

وقيل: معناه قُذِفَ باللحم ورُمِيَ به فصار جسيماً فهو ترشيح.

ولبدة الأسد: ما تلبَّد من شَعْره على منكبيه، فهو ترشيح أيضاً، كقوله: أظفاره لم تُقَلَّمْ من التقليم إذ المراد ليس من شأن جنسه التقليم، فهو مبالغة في نفي القلم أي القطع لا لنفي المبالغة، كقوله تعالى: ﴿**وَما رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيدِ**﴾ أي بذي ظلم. قاله الحفيد.

فالأسد هنا مستعار للرجل الشجاع وهو محقق حساً.

فما في قوله: (**إنْ ما**) زائدة، و(بها) متعلق بـ (عني) والضمير للاستعارة.

واعلم أن قوله تعالى: ﴿**فَأَذاقَها اللهُ لِباسَ الجُوعِ والخَوْفِ**﴾ استعارة حقيقية تحتمل العقلية والحسية.

قال صاحب الكشاف: «شبه ما غشي الإنسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه، يحتمل أن يريد به الضر الحاصل من الجوع فتكون عقليةً وأن يريد به امتقاعَ اللون أي تغيره ورثاثة الهيئة أي سوءها فتكون حسية». انتهى.

قال السيد في حواشيه على المطول: الحمل على الضرّ والألم الحاصل من الجوع

أكثر مناسبة للإذاقة فإنها تستعمل في المضارّ والآلام. يقال: أذاقه الضرّ والبؤس. انتهى.

وجعله بعضهم تشبيهاً من قبيل لجين الماء.

وهْـيَ مَجـازٌ لُغَـوِيٌّ واسْتَنَـدْ ذاكَ لـوَضْعِهـا لـلأَصْلِـيِّ فَقَـدْ

يعني أن الاستعارة فيها خلاف فذهب الجمهور إلى كونها مجازاً لغوياً أي غير عقلي سواء كان شرعياً أو لغوياً أو عرفياً، والدليل عليه كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لأعم منهما، كالحيوان في الاستعارة للرجل الشجاع فهي مستعملة في غير ما وضعت له، وهذا معلوم قطعاً من أئمة اللغة.

ومفهوم قولنا: (ولا لأعم منهما) أنه لو كان موضوعاً للأعم كان حقيقة لغوية إذا أطلق لفظ العام كالإنسان مثلاً على الخاص كزيد، لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه أي القدر الذي فيه يعمّه وغيره كالإنسانية، وإذا أطلق على الخاص من جهة خصوصه كان مجازاً.

والإشارة في قوله: (واستند ذاك) مصدر مفهوم من السياق أي استند كونها مجازاً لغوياً.

وتَـنْـتَمِـي للعَقْـلِ إذْ لا تُطْلَـقُ إلاَّ عَقِيـبَ مـا ادَّعَـى الَّـذْ يُطْلِـقُ
مـنِ انْـدِراجِ أوَّلٍ فـي الثَّـانِـي ....

يعني أن الاستعارة مجاز عقلي لا لغوي عند بعضهم لأنها لا تطلق إلا بعد ما ادّعاه المطلق ـ بكسر اللام ـ أي المتكلم من دخول أول أي المشبه في جنس الثاني أي المشبه به، والادّعاء المذكور في أمر عقلي وهو جعل المتكلم الرجل الشجاع أسداً حقيقة بطريق الادّعاء، وذلك إنما وقع في العقل لا في أمر لغوي وهو لفظ الأسد فكان لفظ الأسد باقياً على معناه اللغوي، إلا أن ثبوت ذلك المعني هٰهنا بتصرف من العقل على وجه الاستعارة فلا يكون مجازاً لغوياً بل عقلياً، لأن جعل ما ليس في الواقع واقعاً مجاز عقلي.

قال ياسين: «وحينئذٍ فما وجه تسمية اللفظ مجازاً مع أنه تقرر أن ذلك تصرف عقلي، كأنه سمي اللفظ مجازاً لكونه ناشئاً من أمر عقلي فأطلق عليه ذلك لكونه أثراً من آثاره». انتهى.

والمجاز العقلي هنا غير المذكور في أحوال الإسناد لأن ذلك في الإسناد وهذا في الكلمة.

قال في الأطول: «واعلم أن من يجعله مجازاً لغوياً لا ينكر الادّعاء المذكور، ولهذا تردد قول الشيخ عبد القاهر بين كونه مجازاً لغوياً وبين كونه مجازاً عقلياً، فتارة أطلق عليه المجاز اللغوي وتارة المجاز العقلي، لا لالتباس حقيقة الأمر عليه فإنه ممن لا يتوهم في شأنه ذلك، بل للتنبيه على أنها ليست بمجرد نقل اسم بل فيه احتمال عقلي». انتهى.

.... **فَجَــا التَّعَجُّــبُ لِهَــذَا الشَّــانِ**
وَالنَّهْـيُ عَنْـهُ ....

يعني فبسبب ادّعاء دخول المشبه في جنس المشبه به قبل إطلاق اسم المشبه به على المشبه جاء التعجب والنهي عن التعجب.

أما التعجب فكما في قوله:

قــامــتْ تُظَلِّلُنِــي مــن الشَّمْــسِ نفــسٌ أعَــزُّ عَلَــيَّ مِــنْ نَفْسِــي
قــامــتْ تُظَلِّلُنِــي مــن وعَجَــبٍ شَمْــسٌ تُظَلِّلُنِــي مــن الشَّمْــسِ

فلولا أنه ادّعى له معنى الشمس الحقيقي لما كان لهذا التعجب فائدة، إذ لا تعجب في أن يظلل إنسان حسن الوجه إنساناً آخر.

قال في الأطول: «وفيه نظر لأنه يجوز أن يكون التعجب من استخدامه من بلغ في الحسن درجة الشمس أو من انقياده له وخدمته له». انتهى.

ومثال النهي عن التعجب قوله:

لاَ تَعْجَبُــوا مِــنْ بِلَــى غِــلاَلَتِــهِ قَــدْ زَرَّ أَزْرارَهُ عَلَــى القَمَــرِ

البِلَى بكسر الباء مقصوراً والغِلالة بكسر الغين المعجمة ما يجعل تحت الثوب وتحت الدرع، ومعنى زَرَّ: شَدَّ، والأزرار جمع زِرٍّ بكسر الزاي العُقَدُ التي تكون في القميص، والضمير في أزراره للممدوح أو للغلالة لأنها بمعنى الثوب، فلولا أنه جعله قمراً حقيقياً لما كان للنهي عن التعجب فائدة لأن الكتان إنما يسرع إليه البِلَى بملابسته

القمر الحقيقي لاحتراقه بالنور لا بملابسة إنسان كالقمر في الحسن، فادّعاء دخول المشبه في جنس المشبه به دليل القول الثاني على كون الاستعارة مجازاً عقلياً.

قال في التلخيص: «ورُدَّ بأن الادّعاء لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له».

قال السعد: «للعلم الضروري بأنها مستعملة في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص، وتحقيق ذلك أن دخوله في جنس المشبه به مبني على أنه جعل أفراد السبع بطريق التأويل قسمين:

أحدهما: متعارف وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة، وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الأنياب والمخالب إلى غير ذلك.

والثاني: غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص. ولفظ الأسد إنما هو موضوع للمتعارف، فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف لتعيين المعنى الغير المتعارف، وبهذا يندفع ما يقال: إن الإصرار على دعوى الأسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن إرادة السبع المخصوص». انتهى كلام السعد.

فالقائل بكون الاستعارة مجازاً لغوياً مُسَلِّمٌ ادّعاءَ دخولِ المشبهِ في جنس المشبه به، لكنه عنده لا يقتضي ما ادّعاهُ الخصم من كونها مستعملة فيما وضعت له.

والبيت الأخير من المنسرح وقائله أبو الحسن بن طباطبا العلوي وقبله:

يا مَنْ حَكَى الماءُ فَرْطَ رِقَّتِهِ ... وقلبه في قَساوَةِ الحَجَرِ
يا ليتَ حظّي كحَظِّ ثوبِكَ مِنْ ... جسمِكَ يا واحِداً عَنِ البَشَرِ

وقد عدّ المتنبي نفسَه وأصحابه قوماً من جنس الجن لصدور أمور هائلة غريبة منهم، وعدّ جِماله من جنس الطير بسبب سرعتها في السير قال:

نحنُ قومٌ مِلْجِنِّ في زِيِّ ناسٍ ... فوقَ طَيْرٍ لها شُخُوصُ الجِمالِ

فإنه جعل كل واحد من الطير قسمين: متعارفاً وغير متعارف.

قال السيد في شرح المفتاح: «ألا يرى أنه ليس المعنى بتقدير أداة التشبيه إذْ لا يصحُّ أن يقال: نحن كقوم من الجن في زي أناس فوق ما هو كطير لها شخوص الجمال». انتهى.

قوله: (مِلْجِنِّ) أصله من الجن. ولا يقال: القمر في البيت ليس باستعارة لأن شرط الاستعارة التصريحية أن لا يذكر المشبه وهنا مذكوز وهو الضمير في غلالته وأزراره، لأنّا نقول: شرطها أن لا يذكر على وجه ينبىء عن التشبيه وهذا البيت ليس بتلك المنزلة.

.... ثُمَّ بِالتَّأوِيلِ تُفارِقُ المَيْنَ وبالدَّلِيلِ

فاعل تفارق ضمير الاستعارة، وبالتأويل وبالدليل متعلقان بتفارق.

ويعني أن الاستعارة أي الكلام المشتمل عليها يفارق المَيْنَ أي الكذبَ بوجهين:

ـ بالتأويل المبني عليه دخول المشبه في جنس المشبه به؛ والتأويل جعل أفراد المشبه به متعارفاً وغيره ولا تأويل في الكذب.

ـ والوجه الثاني: نصب الدليل أي القرينة المانعة عن إرادة الظاهر، بخلاف الكاذب فلا ينصب تلك القرينة بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره.

وَواحِداً ومُتَعَدِّداً يُرَى ....

يعني أن الدليل الذي هو القرينة يُرَى أي يُعْلَمُ في المجاز أمراً واحداً، كما في رأيت أسداً يرمي، ومتعدِّداً أي أمرين فأكثر كل واحد قرينة، كقوله:

وإنْ تَعافُوا العدلَ والإيمانا فإنَّ في أَيْمانِنا نيرانا

عافَ الشيءَ: كرهه، والإيمان بكسر الهمزة وهي في أيماننا مفتوحة، والمراد بالنيران: سيوف تلمع كشُعَلِ النار، فتعلق قوله: تعافوا بكل من العدل والإيمان قرينة على أن المراد بالنيران السيوف لدلالته على أن جواب الشرط محذوف، أي تلجؤوا إلى الطاعة، ولم يحمل النيران على حقيقتها بأن يقصد تخويفهم بالإحراق، لأن القائل يدّعي الأخذ بالشريعة وليس فيها إحراقُ كارِهِ العدلِ والإيمانِ بالنار.

وأما عدم حمل النيران على الرماح فلغلبة الاستعمال في السيوف. قاله الفنري وياسين.

.... وَذَا الْتِئَامٍ مِنْ مَعَانٍ ظَهَرا

الألف في ظهر للإطلاق، وفاعله ضمير الدليل، والمضاف في (ذا التئام) حال منه، و(من معان) متعلق بالتئام.

يعني أن الدليل يكون ملتئماً من معانٍ لا يدل واحد منها دون الآخر بل الدليل هو المجموع، كقول البحتري:

وصـاعِقَـةٍ مـنْ نَصْلِـهِ تَنْكَفِـي بهـا   عَلَى أَرْؤُسِ الأقْرانِ خمسُ سَحائِبِ
يَكادُ النَّدَى منْها يَفِيضُ عَلَى العِدا   مع السيفِ في ثِنْيَـيْ قَناً وقَواضِبِ

رُوِيَ جر صاعقةٍ بإضمار رُبَّ، ورفعه مبتدأً خبره جملة تنكفي.

قال في معاهد التنصيص[1]: «الصاعقة: الموت وكل عذاب مُهلكٍ، وصيحة العذاب، والمخراق الذي بيد الملَكِ سائقِ السحاب لا يأتي على شيء إلا أحرقه، ونار تسقط من السماء». انتهى.

والثِّنيُ: بكسر المثلثة وسكون النون: واحدُ أثناءِ الشيءِ أي تضاعيفه، وقوله: (من نصله) أي من نصل سيف الممدوح، والمراد بالسحاب أنامله التي هي في الوجود سحائب أي يصبها على أقرانه في الحرب، والمراد بأرؤس الأقران جمع القلة إشارة إلى قلة أمثاله. وفي المطول: والمراد بأرؤس الأقران جمع الكثرة بقرينة المدح، لأن كلاًّ من صيغة جمع القلة والكثرة تستعار للأخرى. انتهى.

وهذا بناء على أن جمع الكثرة ما فوق العشرة.

واختار في التلويح أنه ما فوق الاثنين وأن الجمعين إنما يفترقان في الغاية لا المبدأ، وعليه لا يستعار جمع القلة للكثرة.

ياسين: نعم يستعار جمع القلة للكثرة كما هنا؛ لكن محل كون صيغ جموع القلة لا تطلق على الكثرة إذا لم تقترن بما يفيد الاستغراق كألْ والإضافة، كما أجاب به حسان من اعترض على قوله:

لَنا الجَفَناتُ الغرُّ يلمَعْنَ بالضُّحى   وأسْيـافُنـا يقطـرنَ مـن نجـدةٍ دَمَـا

انتهى.

لما استعار السحائب لأنامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقةً وبيَّنَ أنها من نصل

---

(١) يعني كتاب «معاهد التنصيص في شرح شواهد التلخيص» لمؤلفه عبد الرحيم العباسي المصري. ويخزانة المخطوطات بالمعهد الموريتاني للبحث العلمي نسخة نادرة من كتاب معاهد التنصيص هذا كتبت سنة ٩٣٥ هـ وهي بخط المؤلف.

سيفه، ثم قال: على أرؤس الأقران، ثم قال: خمس وذلك عدد الأنامل، فظهر من مجموع ذلك أنه أراد بالسحائب الأنامل.

ياسين: «أي العليا وإلا فالأنامل كثيرة». انتهى.

فهذا يدل على أن الأنامل حقيقة غير رؤوس الأصابع، وذلك مخالف لتعبير أهل اللغة لها برؤوس الأصابع وموافق للفقهاء.

قال الفنري: «يحتمل أن يريد بالأنامل ـ وهي رؤوس الأصابع ـ نفسَ الأصابعِ مجازاً، ويحتمل أن يريد المعنى الحقيقي مبالغة». انتهى.

وبعضهم جعل إضافة الصاعقة قرينة مستقلة، لأن السحائب الحقيقية لا تنكفي أي تنقلب بها الصاعقة.

وَلاَ يُــرَى فِــي عَلَــمٍ تَجَــوُّزُ   وذاكَ فِــي ذِي الجِنْـسِ مِنْـهُ يَبْـرُزُ

يعني أن العَلَمَ لا يكون مجازاً، أما الاستعارة فلأنها تقتضي دخول المشبه في جنس المشبه به ولا يمكن ذلك في عَلَمِ الشخص، لأنه يقتضي التشخُّص ومنه الاشتراك، والجنس يقتضي العموم ويتناول الأفراد، وكذا لا يتجوز في الأعلام بالمجاز المرسل على ما استظهره في عروس الأفراح وصرّح به الرازي في المحصول، لكن اقتصار التلخيص على نفي الاستعارة في الأعلام يدل على أن المجاز المرسل يكون فيها وهو مقتضى تعليل بعضهم.

وظاهر المفتاح حيث قال: «والذي قرع سمعك من أن الاستعارة تعتمد إدخال المستعار له في جنس المستعار منه هو السر في امتناع دخول الاستعارة في الأعلام». انتهى.

قال السيد: «وذلك إنما يحصل إذا كان المشبه به مشتهراً بوجه الشبه؛ ولا شك أن الأجناس مشهورة بأوصاف لها حتى إن أسماءها تنبىء عن أوصافها إنباءً تاماً، وأما الأشخاص فقلّما تشتهر بأوصاف كذلك فلا تقع الاستعارة في الأعلام الشخصية». انتهى.

وذهب الحفيد إلى جواز الاستعارة في عَلَم الشخص، وقال: غاية الأمر أن اسم الجنس له جنسية في الواقع فيدّعي له جنسيةً أخرى فوقها، بخلاف العَلَم فإنه شخصي فيدّعي له الجنسية ولا فسادَ في ذلك، وقد تشتهر الأشخاص بالأوصاف الخاصة.

قوله: (وذاكَ) أي التجوُّز يبرز ويظهر في عَلَمِ الجنس، نحو: رأيتُ أسامَةَ، تعني به رجلاً شجاعاً، لأن عَلَمَ الجنس كلي في المعنى.

قال في العروس: «وما أطلقوه من أن الأعلام جزئية محمول على أعلام الأشخاص». وقال الفنري عند قول التلخيص: (ولا تكون ـ أي الاستعارة ـ عَلَماً): لا خفاء في أن المراد غير علم الجنس، فإنه المتبادر من إطلاق العلم». انتهى.

إلاَّ إذَا قُــدِّرَ تَنْكِيــرُ العَلَــمْ　　　مَـعَ اشتِهَـارِهِ بِـوصْـفٍ مُلْتَـزَمْ

هذا استثناء من قوله: (ولا يرى في علم تجَوُّزٌ) أي ما لم يُقَدَّرْ تنكيرُ العَلَمِ، نحو: قضيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها[1]، فإنه في تأويل ولا فَيْصَلَ. وجوّزوا إبقاءه على العَلَمية وتقدير مضاف، أي: ولا مِثل أبي حسنٍ.

فعلى الأول لم تلاق الاستعارة العلم بل النكرة وتسمى حينئذٍ تبعية لا بالمعنى الآتي، وقد قيل: إنها تتحمّل الضمير.

قوله: (مع اشتهاره... إلخ) يعني أنه لا بد أن يشتهر العلم المقدر تنكيره بوصف ملتزَم بفتح الزاي للعلم أي دال عليه دلالة التزام، فالوصف اللازم ينزل منزلة الموضوع له، ويجعل الموصوف مفرداً متعارفاً والمستعار له فرداً غير متعارف، كحاتم التزم الاتصاف بالجود ومادر بالبخل وسحبان بالفصاحة، وهو على وزن عطشانُ وباقل بالفهاهة أي عدم البيان في التكلُّم.

اشترى ظبياً بأحد عشر درهماً، فقيل له: بكم اشتريت؟ ففتح كفّيه وفرّق أصابعه يشير إلى أحد عشر[2] فانفلت الظبي. فضُرب به المثل في العَيايَةِ والفَهاهَةِ.

قال حميد الأرقط يهجو ضيفاً:

أتـانـا ومـا دانـاهُ سَحْبـانُ وائِـلٍ　　　بَيـانـاً وعِلْـماً بـالـذِي هـوَ قـائِـلُ

---

(١) كلمة قالها عمر بن الخطاب رضي الله عنه تنويهاً بعلي بن أبي طالب كرّم الله وجهه، وقد حلّ بين يديه قضية ميراث مستعصية وبين نصيب الورثة.

(٢) في لسان العرب (بقل) قال الليث: بلغ من عيّ باقل أنه كان اشترى ظبياً بأحد عشر درهماً، فقيل له: بكم اشتريت الظبي؟ ففتح كفّيه وفرّق أصابعه وأخرج لسانه يشير بذلك إلى أحد عشر. وسقط «وأخرج لسانه» من «ق».

فمـا زالَ عنـدَ اللَّقـمِ حَتَّـى كَـأَنَّـهُ ... مِـنَ العِـيِّ لَمَّـا أنْ تَكَلَّـمَ بـاقِـلُ

ومادر: رجل من هلال بن صعصعة، قيل: سمي مادراً لأنه سقى إبله من حوضه فبقِيَ ماءٌ في الحوض فسلح فيه ومدر حوضه به بخلاً من أن يسقى من حوضه.

مـا اجْتَمَـعَ الجُـزْآنِ فيهـا بـالـوِفـاقْ ... تُنْمَـى وللعنـادِ تنْمَـى بـاتِّفـاقْ

عنـدَ امتِنـاعِـهِ ....

هذا شروع في تقسيمات الاستعارة باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار مقارنته بما يلائم واحداً من الطرفين وعدمها.

فأشار إلى تقسيمها باعتبار الطرفين أي المشبه والمشبه به بقوله: (ما اجتمع الجزآن... إلخ) يعني أن الاستعارة التي اجتمع الجزآن أي الطرفان فيها في شيء تنمى أي تنسب للوفاق، فيقال: وِفاقِيَّةٌ لما بين الطرفين من الاتفاق، نحو: ﴿أحيَيْناهُ﴾ في قوله: ﴿أَوَمَنْ كانَ ميِّتاً فأحيَيْناهُ﴾ أي ضالاً فهديناه. استعار لفظ الإحياء من جعل الشيء حياً للهداية أعني الدلالة على المطلوب، والإحياء والهداية يمكن اجتماعهما في شيء واحد في زمن واحد بأن يكون حياً مهدياً.

وتنمى الاستعارة باتفاق أهل الفن للعناد بأن يقال: عِنادِيَّةٌ عند اجتماعهما في شيء واحد كاستعارة لفظ المعدوم للموجود لعدم نفعه، ولا يجتمع الوجود والعدم في شيء. وكذا استعارة لفظ الحي لمن عدم إذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره. واستعارة اسم الميت للحي الجاهل أو العاجز أو النائم فإن الموت والحياة لا يجتمعان.

.... وَمِنْهُ يُعْلَـمُ ... مَـا فيـهِ تَـلْمِيـحٌ أو التهَـكُّـمُ

إنْ جَـاءَ فِـي النَّـقِيـضِ وَالضِّـدِّ ....

أي من القسم الذي هو العنادية ما فيه تلميح فيقال: الاستعارة التلميحية، ومنه ما فيه تهكم فيقال: تهكُّمية، وإنما يكون إذا استعمل اللفظ في ضد معناه الحقيقي أو نقيضه لتنزيل التضادّ والتناقض منزلة المناسبة بواسطة تلميح أو تهكُّم كما تقدم تحقيقه في باب التشبيه، نحو قوله تعالى: ﴿فبَشِّرْهُمْ بعَذابٍ أليمٍ﴾ أي أنذرهم، استعير لفظ اسم البشارة التي هي الإخبار بما يظهر سرور المخبر عنه للإنذار الذي هو ضدها بإدخالها في جنسها على سبيل التلميح أو التهكُّم، وكذا رأيت أسداً يُراد به جبان.

. . . . وَمَـا جَمَـعَ دَاخِـلاً وَغَيْـرَه اعْلَمَـا

اعلم: فعل أمر والألف بدل من نون التوكيد، و(ما) موصولة مفعوله، و(جَمَعَ) صلة الموصول، و(داخلاً) مفعول ثانٍ، و(غيرَه) معطوف عليه.

يعني أن ما يسمى هنا جامعاً وفي التشبيه وجهاً ينقسم إلى داخل في مفهوم الطرفين أي المستعار منه والمستعار له وغير داخل.

فالداخل نحو قوله ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ رجلٌ مُمْسِكٌ بعِنانِ فَرَسِهِ كلّما سَمِعَ هَيْعَةً طارَ إليها، أو رجلٌ في شَعفَةٍ في غنيمة يعبُد الله حتَّى يأتيه الموتُ». الهيعَةُ: الصيحة التي يفزع منها من هاعَ يهيعُ إذا جبن.

وإسناد الطيران للرجل مجاز عقلي أي طار فرسه بسببه، والشَّعفَة بالتحريك رأس الجبل، والغنيمة: مصغر للقلة. أي خير الناس رجل آخذ بعنان فرسه ومستعد للجهاد أو رجل اعتزل الناس وسكن رؤوس الجبال في غنم قليلة تكفي معاشه يعبد الله حتى يأتيه الموت. استعار الطيران للعَدْوِ والجامع داخل في مفهومهما، فإن الجامع بين العَدْوِ والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل إلا أنه في الطيران أقوى. فإن قلت: الجامع في المستعار منه يجب أن يكون أقوى لتكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في فن الحكمة أن جزء الماهية كالجنس والفصل لا يختلف بالشدة والضعف، فكيف يكون الجامع داخلاً في مفهوم الطرفين؟

فالجواب كما للسعد: امتناع الاختلاف إنما هو في الماهية الحقيقية، فالسواد مثلاً جزء من المجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه في الشدة، والضعف ووجه الشبه إنما يُجعلُ داخلاً في مفهوم الطرفين الذي هو ما وضع له اللفظ لا في الماهية الحقيقية للطرفين، والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون أمراً مركباً من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فصح كون الجامع داخلاً في المفهوم مع كونه في أحد المفهومين أشد، ومن قولنا: لتكون الاستعارة مفيدة يظهر الفرق بين الاستعارة والتشبيه حيث لم يعتبر في الجامع فيه أن يكون أقوى على الإطلاق، لأنه قيد يقصد به بيان الحال الكافي فيه المساواة.

وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لأن الطيران هو قطع المسافة

بالجناح، وليس السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الأكثر، فالأولى أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لإزالة الاتصال بين الأجسام الملتزق بعضها ببعض لتفريق الجماعة وإبعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى: ﴿وقَطَّعْناهُمْ فِي الأَرْضِ أُمَماً﴾ والجامع إزالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع أشد، لكن يقال: المشاحة في الأمثلة ليست من دأب المحصلين لأنها قد تذكر لإيضاح القاعدة على تقدير صحتها، لكن الأولى أن تكون صحيحة.

وغير الداخل ثلاثة أقسام: داخل في مفهوم المستعار له فقط، أو العكس، أو غير داخل في مفهوم واحد منهما، كاستعارة الأسد للرجل الشجاع فإن الجامع بينهما الشجاعة وهي خارجة عن مفهومها، إذ الأسد موضوع للحيوان المخصوص والشجاعة وصف له والمستعار له الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما.

لِفَاعِلٍ مِنْ خَصَّ أو مِنْ عَمَّا ‌‌ ‌‌ ‌‌ تنمَى لـدَى الخَفا وضِدٌّ لَمَّا

قوله: (لفاعل) متعلق بتنمى و(لَمَّ) فعل ماضٍ صفة لـ (ضد) مع المعطوف عليه، لغة في أَلَمَّ بالمكان نزل به، والخفاء والظهور لا بد من وقوع أحدهما بالاستعارة.

والمعنى أن الاستعارة تنمى لاسم الفاعل من عَمَّ وهو عامّ فيقال: عامّية، وتنمى لاسم فاعل من خَصَّ فيقال: خاصّية. فالعامية هي التي يظهر فيها الجامع، نحو: رأيت أسداً يرمي، نسبةً إلى العامة وهم ضد الخاصّة وهي المبتذلة من البِذْلَةِ وهي المهنة، فكأن الاستعارة لما بلغت إلى حد تستعمله العامة صارت ممتهنة مبتذلة. والخاصية هي الغريبة التي لا يطّلع على الجامع فيها إلا الخاصة الذين أوتوا أذهاناً ارتفعوا بها عن رتبة العامة كقوله:

وَإذا احْتَبَى قَرَبُوسَهُ بعِنانِهِ ‌‌ ‌‌ ‌‌ عَلَكَ الشَّكِيمَ إلى انْصِرافِ الزَّائِرِ

من بحر الكامل، يصف فرسه بأنه مؤدب وأنه إذا نزل عنه وألقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه إلى أن يعود إليه. والقَرَبُوسُ: بفتح القاف والراء ولا تسكن إلا في الضرورة مُقدم السرج، وفي الصحاح القربوس: السرج، والشكيم والشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس، وأراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله:

عَوَّدْتُهُ فِيما أَزُورُ جَنائِبِي ‌‌ ‌‌ ‌‌ إهْمالَهُ وكَذاكَ كُلَّ مَخاطِرِ

شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتداً إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبة المجتبي ممتداً إلى جانبي ظهره، فاستعار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان من قربوس السرج؛ فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الوجه في نفسه وقد يتصرف في العامة بما يجعلها غريبة، كقول كثير عزة:

ولَمَّا قَضَيْنا مِنْ مِنًى كُلَّ حاجَةٍ ... ومَسَّحَ بالأرْكانِ مَنْ هُوَ ماسِحُ
وشُدَّتْ عَلَى دُهْمِ المَهارَى رِحالُنا ... وَلَمْ يَنْظُرِ الغادِي الذِي هُوَ رائِحُ
أخَذْنا بأطْرافِ الأحادِيثِ بَيْنَنا ... وَسالَتْ بأعْناقِ المَطِيِّ الأباطِحُ

أي لما فرغنا من مناسك الحج ومسحنا أركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا، ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال، أشرعنا في الأحاديث وشرعت المطايا في سرعة المشي.

استعار سيلان السيول الواقعة في الأباطح لسير الإبل السريع الليّن. والوجه فيهما ظاهر عامي لكن تصرف فيه بما أفاده الغرابة والبُعد عن الأذهان؛ إذ أسند الفعل يعني سالت إلى الأباطح دون المطي وأعناقها حتى أفاد امتلاء الأباطح من الإبل وأدخل الأعناق في السير، لأن السرعة والبُطءَ في سير الإبل يظهران غالباً في الأعناق.

تنبيه: لم يأتِ فَعْلُولٌ بفتح الفاء وسكون العين إلا في أمثلة نظمها بعضهم فقال:

وكلُّ ما وجدتَهُ من اسْمٍ ... بوزنِ فُعْلُولٍ فقلْ بالضَّمِّ
ما لم يكُنْ زُرْنُوقاً أو صُعْفُوقاً ... وَلَمْ يَكُنْ بُرْشُوماً أو صُنْدُوقاً

قال الفنري: «وأما خَرْنُوبٌ بفتح الخاء وهو نبت يُتَداوَى به فضعيف، والفصيح الضم كذا سَحْنُونٌ وهو أول الريح». انتهى.

قلت: قال عياض في التنبيهات على المدونة: «إن الفتح في الفقيه سَحْنُونٍ هو الذي سمعه من جماهير شيوخه المتقنين وسائر المحدثين والفقهاء، وبعض المتأدِّبة والمتفقِّهة يقولونه بضم السين ويقولون: إنه لا يوجد فَعْلُولٌ بفتح الفاء وسكون العين في لسان العرب. وقد أنكر عليهم هذا الحذَّاق ووجَّهوا وجهه بما ليس هذا موضعه، والصواب ما قاله الجمهور». انتهى.

والزُّرْنُوقُ: النهر الصغير، ودَيْرُ الزُّرْنُوقِ على جبلٍ مُطِلٍّ على دجلة.
والصُّعْفُوقُ: اللئيمُ وبلدة باليمامة.
والصُّنْدُوقُ: بالزاي والسين بدل الصاد بالضم والفتح في اللغات الثلاث.
والبُرْشُومُ: ويفتح أبكر[1] النخل بالبصرة.

وَإنْ يَكُ اسْمُ الجِنْسِ مُسْتَعَارا ... فَالوَسْمُ بِالأصْلِيَّةِ اسْتَنَارا

الوسم: بالفتح أصله أثر الكي، والمراد هنا التمييز أي تمييز اسم الجنس ووصفه بالاستعارة الأصلية مشتهر، يعني أن الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان: تبعية وتأتي، وأصلية إن كان اسم جنس. واسم الجنس هنا ما دل على نفس الذات الصالحة لأن تَصْدُقَ على كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف، كذا في المطول، ولم يقل: مختلفين بالحقائق إشارة إلى أن الجنس عندهم غيره عند أهل الميزان.

وقوله: من غير اعتبار وصف كلفظ أسد فإنه دال على الماهية من غير اعتبار وصف من أوصافه، بل وضع للحيوان المفترس من حيث هو لا باعتبار كونه ذا جرأة، حتى لو وجد أسد غير جريء صدق عليه اسم الأسد، بخلاف نحو ضارب وقائم من الأوصاف غير اسم الجنس فإنها إنما وضعت باعتبار الأوصاف ويدخل في اسم الجنس ما كان مُؤَوَّلاً كالعلم، في نحو: رأيت اليوم حاتماً، فإن حاتماً مُؤَوَّلٌ بالجواد بمعنى الذات التي لها الجود على أن الجود غير معتبر في مفهومه.

قال ياسين: «ولم يُرَدْ باسم الجنس هنا مصطلح النحاة، لأن ذلك يشمل الصفات المشبهة وأسماء الزمان والمكان والآلة، بل المراد المستقل بالمفهومية». قاله الفنري:

وإنْ تَكُنْ فِي الحَرْفِ وَالمُشْتَقِّ ... فتبَعِيَّةً دَعَا ذُو حِذْقِ

يعني أن الاستعارة إذا كانت في الحرف والمشتق بأن كان اللفظ المستعار حرفاً أو مشتقاً كالفعل واسمي الفاعل والمفعول وأفعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة، فتلك الاستعارة سمّاها أهل الحذاقة أي أهل الفن تبعية.

وأشار إلى بيان التبعية بقوله:

---

(١) كذا في «ق» ومثله في القاموس وهو الصواب، وفي «م» أبكار بالألف.

لأَنَّ مَعْنَـى الحَـرْفِ لَيْـسَ يَسْتَقِـلْ   بِالوَصْفِ كَالفِعْلِ فَخُذْ مَا قَدْ نُـقِلْ

يعني أن الاستعارة إنما كانت تبعية في الحرف والفعل، لأن الاستعارة مفرعة عن التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه، وإنما يصلح للموصوفية الحقائق أي الأمور المستقلة بالمفهومية الصالحة لأن تكون موصوفة ومحكوماً عليها. ومعاني الحروف والأفعال بمعزل عن الاستقلال وصلاحية كونها موصوفة أو محكوماً عليها فلا تجري الاستعارة فيها أصالة. ووجه التبعية في المشتق يأتي عند قوله لأنه أهم في المعتبر.

اعلم أن نسبة البصيرة أي القوة الباطنة إلى مدركاتها كنسبة البصر إلى مبصراته. وأنت إذا نظرت في المرآة وشاهدت صورة فيها فلك حالتان:

إحداهما: أن تكون مشاهداً تلك الصورة قصداً جاعلاً المرآة آلة لمشاهدتها، ولا شك أن الآلة مبصرة في هذه الحال لكنها لا يحكم عليها ولا يلتفت إلى أحوالها.

والثانية: أن تتوجه إلى المرآة نفسها قصداً فتصلح للحكم عليها، وتكون الصورة حينئذٍ مشاهدة تبعاً غير ملتفت إليها. فقِسْ على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة.

قال السيد: واستوضح ذلك من قولك: قام زيد، وقولك: نسبت القيام إلى زيد. لا شك أنك تدرك فيهما نسبة القيام إلى زيد إلا أنها في الأول مدركة من حيث إنها حالة بين زيد والقيام، وآلة التعرف حالهما فكأنها مرآة تشاهدهما بها مرتبطاً أحدهما بالآخر، ولذلك لا يمكنك أن تحكم عليها أو بها ما دامت مدركة على هذا الوجه، وبالثاني مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك أن تحكم عليها أو بها، فهي على الوجه الأول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثاني مستقل بها.

وكما يُحتاج إلى التعبير عن المعاني الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية يحتاج إلى التعبير عن المعاني الملحوظة بالغير التي لا تستقل.

ثم قال: إذا تمهّد هذا فاعلم أن الابتداء مثلاً معنى هو حالة لغيره ومتعلق به، فإذا لاحظه العقل قصداً وبالذات كان معنى مستقلاً بنفسه ملحوظاً في ذاته صالحاً لأن يحكم عليه وبه ويلزم إدراك متعلقه إجمالاً وتبعاً، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ولك بعد ملاحظته على هذا الوجه أن تقيده بمتعلق مخصوص مثلاً فتقول: ابتداء سير البصرة،

ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال وصلاحية الحكم عليه وبه، وإذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غيرَ مستقل بنفسه لا يصلح أن يكون محكوماً عليه ولا محكوماً به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من، وهذا معنى ما قيل: إن الحرف وضع باعتبار معنى عام، وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلاً، لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين إلا بالمنسوب إليه فما لم يذكر متعلق بالحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع الذي[1] هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج، وإنما يتحصل بمتعلقه فيتعقل بمتعلقه. انتهى.

ولهذا يقال: الاسم ما دل على معنى في نفسه أي على معنى باعتبار حال نفسه وبالنظر إليه في نفسه لا باعتبار أمر خارج عنها، والحرف ما دل على معنى في غيره أي حاصل في غيره باعتبار متعلقه لا باعتبار نفسه.

قال السيد: فقد اتضح أن ذكر متعلق الحرف إنما وجب ليتحصل معناه في الذهن إذ لا يمكن إدراكه إلا بإدراك متعلقه إذ هو آلة لملاحظته، فعدم استقلال الحرف بالمفهومية إنما هو لقصور ونقصان في معناه لا لما قيل من أن الواضع اشترط في دلالته على معناه الإفرادي ذكر متعلقه إذ لا طائل تحته.

وأشار إلى إبطاله بما يطول جلبه، فانظر حواشيه على المطول.

فَـالشِّبْـهُ فِـي الحَـرْفِ لِمَـا تَعَلَّقـا   بِـهِ مَعـاً فِـي الحَـرْفِ قَـدْ تَحَقَّقـا

قوله: الشِّبْهُ بكسر الشين مبتدأ، خبره جملة (قد تحقق)، وقوله: (لِمَا تعلق) متعلق به ينبغي أن يتعرض أولاً لبيان معنى الفعل والحرف. وقد تقرر في شرح البيت قبل هذا تفسير معنى الحرف.

وأما الفعل فقد قال السيد: إنه يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل هو النسبة الحكمية الملحوظة من حيث إنها حالة بين طرفيها وآلة لتعرف حالهما مرتبط أحدهما بالآخر.

ولما كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا تتحصل إلا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف. فكما أنَّ لفظةَ مِنْ موضوعةٌ وضعاً عاماً لكل ابتداء

(١) كذا في «م»، وفي «ق» النوع هو الحرف.

معين بخصوصه، كذلك لفظة ضَرَبَ موضوعة وضعاً عاماً لكل نسبة للحدث الذي دلت عليه بلا فاعل بخصوصها، إلا أن الحرف لما لم يدل إلا على معنى غير مستقل بالمفهومية لم يقع محكوماً عليه ومحكوماً به، إذ لا بد في كل واحد منهما أن يكون ملحوظاً بالذات لِيُتَمَكَّنَ من اعتبار النسبة بينه وبين غيره، واحتاج إلى ذكر المتعلق رعاية لمحاذاة الألفاظ بالصور الذهنية، والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم إليه انتسابه إلى غيره نسبة تامة من حيث إنها حالة بينهما وجب ذكر الفاعل لتلك المحاذاة ووجب أيضاً أن يكون مسنداً باعتبار الحدث، إذ قد اعتبر ذلك في مفهومه وضعاً ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسنداً إليه لأنه على خلاف وضعه. وأما مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح أن يقع محكوماً به، فضلاً عن أن يقع محكوماً عليه. انتهى.

إذا تحققت معنى الفعل والحرف فتقول: الاستعارة بواسطة تفرُّعها عن التشبيه تقتضي ملاحظة المستعار منه التزاماً من حيث إنه محكوم عليه بوجه الشبه والمشاركة فيه مع المستعار له، ومعنى الحرف من حيث هو معناه لا يصلح أن يكون محكوماً عليه بشيء؛ فلا يُتصوَّر جَرَيانُ الاستعارة في الحرف ابتداء. نَعَمْ متعلقات معاني الحروف كالابتداء والانتهاء والظرفية والاستعلاء والغرضية معانٍ مستقلة فيقع التشبيه بها وتجري الاستعارة فيها أصالة، ثم تسري إلى معاني الحروف لاشتمالها عليها.

والمراد بمتعلقات معاني الحروف معانٍ يعبر بتلك المعاني عن معاني الحروف كابتداء الغاية في قولهم: مِنْ: معناها ابتداء الغاية، وفِي: معناها الظرفية، وكَيْ: معناها الغرض. فهذه ليست معاني الحروف لكونها مستقلة، ومعاني الحروف غير مستقلة ولو كان ما ذكر معنى (من) و(في) و(كي) لم تكن حروفاً بل أسماء، لأن هذه الأشياء معانٍ للأسماء لا لغيرها.

وأما معنى (مِنْ) فهو ابتداء خاص غير مستقل لأنه لا يعقل إلا بملاحظة شيئين: السير والبصرة مثلاً.

وأما (في) فمعناها مظروف خاص في ظرف خاص.

والحاصل أن معنى (من) ابتداء مخصوص بكونه من كذا يفسر بمتعلقه أعني مطلق ابتداء الغاية وهكذا قياس البواقي، فإذا أفادت هذه الحروف معانيَ أي ابتداء خاصاً

وغرضاً خاصاً وظرفية خاصة رجعت إلى تلك المعاني التي هي مطلق ابتداء الغاية والظرفية والغرض بنوع استلزام، لأن المقيد هو المطلق مع شيء آخر.

مثال الاستعارة في الحرف: لام التعليل في قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وحَزَناً﴾ شبّه تَرَتُّبَ العداوة والحزن على الالتقاط بترتُّب علّته الغائية عليه التي هي التبني، ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتُّب العلة الغائية، فجرت الاستعارة أولاً في العلية والغرضية التي هي مُتَعَلَّقُ معنى الحرف، وجرت بتبعيتها في اللام.

واعلم أن المراد بالغاية في قولهم: (من) لابتداء الغاية، و(إلى) لانتهاء المسافة. نقله الفنري عن التلويح.

وَالشِّبْهُ فِي الثَّانِي لِمَعْنَى المَصْدرِ لأَنَّـــه أَهَــمُّ فِـــي المُعْتَبَـــرِ

يعني أن التشبيه في الثاني الذي هو المشتق ثابت لمعنى المصدر، أما الفعل فلما تقدم من أن معاني الأفعال من حيث إنها معانيها غير مستقلة فلا يحكم عليها، فلا تجري الاستعارة فيها أصالة بل تبعاً لمعاني مصادرها. وأما الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة فأشار لجريانها ابتداء بالمصدر بقوله: (لأنه أهم في المُعْتَبَرِ) بفتح الباء أي الاعتبار والقصد. يعني أن المقصود الأهم هو المعنى القائم بالذات الذي هو المصدر لا نفس الذات، إذ لو لم يقصد ذلك لوجب أن يذكر اللفظ الدال على نفس الذات كزيد وعمرو، دون أن يذكر اللفظ الدال على ما يقوم بها من الصفات.

وتفترق الصفة مع اسم المكان والزمان والآلة بما ذكره السيد بقوله: «فإنها بعد اشتراكها في كونها مشتقَّةً وفي أن المقصودَ الأهم منها هو المعنى المصدري، وفي كون الاستعارة فيها تبعية افترقت في أن الصفة لا تدل على تعيين الذات أصلاً، فإن معنى قائم: شيء ما أو ذات ما له القيام وهذا أمر متعين أصلاً إذا لاحظه العقل طلب ما يربطه به ويجريه عليه، فلذلك كان حقها ألاّ تقع موصوفة بل حقها أن تقع جارية على غيرها».

وفي أن اسم الزمان والآلة والمكان يدل على تعيين الذات باعتبارٍ، فإن قولك مثلاً: مقام، معناه مكان فيه القيام لا شيء ما أو ذات ما فيه القيام. فلذلك صح أن تجري عليه الصفات، فيقال: مقام فسيح. ولم يصح أن يكون صفة للغير وكان في عداد

الأسماء دون الصفات؛ فالصفات ما دل على ذات مبهمة باعتبار معينٍ واسم المكان وأخواه ما دل على ذات معينة باعتبار مثال التبعية للمشتق أن تقول: بلغنا مقتل زيد أي الموضع الذي ضُرِبَ فيه ضرباً شديداً، فالمعنى على تشبيه ضربه بالقتل.

وَالفَـاعِـلُ المَفْعُـولُ وَالمَجْـرُورُ   قَـرِينَـةٌ لِـذِي لَهـا تَـدُورُ

والفاعلُ: مبتدأ، والمفعولُ: معطوف عليه بمحذوف، والمجرورُ: معطوف على المبتدأ أيضاً، وقرينةٌ: مبتدأ آخر، وقوله: (الذي) صفة له أي الاستعارة التبعية في الفعل المشتق، وجملة (تدور) خبر قرينة، والجملة خبر المبتدأ الأول، و(لها) متعلق بـ: تدور، واللام بمعنى على. يعني أن القرينة في المشتق تدور على ما ذكر ومدار الشيء ما يوجد الشيء لوجوده ويفقد لفقده، لكن كون الثلاثة مدار قرينة التبعية في المشتق إنما هو أغلبي لجواز أن تكون القرينة غير ذلك، كقرائن الأحوال نحو: قتلت إذا ضربت ضرباً شديداً.

وأما التبعية في الحرف فغير منضبطة مثال الفاعل نطقت الحال بكذا، فإن النطق الحقيقي لا يسند إلى الحال. والمفعول كقوله:

جُمِـعَ الحـقُّ لَنـا فـي إمـامٍ   قَتَـلَ البخـلَ وأحيـا السمـاحـا

فإن القتل والإحياء لا يقعان على البخل والجود، بل المراد تشبيه إذهاب البخل بالقتل الذي هو إزهاق الروح بجامع الإعدام، وتشبيه كثرة السماح بالإحياء الذي هو إعطاء الحياة بجامع الإظهار، واشتق من القتل قتل ومن الإحياء أحيا. والمجرور كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ فإن ذكر العذاب قرينة على أن بشِّرْ استعارة للإنذار، والجامع التأثير في السامع أو كون كل منهما مضاداً للآخر.

وَهِـيَ إنْ تَـخْـلُ مـنَ المُنـاسِـبِ   مُطْلَقَةٌ ....

يعني أن الاستعارة أصلية كانت أو تبعية تسمى مطلقة بصيغة اسم المفعول وهي التي خلت من ذكر ما يناسب المستعار منه وله بأن لم تقترن بصفة أو تفريع كلام يناسب أحدهما. والمراد بالصفة المعنويّة لا النحوية؛ نحو: عندي أسد، حيث تكون القرينة حالية كما هو مثال المفتاح والسعد والرسالة وهو ظاهر التلخيص.

وأما إذا كانت لفظية، نحو: رأيت أسداً يرمي فمجردة، وبعضهم جعل هذا المثال

الثاني مطلقة أيضاً إذ المطلقة عنده هي التي لم تقترن بشيء يلائم أحدهما بعد تمام القرينة، إذ هي مما يلائم المستعار له. قال في عروس الأفراح: وفيما قاله نظر، فإن القرينة لا مانع أن يحصل بها التجريد.

والمراد بالمناسب ما يذكر مع الشيء غالباً ويختص به سواء ناسب بالحقيقة أو بالمجاز.

. . . . . وَإِنْ تَجِىءْ بِصَاحِبِ

لِمَا اسْتُعِيرَ مِنْهُ فَالمُرَشَّحَهْ   . . . .

يعني أن الاستعارة من حيث هي تسمى مرَشَّحَة بصيغة اسم المفعول وهي التي تقترن بما يناسب المستعار منه.

قال الجربي: «وإنما سميت مرشحة لأنه روعي فيها جانب المستعار منه فزادت فائدة الاستعارة. والمرشَّحُ: المُرَبَّى، من رَشَّحَهُ أي ربَّاه، يقال: فلان يرشح للوزارة أي يربى لها، والمرأة ترشح ولدها إذا جعلت اللبن في فيه قليلاً حتى يقوى على المصّ». انتهى.

مثالها قوله تعالى: **﴿أولَئِكَ الذينَ اشْتَرَوْا الضَّلالَةَ بالهُدَى فما ربِحَتْ تجارَتُهُمْ﴾** استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليه ما يلائم الشراء من الربح والتجارة. والقرينة استحالة ثبوت الاشتراء الحقيقي للضلالة والهدى. وكما تقول: جاوزت اليوم بحراً متلاطم الأمواج.

. . . .   وَمَا تَجَرَّدَ بِعَكْسٍ صَحَّحَهْ

يعني أن الاستعارة المجردة تصحح أي توجد حقيقتها عكس المرشحة إذ هي ما تقترن بمناسب للمستعار له لتجرُّدها عن بعض المبالغة التي في الاستعارة، لأنه صار بذكر المشبه أبعد من دعوى الاتحاد الذي في الاستعارة ومنه تنشأ المبالغة. مثالها: لقيت أسداً شاكي السلاح طويل القناة، ومنه قول كُثَيِّرِ عَزَّةَ تصغير كَثِيرٍ، وعين عزة مفتوحة:

غمرُ الرداء إذا تبسم ضاحكاً   غَلقَتْ بضحكته رقابُ المالِ

فمعنى غمر الرداء: كثير العطاء، استعار الرداء للعطاء لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه، ثم وصفه بالغمر وهو يناسب العطاء دون الرداء. والقرينة

قوله: إذا تبسم إلى آخر البيت، يعني إذا تبسم غَلِقَتْ بفتح الغين المعجمة وكسر اللام رقابُ أمواله في أيدي الناس.

قال الفنري: «حاصل المعنى أن السائلين يأخذون مال المخدوم من غير علمه ويجيئون إلى حضرته فيتبسم ولا يأخذه منهم فيملكونه». انتهى.

يقال: غَلِقَ الرَّهْنَ إذا استحقه المرتهِنُ حين لم يفكه الراهن في الوقت المشروط، وكانوا يفعلون ذلك في الجاهلية. قال الجربي: وفي الأساس يقال: ثوب غَمْرٌ أي واسع، وعلى هذا يجوز أن يكون الغمر وصفاً للرداء. كما يجوز أن يكون وصفاً للمعروف. انتهى.

لكن الأكثر استعماله في العطاء حتى صار كأنه حقيقة فيه، قاله السيد. وقال الحفيد: الضَّحكة بالفتح على ما يفهم من الصحاح.

وَاجْتَمَعَا ....

أي اجتمع الترشيح والتجريد في كلام واحد وليس من الاجتماع ذكر الوصف الشامل لكل من المشبه والمشبه به على ما استظهره بعضهم.

مثال اجتماعهما كما في قوله:

لَدَى أسدٍ شاكِي السلاحِ ...... البيت

وقد تقدم الكلام عليه عند قوله: (والاستعارة اعز للتحقيق...).

فالاستعارة أربعة أقسام: مطلقة ومجردة ومرشحة ومرشحة مجردة.

.... ثُمَّ المُرَشَّحُ أَجلُّ إِذْ فِيهِ تَحْقيقُ المُرَادِ قَدْ حَصَلْ

ثم: لمجرد الترتيب الذكري؛ والمعنى أن الترشيح فقط أجلُّ أي أبلغ من الأقسام الثلاثة المقابلة له، والإطلاق أبلغ من التجريد فقط.

وفي شرح عصام على الرسالة: وجمع التجريد والترشيح في مرتبة الإطلاق لتساقطهما بتعارضهما. انتهى.

وإنما كان الترشيح فقط أبلغ لما فيه من تحقيق المراد من الاستعارة الذي هو المبالغة في التشبيه، لأن في الاستعارة مبالغة في التشبيه لجعل المشبه من أفراد المشبه

به، وترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية حيث ألزموه ما لا يليق إلا بحقيقة المستعار منه، ومعنى كونه أبلغ، قال الجربي: أكثر مطابقة لمقتضى الحال.

وَهُــوَ مَبْنَـاهُ عَلَـى التَّنَـاسِـي ... لِلشِّبْــهِ جَــاءَ دُونَ مَــا التِبَــاسِ

قوله: (وهو) أي الترشيح، و(هو) مبتدأ، و(مبناه): مبتدأ ثانٍ، و(على): متعلق به، و(للشبه) متعلق بالتناسي، وجملة (جاءَ) خبر عن (مبناه)، والمجموع خبر عن (هو)، و(ما) زائدة.

يعني أن مبنى الترشيح على تناسي التشبيه أن يدّعي أن المشبه نفس المشبه به لا شيء مشبه، ولا يقال: لا خصوصية للترشيح بل الاستعارة مطلقاً مبنية على التناسي؛ لأنّا نقول: التناسي مع الترشيح أبلغ لأنه يصور الاستعارة في صورة حقيقتها ويجعلها مشاهدة فيها.

قال السيد في شرح المفتاح: «كون الترشيح مبنياً على تناسي التشبيه لا ينافي اجتماعه مع التجريد المبني على تذكره لجواز أن يتناسى التشبيه في بعض الصفات دون بعض». انتهى.

وابْنِ عَلَى الفَرْعِ والأَصْلِ قَدْ ذُكِرْ ... .

الأصل: هو المشبه لأن الغرض عائد إليه غالباً ولأنه المقصود في الكلام بالإثبات والنفي، نحو: زيد أسد وما زيد كأسد. والفرع: المشبه به وذلك لا ينافي كونه أصلاً وكون المشبه فرعاً نظراً إلى الوجه. والأمر في قوله: (وابْنِ عَلَى الفرعِ... إلخ) للإباحة، يعني أنه يجوز بناء الكلام على المشبه به في حال ذكر المشبه لفظاً أو تقديراً، كقول عباس بن الأحنف:

هـيَ الشمسُ مسكنُهـا فـي السمـاءِ ... فعَــزِّ الفُــؤادَ عَــزاءً جَمِيــلاَ
فَلَــنْ تَسْتَطِيــعَ إلَيْهــا الصُّعُــودَ ... ولَــنْ تَسْتَطِيــعَ إلَيْــكَ النُّــزُولاَ

بنى التعزية على عدم استطاعته الصعود إلى الشمس وعدم استطاعتها النزول إليه على الشمس الحقيقية التي هي المشبه به.

ومنه قوله:

وَعَـدَ الحِـبُّ بـالـزِّيـارَةِ لَيْـلاً فـإذا مـا وفَـى قَضَيْـتُ نُـذُورِي
قلتُ يـا سيِّدي ولِـمَ تُـؤْثِرِ اللَّيْـلَ عَلَـى طلعَـةِ الصَّبـاحِ المُنِيـرِ
قـالَ لـي: لا أحبُّ تغييرَ رَسْمِي هَكَـذا الـرَّسْـمُ فـي طلـوعِ البـدورِ

المقصد بالتمثيل هو البيت الأخير، كأنه قال: لا أحب تغيير رسمي فإني بدر ورسم كل بدر الطلوع ليلاً.

.... وَذَاكَ عنـدَ الجَحْـدِ أجْلَـى مشتَهَـرْ

الإشارة إلى البناء على الفرع، يعني أن جواز البناء على الفرع جحد الأصل كما في الاستعارة أوضح واضح لأنه أولى بالجواز من البناء عليه مع ذكر الأصل كما في التشبيه، فإذا جاز في التشبيه فمن باب أولى في الاستعارة.

وبيان ذلك أن وجود الأصل ينافي البناء، فإذا جاز البناء مع وجود المنافي له كان البناء مع عدم المنافي له أولى، وأيضاً البلغاء معترفون في التشبيه بمغايرة المشبه للمشبه به ومع ذلك يُجْرُونَ عليه أحكام المشبه به، وفي الاستعارة ينكرون المغايرة بينهما فيكون إجراء تلك الأحكام عليه أولى.

قال الحفيد: «فإن قيل: معنى البناء على الفرع ذكر ما يخصه وذلك ظاهر في صورة التشبيه، بخلاف الاستعارة فإن المراد من اللفظ المستعار الأصل أي المشبه، قلنا: المستعار في صورة الاستعارة للفظ المقيد بالخاصة مع ادّعاء أن الأصل أي المشبه عين المشبه به». انتهى.

وكلام النظم مثله في المفتاح والتلخيص وهو استدلال على صحة الترشيح وكون مبناه على تناسي التشبيه.

مُرَكَّبُ المَجازِ

مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا بِالأَصْلِ شَبَّهَا ... تَشْبِيهَ تَمْثِيلٍ مُكَمَّلُ النُّهَى
لِكَيْ يُبالِغَ ....

قوله: (مستعملٌ) خبر مبتدأ محذوف أي هو لفظٌ مستعمَلٌ، و(بالأصل) متعلق بـ (شَبَّهَ) مبنياً للفاعل ومفعوله محذوف وهو ضمير عائد إلى ما، وفاعل شَبَّهَ: (مكمَّلُ النهى) بصيغة اسم المفعول، و(تشبيهَ) مفعول مطلق، وقوله: (لكي يبالغ) ببناء يبالغ للفاعل متعلق بشَبَّهَ.

والمراد بتشبيه التمثيل هو ما يكون وجهه منتزعاً من متعدد. واحترز به عن الاستعارة في المفرد فالمجاز المركب هو اللفظ المستعمل في معنى شبه بمعنى اللفظ الأصلي أي المعنى الموضوع له اللفظ تشبيه تمثيل للمبالغة في التشبيه، فتشبيه التمثيل تشبيه إحدى صورتين منتزعتين من متعدد بالأخرى.

والمراد بالمبالغة ادّعاء دخول الصورة المشبهة في جنس المشبه بها، مثاله: ما كتب به الوليد بن يزيد[1] إلى مروان بن محمد لما توقف في بيعته: «أراك تقدِّمُ رِجْلاً وتؤخِّر أخرى، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيّهما شئت». شبَّه صورة تردُّده في المبايعة بصورة تردُّد من قام ليذهب في أمر، فتارة يريد الذهاب فيقدم وتارة لا يريده فيؤخِّر تلك الرِّجْل. فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك، ووجه التشبيه وهو الإقدام تارة والإحجام أخرى منتزع من عدة أمور.

ومعنى المثل تقدم رِجْلاً مرة وتؤخِّرها مرة أخرى، فحذف من الأول مرة ومن الثاني المفعول وموصوف أخرى. قاله ياسين.

.... وَتَمْثِيلاً دَعَوْا ... عَلَى سَبِيلِهَا ودُونَهُ حَكَوْا

---

(١) في «ق» الوليد بن زيد، وهو خطأ.

فاعل (دعوا) ضمير البلغاء، ومفعول (دعوا) الأول محذوف وهو ضمير عائد إلى المجاز المركب.

يعني أنهم يسمُّونه تمثيلاً على سبيل الاستعارة؛ سمي تمثيلاً لأن وجهه منتزع من متعدّد، وقيد بـ (على سبيل الاستعارة) لأنه قد ذكر المشبه به وأريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة.

قوله: (ودونه حكوا) يعني أنهم حكوا أي ذكروا عن المتقدمين تسمية المجاز المركب تمثيلاً دون تقييد بـ (على سبيل الاستعارة)، ولا يقال: إنه حينئذٍ يلتبس بالتشبيه الحقيقي لأن من أنواعه ما يسمى التمثيل؛ لأنّا نقول: التمثيل في الاستعارة يقال له تشبيه تمثيل بالإضافة وتشبيه تمثيلي بالقطع عنهما، بخلاف التمثيل في التشبيه الحقيقي فلا يقال فيه ذلك.

وَمَثَلاً إِذَا فَشَا فَالمَثَلُ ... لِذَاكَ لاَ يُغَيِّرُنْهُ الأَمْثَلُ

مَثَلاً: بالتحريك والنصب معطوف على تمثيلاً، أي وسموا أيضاً المجاز المركب إذا فشا استعماله على سبيل الاستعارة أو غيرها، مثلاً قوله: لذلك أي لكون المثل تمثيلاً فشا استعماله على سبيل الاستعارة، لا تغير الأمثال عند الأمثل أي الفاضل العارف بحقيقة الأمر، لأن الاستعارة يجب فيها أن يكون لفظ المشبه به هو المستعمل في المشبه، فلو غُيِّرَ المثل لم يكن لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون تمثيلاً، فلهذا لا يلتفت في المثل إلى مضربه تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً بل إنما ينظر إلى مورده، فإذا طلب أحد شيئاً ضيَّعه قبل ذلك قيل له: الصيفَ ضَيَّعَتِ اللبَنَ بكسر التاء لأنه قد ورد في امرأة كانت عند شيخ فسألته الطلاقَ فطلَّقها فتزوَّجت شاباً فقيراً، فلمَّا شتوا أرسلت إلى الشيخ تطلب لبناً فقال ذلك المثلَ، فضربت يدها على منكب زوجها الثاني وقالت: هذا ومذقه خير منك ومن لبنك الكثير. وخصّ الصيفَ لأن سؤالها الطلاق كان فيه، ويروى في الصيف وبالصيف.

وما علّل به عدم تغيير الأمثال أولى من تعليل صاحب الكشاف بأن الأمثال لا تكون إلا أقوالاً فيها غرابة من بعض الوجوه، فحوفظ على تلك الغرابة وحميت الألفاظ عن التغيير.

قال الفنري: «وذلك لأن الظاهر أن فتح التاء في (الصيفَ ضيَّعتِ اللبنَ) لا يغير غرابة كانت عند الكسرة». انتهى.

وعلّل بعضهم عدم التغيير بأن المثل على ما فشا استعماله فلو غير لم يبقَ اللفظ المتداول بينهم.

وَمَــنْ لَــهُ يُنِــطْ بِهَــذا البَــابِ   حَــادَ وعَــرَّدَ عَــنِ الصَّــوابِ

اللام في قوله: (له) زائدة لتأكيد التعدية، يعني أن من أناط المجاز المركب أي علقه وجعله مختصاً به هذا الباب أي باب الاستعارة كما هو ظاهر التلخيص فقد حاد وعرَّدَ أي هرب عن الصواب، بل يكون في غير الاستعارة لأن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع، فهيئة التركيب مثلاً، في نحو: زيد قائم، موضوعة للإخبار بإثبات المسند للمسند إليه، فإذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فإن كان لعلاقة المشابهة فاستعارة وإلا فغير استعارة، كقوله:

هَـوايَ مـع الـركـبِ اليمـانِـيِّ[1] مصْعِـدٌ

البيت. فإن التركيب موضوع للإخبار والمراد به أظهار التحرُّز، فحصرُ المجاز المركب في الاستعارة غير صحيح. وقولنا: (وإلا فغير الاستعارة) ولم نقل: يسمى مجازاً مرسلاً لعدم تصريحهم بذلك.

قال عصام: «ونفي التسمية بالاستعارة يوهم أنه يسمى باسم آخر، بل يكاد يوهم أنه يسمى تمثيلاً بغير ضميمة الاستعارة مع أنه لم يسمَّ باسم بل مما فات القوم». انتهى.

قال الفنري: «وقد يعتذر بأنهم لم يتعرضوا للقسم الآخر من المجاز المركب أعني ما ليس استعارة تمثيلية لقلّته وقلّة لطائفه». انتهى.

---

(١) كذا في النسختين هنا وفي باب أحوال المسند إليه. والذي في معاهد التنصيص «اليمانين»، ج ١، ص ١٢٠. ومثله في خزانة الأدب، ج ٤، ص ٣٢١. وديوان الحماسة في أوله، وهذه اللغة هي المشهورة. والله أعلم.

الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

أفردناهما في الترجمة لأنها على مذهب صاحب التلخيص المصدر به أمران معنويان غير داخلين في تعريف المجاز، لأنه من عوارض الألفاظ وهما عنده ليسا بلفظين بل فعلان قائمان بنفس المتكلم، لأن الاستعارة بالكناية هي تشبيه بشيء في النفس والاستعارة التخييلية إثبات لازم المشبه به للمشبه.

قَدْ يُضمَرُ التَّشْبِيهُ فِي النَّفْسِ فَلاَ   يُؤتَى بِشَيْءٍ غَيْرِ مَا تَأَصَّلاَ

اعلم أن في الاستعارتين ثلاثة أقوال: الأول مذهب صاحب التلخيص وإليه الإشارة بهذا البيت وما بعده إلى البيت الرابع. ومعنى البيت أن المتكلم قد يضمر التشبيه في نفسه فلا يذكر شيئاً من أركان التشبيه سوى ما تأصل أي المشبه، ووجوب ذكر المشبه به إنما هو في التشبيه الاصطلاحي المخرج في تعريفه الاستعارة تحقيقيةً كانت أو مكنّياً عنها.

وَذَا لَهُ يُثْبِتُ مَا بِالفَرْعِ   يَكُونُ مُخْتَصًّا دليلُ الصُّنْعِ

(ذا) إشارة للمشبه، يعني أن المتكلم المضمر للتشبيه في النفس يثبت للمشبه أمراً مختصاً بالفرع أي المشبه به ليكون ذلك الإثبات قرينة دالة على صنع المتكلم من إضمار التشبيه.

قال الحفيد: «والاختصاص بالإضافة إلى المشبه، ويشترط أن لا يكون في المشبه أمر ثابت حساً أو عقلاً يطلق عليه اسم ذلك الأمر كما في بيت الهذلي، فإنه ليس للمنية أظفار متحققة حساً أو عقلاً يطلق عليها لفظ الأظفار». وقوله: (دليل الصنع) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي هو إثبات لازم الفرع للأصل.

سَمِّ استعارةً لذاكَ المُضْمَرِ   مَعْ بِالكنايَةِ ....

يعني أن التشبيه المضمر في النفس يسمى استعارة بالكناية أو استعارة مكنّياً عنها، أما الكناية فلأنه لم يصرح به بل إنما دل عليه بذكر لازم المشبه به لزوماً عرفياً أو عقلياً.

وأما تسميته استعارة فقد قال الفنري: «بناء على أنه أشبه الاستعارة في صفة وهي ادّعاء دخول المشبه في جنس المشبه به». انتهى.

وقال الجربي: «وإنما سمي استعارة لأنه استغني عن ذكر المستعار منه بذكر بعض لوازمه لينتقل الذهن منه إليه، كما هو شأن الاستعارة فإن الانتقال فيها من اللازم إلى الملزوم فعلى هذا يكون إطلاق اسم الاستعارة على هذا النوع باشتراك اللفظ».

.... والإِثْبَاتُ حَرِ
بِـــالاسْتِعَـــارَةِ وَلَكِـــنْ قَـيِّـــدِ   بِـذَاتِ تَخْيِـيـلٍ بِهَــاتِـي تَـقْتَـدِ

الإشارة في قوله: (بهاتي) للاستعارة، يعني أن إثبات الأمر المختص بالمشبه به للمشبه حَرِيٌّ أي حقيق بالتسمية بالاستعارة التخييلية، لأنه قد استعير للمشبه ما يخص المشبه به لتخييل أن المشبه من جنس المشبه به ثم الأمر المختص بالفرع المثبت للأصل، إما أن يكون لا يتكمل الوجه في الفرع إلا به وإما أن يكون لا يوجد الوجه فيه بدونه، فالأول كقوله:

وإذا المنيـــة أنشَبَــتْ أظْفــارَهـــا   ألفيـــتَ كـــلَّ تميمَـــةٍ لا تنفَـــعُ

شبه في نفسه المنية بالسبع لاغتيال النفوس فأثبت لها الأظفار التي لا يكمل الاغتيال للسبع بدونها، فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية وإثبات الأظفار لها استعارة تخييلية.

والثاني كقول الآخر:

ولئِـنْ نطقـتُ بشكـرِ بِـرِّكَ مفصِحـاً   فِلِســانُ حــالِـي بــالشكــايــة أنْطَـقُ

شبه الحال بإنسان متكلِّم في الدلالة على المقصود وهذا التشبيه استعارة بالكناية وإثبات اللسان للحال استعارة تخييلية واللسان هو الذي به قوام الدلالة في الإنسان المتكلم، فعلى ما ذكر صاحب التلخيص كل من لفظَيْ الأظفار والمنية حقيقة مستعملة في ما وضعت له، وليس في الكلام مجاز لغوي وإنما المجاز هو إثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كإثبات الإنبات للربيع.

وذِي لَدَى الْمِفْتاحِ مَا استُعْمِلَ فِي   أَمْـرٍ بَـدَا فِـي الـوَهْـمِ وَهْـوَ منتَـفِ

الإشارة بذي إلى الاستعارة التخييلية، يعني أن الاستعارة التخييلية عند مفتاح العلوم للسكاكي لفظ مستعمل في معنى ظهر في الوهم بسكون الهاء أي الخيال، وذلك المعنى منتفٍ أي غير متحقِّق حساً ولا عقلاً. وأشار إلى زيادة الإيضاح لكلام السكاكي بقوله:

فَـإِنَّـهُ قَـالَ إِذَا مَـا تَحْكِـي   مَنِيَّـةً بِسَبُـعٍ فِـي الْفَتْـكِ
أَخَـذَهُ الْـوَهْـمُ إذا يُصَـوِّرُ   لَهَـا مَـعَ اخْتِـرَاعِ مَـا يُشْتَهَـرُ
بِهِ لَهَـا . . . .

الضمير في قوله: (إنه) للمفتاح، وفي (أخذه) و(به) للسبع، وفي (لها) للمنية، واللام زائدة أي يصورها، والمعنى أنه قال في المفتاح: إنك إذا حكيت أي شبهت المنية بالسبع في الفتك أي إهلاك الناس واغتيالهم أخذ الوهم السبع أي صورته عند تصويره المنية مع اختراع أي إنشاء الوهم للمنية ما يشتهر بالسبع من اللوازم المتعلقة بوجه الشبه كالأظفار والأنياب، فلذا قال:

. . . . فَهْوَ لَهَا قَدْ اخْتَرَعْ   شَبِيـهَ الأَظْفَـارِ والإِطْـلاقَ اتَّبَـعْ

يعني أن الوهم إذا كان لا يخترع للمنية إلا لازماً للسبع مشتهراً به وجب أن يأخذ لها ما يكون قوام اغتيال السبع النفوس به وهو صورة مثل صورة الأظفار المحققة، ثم يتبع ذلك إطلاق لفظ الأظفار على تلك الصورة الشبيهة بالأظفار، فالاستعارة التخييلية عنده تصريحية لأنه قد أطلق لفظ المشبه به وهو الأظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة والقرينة إضافتها إلى المنية.

فَـذَاتُ تَخْيِيـلٍ تَـعُـمُّ مُطْلَقَـا   مَـا رُشِّحَتْ عَلَى الَّذِي لَه انْتَقَـى

يعني أن الاستعارة التخييلية أعم من الترشيحية عموماً مطلقاً على ما انتقاه السكاكي أي اختاره في تفسير الاستعارة التخييلية. تنفرد التخييلية حيث يذكر لفظ المشبه فقط كما في قولك: أنشبت المنية أظفارها. وتصدق مع الترشيحية في التصريحية المذكور فيها لازم المشبه به لأن في كل من الترشيح والتخييل إثباتَ بعض ما يخص المشبه به للمشبه. فكما أثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الأظفار كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو

الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة. فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالأظفار فليعتبر هنا أيضاً معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح يكون استعمال الربح والتجارة فيهما استعارتين تخييليتين.

وهِـيَ قَـدْ تُـوجَـدُ دُونَ مَـا كُنِـي   عَنْهَـا بِـلاَ عَكْـسٍ لَـدَيْـهِ فَـاعْتَـنِ

يعني أن التخييلية قد توجد دون المكنى عنها عند السكاكي بخلاف مذهب صاحب التلخيص من تلازمهما، فالاستعارة بالكناية لا توجد عند السكاكي دون التخييلية فمثال وجود التخييلية فقط أظفار المنية الشبيهة بالسبع نشبت بزيد ولسان الحال الشبيه بالمتكلم ينطق بكذا.

وَرامَ بِـالمَكْنِـيّ عَنْهـا وقَصَـدْ   أن يَـذْكُـرَ الـذي يُشْبِـهُ فَقَـدْ
لَكِـنْ بِـهِ الْفَـرْعُ يُـرادُ إنْ يَضِـفْ   لِـلأَصْـلِ لاَزِمٌ بِـذَا الْفَـرْعُ ائْتَلَـفْ

هذا تفسير الاستعارة المكنى عنها على مذهب السكاكي، فالضمير في رام وقصد المعطوف على رام مفسِّراً له للسكاكي، يعني أنها عنده أن يذكر المشبه أي لفظه فقط مراداً به المشبه به بشرط أن يضاف للأصل أي المشبه لازم ائتلف أي اصطحب بذلك الفرع أي اصطحب معه، كإضافة الأظفار المختصة بالسبع إلى المنية فقد ذكر المشبه أعني المنية وأريد المشبه به أعني السبع.

وَذِي الإِضَـافَـةِ دَلِيلُهـا ....

اسم الإشارة: مبتدأ والإضافة بدل منه أو بيان، ودليلُها: خبر المبتدأ، يعني أن إضافة خواص المشبه به للمشبه دليل الاستعارة بالكناية أي دليل على أن لفظ المشبه استعير للأسد إذ لا تكون تلك الإضافة إلا على سبيل الاستعارة.

ورد ما ذكره في تفسير المكنى عنها بأن لفظ المشبه فيها كلفظ المنية مثلاً مستعمل فيما وضع له تحقيقاً للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت، والاستعارة ليست كذلك لأنه فسرها بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الآخر. ويجاب بأن لفظ المنية مثلاً مستعمل في غير ما وضع له مع أنه مراد به المنية الحقيقية، وتحقيق ذلك أن الموت يعبّر به عن السبع الذي هو الموت بعد ادّعاء أن الموت فرد من أفراد السبع. فالمراد بالمنية السبع لكن ليس بالسبع الحقيقي بل السبع المجازي، فالاستعارة في الأصل للسبع.

. . . . وَرَدْ   لِتِلْـــكَ ذَاتَ تَبَـــعٍ دُونَ فَـنَـــدْ

ورَدّ: مخفف للوقف والضمير فيه للسكاكي، وذاتَ: مفعول رَدَّ، يعني أنه اختار رَدَّ الاستعارةِ التبعيةِ إلى تلك أي الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينة التبعية مكنياً عنها وجعل التبعية قرينة المكنى عنها. ففي (نحو نطقت الحال بكذا) جعل القومُ (نطقت) استعارة عن (دَلَّتْ) والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة؛ وهو بجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم وبجعل نسبته النطق إليها قرينة الاستعارة، وإنما اختار ذلك لقربه إلى الضبط لما فيه من قلة الأقسام.

قوله: (دونَ فَنَد) أي دون كذب السكاكي وخطئه فيما ذهب إليه وإن كان قد رد عليه صاحب التلخيص بما هو مردود عليه فلذلك أعرضنا عن جلبه.

وَهِـيَ عِنْـدَ القُـدَمَـا أَنْ يُـعْـرَضَـا   عَـنْ مُسْتَعَـارٍ بِـالـرَّدِيـفِ عُـوِّضَـا

يعني أن المكنى عنها عند القدماء من أهل الفن كالزمخشري أن يُعْرَضَ عن ذكر لفظ المستعار منه بذكر رديفه ولازمه عوضاً من ذكر ذلك المستعار؛ وهذا جعله السعد هو الصحيح في معنى المكنى عنها.

فالمقصود بقولنا: أظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع في قولنا: رأيت أسداً؛ لكن لم نصرح بذكر المستعار أعني السبع واقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية.

فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له المنية، وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ﴾ حيث قال: شاع استعمال النقض في إبطال العهد من حيث تشبيههم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه فينبِّهوا بذلك الرمز على مكانها، نحو: شجاع يفترس أقرانه ففيه تنبيه أن الشجاع أسد.

وَذاتُ تَخْيِيـــلٍ لِـــذا لاَ يَلْتَـــزِمْ   وُرُودَهَـا قَـرِينَـةً مَـنْ قَـدْ قَـدُمْ

يعني فلأجل ما رأيت من تفسير السلف للمكنى عنها علمت أنهم لا يلتزمون ورود التخييلية حال كونها قرينة لها.

قال السعد: قد استفدنا منه أي من مذهب السلف أن قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب أن تكون استعارة تخييلية، بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لإبطال العهد.

فصل

في شروط الاستعارة التي إذا لم تصادفها الاستعارة عريت عن الحسن واكتست قبحاً وإن كانت أعني الاستعارة صحيحة

وإلى تلك الشروط أشار بقوله:

وَذَاتَ تَحْقِيقٍ وتَمْثِيلاً أَنِطْ — حُسْنَهما بِمَا لتَشْبِيهٍ شُرِطْ

قوله: (ذاتَ) منصوب على الاشتغال، وتمثيلاً معطوف عليه ويجوز الرفع فيهما، يعني أن الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة يناط أي يرتبط حسنهما بحصول ما شُرِطَ للتشبيه، كأنْ يكون وجه الشبه شاملاً للطرفين والتشبيه وافياً بالغرض سالماً من الابتذال عند مخاطبة الذكي ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه، وإنما كان ذلك لأن مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح.

وَكَوْنِ رَائِحَتِهِ لَيَسَتْ تُشَمْ — لَفْظاً لأَنَّ النَقْصَ فيهِ مُلْتَزَمْ

قوله: (وكَوْنِ) بالجر عطفاً على (ما) من قوله (بما لتشبيه)، وقوله: (لفظاً) منصوب على التميز.

يعني أن يشترط في حسنهما ما تقدم وأن لا تشم فيهما رائحة التشبيه من جهة اللفظ؛ وإنما اشترط ذلك لأن النقص في التشبيه أي كون المشبه به أقوى في الوجه ملتزم، وإشمامها رائحته يبطل كمال الغرض من الاستعارة اهـ. أعني ادّعاء دخول المشبه في جنس المشبه به. وإنما قلنا: من جهة اللفظ لأن المعنى على التشبيه قطعاً، وإنما ذكرنا إشمام الرائحة المنبىء عن القلة لأنه لو زيد عليها بأن بيّن مثلاً المشبه به المذكور بالمشبه كما في الخيط الأبيض والأسود المبيّنين بقوله: ﴿مِنَ الفَجْرِ﴾ أو بأن يذكر وجه الشبه كما في رأيت أسداً في الشجاعة. وقوله:

ولاحَتْ مِنْ بُرُوجِ البَدْرِ بُعْداً — بُدُورُ مَهاً تَبَرَّجَها اكْتِنانُ

لم يكن استعارة أصلاً بل يعد مثل ذلك تشبيهاً. ومعنى (لاحت من بروج البدر عداً) أي من سور مثل بروجه في البُعد والعلو.

ومثلُ إشمام رائحة التشبيه قوله:

قَــدْ زَرَّ أَزْرارَهُ عَلَــى القَمَــرْ

فإن فيه ذلك الإشمام فينتفي حسن الاستعارة فيه ولا يخرج إلى باب التشبيه، لأن ذكر المشبه ليس على وجه يشعر بكونه مشبهاً بل فيه رائحة الإشعار بذلك.

قال السعد: «ومن زعم أن من شرائط حسن كل منهما أن تكون مطلقة غير معقبة بصفة أو تفريع كلام ملائم لأحد الطرفين فقد أخطأ، لأن المرشحة من أحسن أنواع الاستعارة، نَعَمْ المجردة ناقصة الحسن بالنسبة إلى المرشحة» اهـ. أي لأن المرشحة فيها المبالغة في النسبة، أما المرشحة فلا خفاء في عدم إشمامها رائحته لأن ذكر ما هو من خواص المشبه به يبعد التشبيه فضلاً عن أن يدل عليه. وأما المجردة فلا نسلم عدم إشمامها رائحته لأن ذكر ما هو من خواص المشبه كذكره، وذكره فيه إشمام كما في: (قَدْ زَرَّ أَزْرارَهُ عَلَى القَمَرْ).

فَمُنْـجَلِـي الـوَجْـهِ لِـذَيـن حُقِّقَـا مَــعَ عُمُــومٍ لاَ يَكُــونُ مُطْلَقَــا

يعني فبسبب اشتراط عدم إشمام رائحته في حسن التحقيقية والتمثيل لا بد أن يكون الوجه فيهما جلياً، لأنه إذا لم يكن جلياً مع عدم إشمام الرائحة لم تحصل دلالة عليه فلا يعلم بثبوته للمشبه؛ فيكون إلغازاً بخلاف ما إذا كان جلياً.

وشرط الجلاء إنما هو عند رعاية شرط حسن الاستعارة الذي هو عدم الإشمام وإن لم يعتبر إلا مجرد تصحيح الاستعارة بأن أشم رائحته لم يكن إلغازاً؛ لكن يفوت الحسن.

مثال ذلك حيث كان إلغازاً في التحقيقية: رأيت أسداً، وأنت تريد إنساناً أبْخَرَ، والوجه هنا وهو البَخَرُ خفيٌّ.

ومثاله في التمثيل: رأيت عوداً مسقياً أوان الغرس، وأردت إنساناً مؤدباً في صباه. أو قلت: رأيتُ إبلاً مائةً لا تجد فيها راحلةً، وأردت الناس من قوله ﷺ: «الناسُ كإبلٍ مِائَـةٍ لا تَجِدُ فيها راحِلَةً»، الراحلة البعير ذكراً كان أو أنثى يُعِدُّه الرجل للارتحال عليه.

الحديث يحتمل معنيين:

الأول: أن أكثر الناس أهلُ نقصٍ وأما أهل الفضل فقليل جداً، فهم بمنزلة الراحلة في الإبل الحمولةِ. قال النووي: «وهذا أجود وبه جزم الأكثرون».

والثاني: أن الناس في أحكام الدين سواء لا فضل فيها لشريف على مشروف كالإبل المائة لا يكون فيها راحلة، أي كلها تصلح للحمل دون الرحل والركوب عليها.

والأول مأخوذ من قول الشاعر:

وأنَّ مَــنْ أدَّبْتَــهُ فــي الصِّبــا ... كـالعـودِ يُسْقَـى المـاءَ فـي غَـرْسِـهِ

واعترض اشتراط الجلاء في التحقيقية ولتمثيل بأن حسنهما تابع لحسن التشبيه وحسنه في بعد وجهه، فاشتراط جلائه في الاستعارة ينافي ذلك. وأجيب بأن الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة الضعف فيجب أن يكون من الجلاء بحيث لا يبتذل ومن الغرابة بحيث لا يكون إلغازاً.

قوله: (مع عموم لا يكون مطلقاً) يعني أن حسن التشبيه والاستعارة التحقيقية كل منهما أعم من الآخر لا مطلقاً بل من وجه، وكذا التشبيه والتمثيل يجتمع التشبيه مع كل حيث يظهر الوجه ولم يقوَ الشبه.

وأشار إلى انفراد التشبيه بقوله:

لِحُسْنِــهِ فَقَــطْ إذَا يَبْــدُو الْخَفَــا ... فِي الوَجْهِ فَاسْلُكَنْ مَسالِكَ الصَّفَا

يعني أن التشبيه يحسن فقط أي دونهما عند خفاء الوجه لاشتراط ظهوره فيهما حذراً من اللغز والتعمية.

وأشار إلى انفرادهما بالحسن بقوله:

وَحَيْثُمــا أُرِيــدَ تَحْسِيــنُ الْكَــلاَمْ ... وَقَــوِيَ الشَّبْــهُ فَــلاَ لَــهُ مَقَــامْ

يعني أنه إذا قصد تحسين الكلام مع قوة الشبه بين الطرفين لم يكن المقام مقام تشبيه بل مقام الاستعارة التحقيقية والتمثيل. وإنما لم يحسن التشبيه لأنه عند القوة يصير كتشبيه الشيء بنفسه، وذلك كالعلم والنور والبدعة والظلمة، فإن العلم لقربه من النور صار كأنه هو؛ فلا يحسن لذلك إذا فهمت مسألة أن تقول: وقع في قلبي علم كالنور، بل تقول: وقع في قلبي نور. وكذا البدعة لقربها من الظلمة صارت كأنها هي.

فاستعمال التشبيه عند قصد تحسين الكلام غير مستحسن وإن كان صحيحاً، وكذلك تحسن الاستعارة دون التشبيه حيث يكون التشبيه بين الطرفين جلياً. والخطاب مع الخاصة وكلام التلخيص هنا غير موافق.

وَكَهْيَ مَا كُنِيَ عَنْهَا دُونَ مَا   شَرْطِ انْقِيَادٍ ثُمَّ مَا تَقَدَّمَا

(ما) في قوله: (ما كني عنها) موصول مبتدأ، خبره (كهي)، و(ما) من قوله: (دون ما شرط) زائدة.

يعني أن الاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية في أن حسنها برعاية حسن التشبيه لأنها تشبيه مضمر، إلا أن المكنى عنها لا يشترط فيها أن لا تشم رائحة التشبيه لفظاً لعدم تأتِّيهِ، لأن من لازم المكنى عنها ذكر ما هو من خواص المشبه به مع ذكر المشبه، وذلك يدل على التشبيه فلا ضير في خفاء وجه الشبه فيها.

قال ياسين: «فإن قيل: يلزم أن يكون في الترشيح في التحقيقية إشمام رائحة التشبيه لأنه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ، قلنا: الفرق أن المذكور في المكنية لفظ المشبه، فذكر خاصة المشبه به يدل على التشبيه والمذكور في التحقيقية لفظ المشبه به، فذكر ما هو من خواصه يبعد التشبيه فضلاً عن أنه يدل عليه». انتهى.

وبما تقرر ظهر حكمة فرض الكلام في التحقيقية والتمثيل ثم تشبيه المكنية بالتحقيقية، إذ لو كان ما ثبت للتحقيقية ثبت للمكنية لم يكن لصنيع النظم وجه.

وَذَاتُ تَخْيِيلٍ بِمَا عَنْهَا كُنِي   بَهْجَتُهَا إِذْ ذِي عَلَيْهَا تَنْبَنِي

(ذات) من قوله: (ذات تخييل) مبتدأ، و(بهجتها) أي حسنها مبتدأ ثانٍ، خبره (بما عنها كنيَ)، والجملة خبر المبتدأ الأول.

يعني أن الاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لأنها تابعة لها أبداً عند صاحب التلخيص، وليست بتشبيه بل هي حقيقة كما مرّ، فحسنها تابع لحسن متبوعها. وأما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب تبعيتها للمكنى عنها قال: «إن حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها». انتهى.

الفنري: «حكم بالقلة دون النفي لأنها قد تحسن الحسن البليغ على قلة إذا لم تكن تابعة للمكنية، كأنْ يقال: أظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظائره». انتهى.

والإشارة من قوله: (إذْ ذِي... إلخ) للتخييلية والضمير في (عليها) للمكنية، يعني أن التخييلية إنما كان حسنها تابعاً لحسن المكنية، لأن التخييلية مبنية عليها أي لا تكون إلا تابعة لها على مذهب صاحب التلخيص.

فصل
في بيان معنًى آخرَ للمجاز

لأن المجاز مشترك بين الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وبين التي تغير حكم إعرابها، فإطلاق المجاز على كل منهما حقيقة. وظاهر المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الإعراب والمقصود في الفن هو المجاز بالمعنى الأول، لكنْ ذكرْنا الثانيَ اقتداءً بالسلفِ وحفظاً للسامع عن الخطأ عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار.

وَيُطْلَقُ المَجَازُ فِيمَا انْحَرَفَا إِعْرَابُه بِزَيدٍ أَوْ حَذْفٍ وَفَى

وفَى: بمعنى أتى، و(في) في قوله: (فيما انحرفا) بمعنى على.

يعني أن المجاز يطلق على كلمة انحرف وتغير إعرابها الأصلي إلى غيره بسبب حذف لفظ أو زيادة لفظ؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿وَجاءَ رَبُّكَ﴾ أي أمر ربك، لاستحالة اتصافه تعالى بالمجيء إذ المجيء من صفات الأجسام. ولا يقال: مجيء الأمر مستحيل، لأنّا نقول: إن له معنى في نفسه مجازياً كبلوغه المخاطبين.

قال ياسين: «بل قد يدّعى أنه حقيقة عرفية لأن المتبادر من قولنا عرفاً: جاء أمر السلطان بكذا، بلوغ أمره إلينا». انتهى.

ومنه: ﴿وَاسْأَلِ القَرْيَةَ﴾ أي أهلَ القرية، لأن المقصود سؤال أهل القرية لأن السؤال لأجل الجواب والقرية التي هي نفس الجدران لا يمكن منها الجواب عادة، وإن كان الله تعالى قادراً على إنطاقها.

وهذا حيث لم يرد التعبير بالقرية عن أهلها وإن كان مجازاً مرسلاً من تسمية الشيء الحالِّ باسم المحلِّ. وقيل: إن القرية قد يطلق على أهلها حقيقة وعليه فلا مجاز أصلاً.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فالحكم الأصلي في (مثله) هو النصب لأنها خبر ليس، وقد تغير إلى الجر بسبب زيادة الكاف لأن المقصود نفي أن يكون شيءٌ مثلَه لا نفي أن يكون شيءٌ مثلَ مثلِهِ إذ لا مثلَ له تعالى حتى ينفى عنه المثل.

ويحتمل أن لا تكون الكاف زائدة بل تكون نفياً للمثل بطريق الكناية، لأنه تعالى موجود ولا يمكن نفي الموجود، فإذا نفي مثل مثله لزم نفي مثله ضرورة أنه لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله فلم يصح نفي مثل مثله، والله تعالى أعلم.

الكناية

وهي لغة مصدر كنيتَ بكذا وكنوتَ إذا لم تصرح به، واصطلاحاً تطلق بمعنى المصدر، أعني ذكر المتكلم الملزومَ إرادة اللازم مع جواز إرادة الملزوم أيضاً.

فاللفظ المكنى به والمعنى مكنى عنه. وتطلق أيضاً على نفس اللفظ وسمي هذا النوع كنايةً لما فيه من خفاء وجه الدلالة، وكذا الكنية النحوية وهي عَلَمٌ مصدر بأم أو أب أو بنت أو ابن لما فيه من الخفاء، فإن أكثرها طارىء على مسمياتها لم توضعْ لها ابتداء.

فالكناية اصطلاحاً هي اللفظ المستعمل في لازم معناه مع جواز إرادة ذلك المعنى الحقيقي كما تقدم أول هذا الفن. فالكناية على هذا مستعملة في غير ما وضعت له فليست بحقيقة ولا مجاز، وهو مذهب التلخيص لمنعه في المجاز أن يراد المعنى الحقيقي مع المجازي وتجويزه ذلك فيها؛ وقيل: حقيقة.

ابن عبد السلام: وهو الظاهر لاستعمالها في موضعها مراداً به الدلالة على غيره، وقيل: مستعملة في كلا المعنيين فهي مجاز. واختار تاج الدين السبكي تبعاً لوالده انقسامها إلى حقيقة ومجاز: فإن استعمل اللفظ في معناه مراداً منه لازم المعنى فهو حقيقة وإن لم يرد المعنى، وإنما عبر بالملزوم عن اللازم فهو مجاز لاستعماله في غير ما وضع له.

فالحقيقة منها: اللفظ المراد به الموضوع استعمالاً واللازم إفادة، والمجاز منها: اللفظ مراداً به اللازم استعمالاً وإفادة. وغيرهما من الأصوليين جعلوها مجازاً لأنه عبر فيها بالملزوم عن اللازم، وحقيقة لأنها لفظ استعمل في معناه مراداً منه لازمه، لكن يرجح استعمال الكناية في لازم معناها ما تقرر من أن اللفظ إنما يستعمل فيما هو الغرض الأصلي منه، والمراد باللزوم أن يكون للشيء تعلق ما بشيء آخر يصح الانتقال منه إليه، سواء كان لزوماً عقلياً أو عادياً أو اعتقادياً أو ادّعائياً؛ فعمدة الفرق بين الكناية والمجاز هو جواز إرادة المعنى الحقيقي فيها دونه.

فنحو: ﴿الرَّحْمٰنُ على العَرْشِ اسْتَوَى﴾ مجاز عن الملك، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَـنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ القِيامَةِ﴾ مجاز عن الإهانة، وترك الإنعام عليهم لامتناع إرادة المعنى الحقيقي وهو القعود على السرير والنظر بالجارحة. وبعضهم اكتفى بجواز الإرادة في الجملة وإن امتنعت في المحل الذي استعملت فيه وعلى هذا يكون الإتيان كنايةً، وأورد أنه لا يعلم حينئذٍ الفرق بين الكناية والمجاز لأن استحالة المعنى الحقيقي من أقوى قرائنه، وأجيب بأن المراد صحة المعنى الحقيقي لو كان ممكناً. قلت: ولعل مراد هذا البعض أنه حيث امتنعت الحقيقة مجاز[1] متفرع عن الكناية، ويشهد له كلام الكشاف حيث قال في قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ هذا الكلام في حق من يجوز عليه النظر كناية وفي حق من لا يجوز عليه ذلك مجاز متفرع عن الكناية؛ لأن اللفظ قد استعمل في المكنى عنه كثيراً حتى قطع النظر عن المعنى الحقيقي فاستعمل حينئذٍ في محل يمنع إرادته فيه، فصار مجازاً لوجود القرينة المانعة عن إرادة المعنى الأصلي كما في المجاز المرسل. انتهى.

وقال السيد في شرح المفتاح: «إن الكناية قد تصير في المكنى عنه بكثرة الاستعمال بمنزلة التصريح، حتى كأن اللفظَ موضوعٌ له، فلا يلاحظ المعنى الأصلي بل يستعمل حيث لا يتصور فيه المعنى الأصلي؛ كالاستواء على العرش، وبسط اليد إذا استعملا في شأنه تعالى. ولا يخرج بذلك عن كونه كناية في أصله وإن سمي حينئذٍ مجازاً متفرعاً عن الكناية». انتهى.

فالفريقان متّفقان على عدم إرادة المعنى الحقيقي حيث يكون ممتنعاً في المحل بخصوصه وإن جاز في الجملة، فلا نحتاج للسؤال عن فائدة إرادة المعنى الحقيقي مع استحالته حتى نحتاج إلى ما تكلفه.

ياسين: من الجواب بقوله إلا أن يقال: لا مانع أن يراد باللفظ كلا المعنيين المجازي على أنه المقصود والحقيقي لقصد الانتقال منه. نعم له فائدة إن قلنا: الكناية مستعملة فيما وضعت له.

قال في التلويح: «الكناية لفظ مستعمل في معناه الموضوع لكن لا ليتعلق به

---

(١) كذا في النسختين.

الإثبات والنفي ويرجع إليه الصدق والكذب، بل لينتقل منه إلى ملزومه، فقولك: فلان طويل النجاد صحيح وإن لم يكن له نجاد قط، بل وإن استحال كما في قوله تعالى: ﴿الرَّحمٰنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى﴾، ﴿والسَّمٰوات مَطْوِيَّات بيمينه﴾ فلا حاجة إلى ما قيل: الكناية مستعملة في المعنى الثاني لكن مع جواز إرادة المعنى الأول ولو في محل آخر ولو باستعمال آخر». انتهى.

فاغتنم ما جمعت لك وشد عليه يد الضنين فلعلك لا تجده في غير هذا الكتاب. والله تعالى أعلم.

مِنْهَا الَّذي لِمَيْزِ مَوْصُوفٍ جَرَى ... مُتَّحِداً وَمُتَعَدِّداً يُرَى

يعني أن الكناية ثلاثة أقسام: قسم يطلب ويقصد به تميز موصوف أي تعيينه، ويقسم ذلك الموصوف المميز إلى متحد ومتعدد.

الأول: أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليفهم منها الموصوف أي الذات. والمراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كالواجب القديم، وغير الحقيقي كما إذا اشتهر زيد بالمضيافية وصار تاماً في ذلك بحيث لا يعتد بمضيافية غيره.

ثم الصفة من حيث هي لا تدل على معين بل على موصوف ما، فيكون اختصاصها بموصوفها لأسباب خارجة عن مفهومها فيكون عارضاً.

وشاهد هذا القسم الأول هذا البيت الذي لا يعرف معاهد التنصيص قائله:

الضَّارِبِينَ بكُلِّ أبيَض مِخْذَمِ ... والطاعنينَ مجامعَ الأضْغانِ

المِخْذَمُ: كمِنْبَرٍ بالخاء والذال المعجمتين القاطع، والضغن: الحقد، ومجامع الأضغان كناية عن القلوب وهي معنى واحد. وكما تقول: جاء المضياف وتريد زيداً لعارض اختصاصه به.

والقسم الثاني: مجموع معانٍ بأن تؤخذ صفة فتضم إلى لازم آخر وآخر ليصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها إليه، كقولنا كناية عن الإنسان: حي مستوي القامة عريض الأظفار، فإن كلاًّ من هذه الثلاثة غير مختص بالإنسان لوجوده في غيره.

قوله: (متحداً) مفعول ثانٍ ليرى بمعنى يعلم، والمفعول الأول نائب الفاعل ضمير عائد إلى الذي، ويرى استئناف بياني.

وَبِالْقَرِينَةِ دَعَوْا مَا اتَّحَدا ....

يعني أن القسم الأول أعني ما هي معنى واحد سماها أهل الفن قريبة لسهولة مأخذها لبساطتها وعدم احتياجها إلى ضم لازم إلى آخر وتكلف في الاختصاص.

.... وَبِالبَعِيدَةِ الَّتِي تَعَدَّدا

أي القسم الثاني يسمى بعيدة لأنها يتكلف اختصاصها بأن يضم إلى اللازم آخر فيلفق وصف مجموعي مانع من دخول كل ما عدا الموصوف في ذلك المجموع، وتسمى[1] هذه خاصة مجموعة كما تسمى التي قبلها خاصة بسيطة ومفردة.

وَهِيَ لاَ وَاسِطَةٌ فِيهَا ولاَ عَدَمُهَا ....

يعني أن الكناية الخاصة بنوعيها خالية عن الواسطة لظهور أن ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الأظفار مثلاً إلى شيء آخر ثم منه إلى الإنسان، بل اعتبر في القسم الثاني الواسطة وعدمها بين الكناية والمطلوب بها لظهورهما فيه وجعلهما منشأ القرب والبُعد. قاله السيد في شرح المفتاح.

.... وَالْوَصْفُ مُخْتَصًّا جَلاَ

يعني أن الوصف في الكناية الخاصة يشترط فيه أن يكون مختصاً بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من الملزوم إلى اللازم بأن يكون مساوياً أو أخص لا أعم، إذ الأعم لا ينتقل منه إلى الأخص لعدم دلالة العام على الخاص، إلا أن هذا الشرط يجري في سائر أقسام الكناية.

قال الجربي: «لأنها انتقال من الملزوم إلى اللازم». وجلا في النظم بمعنى ظهر.

وَمَا لِوَصْفٍ طَلَبَتْ إنْ تَنْتَفِي وَاسِطَةٌ مِنْهَا قَرِينَةٌ تَفِي
وَاضِحَةٌ سَاذِجَةٌ إذَا خَلَتْ مِنْ نَوْعِ تَصْرِيحٍ وَغَيْرَهَا رَسَتْ
وَضِدُّهَا خَفِيَّةٌ ....

(١) في «ق» أو تسمى.

قوله: (قرينة) حال من الضمير المستتر في (تفيء) بمعنى تجيء، و(تفيء) خبر (ما) المبتدأ، واللام في (لوصف) زائدة لتقوية العامل أعني (طلبت) وإسناد الفعل أعني (طلبت) للكناية من إسناد الفعل إلى سببه، لأن الكناية يطلب بها المتكلم أي يقصد الصفة، ورست: بمعنى ثبتت، (وغيرَ) حال مقدم من الضمير في الفعل وثبتت، الياء في (تنتفي) للضرورة.

هذا هو القسم الثاني من أقسام الكناية وهو الكناية عن صفة كالجود والكرم والشجاعة، وليس المراد الوصف النحوي. وهي ضربان:

- قريبة: إذا خلت من واسطة بين الكناية والمكنى عنه.
- وبعيدة: وستأتي.

والقريبة[1] قسمان: واضحة وخفية.

والواضحة قسمان: ساذَجة لا يشوبها شيء من التصريح، وغير ساذجة بفتح الذال المعجمة. فالساذَجة أي الخالصة من رائحة التصريح؛ كقولهم كناية عن طول القامة: زيد طويلٌ نِجادُهُ، وغير الساذَجة: زيد طويل النجاد؛ لأن المثال الأول الطول فيه مسند إلى النجاد ظاهراً وحقيقة وليس فيه ضمير قطعاً، والثاني كناية مشتملة على نوع تصريح لأن الصفة لما أضيفت إلى ما بعدها ولا بد لها من فاعل وجب أن تكون مسندة إلى ضمير يعود إلى زيد، وهذا نوع تصريح بنسبة الطول إليه. ودليل ذلك أنك تقول: زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها، والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم، بإفراد الصفة وتذكيرها لإسنادها إلى الظاهر. وفي الإضافة تقول: هند طويلة النجاد والزيدان طويلاه والزيدون طواله، فتؤنِّث وتثنِّي وتجمع الصفة لأن إسنادها إلى ضمير الموصوف، كما تقول: فلانة حسن وجهها وحسنة الوجه.

قال السيد في شرح المفتاح: «فإذا قلت: إذا كان في الطويل ضمير يعود إلى زيد مثلاً كان ذلك تصريحاً بطوله لا كناية عنه؛ قلت: إن اعتبار الضمير فيه مراعاة لحكم لفظي هو احتياج الصفة إلى ما يرتفع بها وهي في المعنى مسندة إلى ما أضيفت إليه. ومن ثم قيل: المسند إلى الضمير هو طول النجاد لا الطول مطلقاً فلا تصريح حقيقة بل هناك شائبة منه». انتهى.

---

(١) في النسختين: «والقرينة» بالنون.

قوله: (وضدها خفية) يعني أن الخفية ضد الواضحة لأن الواضحة يتوقف الانتقال منها إلى المقصود على تأمُّل، بخلاف الخفية فلا يتيسر الانتقال منها لكل أحد بل لمن له دقة نظر، كما في قولهم: عريض القَفا كناية عن الأبله أي الغبي، فإن عرض القفا وعظم الرأس بالإفراط مما يستدل به على بلاهة الرجل فهما ملزومان لها بحسب العرف، لكن في الانتقال منهما إليها نوع خفاء وليس ينتقل منهما إلى أمر آخر ومنه إلى المقصود، وبهذا تمتاز الخفية عن البعيدة.

وقيدنا عظم الرأس بالإفراط لأن عظمه دون إفراط يدل على علوّ الهمة وحسن الفهم، ولذا وُصِفَ النبي ﷺ بأنه عظيم الهامة. وقلنا: بحسب العرف لئلا يرد[1] أن الأطباء يستدلون على بلاهة عريض القفا بأنه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة.

فالمثال عندهم من البعيدة لأن الانتقال بواسطة.

.... وَإِنْ أَتَتْ وَاسِطَةٌ مِنْهَا بَعِيدَةً جَلَتْ

بعيدةً: حال من ضمير الكناية في (جلت) بمعنى ظهرت، يعني أن الكناية المقصود بها صفة إذا كان الانتقال منها إلى المقصود بها بسبب واسطة فأكثر تسمى بعيدة، كقولهم: كثير الرماد كناية عن المضيافية. ومنه قول كعب بن مالك رضي الله تعالى عنه:

عظيم رمادِ القدر في كل شَتْوةٍ ضروب بنصلِ المشرفِيِّ المهَنَّدِ

فإنه يُنْتَقَلُ من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر، ومنها إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الأكل، ومنها إلى كثرة الضِّيفانِ بكسر الضاد المعجمة، ومنها إلى كونه مضيافاً وهو المقصود.

وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحاً وخفاء، ومنه قولهم: جبان الكلب ومهزول الفصيل كناية عن كونه مضيافاً. قال:

وما يَكُ فِيَّ من عيبٍ فإنِّي جبان الكلب مهزول الفصيل

فإن جبن الكلب عن الهرير في وجه من يدنو منه، مع كون الهرير والنباح في وجه من لا يعرف أمراً طبيعياً، مشعر باستمرار تأديب له لامتناع تغيير الطبيعة لغير موجب،

---

(١) في «ق» يراد.

واستمرار تأديبه أن لا ينبح مشعر باستمرار موجب نباحه وهو اتصال مشاهدته وجوهاً إثر وجوه وذلك مشعر بكون ساحته مقصدَ دانٍ وقاصٍ، وذلك مشعر بشهرة صاحب الساحة بقرى الأضياف.

قال حسان رضي الله عنه في أولاد جفنَةَ:

يُغْشَـوْنَ حَتَّـى مـا تَهـرُّ كِـلاَبُهُـمْ   لا يَسْـأَلُـونَ عَـنِ السَّـوادِ المقبِـلِ

وكذلك مهزول الفصيل يلزمه فقد الأم وفقدها مع عناية العرب بالنوق، لا سيما المُتْلِياتُ منها يلزمه كمال الداعي إلى نحرها، ولا داعيَ إليه أقوى من صرفها إلى الطبائخ وذلك يلزمه كونه مضيافاً.

ثُـمَّ الَّتِـي مَطْلُـوبَـةٌ بِهَـا النِّسَـبْ   ثَـالِـثُ الأقْسَامِ عَلَى مَا يُنْتَخَبْ

(النسب): مبتدأ، خبره: (مطلوبة) مقدم، والجملة صلة (التي) المبتدأ، و(ثالث الأقسام) خبر المبتدأ، ومعنى (يُنْتَخَبُ) يُخْتارُ وليس إشارة إلى قَولٍ مقابِلٍ بل يعني أن القسم الثالث من أقسام الكناية المطلوبة أي المقصود بها نسبة أي إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، كقوله:

إنَّ السَّمـاحَـةَ والمـروءةَ والنَّـدَى   في قبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابنِ الحَشْرَجِ

والمروءة كمال الرجولية، أراد ألا يصرح بنسبة السماحة والمروءة والندى لابن الحشرج بأن يقول: السماحة لابن الحشرج والمروءة له والندى له، فجمع الثلاثة في قبة فلم يتم غرضه بذلك لوجود ذوو قباب كثيرين في الدنيا، فجعل القبة مضروبةً على ابن الحشرج. ومنه قولهم: المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه، حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنّى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه.

ولا استحالة في كون الصفة بين الثوبين تبعاً لموصوفها. قال في المفتاح: «وقد يظن هذا من قسم زيد طويل نجاده وليس بذلك؛ فطويل نجاده بإسناد الطويل إلى النجاد تصريح بإثبات الطول للنجاد، وطول النجاد كما تعرف قائم مقام طول القامة. فإذا صرح بعد ذلك بإثباته لزيد بالإضافة كان تصريحاً بإثبات الطول لزيد». انتهى.

قال السيد: «ومنشأ الظن الذي ذكره أن المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه مشتمل على ضمير الموصوف كاشتمال طويل نجاده عليه وهو فاسد، لأن الوصف أعني المجد

والكرم مصرح به في قولهم ومكّنى عنه في (طويلٌ نجادهُ)، وقد عرفت أيضاً أن نسبة طول القامة إلى الموصوف فصرح بها في طويل نجاده كما فصله هٰهنا، وليس في قولهم تصريح بنسبة المجد والكرم إلى زيد مثلاً إذ لم يسند المجد إلى ثوبيه ولا الكرم إلى برديه حتى يكون إضافة الثوبين إلى ضميره صريحاً بنسبتهما إليه كما في طويل نجاده. ولو كانت النسبة في قولهم مصرحاً بها لخرج قولهم عن باب الكناية بالكلية إذ ليس للثوب مجد مكنّى به عن صاحبه كما يكنّى بطول النجاد عن طول القامة، فلا كناية حينئذٍ في الصفة ولا في النسبة». انتهى.

ومنه قول الشَّنْفَرَى الأزدي بفتح الشين المعجمة وسكون النون وفتح الراء بعدها ألف إلحاق، قاله في خزانة الأدب، في وصف امرأة بالعفة:

يَبِيتُ بِمَنْجاةٍ مِنَ اللؤمِ بيْتُها ... إذا ما بُيوتٌ بالمَلامَةِ حَلَّتِ

فيه قلب أصله إذا ما حلت الملامة ببيوت. ومنه قول غيره[1]:

فَما جازَهُ جُودٌ ولاَ حَلَّ دونَهُ ... ولكنْ يَصِيرُ الجودُ حيثُ يصيرُ

تنبيه: وقد تجتمع كنايتان، نحو: كثرة الرماد في ساحة زيد، إحداهما مطلوب بها الصفة وهي كثرة الرماد، والثانية مطلوب بها نسبة المضيافية إليه وهي جعلها في ساحته ليعيد إثباتها له. وقد تجتمع الثلاثة، في نحو: كثرة الرماد في ساحة العلم، كُنِّي به عن موصوفه وهو زيد مثلاً لاشتهاره به.

وَهِيَ تَلْوِيحٌ إذَا مَا تَكْثُرُ ....

يعني أن الكناية من حيث هي إذا كانت مسوقة لموصوف مذكور تسمى تلويحاً إن كثرت الوسائط بين الملزوم واللازم، كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل. لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك من بعد كما في المفتاح. وزاد في الإيضاح مع خفاء.

.... **وَرَمْزٌ إنْ قَلَّتْ وَلَيْسَ تَظْهَرُ**

قوله: ورمزٌ بالرفع معطوف على تلويح، يعني أن الكناية المسوقة لمذكور تسمى

---

(١) البيت لأبي نواس من قصيدة في مدح الخصيب وهو أحد ولاة العباسيين على مصر، ومطلع القصيدة:

أجارَةَ بَيْتَيْنا أبُوكِ غَيُورُ ... ومَيْسُورُ ما يُرْجَى لَدَيْكِ غَيُورُ

رمزاً إن قلَّت الوسائط مع خفاء اللزوم لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية؛ لأن الرمز الإشارة بالشفة أو العين أو الحاجِب. قال:

رَمَـزَتْ إلَـيَّ مَخـافَـةً مِـنْ بَعْلِهـا   مِـنْ غَيْـرِ أَنْ تُبْـدِي هنـاكَ كَـلاَمَهـا

قال السيد: لأن المخافة تقتضي الإخفاء الدال على قرب المسافة، وقلة الوسائط يشمل ما لا واسطة فيه أصلاً كعريض القفا عند غير الأطباء، وما فيه واسطة[1] كالمثال عند الأطباء. وكعريض الوسادة فإنه ينتقل من عرض الوسادة إلى عرض القفا ومنه إلى البلادة.

وَإنْ جَلَـتْ فَهْـيَ إشَـارَةٌ تُـرى   كَـذَا بِـالإيمَـاءِ تُـرَى بِـلاَ امْتِـرَا

يعني إذا جَلَتْ أي ظهر اللزوم فيها مع قلة الوسائط فهي ترى وتُعلم إشارةً أي تسمى به، وتسمى أيضاً إيماء لأن هذين الاسمين إذا أطلقا تبادر منهما القرب والظهور؛ كقول أبي تمام:

أَتَيْـنَ[2] فَمـا يـزُرنَ سِـوَى كـريـمٍ   وحسبُـكَ أن يــزرْنَ أبــا سعِيــدِ

الضمير في أتين[3] للنوق فإنه أراد أن أبا سعيد كريم. وقول البحتري:

أَوَمـا رَأَيْـتَ المَجْـدَ أَلقَـى رَحْلَـهُ   فـي آل طلحـةَ ثـم لـم يَتَحـوَّلِ

أراد أنهم أماجد.

(١) في «م» واسطة واحدة.
(٢) في «م» أبين.
(٣) في «م» أبين.

التعريض

تقول: عَرَّضْتَ بفلان ولفلان إذا قلت قولاً وأنت تعنيه، كأنك أشرت به إلى جهة حسية وأنت تريد أخرى. ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بشيء عن شيء. وفي المثل: إن في المعاريض لمندوحةً، أي سعة، عن الكذب. والتعريض مشتق من العُرْضِ بضم فسكون، أو بضمتين الجانب. يقال: نظر إليه بِعُرْضِ وجهه أي جانبه. قال:

فعَرِّضْ إذا ما جئتَ بالبانِ والحِمَى وإيـاك أن تَنْسَـى فتـذكـر زَيْنَبـا
سيكفيـكَ مـن ذاكَ المسَمَّـى إشـارةٌ فـدعـه مصُـونـاً بـالجـلال محَجَّبا

وَمَـا عَلَـى مَـعْنًـى يَـدُلُّ دُونَ مَـا وَضْـعٍ أَوِ المَجَـازِ تَعْـرِيضـاً سَمَـا
بَـلْ إِنَّمَـا يَـدُلُّ بِـالتَّلْـوِيـحِ مُـرَكَّبـاً فِـي المَنْهَـجِ الصَّحِيـحِ

هذا تعريف التعريض وهو كما في المثل السائر لابن الأثير: «اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي، بل من جهة التلويح والإشارة فيختص باللفظ المركب، كقول من يتوقّع صلة: والله إني محتاج فإنه تعريض بالطلب مع أنه لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً، بل إنما فهم المعنى من عُرْضِ اللفظ أي جانبه». انتهى.

يعني أن التعريض لم يستعمل في المعنى المعرض به بل استعمل في معنى غيره لينتقل منه إليه.

وفي الكشاف: «التعريض أن تذكر الشيء تدل به على شيء لم تذكره».

فظهر لك من تعريفهما أن التعريض يطلق على اللفظ وعلى المصدر كما في الكناية، ثم إن التعريض قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه إلى المعنى المعرض به، كأنه المقصود الأصلي الذي استعمل فيه اللفظ، ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضاً في أصله، كقوله تعالى: ﴿ولا تكُونُوا أولَ كافرٍ بهِ﴾ فإنه تعريض بأنه يجب عليهم الإيمان به قبل كل واحد.

ومن التعريض قول الخاطب: إنكِ لَجَمِيلَةٌ صالحة وعسى الله أن يـيسِّر لي امرأة صالحة.

قوله: بل إنما يدل بالتلويح تقدم معناه في كلام ابن الأثير، أعني قوله: بل من جهة التلويح والإشارة، وفي قول الكشاف: بل إنما فهم المعنى من عُرْض اللفظ، وفي قولنا: بل استعمل في معنى غيره لينقل منه إليه. وقوله: (مركباً) حال من ضمير التعريض في (يدل)، يعني أن التعريض لا يكون إلا مركباً بخلاف الكناية، لأن الدلالة على المعنى المعرض به لما لم تكن من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي تعين أن تكون بالسياق لا باستعمال اللفظ فيه.

قوله: (في المنهج الصحيح) إشارة إلى أن ما قلنا في معنى التعريض من أن دلالته ليست بالوضع الحقيقي أو المجازي، بل بمعونة السياق هو المذهب الصحيح كما لصاحب الكشاف وابن الأثير، وناهيك بإمامتهما في هذا الفن، وتَبِعَهُما على ذلك صاحب كشف الكشاف والسيد في شرح المفتاح وإن كان صاحب التلخيص قسّم التعريض إلى كناية ومجاز وتبعه السعد، فلا تغترر بجلالة القائل لا سيما إن خالف من هو أجلّ منه، والأولى أن يسلك به مسلك كلام المفتاح حيث قال: التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز.

قال السيد: لم يرد به أن اللفظ في المعنى التعريضي قد يكون كناية وقد يكون مجازاً كما توهّموه وشيّدوه بأن اللفظ إذا دل على معنى دلالة صحيحة، فلا بد أن يكون حقيقة فيه أو مجازاً أو كناية، فإن تشييدهم هذا منقوض بمستتبعات التراكيب المستفادة منها على سبيل التبعية، ومنقوض أيضاً بالمعنى المعرض به فإنه وإن كان مقصوداً أصالة إلا أنه مدلول عليه بالسياق لا باستعمال اللفظ فيه، بل أراد أن التعريض قد يكون على طريقة الكناية بأن يقصد به المعنيان معاً، وقد يكون على طريقة المعنى التعريضي وحده، فقولك: آذيتني فستعرف، إذا أردت به تهديدهما معاً كان على طريق الكناية إلا أن تهديد المخاطب مراد باللفظ استعمالاً وتهديد غيره مراد سياقاً، وإذا أردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى المعرض به كان على طريقة المجاز ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضاً كما تحققته.

وللتنبيه على هذا المراد زاد لفظ (على سبيل) في الموضعين. انتهى.

وَلِلْمَجَـازِ وَالْكِنَـايَـةِ صَحِـبْ   وَلِلْحَقِيقَـةِ كَـذَا دُونَ كَـذِبْ

فاعل (صحب) ضمير يعود إلى التعريض، يعني أن التعريض يجامع في الوجود كلاًّ من هذه الثلاثة. قال صاحب الكشف وصوبه السيد: إن اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقابلها المجاز، وأما الكناية فمستعملة فيما لم توضع له أصالة وفي الموضوع له تبعاً. والتعريض يجامع في الوجود كلاًّ من هذه الثلاثة وذلك بأن يقصد بنفس اللفظ معناه بالقياس إلى المعنى التعريضي بحقيقة ولا مجاز ولا كناية لفقدان استعمال اللفظ مع كونه معتبراً في حدود هذه الثلاثة، فلا يكون اللفظ بالقياس إلى معناه الحقيقي أو المجازي أو المكنّى عنه تعريضاً، بل لا بد أن يكون هناك معنى آخر. فإذا قلت: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، وأردت به التعريض، فالمعنى الأصلي انحصار الإسلام فيمن سلموا منه والمعنى المكنّى عنه المستلزم للمعنى الأصلي هو انتفاء الإسلام عن المؤذي مطلقاً وهو المقصود من اللفظ استعمالاً، وأما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقاً فهو نفي الإسلام عن المؤذي المعيَّن، وقِسْ على ذلك حال الحقيقة والمجاز إذا قصد بهما التعريض. انتهى.

وَفَضَّلَ الْمَجَازَ وَالكِنَايَهْ وَالاسْتِعَارَةَ ذوُو النِّهَايَهْ

يعني أن أهل النهاية في هذا العلم مطبقون على أن المجاز أبلغ من الحقيقة والاستعارة أبلغ من التشبيه والكناية أبلغ من التصريح. وإطباق علماء البلاغة على ذلك سواء فيه أرباب البلاغة المكتسبة وأرباب السليقة، لكن هؤلاء مطبقون بحسب المعنى لأنهم كانوا يعلمون هذه المعاني مجملة ويعتبرونها في موارد الكلام وإن لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها.

وأبلغ، قال السيد: من المبالغة أي كل واحد أكمل في الدلالة على ما أريد به من مقابله على ما أريد به. وإنما كان (أبلغ) من المبالغة بناء على مذهب المبرد والأخفش من جواز بناء أفعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد. ويدل على أنه من المبالغة كلام عبد القاهر، إذ تارة يقول: أبلغ، وتارة يقول: أشد مبالغة.

قال في المفتاح: والسبب في أن المجاز أبلغ من الحقيقة هو ما عرفت من أن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم، فأنت في قولك: رعينا الغيث ذاكراً لملزوم مريداً به لازمه بمنزلة مدّعي شيء ببيِّنة، فإن وجود الملزوم شاهد لوجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم لأداء انفكاكه عنه إلى كون الشيء ملزوماً غير ملزوم باعتبار

واحد. قال السيد: لأنه إذا تعدد الاعتبار كالعادة والعقل مثلاً لم يكن هناك استحالة، بل جاز أن يكون ملزوماً بحسب أحدهما وغير ملزوم بحسب الآخر. انتهى.

وقال في المفتاح أيضاً: والسبب في أن الاستعارة أقوى من التصريح بالتشبيه أمران:

أحدهما: أن في التصريح بالتشبيه اعترافاً بكون المشبه به أكمل من المشبه في وجه التشبيه.

والثاني: أن في ترك التصريح بالتشبيه إلى الاستعارة التي هي مجاز خصوص الفائدة التي سمعت في المجاز آنفاً من دعوى الشيء ببيِّنة.

والسبب في أن الكناية عن الشيء أوقع من الإفصاح بذكره نظير ما تقدم في المجاز بل عينه اهـ.

واسْتُشْكِلَ بأن طول النجاد في قولك: (زيد طويل النجاد) مشكوك فيه كطول القامة، وليس أحدهما أظهر عند العقل من الآخر حتى يستدل به على الأخفى.

والجواب كما للجربي أن الخبر من حيث اللفظ لا يدل إلا على الصدق، وأما الكذب فليس بمدلول له لأنه نقيض مدلوله، واحتمال كذبه إنما يكون من حيث العقل، فيكون قولك: (زيد طويل النجاد) بهذا الاعتبار غير مشكوك فيه ويكون بمنزلة قولك: زيد طويل القامة لأنه طويل النجاد.

الفن الثالث
علم البديع

البديع: في اللغة الغريب، ومن أسمائه تعالى البديع وهو الخالق لا عن مثال سبق، فعيل بمعنى اسم المفعول من أبدع.

عِلْـمٌ بِـهِ يُعْـرَفُ تَحْسِيـنُ الكَـلاَمْ بَـعْدَ البَلاَغَـةِ . . . .

يعني أن علم البديع هو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام أي يتصور معانيها ويعلم أعدادها وتفاصيلها. وقوله: (بعد البلاغة) متعلق بتحسين، يعني أنها تحسنه بعد رعاية البلاغة التي هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ووضوح الدلالة بالخلو من التعقيد المعنوي واللفظي وإلا كان كتعليق الدر على الخنازير.

قال ياسين: «والمناسب حمل العلم هنا على الملكة لأن الأنسب إسناد المعرفة إلى الملكة، وأما حمله على الإدراك فغير مناسب هنا لأنه لا يعرف به ما ذكر وكذا حمله على المسائل لأنها لا يعرف بها ما ذكر» اهـ.

وفن البديع اخترعه عبد اللّه بن المعتز وسمّاه بهذا الاسم عام أربع وسبعين ومائتين. قال أبو جعفر الأندلسي: أنواع البديع في الكلام كالملح في الطعام وكالخال في الوجنات إذا كثر كل منهما قبح. ويؤيده قول الشاعر:

لو اختصَرْتُمْ من الإحسان زرتكُمُ والعذْبُ يُهْجَرُ للإفراطِ في الخَصَرِ

الخَصَـرُ: محركة والخاء معجمة شدة البرودة. وقال السيوطي: لم أرَ ذلك للمتقدمين إلا في مثل الجناس والسجع، أما مثل التورية والاستخدام واللف والنشر فحاشا وكلاّ.

وقد عدّ الصفي وأتباعه الإبداع من أنواع البديع وفسّره بأن تكثر أنواع البديع في البيت.

. . . . يَجِيءُ ذَا انْقِسَامِ

فَمِنْــهُ مَعْنَــوِيٌّ وَمِنْــهُ لَفْظِــي وَقَــدَّمُــوا لِبَحْــثِ غَيْــرِ اللَّفْظِــي

يعني أن البديع يجيء حال كونه صاحب انقسام، وبيّن انقسامه بقوله: (فمنه معنوي) أي راجع إلى تحسين المعنى، إما وحده أو راجع إليه، مع تحسين اللفظ كما في المطابقة والمقابلة، ومنه لفظي أي راجع إلى تحسين اللفظ فقط.

قوله: (وقدموا لبحث غير اللفظي) يعني أن عادة أهل هذا الفن أن يقدموا الكلام على المعنوي قبل اللفظي، لأن المقصود الأصلي والغرض الأولَى هو المعاني، والألفاظ توابع وقوالب لها.

الطباق أو المطابقة(١)

مِنْهُ الطِّباقُ: الْجَمْعُ بَيْنَ اثْنَيْنِ تَقَــابَــلاَ مِــنْ نَــوْعٍ أَوْ نَــوْعَيْــنِ

الضمير في (منه) للبديع المعنوي، ويسمى المطابقة والتطابق والتطبيق والتكافؤ والتضاد، من طابَقَ الفرسُ إذا وضع رجله مكان يده، سمي الجمع بين المتقابلين مطابقة إذ فيه إيقاع توافق وتطابق بينهما إذ جعلت أحدهما على طبق الآخر أي وفقه، قاله السيد. أو بتسمية الشيء باسم ضدّه.

والمطابقة الجمع بين معنيين فأكثرَ متقابلين أي متنافيين ولو في بعض الأحوال؛ سواء كان التقابل حقيقياً أو اعتبارياً كأن يكون بحسب المتعلق كالسّكون وابتغاء الفضل، فإن ابتغاء الفضل وإن لم يقابل السكون لكنه يستلزم الحركة المضادة له، وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الإيجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضايف أو ما يشبه شيئاً من ذلك مما يشتمل على نوع تنافٍ، ولا بد أن يكون الجمع المذكور بلفظين.

قولنا: أو تقابل التضايف، بحث فيه السيد بأن الجمع بين الأب والابن لا يسمى في الظاهر مطابقة بل مراعاة النظير أقرب وجوابه المنع، وكيف ومراعاة النظير مشروطة بألا يكون بين الأمرين أو الأمور فيها تقابل أصلاً.

قوله: من نوع أو نوعين، الأول وهو أن يكونا من نوع من أنواع الكلمة.

---

(١) هذا العنوان ليس في النسختين.

مثاله في الاسم قوله تعالى: ﴿وتَحسَبُهُمْ أيقاظاً وهو رُقُودٌ﴾، وفي الفعل: ﴿يُحْيِي ويُمِيتُ﴾، وفي الحرف: ﴿لَها ما كسَبَتْ وعَلَيْها ما اكتَسَبَتْ﴾ فإن في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرُّر؛ أي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر، لا ينال نفع ذلك وضرّه غيرها.

والثاني مثاله قوله: ﴿أَوَمَنْ كانَ مَيْتاً فأَحْيَيْناهُ﴾ فالموت والإحياء يتقابلان باعتبار ما في الإحياء من معنى الحياة، وإلا فالإحياء نفسه لا يقابل الموت.

قال الأخفش: أحسن طباق العرب قول عبد اللّه الأسدي:

رَمَى الحَدَثانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ ... بِمِقْدارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودَا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً ... ورَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا

وَبَعْضُهُمْ لاَ بُدَّ أَنْ يتَّفِقا ... فِي الاسْمِ والفِعْلِ وَمَا تَحَقَّقا

يعني أن بعضهم قال: لا بد في المطابقة من اتفاق اللفظين في الاسمية والفعلية أو الحقيقة أو المجاز.

ورددت على هذا القائل بقولي:. (وما تحققا) أي لم يتصف بالتحقيق في قوله ذلك، بل الصواب الإطلاق وكون المطابقة من وجوه التحسين يدرك بالذوق وكذا باقي الوجوه. قاله الفنري.

وَمِنْهُ ذُو الإِثْبَاتِ أو ذُو السَّلْبِ ... .

يعني أن الطباق منه طباق الإثبات أي الإيجاب وذلك إذا كان كل من اللفظين مثبتاً كما مرت أمثلته، ومنه طباق السلب وهو أن يجمع بين فعلي مصدر واحد أحدهما إيجاب والآخر سلب[1] أو أحدهما أمر والآخر نهي، فالأول كقوله تعالى: ﴿ولكنَّ أكثر الناس لا يعلمون، يعلمون...﴾ الآية، ومنه قوله:

خلقوا وما خلقوا لمكرمة ... فكأنهم خلقوا وما خلقوا
رزقوا وما رزقوا سماح يد ... فكأنهم رزقوا وما رزقوا

والثاني كقوله تعالى: ﴿فلا تخشوا الناس واخشون﴾.

.... **وَقَدْ يَجِي بِلاَزِم أَوْ سَبَبِ**

---

(١) في «ق» نفي.

يعني أن الطباق قد يوجد لأجل لازم لأحد اللفظين أو سبب له بأن يجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلُّق مثل اللزوم والسببية، وإنما دخل هذا في الطباق لما تقدم من قولنا في حد الطباق: سواء كان التقابل حقيقياً أو اعتبارياً. وصاحب التلخيص جعل هذا ملحقاً بالطباق ولم يجعله من أفراده، لأنه أراد بالتقابل في الطباق الحقيقي فقط ولا مشاحة في ذلك، مثاله قوله تعالى: ﴿**أشدَّاء على الكفَّار رحماء بينهم**﴾، فإن الرحمة لم تقابل الشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة، وقوله تعالى: ﴿**ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله**﴾ فابتغاء الفضل لا يقابل السكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون، وقوله تعالى: ﴿**أغرقوا فأدخلوا ناراً**﴾ لأن إدخال النار يستلزم الإحراق المضاد للإغراق وعطف سبب على لازم من عطف الخاص على العام.

مِنْـهُ مُـدَبَّـجٌ بِـأَلْـوَانٍ عَلَـى ... قَصْـدِ الْكُنَـى تَـوْرِيَـةٌ كَـذَا انْجَلَـى

يعني أن من الطباق ما سماه بعضهم مدبجاً، من دبج المطر الأرض إذا زيّنها، وفسّره بذكر لونين فأكثر لقصد الكناية أو التورية.

فتدبيج الكناية كقول أبي تمام في مرثية محمد بن حميد حين استشهد:

تردى ثياب الموت حمراً فما أتى ... لها الليل إلا وهي من سندس خضر

فقد ذكر لون الحمرة والخضرة وكنّى بالأول عن القتل وبالثاني عن دخول الجنة.

وتدبيج التورية كقول الحريري:

فقد اغبرّ العيش الأخضر ... واوزرّ المحبوب الأصفر

واسود يومي الأبيض ... وابيضّ فودي الأسود

حتى رثى لي العدو الأزرق ... فيا حبّذا الموت الأحمر

فالمعنى القريب للمحبوب الأصفر إنسان له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد، فالباء في قوله: بألوان للتصوير أي وهو مصور ومفسّر بذكر ألوان. . . إلخ، وقوله: تورية مبتدأ خبره انجلى وكذا في موضع الحال.

وَمِنْـهُ إِيهَـامُ التَّضَـادِّ وَشُـرِطْ ... مُحَسِّناً فِي ذَاكَ بَعْـضُ مَنْ فَـرَطْ

يعني أن من الطباق نوعاً يسمى إيهام التضادّ وهو الجمع بين معنيين عبّر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان، كقول دعبل كزبرج الخزاعي:

لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب برأسه فبكى

لا تقابل بين البكاء وظهور الشيب، لكن عبّر عن ظهور الشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضاداً للبكاء، سمي إيهام التضادّ لأن المعنيين المذكورين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضادّ نظراً إلى الظاهر والحمل على الحقيقة، والفرق بين هذا وبين تردى ثياب الموت... إلخ[1]، أن المقابلة ثمّ بين ما أريد باللفظ من الحمرة والخضرة وإن كان كناية عن المقصود بالذات بخلاف المقابلة هنا ليست باعتبار ما أريد باللفظ، قوله: وشرط محسناً... إلخ أشار به[2] إلى أن بعضهم قال: لا تعدّ المطابقة محسناً إذ لا كلفة في الجمع بين متضادّين إلا إذا انضمّ لها محسن من أنواع البديع كالتورية في المحبوب الأصفر، وكالعكس في قوله تعالى: ﴿**يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل**﴾ وكالجناس في قول أبي تمام:

بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب

والصواب الإطلاق.

المقابلة[3]

إِيرَادُكَ الْجَمْعَ مَعَ الَّذْ قَابَلَهْ عَلَى تَرَتُّبٍ يُرَى المُقَابَلَهْ

هذا نوع من الطباق يسمى المقابلة، وجعلها بعضهم كالسكاكي قسماً برأسه من المحسنات المعنوية. والنظم محتمل للمذهبين، وهي أن تجمع بين معنيين فأكثر من غير تضادّ في ذلك المجموع ثم تذكر ما يقابل ذلك على الترتيب الأول للأول والثاني للثاني، وهكذا فمقابلة اثنين باثنين؛ كقوله تعالى: ﴿**فليضحكوا قليلاً وليَبْكوا كثيراً**﴾ أتى بالضحك والقلة وهما غير متضادّين ثم بالبكاء والكثرة المقابلين لهما. ومقابلة الثلاثة بالثلاثة كقوله:

ما أَحْسَنَ الدِّينَ والدُّنْيا إذا اجْتَمَعا وأَقْبَحَ الكُفْرَ والإفلاسَ بالرجل

ومقابلة الأربعة بالأربعة كقوله تعالى: ﴿**فأَمَّا مَنْ أعْطَى واتَّقى**﴾ إلى: ﴿**فسنيسِّره**

(١) في «م» ثياب... إلخ.

(٢) في «ق» إشارة إلى... إلخ.

(٣) هذا العنوان ليس في واحدة من النسختين.

للعُسْرى﴾ والمراد باستغنى أنه زهد فيما عند الله كأنه مستغنٍ عنه فلم يتّق، فالاستغناء مستلزم لعدم الاتِّقاء المقابل للاتقاء.

ومقابلة خمسة بخمسة قول المتنبي:

أَزُورُهُمْ وَسَوادُ الليلِ يشْفَعُ لِي ... وأنثَني وبياضُ الصُّبحِ يُغْري بِي

ومقابلة ستة بستة قوله:

على رأسِ حُرٍّ تاجُ عِزٍّ يَزِينُهُ ... وفي رِجْلِ عَبْدٍ قَيْدُ ذُلٍّ يَشِينُهُ

قال الصفدي: هذا أبلغ ما يمكن أن ينظم في هذا المعنى.

وهَلْ إذا شُرِطَ أمرٌ شُرِطَا ... في الضِّدِّ ضِدُّهُ خلاَفٌ ضُبِطَا

خلافٌ: مبتدأ، خبره محذوف أي فيه خلاف، و(ضُبِطَ) بالبناء للمفعول أي فيه خلاف محفوظ بالكتابة في دواوين الفن، يعني أن منهم من يشترط في المقابلة أن يذكر في الضد ضد الشرط الذي ذكر في ضده كما بين الآيتين، فإنه لما جعل التيسير مشتركاً بين الإعطاء والاتِّقاء والتصديق جعل ضده وهو التعسير مشتركاً بين أضدادها من البخل والاستغناء والتكذيب، فعلى هذا يكون قوله: ما أحسن الدين والدنيا... إلخ، من المقابلة لأنه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط الكفر والإفلاس والافتراق، وهذا هو ما اقتصر عليه القزويني في إيضاحه وكذا صاحب المفتاح ومنهم من لا يشترط ذلك.

والمراد بالشرط هنا القيد أعم من الشرط الاصطلاحي عند النحاة وعند الأصوليين.

التفويف[1]

تَفْوِيفُهُ إيرادُكَ الْجُمَلَ مِنْ ... غَيْرِ تَفاوُتٍ بِمِقْدَارٍ زُكِنْ

الضمير في (تفويفه) للبديع المعنوي وهو إيراد معان متلائمة في جمل مستوية المقدار أو متقاربته، من قولهم: ثوب مُفَوَّفٌ إذا كان فيه خطوط بيض على الطول. ومنه قول أبي الطيب:

أَقِلْ أَنِلْ أَقْطِعِ احْمِلْ عَلِّ[2] سَلْ وَأَعِدْ ... زِدْ هَشَّ بَشَّ تَفَضَّلِ ادْنُ سُرَّ صِلِ

---

(١) هذا العنوان غير موجود في النسختين.

(٢) «علّ» مفقودة في «ق».

فجمل البيت متقاربة المقدار لم تتفاوت تفاوتاً له بال. والمراد بالجمل معناها اللغوي لا الجملة النحوية.

يقول لسيف الدولة: أَقِلْ من استنهضك من عثرته، وأَنِلْ من استعطاكَ، وأَقْطِعِ المنازل والضياع من أملك، واحْمِلْ على سوابق الخيل من استحملك، وعَلِّ قدر من تعلق بك، وسَلْ عن كل مفقود بما تجدده من بِرِّكَ، وأَعِدْ ذلك وأدمه، وزِدْ في غدك على ما تمنحه في يومك، وهَشَّ ورحِّب بمن قصدك وأظهر البشاشة له ودُمْ على تفضُّلك، وادْنُ من الوافد عليك، وسُرَّه بمتابعة إحسانك، وصِلِ الجميع بإنعامك.

روي أنه أعطاه كل ما سأل في البيت.

ومنه قوله:

تَسَرْبَلَ وشياً من خروز تطَرَّزَتْ ... مطارِفُها طَرْزاً من البرق كالتبر
فوشْيٌ بلاَ رقْمٍ ورقم بلا يَدٍ ... ودمعٌ بلاَ عيْنٍ وضِحك بلا ثَغْر

المطارف: جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له أعلام، والطُّرُزُ: أصله بضمتين سُكِّنَ للوزن جمع طراز وهو علم الثوب.

وكذا قول ابن مالك:

تُقَرِّبُ الأقصَى بلفظٍ مُوجَزِ ... وتبسُطُ البذْلَ بوعدٍ منجَزِ

مراعاة النظير[1]

رِعَايَةُ النَّظِيرِ جَمْعُ أَمْرِ ... وَمَا لَهُ مُنَاسِبُ ....

هذا نوع من أنواع البديع المعنوي يسمى مراعاة النظير، وهي جمع أمر وما يناسبه لا بالتضادّ، فخرجت المطابقة لأن المناسبة فيها بالتضادّ فقد يكون بالجمع بين أمرين، كقوله تعالى: ﴿**والشمس والقمر بحُسْبان**﴾ أي بحساب معلوم. وقد يكون بالجمع بين ثلاثة كقول البُحتُري ـ بضم الباء والتاء ـ في صفة الإبل الأنضاء:

كالقِسِيِّ المعطَّفاتِ بل الأسْـ ... ـهُمِ مَبْرِيَّة بل الأوتارِ

---

(١) هذا العنوان مفقود في النسختين.

جمع بين القوس والسهم والوتر.

وقد يكون بأربعة كقوله: أنت أيها الأمير إسماعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العهد محمّدي الخُلُقِ، ويروى زيادة إبراهيمي الجود.

وعلى هذا يكون الجمع بين خمسة: خص إسماعيل عليه السلام بالوعد لقوله تعالى: ﴿واذْكُرْ في الكتابِ إسماعيل إنه كانَ صادِقَ الوعْدِ﴾. روي عن ابن عباس أنه واعد صاحباً أن ينتظره في مكان فانتظره فيه سنة، ووعد إبراهيم بالصبر على الذبح فوفى.

وخص شعيباً بالتوفيق لقوله تعالى: ﴿وما توفيقي إلاَّ باللهِ﴾.

وقال تعالى في خُلُقِ محمد ﷺ: ﴿وإنكَ لعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾.

وقد يكون بأكثر كقول ابن رشيق:

أصحُّ وأقوى ما سمعناه في الندى ... من الخبر المأثور منذُ قديمِ
أحادِيثُ ترويها السيولُ عن الحَيا ... عن البحرِ عن كف الأميرِ تميمِ

ناسب بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والأحاديث والرواية وتلك ستة، وكذا ناسب أيضاً بين السيل والحيا والبحر وكف تميم، وتلك أربعة مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة، إذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما هو الغالب في أسانيد الأحاديث، فإن السيول أصلها المطر والمطر أصله البحر والبحر أصله كف الممدوح على ادّعاء الشاعر في هذا الأخير. وكون البحر أصلاً للمطر هو المشهور وإن لم يكن كذلك عند المحققين. قاله الفنري.

.... وَذَا دُرِي
بِاسْمِ التَّنَاسُبِ وَبِالتَّوْفِيقِ ... وَالائْتِلَافِ والإِخَا التَّلْفِيقِ

الإشارة والضمير المفعول راجعان لمراعاة النظير، يعني أن ذلك النوع له خمسة أسماء لا غير مراعاة النظير وهي: التناسب والتوفيق والائتلاف والإخاء والتلفيق.

وإن يُشابِهَ ابْتِدَا مَا قَدْ خُتِمْ ... تَشَابُهَ الأَطْرَافِ يُدرَ وَعُلِمْ

هذا نوع من مراعاة النظير يسمى تشابه الأطراف وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءَه في المعنى. قوله: (يدْرَ) مجزوم جواب إن الشرطية، وعطف علِمْ عليه للتفسير.

والتناسب قد يكون ظاهراً كقوله تعالى: ﴿**لا تدْركُهُ الأبصارُ وَهو يدركُ الأبْصارَ وهو اللطيفُ الخبيرُ**﴾.

قال السعد: «فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار والخبير يناسب كونه مدرك الأشياء، لأن المدرك للشيء يكون خبيراً به» اهـ.

قوله: فإن اللطيف يناسب... إلخ، لأن الشيء كلما لطف كان أخفى كالهواء ولهذا لا يدرك بالبصر، لكن بحث فيه الفنري بأن المناسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد هٰهنا، وأما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة فلا تظهر مناسبة له، اللهم إلا أن يقال: اللطيف هٰهنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدركه الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة. انتهى.

قال في العروس: «ينبغي أن يجعل من إيهام التناسب الآتي لا من التناسب، وقد يكون خفياً كقوله تعالى: ﴿**إنْ تُعَذِّبْهُمْ فإنَّهم عِبادُكَ وإنْ تَغْفِرْ لهُمْ فإنَّك أنتَ العزيزُ الحكيمُ**﴾ فإن قوله: ﴿**إن تغفر لهم**﴾ يوهم أن الفاصلة الغفور الرحيم، لكن يعرف بعد التأمل أن الواجب هو العزيز الحكيم، لأنه لا يغفر لمن يستحق العذاب إلا من ليس فوقه أحد يرد عليه حكمه وهو العزيز أي الغالب، ثم وجب أن يوصف بالحكيم للاحتراس لئلا يتوهّم أنه خارج عن الحكمة، إذ الحكيم من يضع الشيء في محله. أي: إن تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لأحد في ذلك والحكمة فيما فعلته. وعرفنا تشابه الأطراف بما رأيت اقتداء بالتلخيص». وقد عرفه صفي الدين الحلي بأن يعيد الشاعر لفظ القافية من كل بيت في أول البيت الذي يليه. كقول الحلي في بديعيته في مدح النبي ﷺ:

قالوا ألم تَدْرِ أنَّ الحب غايته	سلب الخواطِرِ والألباب قلت لَمِ
لَمْ أدرِ قبل هواهم والهوى حرم	أن الظِّباءَ تُحِلُّ الصيْدَ في الحَرمِ

ومنه قول ليلى الأخيلية:

إذا نزل الحجَّاجُ أرضاً مَريضَةً	تتبع أقصى دائها فشَفاها
شَفاها من الداء العضال الذي بها	غلام إذا هز القَناة سَقاها
سَقاها فروَّاها بشربِ سجاله	دماء رجال يحلبون ضراها

الضرى: هو دم العرق الذي لا ينقطع.

وَمِـــنْ مُـــرَاعَـــاةِ النَّظِيـــرِ يُعْلَـــمُ　　　مَــا يُــوهِمَــنْ تَنَــاسُبــاً وَيُـفْهَــمُ

هذا نوع يسمى إيهام التناسب نظير ما مرّ من إيهام التضادّ، جعله في التلخيص ملحقاً بمراعاة النظير، وجعله في المفتاح قسماً منه كما في النظم وهو أن يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين لهما معنيان متناسبان وإن لم يكونا مقصودين، وذلك أعم من ألا يقصد واحداً منهما أو يقصد أحدهما دون الآخر.

مثال الأول قوله:

وحرف كنون تحت راء ولم يكن　　　بـدال يـؤم الـرسـم غَيَّـرَهُ النقـط

وقبله:

تخلت[1] عن الرهط اليماني غادة　　　لهـا مـن عقيـل فـي ممـالكهـا رهـط

أي ناقة ضامرٌ كنون أي حوت في الصغر والنحافةِ، أو كحرف النون في الضمور والانحناء، والراء: اسم فاعل من رأيْتُهُ إذا ضربت رئَتَهُ، وكذلك دال اسم فاعل من دلوت الركاب سقتها برفق، يؤم الرسم أي يقصد آثار الديار غَيَّره ما تقاطر من المطر.

ففي ذكر الحرف والنون والدال والراء والرسم والنقط إيهام أن المراد بها معانيها المتناسبة التي هي الحروف وبالرسم الكتابة وبالنقط إيقاع النقطة على الحرف، لكن إذا أريد بالنون الحوت كان من القسم الأول وإذا أريد به الحرف كان من القسم الثاني.

ومن القسم الثاني قوله تعالى: ﴿**الشمس والقمر بحسْبان والنجم**﴾ أي النبات الذي لا ساق له، فالنجم بهذا المعنى غير مناسب للشمس والقمر لكنه يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما والشجر الذي له ساق وقد يطلق على ما ساق له، كقوله تعالى: ﴿**وأنبتنا عليه شَجَرَةً من يقطِينٍ**﴾ أعني القرع.

تنبيه: قوله تعالى: ﴿**إن لك أن لا تجوعَ فيها ولا تعرى وإنك لا تظمأ فيها ولا تضحى**﴾ لم يراعِ فيها مناسبة الري للشِّبَع والاستظلال للبس، بل روعيت المناسبة بين اللبس والشبع في عدم الاستغناء عنهما وأنهما من أصول النعم وبين الاستظلال والري في كونهما تابعين لهما ومكملين لمنافعهما، قاله في الإيضاح.

---

(١) في «ق» تجل عن الرهط الأحادي... إلخ.

وروي أن المتنبي لما أنشد سيف الدولة بيتيه:

وقَفتَ وما في الموتِ شَكٌّ لواقف كأنَّكَ في جفْنِ الرَّدَى وهْوَ نائمُ
تمرُّ بكَ الأبطال كلمى هزيمة ووجهكَ وضَّاحٌ وثغركَ باسِمُ

انتقدهما عليه فأجاب بأنه لما ذكر الموت أتبعه بذكر الردى لمجانسته، ولما كان وجه المنهزم عبوساً وعينه باكية قال: ووجهك وضاح... إلخ، ليجمع بين الأضداد. انتهى.

ولولا ذاك لكان عجز كل بيت من البيتين يلائم صدر الآخر.

الإرصاد[1]

الإِرْصَادُ أَنْ تَجْعَلَ مَا قَبْلَ التَّمَامْ دِلاَلَةً عَلَيْهِ مَعْ عِلْمِ الْمَقَامْ

هذا نوع يسمى الإرصاد، والإرصاد لغة: نصب الرقيب في الطريق من رصدته، رقبته. والرصيد: السبع الذي يرصد ليثبَ. والرَّصَدُ ـ محرَّكة ـ الراصدون يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث. والمرصاد الطريق، والمكان يرصد فيه العدوّ.

ومناسبته للمعنى الاصطلاحي ظاهرة لأن ما قبل العَجُزِ يدل عليه فهو كالرقيب. وبعضهم يسميه التسهيم من قولهم: بُرْدٌ مُسَهَّمٌ إذا كان على خطوط مختلفة على الترتيب في وضعها، حتى إن الناظر إلى خط منها يقول: ينبغي أن يكون ما يليه كذا أو من سَهَّمتُ الكلام بمعنى صوَّبته، كأنه صوّب الكلام الأول لقصد الدلالة على الآخر.

والتسهيم والإرصاد اصطلاحاً هو أن يُجْعَلَ ما قبل تمام البيت أو الفقرة دالاً عليه قبل ذكره إذا عرف المقام، أي نوع اللفظ الذي يدل على الآخر أي يعرف صورته وخاتمته. كقوله تعالى: **﴿وما كانَ الناسُ إلا أمةً واحدةً فاخْتَلَفُوا ولولاَ كلمَةٌ سبقَتْ من ربِّكَ لَقُضِيَ بينَهم فيما فيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾** فإنه لو لم يعرف خاتمته التي هي النون لربما توهم أن العجُزَ فيما فيه اختلفوا أو فيما اختلفوا فيه.

وكقوله:

أحلَّتْ دمي من غير جُرْمٍ وحَرَّمَتْ بلا سَبَبٍ يومَ اللقاءِ كلامي

---

(١) هذا العنوان مفقود في النسختين.

فليـــسَ الـــذي حَلَّلْتِـــهِ بمُحَلَّـــلٍ وليـــسَ الـــذِي حَـــرَّمتِـــهِ بحَـــرامِ

لو لم يعرف أن القافية مثل (سلام وكلام) لتُوُهِّمَ أن العَجُزَ بمحرَّم، فمعرفة الروي قد لا تكفي في بعض الصور دون معرفة القافية.

ومنه قول صفي الدين الحلي:

كـذاكَ يـونُـسُ نـاجَـى ربَّـهُ فَنَجَـى مـن بطـن نـونٍ لـه فـي اليـمِّ ملتَقـمِ

قال شارح المنظومة عبيد اللّه الثعالبي الفاسي المولد الجزولي المنزل: فإن صدر البيت مقتضٍ لأن يكون عجُزُه من بطن نون له في اليمّ ملتقم.

وفي شرف الإرصاد يقول القائل:

خُذْها إذا أُنشدتْ في القومِ من طَرَبٍ صـدُورُهـا عُـرِفَـتْ فيهـا قَـوافِيهـا

المـشاكـلـة[1]

ذِكْـرُكَ للشَّـيْءِ بِمَـا لَـمْ يـكُ لَـهْ لِصُحْبَـةٍ يَـدْعُـونَـهُ المُشَـاكَلَـهْ

هذا نوع يسمى المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ لم يوضع له بل وضع لغيره لأجل وقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقاً أو تقديراً. فالأول كقوله:

إخْـوانُنـا قصـدُوا الصَّبـوحَ بسحْـرةٍ فـأتـى رسـولُهُـمُ إلـيَّ خصُـوصـا

قالُوا اقترحْ شيئاً نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ قلـتُ اطبُخُـوا لـي جُبَّـةً وقَمِيصـا

الاقتراح الاختيار، وأراد باطبخوا خيِّطوا، فذكر الخياطة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام، ومنه قوله تعالى: **﴿فمنِ اعتَدَى عليكمْ فاعتَدوا عليهِ بمثلِ ما اعتدَى علَيكُم﴾** لأن جزاء الاعتداء عدل، لكنْ عبَّر عنهُ بالاعتداء مشاكلة. وقوله تعالى: **﴿ومكرُوا وَمَكَرَ اللهُ﴾** لأن المكر الحيلة في إيصال المضرّة إلى الغير من حيث لا يشعر به، ولا يطلق على فعله تعالى إلا بطريق المشاكلة. وقوله تعالى: **﴿بل يداه مبسوطَتان﴾** مشاكلة مع قول اليهود: **﴿يد الله مغْلُولَة﴾**، ومع قوله تعالى: **﴿غُلَّتْ أيديهِم ولُعِنوا﴾**.

قال السيد: «لكن التحقيق أن اليد كناية عن الجود التام، ولمّا لم يمكن هٰهنا

---

(١) هذا العنوان غير موجود في النسختين.

المعنى الأصلي كان مجازاً متفرّعاً على الكناية، وحينئذٍ فلا مشاكلة». انتهى.

وقوله: ﴿وجَزاءُ سيئَةٍ سيِّئَةٌ مثلها﴾ هو كما في: ﴿فمن اعتدى...﴾ الآية.
وقوله تعالى: ﴿تعلَمُ ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسِكَ﴾ أي تعلم معلومي ولا أعلم معلومك، عبَّر عن لا أعلم معلومك بلا أعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي، لأن النفس لا يطلق عليه تعالى، وإن أريد به الذات. قاله السيد في شرح المفتاح.

بل يختص النفسُ بالحيوان كما يُشعِرُ به كلام الكشاف لكنه يَشْكُلُ بقوله تعالى: ﴿كَتَبَ ربُّكم عَلَى نفسِهِ الرحمةَ﴾ ما لم تقدر المشاكلة، وبقوله تعالى: ﴿ويحذِّرُكُمُ الله نفسَهُ﴾ قيل: عقوبته، وظاهر القاموس حيث ذَكَر في معاني النفس أنه لعين الشيء الإطلاق وكذا الصحاح، وعليه فلا يكون إطلاقه عليه تعالى محتاجاً إلى اعتبار المشاكلة. واختار ابن العربي في تفسير الآية تعلم ما في غيبي ولا أعلم ما في غيبك. ويؤيده قوله: ﴿إنَّكَ أنتَ علاَّمُ الغُيُوبِ﴾.

والقسم الثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديراً، نحو قوله تعالى: ﴿آمنَّا بالله وما أُنزلَ إلينا وما أُنزل إلى إبراهيم﴾ إلى قوله: ﴿صِبْغَةَ الله ومن أحسَنُ من الله صبغَةً﴾ وصبغة الله معنى تطهير الله وهو مصدر مؤكد لمضمون قوله: ﴿آمنَّا بالله﴾ لأن الإيمان دال على تطهير الله لنفوس المؤمنين. والأصل في ذكر التطهير بلفظ الصبغ أن النصارى كانوا يُغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمُّونه العَمُودِيَّة[1] ـ بفتح العين ـ يعتقدون الغمس فيه تطهيراً لهم، فإذا فعل الواحد منهم ذلك بولده قال: الآن صار نصرانياً حقاً فهو لهم كالختان لغيرهم، فأُمِرَ المسلمون بأن يقولوا للنصارى: ﴿قولوا آمنَّا بالله وما أُنزل إلينا﴾ وصبغنا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا أي طهّرنا به تطهيراً لا مثل تطهيرنا هذا، إذا كان الخطاب بقوله: ﴿قولوا آمنَّا﴾ للكفَّار، وإن كان للمؤمنين فهم المأمورون بقول ذلك، فعبّر عن الإيمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديراً بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى أولادهم. وهذا كما تقول لمن يغرس الأشجار: اغرس كما يغرس فلان، يريد رجلاً يحسن إلى الكرام فتعبر عن الإحسان بلفظ الغرس للمشاكلة.

---

(١) في هامش «م»: صوابه المعمودية بفتح الميم كما في القاموس والتلخيص وشرّاحه وغير ذلك.

قال السيد في شرح المفتاح: «فإن كان بين ذلك الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز فلا إشكال، وتكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن كما بين السيئة وجزائها، وإن لم يكن كما بين الطبخ والخياطة فلا بد أن يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة، وإلا فلا وجه للتعبير به عنه». انتهى.

فالمشاكلة عنده على كل حال من المجاز وعليه فقولهم في تعريف المشاكلة: (ذكر الشيء بلفظ غيره) شاملٌ لجميع المجازات والكناية. وقولهم: لوقوعه في صحبته مخرج لما سوى المشاكلة. قاله ياسين.

ثم قال: أما إخراج ما سوى المجاز المرسل الذي علاقته المجاورة والتغليب فظاهر، وأما إخراجهما فلأنه لا صحبة فيهما بين اللفظين بل الذي فيهما لفظ تجوز فيه عن آخر للمجاورة بين مدلوليهما في المجاز المذكور وللصحبة أو المشابهة في التغليب. إلى أن قال: وقيل: المشاكلة قسم ثالث لأن كونها ليست بحقيقة ظاهرٌ لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له ولا مجاز لعدم العلاقة المعتبرة، لأن الوقوع في الصحبة ليس من العلاقات ولا يرجع إلى المجاورة، لأن المجاورة المعتبرة المجاورة بين مدلول اللفظ المتجوز به لمدلول اللفظ المتجوز عنه لا مجاورته لشيء آخر كما هنا. انتهى.

وذهب بعضهم إلى أن المشاكلة مجاز مرسل والعلاقة الشكل والشبه الصُّوَرِيُّ كما يطلق الإنسان والفرس على الصورة المنقوشة، ولا يعترض هذا بأن المشابهة علاقة الاستعارة، فيكون استعارةً، لأن المشابهة المعتبرة علاقة للاستعارة المشابهة في المعنى، لأنها مبنية على التشبيه الذي هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معناه.

تنبيه: اعلم أن المشاكلة من البديع اللفظي لتعلقها بالألفاظ. قال الفنري: صوحبتْ مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما، ومن ثم سمّاها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة في قوله تعالى: ﴿**إنَّ الله لا يستحيِي أن يضرب**﴾... الآية. انتهى.

الازدواج[1]

وَإِنْ عَلَى الجَوَابِ وَالشَّرطِ ارتبَطْ مَعْنًى فَالازْدِوَاجُ مِنْ دونِ غَلَطْ

(١) هذا العنوان مفقود في النسختين.

هذا النوع يسمى الازدواج والمزاوجة، وهو لغةً المقارنةُ واصطلاحاً أن يرتبط بالجواب والشرط معنى، أي يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر، وبذلك الترتيب صار الشرط والجواب مزدوجين أي متماثلين في هذا الترتيب ومجتمعين. فالازدواج مشتق من الزوج، وذلك كقول البُحتُري في الفتح بن خاقان:

كــأن الثــريَّــا علقــت بجَبينهـــا   وفي وجهها الشِّعْرَى وفي خدها البدْرُ
إذا مـا نهـى النـاهـي فلَـجَّ بـيَ الهـوى   أصـاخـت إلـى الـواشِـي فلَـجَّ بهـا الهجـرُ

رتب على الشرط أعني نهْيَ الناهي لجاجَ الهوى أي ازدياده ولزومه وعلى الجزاء أعني إصاختها إلى الواشي أي النمّام الذي يشي حديثه ويزينه لجاج الهجر.

وفي شرح التبيان أن في قوله: (فلَجَّ بيَ الهوى) وقوله: (فَلَجَّ بها الهجر) قلباً لأن اللجاج من العاشق بالعشق لا من المعشوق فيه، ومن المعشوق في الهجر لا من الهجر في المعشوق. هكذا ذكره الفنري وياسين.

والصواب أن يقال: لا من العشق في العاشق بدل من لا من المعشوق فيه. وقبل البيتين:

هـل العيـشُ إلا أن تسـاعِفنـا النَّـوى   بـوصـل سُعـادٍ أو يسعـافنـا الـدهْـرُ
علَـى أنهـا مـا عنـدَهـا لِمُـواصِـلٍ   وصـالٌ ولا عنهـا لمصْطَبِـرٍ صبْـرُ

ومن شواهد المزاوجة قوله:

إذا احتَرَبَتْ يوماً ففاضتْ دِماؤُها   تذكرتِ القربى ففاضتْ دموعُها

قوله: فالازدواج أي فذاك الازدواج فالجملة جواب الشرط.

العكس(١)

وَالْعَكْسُ تَـأْخِيـرٌ لِمَـا تَقَـدَّمَـا   مَــعَ التَّقَــدُّمِ لِمَــا تَلَــوَّمَــا

أي يسمى العكس ويسمى أيضاً التبديل وهو أن يقدم جزء في الكلام على جزء آخر، ثم يؤخر ذلك المتقدم على الجزء الآخر. ومعنى تلوم: تأخر، يقال: تَلَوَّمَ في الأمر تَمَكَّثَ فيه. ويقع العكس على وجوه:

---

(١) العنوان مفقود في النسختين.

منها: أن يقع بين أحد طرفي الجملة وما أضيف إليه ذلك الطرف، نحو: «عاداتُ السَّاداتِ ساداتُ العاداتِ»، وقوله ﷺ: «جارُ الدَّارِ أحقُّ بدارِ الجارِ»، وقولهم: «كلامُ الملوك ملوك الكلام».

ومنها: أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين، نحو ﴿**يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ ويُخرجُ الميِّتِ من الحيِّ**﴾.

ومنها: أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين، نحو: ﴿**لا هُنَّ حِلٌّ لهمْ ولا همْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ**﴾ وقع العكس بين هنَّ وهم. وقوله تعالى: ﴿**ما عليك من حسابِهِمْ من شيء وما من حسابك عليهم من شيءٍ**﴾ وقع بين على ومن. ومنه قول الحسن البصري: «إن خوفَك حتى تلقى الأمن خير من أمنك حتى تلقى الخوف». ومنه قول المتنبي:

فَلاَ مجدَ في الدنيا لمَنْ قلَّ مالُهُ ولا مال في الدنيا لمن قلَّ مجدُهُ

ومنها: أن يقع في طرفي الجملة كقول السعد التفتزاني:

طويت لإحراز الفنون ونيلِها رِداءَ شبابي والجنون فنونُ
فحينَ تعاطيتُ الفنون وحظَّها تبيَّنَ لي أن الفنون جُنُونُ

الرجوع

وَمِنْهُ مَا بِاسْمِ الرُّجُوعِ قَدْ وَفَى لِلْعَوْدِ بِالنَّقْضِ لِمَا قَدْ سَلَفَا

يعني أن من المعنوي ما وفى أي جاء مسمى بالرجوع، والرجوع العود إلى ما سبق من الكلام بالنقض والإبطال وذلك لنكتة، كما أشار إلى ذلك بقوله:

وَذَا يَسُوقُهُ لِكَالتَّدَلُّهِ وَكَالتَّحَسُّرِ ذَوُو التَّنَبُّهِ

ذا: إشارة إلى العود بالنقض لما سبق، يعني أن الكلام المشتمل على النقض المذكور يسوقه أي يأتي به أهل الفطنة لمثل ما ذكر من النكت، كإظهار التدلُّه أي ذهاب العقل من عشق ونحوه، وكإظهار التحسُّر أي التحزُّن. مثالهما قول زهير:

قف بالدِّيار التي لم يعْفُها القدمُ بلى وغيَّرَها الأرْواحُ والدِّيَمُ

دل قوله: (لم يعفها القدم) على أن تطاول الزمان لم يدرس الديار ثم عاد إليه

ونقضه بأنه قد غيّرها الرياح والأمطار لنكتة هي إظهار الحيرة والحزن، حتى كأنه أخبر أولاً بخلاف الواقع لذهاب عقله عند رؤية منازل الأحباب خالية، ثم رجع إليه عقله فنقض كلامه السابق قائلاً: بل عفاها الرياح والديم.

ومثله قول امرؤ القيس:

وإنَّ شِفائي عبرة إن سفحتُها ... وهل عند رسم دارس من معَوَّلِ

نقضاً لقوله لم يعف رسمها في البيت قبله وهو:

فتوضحَ فالمقراة لم يعف رسماً ... لما نسجتها من جنوب وشمْألِ

ومنه قولهم للتحسر:

فأفٍّ[1] لهذا الدهر لا بل لأهلِه ... .

فالواو في قوله: (وغيرها) قيل: زائدة كما في: (ربنا ولك الحمد)، وقيل: للعطف والمعطوف عليه محذوف أي بلى عفاها القدم وغيرها الأرواح.

التورية[2]

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ بِالتَّوْرِيَةْ ... قَصْدَ بَعِيدِ المعنَيَيْنِ فَعِيَهْ

الضمير في منه للبديع المعنوي، وعِيَهُ فعل أمر من وَعَى أصله عينه بنون التوكيد الخفيفة لكنها حذفت لأجل ضمير التورية الساكن، ويسمى هذا النوع بالإيهام أيضاً وهو أن يذكر لفظ له معنيان: قريب من الفهم يتبادر الذهن إليه، وبعيد منه ويراد به البعيد اعتماداً على قرينة خفية يظهر بها إرادة البعيد. والإضافة في قوله: (بعيد المعنيين) بمعنى مِنْ، وقوله: (المعنيين) بالتثنية لا مفهوم له بل هو أخذ بالأقل فلا ينافي ما زاد على ذلك.

والتورية مصدر ورّى الخبر إذا ستره وأظهر غيرَه، لأن فيها ستر المعنى البعيد بالقريب. روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يزال المنام طائراً حتَّى يُقَصَّ فإذا قُصَّ وَقَعَ». قال شارح الحلية: فيه توريتان: لفظة طائر، ولفظة يُقَصَّ.

---

(١) في «م» فآهٍ.
(٢) العنوان مفقود في النسختين.

وأكثر متشابهات القرآن كاليد والوجه والعين وإتيان الرب ومحبته ونحو ذلك، مما لا يتضح معناه من قبل التورية لتبادر معانيها القريبة إلى الفهم مع أن المراد بها معانيها البعيدة التي لا يعلمها إلا الله والراسخون في العلم على المذهب المختار عند جمهور المتأخرين، إذ لا يعلمها إلا الله وحده على رأي السلف، وعليه يكون الوقف على الله. وإنما قلنا: أكثر المتشابهات تبعاً لصاحب المفتاح لأن بعضها مما ينساق الذهن إلى معناها المراد بلا تكلُّف، كقوله علت كلمته وجلّت حكمته: ﴿بل يَداهُ مبسوطتانِ﴾.

تنبيه: الفرق بين التورية والتوجيه من وجوه:

أحدها: أن التورية باللفظة الواحدة والتوجيه لا يصح إلا بعد لفظات متلائمة. قاله شارح الحلية.

والثاني: استواء المعنيين في التوجيه، والتورية قريب وبعيد.

الثالث: تضادّ المعنيين فيه كالمدح والذم بخلاف التورية.

مِنْهَا الْمُرَشَّحُ الَّذِي يُقَرِّبُ بِمَا إِلَى الْمَعْنَى الْبَعِيدِ يُنْسَبُ

الترشيح لغةً التربية وحسن القيام على المال ولحس الأم ما على ولدها من النداوة ساعة تلده. وكأنَّ المصطلحَ عليه مأخوذ من المعنى الأول لأن فيه تربيةَ المعنى القريب بذكر ما يناسبه.

الضمير في (منها) للتورية، يعني أن منها ما يسمى مرشَّحَةً ـ بتشديد الشين ـ وقلنا في النظم: مرشح بلا تاء باعتبار أنها نوع. والتورية المرشحة هي التي يزداد فيها قرب المعنى القريب بسبب ما ينسب إليه أي يجامعه مما يلائمه ذكر ذلك الملائم قبله، كقوله تعالى: ﴿والسَّماء بنيناها بأيدٍ﴾ أراد باليد معناها البعيد وهو القدرة، وقد قرن بها ما يلائم القريب أعني الجارحة المخصوصة وهو قوله: بنيناها، لأن البناء وإن كان يلائم القوة أنسب بالجارحة عرفاً أو بعده، كقول القاضي عياض يصف رَبِيعاً بارداً:

كأنَّ كانونَ أهدى من ملابسه ... لشهر تمُّوزَ أنواعاً من الحُلَلِ

أو الغَزالَةَ من طول المدى خرفتْ ... فما تفرق بين الجَدْيِ والحَمَلِ

الغزالة: معطوف على اسم كأنَّ، والكانون التنور ومن أسماء شهور الشتاء. قال الفنري: وهو أنسب، أي كأن الشمس من طول مدتها قلّ عقلها فنزلت في بُرج الجدْي وقت النزول في برج الحَملِ.

أراد بالغزالة معناها البعيد الذي هو الشمس، وقد ذكر بعدها ما يلائم القريب الذي ليس بمراد أعني الرَّشأ ـ بالهمز والتحريك ـ وهو الظبي الذي قدر أن يمشيَ مع أمه حيث ذكر الخِرافةَ والجديَ والحملَ فإنها تلائم الرَّشأ إذ الجدي الظاهر فيه ولد المعز، والحمل الظاهر فيه الخروف. وابن مالك في المصباح جعل البيتين دليلاً للمرشحة والمجردة باعتبارين نظراً إلى الجدي والحمل، وجعله تورية مرشحة بما قبلها وهو الغزالة، وقال: إن الغزالة تورية مجردة فإنه ليس قبلها شيء ولا بعدها شيء من لوازم القريب والبعيد.

وقال بعضهم: هما توريتان مجردتان ليست إحداهما مرشحة للأخرى، لأن شرط المرشح به أن يكون صريحاً وكل من الغزالة والجدي والحمل مُشْتَرَكٌ.

فـائـدتـان:

الأولى: قال في العروس: التورية المرشحة في الأصل والتورية المجردة يدخل فيهما الاستعارتان المجردة والمطلقة. والفرق بين الاستعارة المرشحة والتورية المرشحة هو أن مع الاستعارة قرينة تصرف اللفظ وتجعل المعنى البعيد قريباً والتورية ليست كذلك، والغالب عليها الترشيح بما يبعد إرادة المجاز ولذلك سميت تورية. انتهى.

الثانية: أن صاحب الكشاف يقول في مثل: ﴿**السماء بنيناها بأيد**﴾، ﴿**الرَّحمٰن على العرش استوى**﴾، ﴿**والسَّموٰات مطويَّات بيمينه**﴾: إنها تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالأيدي مثلاً إلى جهة حقيقة أو مجاز، بل يذهب إلى أخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير أن يُتَمَحَّل لمفرداته حقيقة أو مجاز اهـ.

قلت: هذا توجيه ثانٍ للمذهب الثالث في متشابه الكتاب والسنّة، لأن بعضهم يقول: المراد بالأيدي مثلاً القدرة، والزمخشري يقول: المراد من مجموع التركيب، ومذهب السلف الصالح من الصحابة والتابعين تفويض علم المراد بذلك إلى الله تعالى مع تنزيهه تعالى عمّا يدل عليه ظاهر اللفظ. والمذهب الثاني يقول: إن له صفةً تسمى اليد مثلاً أو العين تليق به.

كَـــذَاكَ مَـــا جُـــرِّدَ إذْ يُجَـــرَّدُ ... مِـــنْ إلْفِـهِ القَـرِيـبِ أَوْ يُـوَحَّـدُ

يعني أن من التورية ما تسمى مجردة وتسمى بذلك حين يجرد المعنى القريب من إلفهِ أي من يلائم له ويوحد بمعنى يجرد، و(أوْ) بمعنى الواو، ونحو قوله تعالى:

﴿الرَّحمٰن على العرش استوى﴾ أراد باستوى معناه البعيد الذي هو الاستيلاء والقهر، كما يقال: «استوى بِشْرٌ على العراقِ» ولم يقترن به ما يلائم القريب الذي هو الاستقرار من الجلوس والاضطجاع ونحوهما.

وَعَكْسُ مَا رُشِحَ قُلْ مُبَيَّنُ ... إِذْ لاَزِمُ الْبَعِيدِ فِيهِ بَيِّنُ

يعني أن التورية المُبَيَّنَةَ ـ بصيغة اسم المفعول ـ عكس المرشحة وإنما كانت عكسها لأجل ذكر ما يناسب المعنى البعيد فيها، سميت بذلك لتبيين المورَّى عنه بذكر ملائمه إذ كان قبل ذلك خفياً أنه المراد، كما لو قيل: والسماء خلقناها بأيد، فإن الخلق يناسب المعنى البعيد الذي هو القدرة دون الجارحة لاستحالة ذلك منها.

تنبيه: اعلم أن اليد إذا كانت بمعنى النعمة تُجمع على أيادٍ، وإذا كانت بمعنى الجارحة تُجمع على أيدٍ، وقد تُجمع على أيادٍ كقوله:

ومن أعجبِ الدُّنْيا إلَيَّ زجاجة ... تظلُّ أيادِي المنتشين بها فتلا

مَا اقْتَرَنَا بها دَعَوْا مُقترِنَهْ ... .

الضمير في (اقترنا) للازم القريب والبعيد، والباء في (بها) ظرفية.

يعني أن التورية التي ذُكِرَ فيها ملائم البعيد والقريب تسمى مقترنة، كقول البحتري:

ووَراءَ تشديدِ الوِشاحِ مليَّةٌ ... بالحسن تَمْلَحُ في القلوب وتَعْذُبُ

تعارضَ اللازمان فإنه يحتمل أن يكون من الملوحة ولازمه (تَعْذُبُ) وهو القريب، وأن يكون من الملاحة ولازمه (ملية بالحسن) وهو البعيد.

.... وَقَدْ تُرَى بِكِلْمَةٍ مُرْتَهَنَهْ

وهْوَ مُهَيَّئاً ....

يعني أن التورية قد تكون مرتهنة بكلمة أي متوقفة على ذكر لفظة قبلها أو بعدها وهذا النوع يسمى مهيأة، وذكرت في النظم باعتبار النوع. فالمهيأة بلفظ قبل كقوله:

وسيرُكَ فينا سِيرَةٌ عُمَريَّةٌ ... فروَّحْتَ عن قلبي وفرَّجْتَ عن كربي

وأظهرت فينا من سميك سُنَّةً ... فأظهرت ذلك الفرض من ذلك الندب

فالفرض والندب معناهما القريب الحكمان الشرعيان، والبعيد الفرض: بمعنى

العطاء، والندب: الرجل السريع في قضاء الحوائج. ولولا ذكر السنّة لما تهيأت التورية فلا يفهم الحكمان.

والمهيأة بلفظ بعد كقوله:

لـولا التطيُّـر بـالخـلاف وأنهـم ... قـالـوا مـريـض لا يعـود مـريضـا
لقضيت نَحْباً في جنابك خدمة ... لأكـون منـدوبـاً قضـى مفـروضـا

فالمندوب معناه المورَّى عنه الميت الذي يتبكى عليه، والمورَّى فيه الحكم الشرعي ولولا ذكر المفروض بعده لما صحّت التورية فلا يفهم منه الحكم الشرعي. يعني أنه لو كان. . . إلخ، موضع مفروض غيره مما يلائم مندوباً لم يكن في لفظ مندوب تورية، وقد يهيىء كل من اللفظين صاحبَه للتورية، ولولا ذكر كل واحد مع صاحبه لما فهم من ذلك الصاحب المعنى القريب، كلفظ الثريا وسهيل في قول عمر بن أبي ربيعة:

أيُّهـا المنكـحُ الثُّـريَّـا سهيـلا ... عَمْـرَكَ الله كيـفَ يلتَقِيـان
هـيَ شـاميَّـةٌ إذا مـا استَهَلَّـتْ ... وسُهَيْـلٌ إذا استهَـلَّ يَمـان

المعنى القريب منهما النجمان المعروفان والبعيد للثريا امرأة من بني عبد شمس تسمى الثريا كانت نهاية في الحسن، وسهيل هو ابن عبد الرحمٰن بن عوف رضي الله عنه، المرأة شامية والرجل يماني كما أن النجمان[1] كذلك في السماء فلذلك تمّ للشاعر ما أراد من إنكار الجمع بينهما.

. . . . وَتِلْكَ فِي الْمَجَازْ ... وَفِـي الْحَقِيقَـةِ تُـرَى ذَاتَ انْبِـرَازْ

الإشارة بتلك إلى التورية من حيث هي، يعني أن التورية تبرز وتوجد في الحقيقة والمجاز، فإذا كان المراد باللفظ هو ما وضع اللفظ له كان اللفظ حقيقة كما في (تملح) في بيت البحتري المتقدم، وإلا فمجاز كأيدٍ في ﴿والسماء بنيناها بأيدٍ﴾.

تنـبيهـات:

الأول: كون أحد المعنيين أقرب والآخر أبعد يختلف باختلاف البلدان والعرف وبحسب اللوازم.

الثاني: الفرق بين التورية واللغز أن لفظ التورية يكون المراد منه مدلولاً عليه باللفظ

(١) كذا في النسختين.

حقيقة كان أو مجازاً، والمراد من اللغز لا يدل عليه اللفظ بحقيقة ولا مجاز وإنما هو مدرك بالحدس والتخمين.

الثالث: الفرق بين اللفظ الذي تتهيأ به التورية والذي تترشح به والذي تتبين به، أن الأول لو لم يذكر لم توجد التورية أصلاً، والآخران مقربان للتورية ولو لم يذكرا لكانت موجودة.

الاستخدام[1]

وَمِنْهُ الاسْتِخْدَامُ قَصْدُ مَعْنَيَيْنْ   بِلَفْظِ ذَيْنِ وَضَمِيرِ دُونَ مَيْنْ

يعني أن من البديع المعنوي الاستخدام ـ بإعجام الخاء والدال وإهمال الحاء مع إعجام الذال ـ وعكسه، فالأولان كلاهما بمعنى السرعة وبمعنى القطع إذ في الاستخدام سرعة انتقال من معنى إلى معنى، وقطع معنى بابتداء معنى. والثالث من الخدمة لأن الكلمة خدمت معنيَيْنِ.

وقال السيد: كأنه جعل المعنى الذي لم يرد أولاً تابعاً في الذكر للمعنى المراد فرد إليه الضمير.

والاستخدام اصطلاحاً أن يقصد معنيان بلفظ لهما وبضمير أي يراد بلفظ له معنيان أحدهما، ثم يراد بالضمير الراجع إلى ذلك اللفظ معناه الآخر كان المعنيان حقيقيين للّفظ أو مجازيين أو مختلفين، خلافاً لمن اشترط أن يكونا حقيقيين له، كقول جرير:

إذا نَزَلَ السَّماءُ بأرض قومٍ   رَعَيناهُ ولو كانُوا غِضابا

أراد بالسماء الغَيثَ وبالضمير الراجع إليه النبات وهو مجاز عن المطر إذ المطر سببه. ومنه قول بعضهم في صلاة الجمعة: «وتصلى الجمعة بها وبالمنافقين»، استخدم بهاتين اللفظتين القصيرتين مفهومي الجمعة وسورة الجمعة. وقول مالك بن المرحل:

لا تُخالفْ مالكاً في رأيِهِ   فبه يأخذُ أهلُ المَغْرِبِ

أراد بمالك نفسَه وبالضمير الراجع إليه في قوله: (فبه) إمام دار الهجرة رحمه الله تعالى. ومنه قول ابن خروف:

---

(١) هذا العنوان معدوم في النسختين.

يـا مَـنْ سَمـا وتَسـامَـى ... فـي المعلـوات بِجَـدِّهْ
أتـاكَ نجـلُ خـروفٍ ... فـامْنُـنْ عَلَيْـهِ بِجَـدِّهْ

أراد بالنجل نفسَه وبالضمير في (بجده) النجل باعتبار نجل الخروف وهو الكبش.

وَقَـدْ يُـرادُ بِضَمِيـرٍ مَعْنِيَـهْ ... وَآخَـرُ بِمُضْمَـرٍ ذُو تَـأْدِيَـهْ

مَعْنِيَهُ الكلام، بكسر النون وتخفيف الياء كما في النظم وتشدَّد، ومعناته ومعناه واحد، قوله: (آخر): مبتدأ، و(ذو تأدية): خبره، و(بمضمر) متعلق بتأدية.

يعني أن هذا نوع آخر من الاستخدام وهو أن يُذْكَرَ لَفْظٌ محتمل لمعنيين فيفاد بأحَدِ ضميرَيْ ذلك اللفظِ أحَدَ المعنيين، ويُفادُ المعنى الآخَرُ بضمير ذلك اللفظ، كقول البُحتُري:

فسَقَى الغَضا والسَّاكِنِيهِ وإن هُمُ ... شَبُّوهُ بينَ جوانِحي وضُلُوعِي

فلفظ الغضا مشترك اشتراكاً أصلياً بين أرض لبني كلاب ووادٍ بنجد والشجر المعروف، فأهل الغضا أهل نجد، ووادي الغضا أي وادي الشجر لما قال: (فسقى الغضا) شمل الموضع أو الشجر، فأراد بالضمير المجرور في (الساكنيه) الموضع وأراد بالآخر وهو المنصوب في (شبوه) الشجر، إلا أن المراد من شب الغضا لازمه أي نار الهوى التي تشبه نار الغضا.

وَرُبَّمـا فِـي ظَـاهِـرٍ يُفَسَّـرُ ... بِظَـاهِـرَيْـنِ بِـاعْتِبـارٍ يَظْهَـرُ

هذا النوع الثالث من الاستخدام، يعني أن الاستخدام قد يظهر ويوجد في ظاهر يذكر وله معنيان، فيفسر المراد منه بظاهر من كل منهما باعتبار أحد المعنيين، كما في قوله:

.... مثلُ الغـزالـة إشـراقـاً وملتَفَتـا

فالغزالة بمعنى الشمس وبمعنى الحيوان، وقوله: إشراقاً باعتبار المعنى الأول، وقوله: ملتفتاً باعتبار المعنى الثاني.

ذكر بعضهم هذا النوع بخصوصه ويدل عليه عموم تعريف الحلي للاستخدام، حيث قال: «وهو أن يأتي المتكلم بلفظة مشتركة بين معنيين اشتراكاً أصلياً متوسطة بين قرينتين تستخدم كل قرينة منهما معنى من معنيـي تلك اللفظة». انتهى.

ويدل عليه كلام الثعالبي في شرحه لقصيدة الحلي البديعية حيث قال: «ومن الاستخدام قوله تعالى: **﴿لا تقربوا الصلاةَ وأنتُم سُكارى حتى تعلموا ما تقُولُونَ ولا جُنُباً إلا عابِرِي سبيلٍ حتَّى تَغْتَسِلُوا﴾**. ثم قال: لفظ الصلاة جاء لمعنيين: أحدهما إقامة الصلاة بقرينة قوله تعالى: **﴿حتى تعلموا ما تَقُولونَ﴾** والمعنى الآخر هو موضع الصلاة بقرينة قوله تعالى: **﴿ولا جنباً إلا عابِرِي سبيلٍ﴾** أي مجتازين. هذا أحد التأويلين في الآية، والآخر في **﴿عابري سبيل﴾** أي إلا مسافرين يتيمَّمون للصلاة ويصلُّون وهم جنب». انتهى.

وجعل من الاستخدام أيضاً قوله تعالى: **﴿لِكُلِّ أجَلٍ كِتابٌ يمحو الله ما يشاء﴾**، ثم بيَّنه بأن لفظة كتاب يحتمل أن يكون مراداً به الأمد المحتوم والكتاب المكتوب، فاستخدمت الآية أحد مفهوميها وهو الأمد بقرينة ذكر الأجل واستخدمت المفهوم الآخر وهوالكتاب المكتوب بقرينة يمحو. اهـ.

تنبيه: فرضنا الاستخدام في معنيين تبعاً لأهل الفن لأنه الغالب في صوره فلا خصوصية، بل كذلك إذا كان للّفظ معانٍ فيراد بظاهره معنى وبضمائره بقية المعاني أو يراد بالضمائر جميع المعاني، كما في قول ابن الماوردي في مجزوء الوافر:

وربَّ غَـــزالـــةٍ طلعَـــتْ	بقلبـــي وهْـــوَ مـــرعـــاهـــا
نصبـــتُ لهـــا شِبـــاكـــاً مـــن	نُضـــارٍ ثـــم صِـــدْنـــاهـــا
فقـــالـــتْ لـــي وقـــد سِـــرْنـــا	إلـــى عَيْـــنٍ قصـــدْنـــاهـــا
بـــذلـــت العيـــن فـــاكحلهـــا	بطلعتهـــــا ومجـــــراهـــــا

أراد بالظاهر في بذلت العين النضار وأرجع عليه بقية الضمائر بالمعاني الأُخَر للعين، فهو في (فاكحلها) للباصرة، وفي (طلعتها) للشمس، وفي (مجراها) للساقية.

الجمع[1]

وَالْجَمْعُ أَنْ يُجْمَعَ فِي فَرْدٍ عَدَدْ ....

هذا النوع من المعنوي يسمى الجمع، وهو كما قال الثعالبي مما يدل على قوة

---

(١) العنوان مفقود في النسختين.

عارضة المتكلم وتمكُّنه، وهو أن يجمع عدداً أي متعدداً شيئان أو أكثر في شيء واحد، كقوله تعالى: ﴿المالُ والبَنُونَ زينَةُ الحياةِ الدُّنيا﴾ جمع المالَ والبنينَ في حكم وهو زينة الحياة الدنيا، وكذا قوله تعالى: ﴿والله ورسوله أحقُّ أن يرضوه﴾[1]، جمع بين لفظة الجلالة والرسول في قوله: ﴿أحق﴾.

وقول أبي العتاهية:

علمتَ يا مُجاشِعَ بْنَ مَسْعَدَهْ أنَّ الشَّبابَ والفَراغَ والجِدَهْ
مَفْسَدَةٌ للمَرْءِ أيُّ مَفْسَدَهْ

(أنَّ) بفتح الهمزة معمول (علمتَ)، و(الجِدَهُ) بكسر الجيم الغنى. وإنما كانت هذه الأمور مفسدة عظيمة لأن الشباب داعٍ إلى اتِّباع الهوى والفراغ هو انتفاء الموانع عن ارتكابه والجدة أسباب يتوصَّل بها إليه، فإذا اجتمعت كانت غاية في الإفساد.

ومنه قوله ﷺ: «مَنْ أصْبَحَ آمِناً في سِرْبِهِ معافًى في جَسَدِهِ وعنده قوت يومه فكأنما حِيزَتْ لهُ الدُّنيا بحذافيرها». وكذا قوله تعالى: ﴿قُلْ إنْ كانَ آباؤُكُمْ وأبناؤُكُمْ﴾ إلى: ﴿أحَبَّ إليكُمْ﴾، جمع بين ثمانية أشياء في قوله: ﴿أحب إليكُمْ﴾.

ومنه قول الحلي:

آراؤُهُ وعَطَايَاهُ ونعمَتُهُ وعفوهُ رحمةٌ للناس كلِّهِمِ

جمع أربعةً في قوله: (رحمة). واعلم أن الضمير في (آراؤه) وما عطف عليه للنبي ﷺ.

اللف والنشر[2]

.... وَاللَّفُّ وَالنَّشْرُ لَدَيهِمْ قَدْ يُحَدْ
بِذِكْرِ مَا عُدِّدَ مُطْلَقاً وَمَا لِكُلِّ أَمْرٍ دُونَ نَصٍّ عُلِما

هذا نوع يسمى اللفّ والنشر. و(اللف): مبتدأ، و(النشر) معطوف عليه، والضمير في (لديهم) لعلماء البيان لعلمهم في الأذهان، و(يحد): خبر المبتدأ، و(بذكر) متعلق به.

(١) في «ق» ﴿الله ورسوله﴾ الآية.
(٢) غير موجود في أيّ من النسختين.

يعني أن اللفّ والنشر ذكر متعدد مطلقاً أي على التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل من آحاد هذا المتعدد دون تنصيص على ما لكل واحد ثقة بأن السامع يَرُدُّ كلَّ واحدٍ إلى ما يليق به للقرائن.

فقوله: (ما لكل) معطوف على الموصول في قوله: بذكر ما عدد، بالمتعدد الأول اللفّ والثاني النشر.

ياسين: «كان وجه تسمية الأول باللفّ أنه انطوى فيه حكمه لأنه اشتمل عليه من غير تصريح، ثم لما صرّح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطوياً». انتهى.

فقسم الإجمال كما في قوله تعالى: **﴿وقالوا لَنْ يَدخُل الجنَّةَ إلا من كانَ هُوداً أو نصارى﴾** فالضمير في قالوا لأهل الكتاب من اليهود والنصارى، والمعنى: قالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى. فلفّ بين القولتين ثقة بأن السامع يرد لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً لقول اليهود، ويرد الطرف الآخر لقول النصارى لتضليل كل منهما صاحبه. قال تعالى: **﴿وقالَتِ اليهودُ ليسَتْ النَصارَى على شَيءٍ﴾** الآية، ولك أن تجعل الملفوف المذكور إجمالاً للفريقين.

وَهْــوَ مُــرَتَّبــاً وَمَـعْـكُـوسـاً وَرَدْ ....

يعني أن اللفّ والنشر التفصيلي يجيء حال كونه مرتباً بأن يكون الأول من النشر للأول من اللفّ والثاني للثاني، وهكذا على الترتيب، ومعكوساً بأن يكون الأول من النشر للآخر من اللفّ والثاني لما قبله، وهكذا على الترتيب.

فالمرتب كقوله تعالى: **﴿ومنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُم اللَّيلَ والنَّهارَ لتسكُنُوا فيهِ ولتبتغُوا من فضلِهِ﴾** ذكر الليل والنهار تفصيلاً ثم ذكر ما لكل مرتباً وهو السكون في الليل والابتغاء في النهار.

ومنه قوله:

واخْشَ الدَّسائسَ من جوعٍ ومن شِبَعٍ

البيت[1].

---

(١) وهو بيت من البردة للبوصيري وعجزه: فربَّ مَخْمَصَةٍ شرٌّ من التُّخَمِ.

وقول الحلي:

وِجْدِي، أنِينِي، حَنِينِي، فِكْرَتِي، وَلَهِي   منهُمْ، إليهِمْ، عَلَيْهِمْ، فيهِمُ، بِهِمُ

الوله: ذهاب العقل. وقول ابن نباتة:

عـرِّجْ علـى حَـرَمِ المحبـوبِ مُنتَصِبـاً   لِقِبْلَـةِ الحُسـن واعـذُرنـي علـى سَهَـرِي
وانظُـرْ إلـى الخـالِ دونَ الثَّغْـرِ فـوقَ لَمَّـى   تَجِـدْ بـلالاً يـراعـي الصُّبْـحَ فـي السَّحَـرِ

والمعكوس كقول ابن حَيُّوسَ ـ بحاء مهملة وياء مضمومة مشدَّدة فواو فسين مهملة ـ في بحر الخفيف:

كيف أسلُو وأنت حِقْفٌ وغُصْنٌ   وغـزالٌ لحظـاً وخَـدًّا ورِدْفـا

الحِقْفُ: بكسر الحاء المهملة الرمل العظيم المستدير، قاله في المعاهد. وفي الصحاح الحقف: المعوج من الرمل. والقَدُّ: بالفتح القامة، والرِّدْفُ بالكسر: العَجُزُ، وأصله في اللغة ما يتبع الشيء.

. . . .   وَكَـوْنُـهُ مُشَـوَّشـاً لا يُنْتَقَـدْ

يعني أن كون التفصيلي مشوِّشاً بكسر الواو مسلم لا يعترض عليه لوروده من الحذاق كثيراً، وهو كما يسمى مشوشاً يسمى أيضاً مختلط الترتيب، كقولك: زيد شمس وأسد وبحر جوداً وبهاءً وشجاعة.

أَلْطَفُـهُ النَّشْـرُ الَّـذِي حُـفَّ بِمَـا   لُـفَّ مُفَصَّـلاً وَمُجْمَـلاً سَمَـا

يعني أن هذا النوع من اللفّ والنشر ألطف وأدق من النوع الأول. قوله: (ألطفه): مبتدأ والضمير المضاف إليه اللفّ والنشر، وقوله: النشر الذي حفّ بما لفّ خبر، ومفصلاً حال من الضمير المستتر في سما الراجع لما لفّ وهو أن يذكر متعدد على التفصيل، ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعد بذكر ذلك المتعدد على سبيل الإجمال ملفوظاً أو مقدراً، فيقع النشر محفوفاً بلَفَّيْنِ أولهما مفصل وآخرهما مجمل وهذا معنى لطيف المسلك، كما تقول: ضربت زيداً وأعطيت عمراً وخرجت من بلدي للتأديب والإكرام ومخافة الشر فعلت ذلك.

وكقوله تعالى: ﴿فمنْ شَهِدَ منكم الشَّهْرَ﴾ إلى: ﴿ولعلَّكم تشْكُرُونَ﴾. قال صاحب الكشاف: والفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ﴿ولتكملوا العِدَّةَ ولتكبرُوا

الله على ما هداكمْ ولعلكم تشْكُرُونَ﴾ شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من أمر الشاهد بصوم الشهر وأمر المرخص بمراعاة عدة ما أفطره فيه ومن الترخيص في إباحة الفطر. فقوله: ﴿ولتكملوا﴾ علة الأمر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن علة عهدة الفطر، ولعلكم تشكرون أي إرادة أن تشكروا علة الترخيص والتيسير. انتهى.

إلا أنه ذكر أمر الشاهد بالصوم ولم يذكر علة ترجع إليه، والجواب كما في المطول أن ذكره ليس لاستقلاله بشيء من العلل المذكورة بل توطئة ليفرع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه، ويشهد لذلك أنه لم يقل ومن أمر المرخص له بإعادة حرف الجر كما قال. ومن الترخيص:

التفريق(١)

وَمِنْهُ تَفْرِيقٌ بِأَنْ تُبَايِنَا ... بَيْنَ ذَوِي نَوْعٍ بِحُكْمٍ عُيِّنا

يعني أن من البديع المعنوي التفريق وهو أن تباين بين أمرين من نوع واحد في حكم تذكره كان الحكم مدحاً أو غيره، والمراد بالحكم أمر من الأمور، فإذا وقع التباين بين أمرين ليسا من نوع واحد لم يسمَّ تفريقاً، كقولك: أين القمر من جودي.

وشاهد التفريق قول الحلي:

فجودُ كفَّيهِ لم تقلع سحائبُه ... عن العباد وجود السحب لم يُقِمِ

فقد باين بين أمرين من نوع واحد وهما جود كفّيه ﷺ وجود السحاب في أمر، وهو عدم إقلاع جوده ﷺ بل هو مستمر دائم، وجود السحاب لا يدوم.

وقول الآخر:

حُلَى المحاسن في مَرْآهُ قد جُمِعَتْ ... فأصبح البدر عنها وهْوَ مُقتصِرُ

من أين للبدرِ طرفٌ كُحْلُه كَحَلٌ ... ووجنة زانَها الخيلان والخُفَرُ

الكُحل الأول بالضم والثاني محرك.

(١) هذا العنوان مفقود في النسختين.

التقسيم[1]

وَإنْ عَلَى مُعَدَّدٍ نَصًّا يُرَدْ   نَشْرٌ فَبِالتَّقْسِيم عِندَنا انْفَرَدْ

هذا نوع يسمى التقسيم وهو عند أهل الفن أن يذكر متعدد اثنان فصاعداً ثم يرد ويضاف إلى كل واحد ما له كما في النشر، لكن على سبيل التنصيص بأن يعين ما لكل وبهذا القيد خرج اللفّ والنشر، كقول المتَلَمِّس:

ولا يُقِيمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرادُ بِهِ   إلا الأذَلاَّنِ عَيْرُ الحَيِّ والوَتِدُ
هَذا عَلَى الخَسْفِ مَرْبُوطٌ برُمَّتِهِ   وذا يُشَجُّ فَلاَ يَرْثِي لَهُ أحَدُ

ذكرَ العَيْرَ بالفتح وهو الحمار الأهلي، والوتدَ ثم أضاف إلى الأول الربط على الخسف أي الذل، وأضاف إلى الوتد الشج على التعيين لأن حرف التنبيه فيه إشارة إلى أن القرب فيه أقل وأنه يفتقر إلى تنبيه ما.

وَالجَمْعُ وَالتَّفْرِيقُ أَنْ يُدلَّ فِي   مُتَّحِدٍ جَمْعٌ بِتَفْرِيقٍ قُفِي

الواو في قوله: (والتفريق) بمعنى مع يعني أن الجمع مع التفريق هو أن يدخل جمع أي متعدد في أمر واحد مع تفريق مَقْفُوٌّ، أي متبوع لا بد منه أي يفرق بين جهتي الإدخال، كقول الوطواط:

فوجهك كالنَّار في ضَوئِها   وقلبي كالنار في حَرِّها

أدخل قلبه ووجه الحبيب في التشبيه بالنار ثم فرّق بينهما بأن جهة إدخال الوجه من جهة الضوء وإدخال القلب من جهة الحرّ الاحتراق.

ومنه قول الحلي:

سَناهُ كالنار يَجْلُو كلَّ مُظْلِمَةٍ   والبأس كالنار يفني كل مُجْتَرِمِ

ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنا اللَّيلَ والنَّهارَ آيَتَيْنِ فمَحَوْنا آية اللَّيلِ﴾ الآية، جمع الليل النهار في كون كل منهما آية، وفرّق بمحو آية الليل فكان الظلام وإبصار آية النهار فكان الضوء. ومنه قوله تعالى: ﴿يتوفى الأنفس﴾ إلى: ﴿ويرسل الأخرَى إلى أجل مسمى﴾ جمع الأنفسَ في التوفي ثم فرّق بإمساك الأولى وإرسال الأخرى.

---

(١) هذا العنوان معدوم في النسختين.

وقول البحتري:

ولَمَّـا الْتَقَيْنـا والنَّقـا مَـوْعِـدٌ لَنـا ... تَعَجَّـبَ رائِـي الـدُّرِّ مِنَّـا ولاقِطُـهْ
فمـنْ لـؤلـؤٍ تجلـوهُ عنـدَ ابتسـامِهـا ... ومن لؤلؤٍ عندَ الحديثِ تساقِطُهْ

وَالْجَمْعُ وَالتَّقْسِيمُ تَـقْسِيمُ العَـدَدْ ... بَعْـدَ دُخُـولِ حُـكْـمٍ أَوْ قَبْـلُ وَرَدْ

يعني أن الجمع مع التقسيم هو تقسيم العدد أي المتعدد بعد دخوله في حكم أو قبله. فالأول كقول المتنبي:

حتَّـى أقـام علـى أربـاض خَـرْشَنَـةٍ ... يَشْقَى بها[1] الروم والصلبانُ والبِيَعُ
للسبي ما نَكَحُوا والقتلِ ما ولَدوا ... والنهب ما جمعوا والنارِ ما زَرَعُوا

الأرباض: جمع رَبَضٍ بالتحريك سُورُ المدينة، وخَرْشَنَةٌ: كخردلةٍ بلد من بلاد الروم، والبِيَعُ: جمع بِيعَةٍ بكسر الباء متعبَّد النصارى.

جمع أولاً شقاءَ الروم بسيف الدولة إجمالاً ثم قسم ذلك في البيت الثاني، فقال: للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا، ولم يقل: من ليناسب قوله، والنهب ما جمعوا... إلخ.

ومنه قول الشاعر:

أصبحتُ بينَ شريفٍ غَيْرِ ذي أَدَبٍ ... يعلـو بـه وأديـبٍ غيـرَ ذي نَسَـبِ
فـذاكَ يَحسـدُنِي أن كنـتُ ذا نَسَـبٍ ... عـالٍ ويحسُـدُنِي هـذا علـى أدَبِـي

جمع في البيت الأول بين الشريف الذي لا أدب له وبين الأديب الذي لا نسب له في كونه يصبح بينهما، ثم قسم في البيت الثاني على الوصف المذكور.

ومنه قول الحلي:

أبـادَهُـمْ فلبيـتِ المـالِ مـا جَمَعُـوا ... والروحُ للسَّيْفِ والأجسادُ للرَّخَمِ

والقسم الثاني كقول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

قـومٌ إذا حـاربـوا ضـرُّوا عـدوَّهُمُـو ... أوْ حاوَلُوا النَّفْعَ في أشياعِهِم نَفَعُوا
سجيـةٌ تلـك منهـم غيـرُ محـدَثَـةٍ ... إن الخَـلائِـقَ فـاعْلَـمْ شـرُّهـا البِـدَعُ

---

(١) في «م» به.

قسم في البيت الأول صفة الممدوحين إلى ضرّ الأعداء ونفع الأتباع ثم جمعهما في البيت الثاني بكونها[1] سجية.

تنبيه: إن الجمع الذي مع التقسيم قد يكون تقديرياً، كقوله تعالى: ﴿**ومنْ يسْتَنكِف عن عبادته ويستَكبِرْ فسيحْشُرُهُمْ إليهِ جَميعاً فأما الذين آمنوا وَعَمِلُوا الصالحات**﴾ إلى قوله: ﴿**وأما الذينَ استنكفوا واستَكْبروا فيعذِّبهم**﴾ فحذف في الجمع ذكر المؤمنين أي من يستنكف ومن لم يستنكف فسيحشرهم إليه لدلالة التقسيم عليه.

ومن التقسيم التقديري: ﴿**يا أيُّها الناسُ قد جاءَكم برهانٌ من ربكم وأنزلنا إليكُمْ نوراً مُبيناً فأما الذين آمنُوا**﴾ الآية، ذكر جزاء المؤمنين ولم يذكر جزاء الكافرين.

وَاجْتَمَعَا ....

هذا نوع من البديع وهو الجمع مع التفريق والتقسيم، فالضمير في اجتمعا للنوعين المذكورين قبل ولم يتعرض لتفسيره لعلمه من تفسير الجمع والتفريق والتقسيم، كقوله تعالى: ﴿**يومَ يأت لا تكلم نفسٌ إلا بإذنِهِ**﴾ إلى قوله: ﴿**إلا ما شاءَ ربُّكَ عطاءً غيرَ مجذوذٍ**﴾ أي غير مقطوع، فقد جمع الأنفس في عدم التكلم بقوله: ﴿**لا تكلم نفس**﴾ لأن النكرة في سياق النفي تعمّ، ثم فرّق بأن وقع التباين بينهما بأن بعضها شقي وبعضها سعيد، إلا أنه ليس تفريقاً باعتبار جهة الإدخال في عدم التكلُّم، فلذلك قال في المفتاح: ولك أن تلحقه بهذا القبيل ولم يقل: ومنه، وظاهر التلخيص أنه منه ثم قسم وأضاف إلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة وإلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار، واستشهد له صاحب المفتاح ببيتين وهما:

وكَالنَّارِ ضَوءاً وَكَالنَّار حَرًّا ... مُحَيَّا حبيبي وحُرقَةُ بالِي
فَذَلِكَ مِنْ ضَوئِهِ فِي اخْتِيالٍ ... وَهَذا بحرقَتِهِ فـي اخْتِلالِ

جمع محيا الحبيب وبال المحب في التشبيه بالنار، وفرّق بأن وجه الشبه في الأول الضوء وفي الثاني الحرّ، ثم قسم بأن أضاف إلى المحيا الاختيال أي التكبُّر وأضاف إلى البال اختلال الحال.

تنبيه: الجمع عند الصوفية الاستئناس بالله تعالى، والقرب منه عمارة القلب،

---

(١) كذا في النسختين.

والتفريق عندهم الغَيْبَةُ في البشرية، قالوا: ولا يصح مفارقة أحد الوصفين للآخر لأن كل جمع بلا تفرقة زندقة وكل تفرقة بلا جمع تعطيل.

.... وَقَدْ يَجِي التَّقْسِيمُ لِغَيْرِ مَا ذَكَرْتُ يَا وَسِيمُ
كَذِكْرِ أَحْوالٍ لِشَيْءٍ وَيُضافْ لِكُلِّ حَالٍ مَا لَهُ بِهِ ائْتِلافْ

يعني أن التقسيم قد يطلق على غير ما تقدم وذلك أمران: أحدهما أن تذكر أحوال الشيء وتضيف إلى كل واحد من تلك الأحوال ما يناسبه، كقول المتنبي:

سأطلب حقي بالقنا ومَشايخ كأنهم من طول ما التثموا مُرْدُ
ثِقالٌ إذا لاقَوْا خفافٌ إذا دُعُوا كثيرٌ إذا شدُّوا قليل إذا عُدُّوا

القنا: جمع قناة: الرمح، وروي القنى وهو المناسب لقوله: ومشايخ، والالتثام عادة العرب في الحرب، قوله: كأنهم من طول ما التثموا مرد، أي لم ترَ لحاهم من طول اللثام حتى كأنها لم تنبت أصلاً. وقوله: ثقال بالجر صفة وبالرفع خبر مبتدأ محذوف أي ثابتين في المعركة وكثرهم في الجملة لأن واحداً منهم يقوم مقام الجماعة، ذكر أحوال المشايخ وأضاف إلى كل ما يناسبه بأن أضاف إلى الثقل وقت الملاقاة وإلى الخفة وقت الاستغاثة وهكذا، وبإضافة ما يناسب كلاً إليه فارق التقسيم بالمعنى السابق لأن الإضافة فيه بعد ذكر المتعدد، وأيضاً المتعدد هناك نفس الشيء وهنا أحواله مع أنه يذكر فيه الواحد من أحوال الشيء ويضاف إليه ما يليق به قبل ذكر الحال الآخر وما يليق به، ومنه قول عباس بن الأحنف:

وِصالُكُمُ هَجْرٌ وحُبُّكُمُ قِلًى وعطفُكُمُ صَدٌّ وسِلْمُكُمُ حَرْبٌ

وعندي أن هذا النوع داخل في مراعاة النظير إذ ذاك جمع أمر وما يناسبه تعدد ذلك أم لا، وهذا يشترط فيه التعدد فهو أخص، والوسيم: الحسن.

كَذَلِكَ اسْتِيفَاءُ الأقْسَامِ وَمَا فِي سُورَةِ الشُّورَى دَلِيلٌ فَاعْلَمَا

هذا القسم الثاني مما يطلق عليه التقسيم من غير ما تقدم، وذلك استيفاء أقسام الشيء بالذكر بحيث لا يترك منها قسم، كقوله تعالى: **﴿ثمَّ أورثنا الكتاب الذينَ اصطَفَيْنا﴾** إلى: **﴿بإذن الله﴾**، وقوله تعالى: **﴿وكنتم أزواجاً ثلاثة فأصحاب الميمنة﴾** إلى: **﴿أولئك المقربون في جنَّاتِ النَّعيمِ﴾**، وقوله تعالى: **﴿هو الذي يُريكُمْ البرقَ خوفاً**

وطمعاً﴾ لأن الناس عند رؤية البرق بين خائف من الصواعق وطامع في الغيث، وقوله تعالى: ﴿يهبُ لمنْ يَشاءُ إناثاً﴾ إلى: ﴿ويَجْعَلُ من يَشاءُ عقيماً﴾، لأن الإنسان إما أن لا يلد أو يلد ذكراً فقط أو يلد أنثى فقط أو الذكور والإناث معاً، وقدم الإناث لأن سياق الآية على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الإنسان. لكنه لجبر تأخير الذكور عرفهم كأنه قال: ويهب لمن يشاء الفريق الذي لا يخفى. ثم أعطى كلا الجنسين حقه من التقديم والتأخير تنبيهاً على أن تقديمهن لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر، قوله: ويزوجهم أي يجعل لهم الزوج أعني الذكور والإناث والخنثى المشكل لم يذكر لأنه نادر والنادر لا حكم له.

ومن التقسيم قوله:

إنْ يسمعوا الخيرَ يُخفوهُ وإن سمعوا ... شراً أذاعوا وإن لم يسمعوا كَذَبُوا

وقول الحلي:

أفنى جيوشَ العدا غزواً فليس تَرَى ... سوى قتيل ومأسور ومنهزم

وقول زهير:

فإن الحقَّ مقطعُهُ ثلاث ... يمين أو شُهُودٌ أو جَلاءُ

أي إقرار. قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما سمع قوله: لو أدركته لولّيته القضاء. وقول الآخر:

أظلت علينا منكَ يوماً غَمامةٌ ... أضاءَ لنا برق وأبطى رشاشُها

فلا غيمها يجلو فَيَيْأسُ طامعٌ ... ولا غيثها يهمي فيروي عطاشُها

وقال أعرابي في مجلس الحسن رحمه الله: من تصدق من فضل أو واسى من كفاف أو آثر من قوت؛ فقال الحسن: ما ترى لذي غذر عذراً.

التجريد[1]

وَمِنْهُ تَجْرِيدٌ بِأَنْ يُؤْخَذَ مِنْ ... ذِي صِفَةٍ آخَرُ مِثْلُهُ يَعِنْ

عَلَى البَلاَغِ لِكَمَالِهَا بِهِ ... .

(١) لا وجود لهذا العنوان في أيّ من النسختين.

يعني أن التجريد من البديع المعنوي، وحقيقته أن يؤخذ من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصفة على وجه البلاغ أي المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الأمر، حتى كأنه بلغ من الاتِّصاف بتلك الصفة إلى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة. فالتجريد من أقسام المبالغة.

قوله: (مثلَه) حال من ضمير (يعن) أي يعرض.

قال الفنري: «هذا الانتزاع أمر دائر في العرف، يقال: في العسكر ألف رجل وهم في أنفسهم ألف، ويقال: في الكتاب عشرة أبواب وهو في نفسه عشرة أبواب». انتهى.

. . . . يَجِـي بِمَـنْ وَالْبَـا وَفِـي فَـانْـتَبِـهِ

يعني أن التجريد أقسام: منها أن يكون بِمَنْ التجريدية، كقولهم: لي من فلان صديق حميم، الحميم القريب، أي بلغ فلان من الصداقة حداً صح معه أن ينتزع منه صديقاً آخر مثله في تلك الصداقة. فمِنْ التجريدية يقع بعدها الأمر ذو الصفة ثم يقع بعده الأمر المنتزع من ذلك الأمر ذي الصفة وهو المنتزع، فالمنتزَع منه في المثال فلان والمنتزِع صديق حميم.

قال الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿**كلما رزقوا منها من ثَمَرَةٍ رزقاً**﴾ على منهاج قولك: رأيت منك أسداً.

قال السيد: «فيه دلالة صريحة على أن من التجريدية بيانية وحينئذٍ تفوت المبالغة المطلوبة بالتجريد، لأن الإجمال والتفصيل يفيد المبالغة في التفسير لا في الصفة التي قصد بالتجريد بلوغها الغاية في الكمال. والصحيح أنها ابتدائية أي رأيت أسداً منتزعاً منك». انتهى.

وقوله: (والباء) يعني أن من أقسام التجريد ما يكون بالباء أي يقع الأمر ذو الصفة والمنتزع بعد الباء مع موالاة الباء المنتزع منه، كقولهم: لئن سألت فلاناً لتسْألَنَّ به البَحْرَ، بالغ في اتِّصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحراً مثله في السماحة، أو مع موالاة باء المصاحبة للمنتزع، كقول من لم يُعْرَفْ:

وشَوهاء تعدو بي إلى صارخِ الوغَى بمستلئـم مثـل الفنيـق المـرحَّـل

فرس شوهاء: يقال للفرس الرائعة والمفرطة رُحْبِ الشدقين والمنخرين والصغيرة

الفم، قوله: بمستلئم أي لابس لأُمَةً وهي الدرع، والباء للمصاحبة حال من ضمير المتكلم، والفنيق: ككريمِ الفحل المكرم عند أهله فلا يؤذى ولا يركب، والمُرحّلُ: من رَحَّلَ البعيرَ أشخَصَه عن مكانه وأرسله. أي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع. بالغ في اتِّصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعداً آخر لابس درعٍ.

قوله: (وفي) أي من أقسام التجريد ما يكون بدخول (في) في المنتزع منه، كقوله تعالى: ﴿**لهم فيها دارُ الخُلْدِ**﴾ بالغ في اتصاف جهنم بكونها دارَ خُلد حتى انتزع منها داراً أخرى وجعلها معدَّة في جهنم للكفَّار تهويلاً لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدة.

ومنه قوله: ﴿**لَقَد كان لكم في رسول الله إسوةٌ**﴾ جرد من نفسه الزكية قدوة.

وقوله:

أبـاحـتْ بنـو مـروانَ ظلمـاً دمـاءَنـا ... وفي الله إن لم يعدلوا حَكَمٌ عَدْلُ

بتحريك حَكَمٍ.

وَالْـوَاوِ ....

بجر الواو عطفاً على قوله: (من)، يعني أن التجريد يكون بالواو، كقولهم: مررت بالرجل الكريم والنسمة المباركة، جرّدوا من الرجل الكريم آخرَ مثلَه متّصفاً بصفة البركة وعطفوه عليه كأنه غيرُه أو هو هوَ.

..... **أَوْ بِغَيْرِ حَرْفِ** ....

يعني أن التجريد يكون بدون واسطة حرف كما يكون بها، كقوله:

فلئــنْ بقيــتُ لأرحَلَــنَّ بغَــزْوَةٍ ... تحـوي الغنـائِـمَ أو يمـوت كـريـمُ

يعني بالكريم نفسَه، فكأنه انتزع من نفسه كريماً مبالغة في كرمه، ولذا لم يقل: أو أموت.

اعلم أن هذا البيت يحتمل الالتفات أيضاً وذلك بحسب ما قصد المتكلم. قال السيد في حواشي المطول: «المقصود من الالتفات المشهور عند الجمهور إرادة معنى واحدٍ في صور متفاوتة استجلاباً لنشاط السامع له واستدراراً لأصغائه إليه. والمقصود من التجريد المبالغة في كون الشيء موصوفاً بصفة وبلوغه النهايةَ فيها بأن يُنتَزَعَ منه شيءٌ آخر موصوفٌ بتلك الصفة. فمبنى الالتفاتِ على ملاحظةِ اتحاد المعنى، ومبنى التجريدِ على

اعتبار التغاير ادعاءً. فكيف يُتَصوَّر اجتماعُهما؟ نعم ربما أمكن حمل الكلام على كل واحد منهما بدلاً من الآخر، وأمّا أنهما مقصودان معاً فكلّا. مثلاً إذا عبّر المتكلم عن نفسه بطريق الخطاب أو الغيبة فإن لم يكن هناك وصف يقصد المبالغة في اتصافه به لم يكن ذلك تجريداً أصلاً، فإن كان هناك وصف يحتمل المقامُ المبالغةَ فيه بأن انتزعَ من نفسه شخصاً آخر موصوفاً به فهو تجريد وليس من الالتفات في شيء، وإن لم ينتزع بل قَصَدَ مجردَ الافتنانِ في التعبير عن نفسه كان التفاتاً عند الجمهور، أو على مذهب السكاكي» اهـ.

.... **أَوْ عَلَى وَجْـهِ كِنَـايَـةٍ وَتَشْبِيـهٌ جَـلاَ**

يعني أن التجريد قد يكون على طريق الكناية كقراءة من قرأ: «**فهَبْ لي من لدنكَ وليًّا يرثني وأَرِثُ من آلِ يعقُوبَ**» أي يرثني به أو منه وأرث وهو الولي نفسه، جرَّد من الولي وارثاً وكنّى بالوارث عن الولي.

ومنه: أو يموت كريم[1]، فإن الكريم كناية عن المتكلم.

قال في الإيضاح: وقوله:

يـا خَيْـرَ مـن يـركَـبُ المَطِـيَّ وَلاَ يشـربُ كـأسـاً بكَـفٍّ مـن بَخِـلاَ

ليس من التجريد في شيء وبين كونه ليس تجريداً السيد في حواشي المطول فانظره.

قوله: (وتشبيهٌ جلا) مبتدأ وخبره، أي ظهر كون التجريد على طريق التشبيه كما تقول: لئن لقيت فلاناً لتلقينَّ به الأسد ولئن سألته لستألن به البحر، أي كالأسد والبحر. فانتزع من المشبه نفس المشبه به لأنه هو. قال في الإيضاح: «وهو أبلغ أنواع التجريد لأن التجريد بعد التشبيه». انتهى.

ومنه قوله:

أعانقُ غصنَ البانِ من لِينِ قَدِّها وأجنِي جَنِيَّ الـوَرْدِ مـن وَجَنـاتِهـا

كَذا خِطَابُ النَّفْسِ إن جا لِغَرَضْ نُـصْحاً وَتَوْبِيخاً وتَحْرِيضاً عَرَضْ

---

(١) إشارة إلى البيت الذي ذكر قريباً وهو:

فلئـنْ بقيـتُ لأرْحَلَـنَّ بغَـزْوَةٍ تحـوي الغنـائِمَ أو يمـوت كـريـمُ

يعني أن خطاب الإنسان نفسه كالأقسام المتقدمة في كون كل من أقسام التجريد وبيان التجريد في مخاطبة الشخص نفسه أن ينتزع من نفسه شخصاً آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه، ولا يكون ذلك إلا لنكتة كما أشار لذلك بقوله: (إن جا لغرض) أي إن جاء خطابُ النفس لنكتة زائدة على المبالغة المقصودة من التجريد، كما هو ظاهر الإيضاح وعقود الجمان وظاهر كلام السيد والتلخيص الاكتفاء بالمبالغة.

قوله: (عرض) أي عرض وظهر ذلك الغرض (نصحاً... إلخ).

مثال النصح قوله:

وقـولـي كلمـا جـاشَـتْ وجـاشَـتْ مكـانَـكِ تُحْمَـدِي أو تَسْتَـرِيحـي

لما أراد أن يُوَطِّنَ نفسَه على احتمال المكروه جرّدها مخاطباً لها نصحاً.

قال معاوية رضي الله عنه: عليكم بحفظ الشِّعر فلقد هممت بالفرار يوم صِفِّينَ فما ثبتني إلا هذا البيت.

والتوبيخُ كقوله:

تَطَـــاوَلَ لَيْلُـــكَ بـــالأثْمـــدِ

خاطب نفسه على جهة التجريد موبخاً لها فإن نفسَه نفس ملك فكان من حقها عدم الجزع.

والتحريض كقوله:

لا خيْـلَ عنـدَكَ تُهـديهـا ولا مـالُ فليُسْعِدِ النطقُ إن لم يُسْعِدِ الحالُ

أراد بالحال الغنى فانتزع من نفسه شخصاً آخر مماثلاً له في فقد الخيل والمال تحريضاً على مدح الممدوح أعني فاتِكاً.

المبـالغـة[1]

ثُـمَّ الْمُبَـالَغَـةُ دَعْـوَى مُسْتَحِيـلْ أَوْ مُبعِداً لِلْوَصْفِ ضُعْفاً أَوْ عَدِيلْ

ضعفاً: منصوب بنزع الخافض بناء على كونه قياساً أي في ضعف، وعديل الضعف: القوة، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

---

(١) هذا العنوان معدوم في النسختين.

يعني أن المبالغة من حيث هي أن يدعي لوصف بلوغَه في الضعف أو الشدة حداً مستحيلاً أو مستبعداً أي مستغرَباً عند العقل مع تسليمه له، وإنما يدعي ذلك خوف أن يظن أن ذلك الوصف غير بالغ الغاية في الشدة والضعف.

تَبْلِيغُهَا مَا جَازَ عُرْفاً أَوْ حِجا   وَهُوَ مِمَّا فِي الْقَبُولِ وَلَجا

يعني أن المبالغة ثلاثة أقسام: تبليغ وإغراق وغلو. فالتبليغ لغةً مدّ الفارس يده بعنان فرسه ليزيد في جريه، واصطلاحاً ما كان المدعَى فيه ممكناً حِجاً أي عقلاً وعادة، كقول امرىء القيس يصف فرساً له بأنه لا يعرق وإن أكثر العدو:

فَعَادَى عِداءً بينَ ثورٍ ونعجَةٍ   دِراكاً ولم يَنْضِحْ بماءٍ فيُغْسَلِ

العِداءُ بالكسر: الموالاة بين الصيد في طلق واحد، والثور: ذكر البقر الوحشي، والنعجة الأنثى منها، والدراكُ: التتابع، فمراده الكثير من النعاج والثيران ولولا ذلك لاستغنى عن قوله: دِراكاً. قاله أبو بكر عاصم في شرح الديوان. ويَنْضِح بفتح الياء وكسر الضاد ويجوز فتحها، والنضح الرش الذي لا يبلغ السيلان، أي لم يعرق فلم يغسل، وهذا الادّعاء ممكن عقلاً وعادة.

ومنه قوله تعالى: ﴿يومَ تَرَوْنَها تَذْهَلُ كُلُّ مُرضِعَةٍ عَمَّا أرضَعَتْ وتضع كلُّ ذاتِ حملٍ حملَها﴾ الضمير في ترونها للزلزلة الكائنة في الدنيا بين يدي الساعة أو بعد أن تقوم الساعة أو للساعة. فعلى الوجهين الأخيرين يكون المعنى على تقدير أن لو كانت حين قيام الساعة مرضعة ملقمة ثديها لصبيها لذهلت، أو حامل لوضعت حملها وما ذلك إلا لشدة أمرها وهولها، فإنَّ وقوع ذلك من المرضع والحامل لأقل من ذلك غير ممتنع عادة، فكيف بما هو خارق ولم تجرِ بمثله عادة.

قوله: (وهو مما في القبول ولجا) يعني أن التبليغ من أنواع المبالغة مما يدخل في القبول، وأهل البديع إذا وصفوا النوع بالقبول فمرادهم أنه من المحسنات، وإذا نفوه عنه مرادهم أنه ليس منها. والنظم مشى على المذهب المرضي من أن المبالغة منها مقبول وغيره خلافاً لمن لا يرى لها فضلاً ولا يعدها من المحسنات محتجاً بأن خير الكلام ما خرج مَخْرَجَ الحق والصدق، كما قال حسان رضي الله عنه:

وإنما الشعرُ لبُّ المرءِ يعرضُهُ   على المجالسِ إن كِيساً وإن حمقا

وإنَّ أحســنَ بيــتٍ أنــتَ قــائلُــهُ		بيــتٌ يقــال إذا أنشــدتــه صَــدَقــا

وبأن المبالغة لا تكاد تأتي إلا من عاجز عن الاختراع ليسدّ خلله بما فيها من التهويل، وربما أخرجت المعاني إلى حد الامتناع، فمقتضى الدليل الأول أن المبالغة كذب وليست كذلك لورودها في الكتاب والسنّة، لكن إذا قصد المبالغ معنى الكثرة دون ظاهر اللفظ وإلا فكذب ولا تقع حينئذٍ في كلام الصادق وخلافاً لمن قبلها مطلقاً، بل قصر الفضل عليها لأن أحسن الشعر أكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه، ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله:

لنا الجَفَناتُ الغرُّ يلمَعْنَ بالضحَى		وأسيـافُنـا يقطـرن مـن نجـدة دَمـا

حيث استعمل جمع القلة أعني الجفنات والأسياف وقال: يلمعن، والواجب يبرقن إذ اللمعة بياض قليل وذكر وقت الضحى وهو وقت تناول الطعام، وقال: يقطرن دون يَسِلْنَ أو يَفِضْنَ.

فإن قلتَ: المراد من الجمعين الكثرة لأن المعرّف بأَلْ من صيغ العموم مع قرينة المدح كما أجاب بذلك حسان. فالجواب أن النابغة يمكن أن يكون ممن لا تدل تلك الصيغة عنده على العموم بل للجنس الصادق ببعض الأفراد، كما في تزوجت النساء وملكت العبيد لأنه المتيقَّن ولم يعتبر المدح قرينة.

تنبيه: اعلم أن من أهل البديع من قصر المبالغة على التبليغ وجعل الإغراق والغلو نوعين برأسهما، فالمبالغة عنده الإفراط في وصف الشيء بالممكن الغريب وقوعه عادة.

**إغْـرَاقُهـا مَـا جَـازَ فِـي العَـقْـلِ فَقَـطْ		وَكَـوْنُـهُ يُـقـبَـلُ لَيْـسَ بِـالْغَلَـطْ**

يعني أن الإغراق من المبالغة هو من أغرق النازع في القوس أي استوفى مدَّها. واصطلاحاً أن يكون المدعَى جائزاً عقلاً ممتنعاً عادةً وقوعُ مثله في الخارج، كقوله تعالى: ﴿**وإن كان مكرُهُمْ لِتزُولَ منه الجبالُ**﴾، فزوال الجبال ممكن عقلاً لكنه بعيد خصوصاً إذا كان موجب زوالها المكر.

وقول امرىء القيس:

من القاصِراتِ الطَّرْفِ لوْ دَبَّ مُحْوِلٌ		مِـنَ الـذَّرِّ فَـوْقَ الإتْـبِ منهـا لأثَّـرا

المِحْوَلُ: كمِنْبَرٍ[1] ما أتى عليه حول، والإتْبُ بالكسر: درع المرأة. ولا يمتنع عقلاً تغيُّر بشرتها بدبيب النملة فوق ثوبها.

وقوله: تنورتها من أذرعات... البيت، فإنه وإن امتنع إدراك النار من مثل هذه المسافة عادة فهو ممكن عقلاً، إذ لا يمتنع خلو المسافة المذكورة التي هي جلّ شهر من كل حائل كالجبال، ولا كون النار من العظم بحيث ترى من مثل ما ذكر. وقول الحلي:

فـي معـرك لا تثيـر الخيـلُ عِثْيَـرَهُ ... ممـا تـروي المـواضـي تـربـه بـدمِ

وفي بعض النسخ (غَبْرَتَهُ) مكان (عَثْيَرَهُ) بالمثلثة.

فالإغراق مقبول كما أشار له بقوله:

وَغَيْـرُ ذَا الْغُلُـوُّ لَيْـسَ يُقْبَـلُ ... إلاَّ إذَا تَخْيِيـلُ حُسْـنٍ يَحْصُـلُ

يعني أن غير التبليغ والإغراق من أنواع المبالغة: الغلو وهو ما امتنع المدعى فيه عقلاً أو عادة من الغُلُوِّ وهو مجاوزة الحد في الأمر وهو غير مقبول، كقول عضد الدولة (في الرمل المحذوف):

مبـرزاتُ الكـأس مـن مطلعِهـا ... سـاقيـاتُ الـراح مـن فـاق البشـرْ
عضـدَ الـدولـةِ وابـنَ ركنهـا ... ملـكَ الأمـلاك غـلاَّبَ القَـدَرْ

روي أنه لم يفلح بعد هذا وكان لا ينطق لسانه إلا بقوله: ﴿**ما أغنَى عنِّي ماليَهْ هَلَكَ عنِّي سلطانِيَهْ**﴾.

وقول أبي نُواسٍ (بضم النون):

وأخَفْـتَ أهْـلَ الشِّـركَ حتَّـى إنَّـهُ ... لتخـافُـكَ النُّطَـفُ التـي لـم تُخْلَـقِ

ادّعى أنه يخاف من هارون الرشيد النطف التي لم تخلق وذلك مستحيل عقلاً وعادة. وقول المتنبي:

كفَـى بجسمِـي نحـولاً أننـي رجُـلٌ ... لـولا مخـاطَبَتِـي إيَّـاكَ لـم تَـرَنِـي

رُوِيَ أن العتَّابي لقي أبا نواس فقال: أما تستحيي من الله حين تقول: وأخفت أهل الشرك... البيت؟ فقال أبو نواس: وأنت ما استحييت حين تقول:

---

(١) في القاموس: وأحول الصبيّ فهو محول أتى عليه الحول.

ما زلتُ في غمراتِ الموتِ مُطَّرَحاً يضيقُ عني فسيحُ الرأيِ من حِيَلِي
فلم تزلْ دائباً تسعى بلطفِكَ بِي حتى اختلسْتَ حَياتِي من يَدَيْ أجَلِي

وهذا النوع اعتنى به كثير من المتأخرين كالمتنبي حتى ألْزَقَ به بعضُهم الكفرَ، وكالمعري وأبي القاسم ابن هانيءٍ الأندلسي.

تنبيهان:

الأول: ليس من المبالغة البديعية صيغ المبالغة كضَرَّابٍ ومِنْحارٍ لأنها لا يُدَّعَى بها لوصف بلوغَه في الشدة والضعف حداً مستحيلاً أو مستبعداً، بل المبالغة فيها إنما هي بالنظر لمطلق اسم الفاعل.

الثاني: إنما لم يوجد لكثير من شعراء المسلمين أمداح فيه ﷺ لأن الشعر لا يحسن إلا بالمبالغة وهي متعذرة في جانبه ﷺ، لأن المادح وإن بذل جهده لا يصل إلى قطرة من بحاره ﷺ. قاله بعضهم. إلا أن قوله: (إنما يحسن بالمبالغة) إنما يصح بالبناء على القول الثالث.

قوله: (إلا إذا تخييلٌ... إلخ) تخييل مرفوع بفعل محذوف يفسّره ما بعده، وحُسْن بضم فسكون يعني أن عدم قبول الغلو محله حيث لم يتضمن نوعاً حسناً من التخييل، كقول المتنبي:

عقَدَتْ سنابكُها عليها عِثْيَراً لو تبتِغي عَنَقاً عليْهِ لأمْكَنا

السنابك: جمع سُنْبُكٍ ـ بضم أوله وثالثه ـ طرف الحافر، والعِثْيَرُ ـ بكسر العين المهملة على وزن درهم ـ الغبار، والعَنَقُ ـ بالتحريك ـ السير السريع. ادَّعى أن الغبار المرتفع من سنابك الخيل تكاثف فوق رؤوسها حتى صار أرضاً يمكن أن تسير تلك الخيل عليه. وهذا ممتنع عقلاً وعادة ولكنه تخييل في الغبار مستحسن، كذا قالوه، لكن لا نسلم استحالة ذلك عقلاً اللهمّ إلا أن ينبني الكلام على متفاهم العوام وعقلهم. قاله الحفيد.

وَمِثْلَهُ مَا قَرَّبَ الصِّحَّةَ ....

مثلَه: بالنصب مفعول رووا. يعني أن الغلو يقبل إذا تضمن نوعاً حسناً من التخييل

وكذلك إذا دخل عليه ما يقربه إلى صحة الوقوع والحق، كلفظة: يكاد، ولولا، وحرف التشبيه. كقوله: ﴿يكادُ زيتُها يُضيءُ ولو لم تمسَسْهُ نارٌ﴾ مبالغة في صفاء ذلك الزيت وحسنه. لولا لفظة (يكاد) لم يصح قولنا: (زيتها يضيء دون مس نار) لامتناعه عقلاً. فدخول (يكاد) عليه جعله في حيز الإمكان واستحالة ذلك عقلاً غير مسلمة، اللهمّ إلا أن يبنى على متفاهم العوام وعقلهم. قاله الحفيد.

تنبيه: أخبرنا مؤذن جامع السلطان سيدي محمد ابن مولاي إسماعيل ببَرِيمَةَ من مراكش أنه وجد أحد المصابيح يضيء قبيل المغرب بعدما أطفأه بعد صلاة الصبح وحلف على ذلك.

ومثله قول الفرزدق في زين العابدين:

يكــادُ يمسكــه عــرفــان راحتِــهِ ... ركـن الحطيـم إذا مـا جـاء يستلـمُ

وكقول الحلي:

عـزيـزُ جـارٍ لَـوِ الليـلُ استَجـارَ بِـهِ ... من الصباح لعاشَ الناسُ في الظلَمِ

وهذا عندي غير مستحيل إذ يجوز أن يخلق الله للّيل إداركاً يستجير به، كما في حنين الجذع وقبول شفاعته ﷺ عند ربه في مثل ذلك جائز إلا أن يبنى أيضاً على عقول العوام. وكذا يقال في بيت الفرزدق.

ومما جاء بلو قول المتنبي:

ولوْ أَنَّ ما بي من جوًى وصبابةٍ ... على جملٍ لم يدخل النار كافِرُ

.... **أَوْ خَــرَجَ مَخْــرَجَ الْخَــلاَعَــةِ رَوَوْا**

خرج معطوف على قرب أي روى الأشياخ عن أهل البديع أن الغلو إذا اقترن بما يقرب صحة الوقوع أو خرج مخرج الهزل والخلاعة مثل ما تضمن نوعاً حسناً من التخييل في القبول، وإنما كان هذا النوع مقبولاً لأنه لم يُرَدْ به جد بل لتمثيل الطباع.

فالهزل الكلام الذي يراد به الضحك وليس منه غرض صحيح، والخلاعة أن يقول الإنسان كل ما يريد من غير الصواب والصدق.

قال الفنري: «مأخوذ من قول الولي عند التبري من المجنون: خلعت عِذارَهُ: إن جَنَى لم أُطْلَبْ، وإنْ جُنِيَ عليهِ لم أَطْلُبْ». انتهى.

كأن تقول: سكرت أمسِ لشُرْبِي غَداً، فالسكر أمس لأجل عزم الشرب غداً مستحيل عقلاً لتقدُّم المعلول على العلة.

المذهب الكلامي[1]

إِيــــرَادُكَ الحُجَّـــــةَ لِلْمَـــــرَامِ يَـدْعُـونَـهُ بِـالْمَـذْهَـبِ الْكَـلاَمِـي

هذا نوع من البديع يسمى بالمذهب الكلامي وهو إيراد حجة المرام أي المطلوب على طريقة أهل علم الكلام، يعني في استدلالاتهم على مطالبهم العقلية بالقياس الاقتراني والاستثنائي، والمراد أعم فيشمل قياس الأصوليين المسمى تمثيلاً وكذا الاستقراء.

وأهل الكلام هم المتكلمون في أصول الدين. والقياسان الأولان منطقيان والأخيران جدليان لا يفيدان إلا الرجحان، كقوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام: **﴿فلما أفَلَ قالَ لا أحبُّ الآفلينَ﴾** أي القمر آفل، وربي ليس بآفل، فالقمر ليس برب، وهو من الشكل الثاني. وقوله: **﴿فلِمَ يُعذِّبكُمْ بذُنُوبكُمْ﴾** أي أنتم تعذَّبون لاعترافكم أنكم تدخلون النار أياماً معدودات والبنون والأحبَّاء لا يُعذَّبون فلستم بهم.

وقد أخذ الصوفية من الآية أن المُحِبَّ لا يُعذِّب حبيبه، ففيها إشارة لمن أحبه الله تعالى. وقال ﷺ: «يا معشَرَ قُرَيْشٍ لو قلتُ لكم إن خيلاً تطلعُ عليكم من وراء هذا الجبلِ أكنتم تصدقوني؟» قالوا: نعم، ما جربنا عليك كذباً. قال: «إني نذير لكم بين يدي عذاب شديد». قال في الإيضاح: فلما أقروا بصدقه أنذرهم اهـ.

فعندي يحتمل أن يكون استقرائياً بأن يستدل بما علموه من صدقه فيما مضى على صدقه في إنذارهم، ويحتمل غير ذلك. وقال بعض الصحابة يوم السقيفة لما قالت الأنصار: «منَّا أمير ومنكم أمير»: هلا احتججتم عليهم بوصية رسول الله ﷺ بأن يُحْسَنَ إلى محسنهم ويُتَجاوَزَ عن مسيئهم، لو كانت الإمارة فيهم لم تكن الوصية بهم.

واللازم باطل فالملزوم مثله وهو المطلوب.

تنبيه: سمي علم التوحيد بعلم الكلام لأن المتكلمين كثيراً ما يقولون في تبويبه: باب الكلام في حدوث العالم، باب الكلام في كذا، باب الكلام في كذا. . .

---

(١) هذا العنوان معدوم في النسختين.

وقيل: لأن أهل الظاهر كانوا كثيراً ما يقولون إذا سئلوا عن مسألة من أصول الدين: «هذا مما نهينا عن الكلام فيه».

وقيل: لأجل مسألة الكلام التي انتشر فيها النزاع بين أهل السنّة والمعتزلة.

وسمي بأصول الدين لبناء الفروع عليه فلا تعتبر طاعة إلا بعد حصوله والدين الإسلام.

حسن التعليل[1]

وَحُسْنُ تَعْلِيلٍ وَذَا أَنْ يَدَّعِي ... لِلْوَصْفِ عِلَّةً تَلِيقُ مُدَّعِ
وَذَا بِالاعْتِبَارِ ذِي اللُّطْفِ بِلاَ ... حَقِيقَةٍ فِي الاعْتِبَارِ تُجْتَلَى

هذا النوع يسمى حسنَ التعليل وهو أن يَدَّعِيَ لوصفٍ علةً تليق به أي تناسبة، وإنما يَدَّعِي ذلك بسبب اعتبار العقل أي نظره وملاحظته. والاعتبار لطيف أي مشتمل على لطف ودقة، مع عدم اجتلاء أي ظهور حقيقة في الاعتبار أي الشيء المعتبر بأن يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف غير علة في نفس الأمر، وإلا لم يكن محسناً لعدم تصرف فيه، كما تقول: قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم.

قوله: (وحسن تعليل) مبتدأ حذف خبره أي ومن المعنوي حسنُ تعليلٍ، وقوله: (مدعِي) فاعل (يَدَّعِي)، و(الاعتبار) في قوله: (بلا حقيقة في الاعتبار) بمعنى اسم المفعول بخلاف الأول فعلى حقيقته.

وقال بعضهم: حسن التعليل هو أن يريد المتكلم ذكر حكم فيقدم قبل ذكره علة وقوعه لتقدم رتبة العلة على المعلول، كقوله تعالى: ﴿لَوْلاَ كتابٌ منَ اللهِ سَبَقَ لمسكُمْ فيما أخَذْتُمْ عَذابٌ عظِيمٌ﴾ فسَبْقُ الكتاب من الله تعالى علة النجاة، والكتاب ما قضاه الله في الأزل من العفو عنهم. وقيل: ما قضاه من تحليل الغنائم لهم، وكقوله ﷺ: «لولاَ حداثَةُ قومِكِ بالجاهلية لرددت البيتَ على قواعد إبراهيم»[2].

وَالْوَصْفُ ثَابِتٌ وَعَادَةً وُجِدْ ... ذَا عِلَّةٍ أَوْ لاَ . . . .

---

(١) هذا العنوان مفقود في النسختين.

(٢) الخطاب في الحديث الشريف موجَّه لعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، لذلك ضبطنا قوله: (قومكِ) بكسر الكاف فالضمير يعود إليها. =

الوصف ثابت: مبتدأ وخبره، و(وُجِدَ) مبني للمفعول، والنائب ضمير الوصف، و(ذا) مفعول ثانٍ.

يعني أن الوصف المدَّعَى له علة مناسبة قد يكون ثابتاً، وإذا ثبت فتارة توجد له علة في العادة، وتارة لا توجد له علة في العادة، وإن كان لا يخلو في الواقع منها.

فالأول وهو ما له علة في العادة غير المذكورة، إذ المذكورة ليست علة في الواقع، كقول المتنبي في بحر الرمل:

مـا بـهِ قتـل أعـاديـهِ ولكـنْ   يتّقي إخلاف ما يرجو[1] الذئاب

فإن قتل الملوك أعداءهم إنما هو عادة لدفع مضرّتهم لا لما ادّعاه من أن طبيعة الكرم غلبت عليه، ومحبته أن يصدق رجاء الراجين حثّه على قتل أعدائه لما علم أنه إذا غدا للحرب غدت الذئاب ترجو لحوم قتلاهم.

وقول الآخر:

أتَتْنِـي تـؤنِّبنـي بـالبُكـا   فـأهـلاً وسهـلاً بتـأنيبهـا

تقـول وفـي قـولهـا حِشْمَـةٌ   أتبكـي بعيـن تـرانِـي بهـا

فقلـت إذا استحسنـت غيـرَكُـمْ   أمـرتُ الـدمـوعَ بتـأديبِهـا

فالعادة في دمع العين أن يكون سببه إعراض الحبيب ونحوه من الأسباب الموجبة له لا ما يجعله من التأديب على الإساءة باستحسان غير الحبيب.

وقال:

ولمـا نضـى وجـه الـربيـع نِقـابَـهُ   وفاحتْ بأطراف الرياض النسائمُ

فطـار عقـول الطيـر لمـا رأيْنَـهُ   وقـد بُهِتَـتْ مـن بينهـنَّ الحمـائِـمُ

مشَيْنَ جنوباً[2] بالرياض وحسنها   صـدحـن وفـي أعنـاقهـنَّ التمـائـمُ

والثاني وهو ما لا علة له في العادة، كقول المتنبي:

لـم يحـكِ نـائلـكَ السحاب وإنَّما   حمَّـتْ بـه فصبيبهـا الـرَّحَضـاءُ

(١) في «م» ترجو بالتاء الفوقية.

(٢) كذا في النسختين، ولعله «جنوناً» بالنون.

بفتح الراء[1] والحاء المهملة والضاء المعجمة: عرَقُ الحمَّى. فالسحاب صفة ثابتة ولا تظهر له علة في العادة، وقد علّل نزولها بأنها عرقُ حُمَّاها الحادثة لما رأت من تفوق عطاء الممدوح على عطائها. والصبيب بمعنى المصبوب.

.... ويُلْفَى مُنفَقِدْ
وَمُمْكِناً وَمُسْتَحِيلاً ذَا بَرَقْ ....

يُلْفَى مبني للمفعول نائبه ضمير يعود إلى الوصف المعلل بما ليس علة في الواقع، وقوله: (منفَقد) أي غير ثابت مفعول ثانٍ، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وقوله: (ذا) إشارة إلى هذا الوصف الغير الثابت، و(برق) بمعنى ظهر خبر، و(ممكناً) حال من ضمير (برق)، و(مستحيلاً) عطف عليه.

يعني أن الوصف الغير الثابت الذي أريد إثباته بذكر علته يكون ممكناً ومستحيلاً. فالأول كقوله:

يا واشياً حسُنَتْ فينا إساءتُهُ ... نَجَّى حذارُك إنساني من الغَرَقِ

فاستحسان إساءة الواشي ممكن وإن كان خِلاَفَ العادة، وعلله بأن حذار الشاعر من الواشي نجى إنسان عينِهِ من الغرقِ في بحر الدموع حيث ترك البكاء خوفاً منه أثبت صحة تحسين الإساءة بإثبات علتها.

والمستحيل كقول صاحب تلخيص المفتاح:

لو لم تكن نيّةُ الجوزاءِ خِدمَتَهُ ... لما رأيت عليها عقد مُنْتَطِقِ

وهذا معنى بيت فارسيٍّ. وانتطقَ: شد النِّطاقَ بكسر النون، وحول الجوزاء كواكب يقال لها: نطاقُ الجوزاء.

فانتطاق الجوزاء صفة غير ممكنة الوقوع قصد إثباتها بذكر علتها التي هي نية الجوزاء خدمة الممدوح.

قال الفنري: «إذ الجوزاء ليست مما ينتطق بل وضعها بالنسبة إلى الكواكب التي حولها يشبه الانتطاق». انتهى.

---

(١) في هامش النسخة الحجرية ما نصه: «قوله بالفتح كذا بالأصل، والذي في المشارق أنه بضم الراء».

أي الانتطاق الحقيقي ليس المراد الحالة الشبيهة بانتطاق المتنطق كما توهمه السعد واعترضه بأن ذلك صفة ثابتة.

تنبيهان:

الأول: أن العلة والمعلول قد يكون كل منهما في البيت، كقوله:

بـالله إنْ جئْـتَ كُثبـانـاً بِـذِي سَلَـم   قـف بي عليهـا وقـل لـي هَـذِهِ الكُثُبُ
ليقضِـيَ الخـدُّ فـي أجْـراعِهـا وَطَـراً   مـن تُـرْبِهـا وأوَدِّي بعـضَ مـا يَجِـبُ

وإنما يكون هذا حسنَ تعليل على المذهب الثاني وهذا فيه التضمين المعيب عند أهل القافية، لكن مثل هذا لا يعاب. قال الثعالبي: لأفادة معنى التعليل.

الثاني: قد يتقدم المعلول على العلة كقول ابن رشيق يعلل قوله ﷺ: «جُعِلَتْ لِيَ الأرضُ مسجِداً وطَهُوراً»:

سألتُ الأرضَ لِمْ جُعِلَتْ مُصَلًّى   وتـربتُهـا لهـا طهـراً وطِيبـا
فقـالـت غيـرَ نـاطقـةٍ لأنِّـي   حـويـتُ لكـل إنسـان حبِيبـا

والحق في كون الأرض جعلت مسجداً وطهوراً أن السماء افتخرت على الأرض بأن قالت لها: أنا في العلوّ ومسكني الملائكة. فقالت لها الأرض: أنا رضيت بما جعلني خالقي. فشكر الله لها ذلك وجعل ترابها طهوراً تمسح به الوجوه التي هي أشرف أعضاء الإنسان ويصلى عليها.

. . . .   **وَمَا عَلَى شَكٍّ بُني بِهِ الْتَحَقْ**

يعني أن ما ينبى على الشك يلحق بحسن التعليل وليس منه لأن في حسن التعليل جزماً وإصراراً، والشك ينافيه كقول أبي تمام:

رُبَى شَفَعَتْ ريحُ الصَّبا بنَسيمِها   إلى المزنِ حتى جادها وَهْوَ هامِعُ
كـأنَّ السحـابَ الغـرَّ غَيَّبْـنَ تحتَهـا   حبيبـاً فمـا تـرَقـا لهـنَّ مـدامـعُ

وجاد من الجَوْدِ بفتح الجيم: المطر الغزير أو ما لا مطر فوقه، والهامع: السائل، والنسيم: يطلق على نفس الريح وعلى هبوبها وهو المراد هنا، والغُرُّ: جمع الأغر، السحائب الغزيرة.

علل على سبيل الشك نزول المطر بأنها غيبت حبيباً تحت تلك الرُّبى فهي تبكي عليه أبداً، ولو جزم في التعليل بأن لم يأتِ بكأن الدالة على الشك لكان حسنَ تعليلٍ لا ملحقاً به.

ومنه قول ابن رشيق حين حضر العيدُ والمُعِزُّ غائبٌ:

تجهَّم العيدُ وانهلَّتْ مدامعُهُ ... وكنت أعهَدُ منه البِشْرَ والضَّحِكا

كأنما جاءَ يطوِي الأرضَ من بُعُدٍ ... شوقاً إليك فلما لم يجدكَ بَكَى

وقول بعضهم وقد هطلت بإشبيلية سحابة بمطر أحمر يوم السبت الثالث عشر من صفر عام أربعة وستين وخمسمائة:

أظن الغمامةَ في جوها ... بكتْ رحمةً للورى بالدمِ

التفريع[1]

حُكْمُكَ لِلشَّيْءِ بِحُكْمٍ آخَرِ ... مُفَرَّعٍ عَنْهُ بِتَفْرِيعٍ دُرِي

هذا نوع من المعنوي يسمى تفريعاً بالعين المهملة وهو لغةً جعل الشيء فرعاً لغيره، وروي بالغين المعجمة وهو الإفاضة والصب. وعلى هذا تسمية هذا النوع بذلك لأن المتكلم قد صبّ الحكم من المتعلق الأول إلى الثاني. قاله الفنري.

واصطلاحاً أن يثبت لشيء متعلق بأمر حكماً بعد إثبات ذلك الحكم لشيء آخر متعلق بذلك الأمر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب، فلا تفريع في قولك: (غلام زيد راكب وأبوه راكب) وإن أثبت الحكم الذي هو الركوب لما له تعلق بزيد وهو غلامه وأثبت ذلك الحكم لمتعلق آخر بزيد هو أبوه، لكن لم يجعل أحد الحكمين مفرَّعاً عن الآخر.

وَالشَّرْطُ فِي الشَّيْئَيْنِ عِنْدَ النَّاقِدِ ... أَنْ يَتَعَلَّقَا بِأَمْرٍ وَاحِدِ

يعني أنه يشترط في التفريع عند ذوي البصيرة في الفن أن يكون الشيئان المحكوم على كل منهما بحكم الآخر متعلقين بأمر واحد، احترازاً عن نحو: غلام زيد راكب، كما أن غلام عمرو راكب. وكذلك لا يكون تفريع إذا اختلف الحكم المثبت للمتعلق، نحو:

---

(١) العنوان غير موجود في النسختين.

غلام زيد راكب كما أن أباه راجل، إذ الحكم المثبت لأحد المتعلقين الركوب وللآخر المشي على الرِّجْلين.

ومن شواهد التفريع قول الكميت بن زيد الأسدي:

أحلامكمْ لسَقامِ الجهل شافِيَةٌ   كما دِماؤُكمُ تشفي من الكَلَبِ

الأحلام: جمع حِلْمٍ بالكسر العقل، والسَّقام بفتح السين: المرض، والكَلَبُ بالتحريك: جنون يحدث للإنسان من عضّ الكلْبِ، الكلِب بكسر لام الثاني أي المجنون من أكل لحم الناس فلا يعضّ إنساناً إلا كَلِبَ، ولا دواء له أنفع من شرب دم ملك لشرفه ورجحان عقله. قيل: تشرط الإصبع اليسرى من رجله اليسرى فتؤخذ قطرة على تمرة فيأكلها المعضوض فيجد الشفاء بإذن الله تعالى.

وفي طريقته قول الحماسي:

بُناةُ مكارمٍ وأُساةُ كلْمٍ   دماؤُكمُ من الكَلَبِ الشفاءُ

الأُساةُ: جمع آسٍ من الأسى بالقصر المداواة والعلاج، والكلْمُ: الجرح.

فقد فرع على وصف أحلامهم بشفاء مرض الجهل وَصْفَهم بشفاء دمائهم من داء الكَلَبِ، كذا للسعد.

قال الفنري: أراد بالتفريع التعقيب الصُّورِيَّ والتبعية بالذكر كما ينبىء عنه لفظ الوصف، لأن شفاء الدماء من الكَلَب متفرع في الواقع على شفاء أحلامهم لسقام الجهل إذ لا تفرعَ بينهما في نفس الأمر أصلاً، فلا يرد أن التشبيه في قوله: (كما دماؤكم) يدل على أن أمر التفريع على عكس ما ذكره الشارح، إذ المشبه به أصل والمشبه فرع، فلا حاجة إلى اعتبار القلب. على أن الكاف في مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التعليل، كما قيل في قوله تعالى: ﴿**واذكرُوهُ كما هَداكُمْ**﴾. انتهى.

ومنه قول ابن المعتز:

كَلاَمُهُ أَخْدعُ مِن لَحْظِهِ   وَوَعْدهُ أَكْذَبُ مِن لَفْظِهِ

فرَّع على وصف كلامه بالخداع أي الكذب وصفَ وعدِهِ بالكذب وإنما كان هذا تفريعاً، لأن المراد بالتفريع كما للحفيد أن الأول يذكرك بالثاني ويشعر به وأنه كالمقدمة والتوطئة للثاني، فجعل الثاني متفرعاً عليه في الذكر سواء كان في الثاني حرف التشبيه أو لا.

وَالنَّفْـيُ لِـلاسْـمِ بِمَـا ويُتْبِعَـا بِجُـلّ أَوْصَـافٍ تَلِيـقُ فَـاسْمَعَـا
ثُـمَّ عَـنِ الاسْـمِ يُنَبِّـي أفعَـلُ كَـذَاكَ تَفْـريعـاً دَعـا المُبَجَّـلُ

النفي: مبتدأ، والجار الأول بعده زائد والثاني متعلق به، ويتبع معطوف على منصوب بأنْ مضمرة، والجار بعده متعلق به، وقوله: (فاسمعا) اعتراض بين المتعاطفين لإيقاظ المخاطب ليتأهب لفهم حقيقة هذا القسم من التفريع، وثم عاطفة جملَةَ الفعلِ وفاعلِهِ على المبتدأ، وعن الاسم متعلق بينبِّي، وجملة (دعا المبجل) خبر المبتدأ، ومفعول دعا الأول محذوف أي دعاه، و(تفريعاً) مفعول ثانٍ، و(كذاك) في موضع الحال.

أي سَمَّاهُ المبجلُ أي المعظَّم الذي هو ابن مالك تفريعاً حال كونه مثل القسم الأول في كون كل منهما تفريعاً.

يعني أن التفريع قسمان: الأول تقدم ذِكرُهُ. والثاني كما قال ابن مالك ومثله للحلي أن يأتي المتكلم باسم منفي بما خاصة، ثم يُتْبِعُهُ بجل أي مُعْظَم أوصافه اللائقة به ثم يخبر عنه بأفعل التفضيل موافق لمعنى الأوصاف معدى بمن، فيتفرع من ذلك مبالغة في مدح المقصود بالكلام أو ذمه.

وكثيراً ما يجيء في بيتين وليس هذا من التضمين المعيب عند أهل القافية لتحصيله نوعاً بديعياً، كقول الأعشى:

ما روضةٌ من رَياضِ الحَزْنِ مُعْشِبَةٌ غَنَّـاءُ جـادَ عليهـا مُسْبِـلٌ هَطِـلُ
يُضاحكُ الشَّمسَ منها كوكبٌ شَرِقٌ مُـؤَزَّرٌ بعميـمِ النبْـتِ مُكْتَهِـلُ
يَـوْمـاً بـأطيَـبَ منها طِيـبَ رائِحَـةٍ ولا بـأحسـنَ منهـا إذْ دَنـا الأُصُـلُ

الروضة الغَنَّاء: الكثيرة العشب أو تمر الرياح فيها غير صافية الصوت لكثرة عشبها، وأسبلَ المطر: هطل، وهَطِلٌ ككتف، والكوكب: ما طال من النبات، وشرِقٌ ككَتِفٍ: مضيء، وبالتحريك معناه حسن، والمؤزَّر كمعظَّمٍ: المُقَوَّى، وكل ما اجتمع وكثُرَ فهو عميم، ونبت مكتهل: مُتَنَاهٍ، والأُصُلُ بضمّتين: جمع أصيل: آخرُ النهار.

فروضةٌ اسمٌ منفيٌّ بما موصوف بمعظم الأوصاف اللائقة به وهي ما ذكره في بقية البيت مع البيت الثاني كله من أوصاف المدح للروضة. ثم قال في البيت الثالث: بأطيب

وهو أفعل التفضيل مخبراً به عن روضة معدى بمِنْ والضمير المجرور بمِنْ للممدوح، فتفرع من ذلك المبالغة في مدحها وأنها ساوت الروضة الموصوفة بالأوصاف المذكورة وأربت عليها، بل جرى العرف بتفضيلها على الروضة لأنهم في هذا التركيب غلب قصدهم في ذلك، فالمراد في حديث: «ما ركِبَكَ أحد أكرم على الله منه» تفضيله على الأنبياء لا ما يعطيه المفهوم.

ومنه قول أبي تمام:

مـا ربـعُ ميَّـةَ معمـوراً يطيـفُ بـهِ غيلانُ أبهَى رُبًى من ربْعِها الخَربِ

ولا الخدودُ وإن أدمينَ من خَجَلٍ أشهَى إلى ناظِرِي من خدِّها التَّربِ

يطيف: من الإطافة بالشيء بمعنى الإلمام به. يعني ما ربع مية معموراً بأهله وغيلانها يطيف به بأشهى في عين ذي الرُّمَّةِ من عَمُّورِيَّةَ في أعيننا حين فتحها المعتصم بالله فخرب ربعها وتغير نعيمها، وليست خدود المعشوقات إذا نظر إليها فاحمرّت من الخجل بأحسن في أعينهم من خدّ عمورية التَّرِبِ أي المتغيِّر في أعيننا وقلوبِنا.

ومنه قول الحلي:

مـا روضـةٌ وشَّـحَ الـوسميُّ بـردَتَها يـومـاً بـأحسَـنَ مـن آثـار سعيِهِـمِ

توكيد المدح بما يشبه الذمّ(١)

تَـوْكِيـدُ مَـدْحٍ بِـالَّـذِي يُشْبِـهُ ذَمّْ وَخَيْـرُ طَـرْفَيْـهِ الَّـذِي قَبْـلُ يُـؤَمّْ

وَذَا بِـــالاسْتِـثْنَـــا لِمَـــدْحٍ مِمَّـــا لِقِيـتُـــهُ وَيُـفهِمَـــنَّ ذَمَّـــا

توكيد: مبتدأ حذف خبره. أي من المعنوي توكيد المدح بما يشبه الذم وهذه عبارة أكثرهم، ومنهم من يسميه المدح في معرض الذم ويسمى أيضاً تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه. والتسميتان الأوليان بناءً على الغالب وإلا فقد يكون في غير المدح والذمّ ويكون مع ذلك محسناً؛ كقوله تعالى: ﴿**ولا تنكِحوا ما نكح آباؤكمْ من النساءِ إلاَّ ما قدْ سَلَفَ**﴾ يعني إنْ أمكنكم نكاح ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك لا يمكن. فالغرض المبالغة في تحريمه.

(١) العنوان معدوم في النسختين.

وتأكيد المدح بما يشبه الذمّ ضروب مشهورها اثنان: خيرهما الذي يقصد بالذكر أولاً؛ وهو ما أشار إليه بقوله: (وذا) أي وهذا الخير مصور بأن تستثنيَ من صفةِ ذمّ منفيةٍ عن الشيء صفةَ مدحٍ لذلك الشيء بتقدير دخول صفة المدح في صفة الذمّ، كقول النابغة الذبياني:

ولاَ عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهُمْ بهنَّ فلولٌ من قراعِ الكتائِبِ

أثبت لهم شيئاً من العيب على تقدير أن فلول السيف من قراع الجيوش؛ أي مضاربَتِهِمْ من العيب وذلك محالٌ وما تعلق بالمحال محال، نحو: **﴿حتى يَلِجَ الجملُ في سَمِّ الخياطِ﴾** وقولهم: حتى يَبْيَضَّ القارُ وحتى يشيبَ الغرابُ.

وإنما كان هذا الضرب أفضل لأن التأكيد فيه من وجهين:

أحدهما: أن الأصل في الاستثناء الاتصال، فذِكْرُ أداتِهِ قبل ذكر ما بعدها يُوهِمُ إخراجَ المستثنى من المستثنى منه. فإذا ولِيَ الأداة صفةٌ وتحول الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع جاء التأكيد لما فيه من المدح والإشعار بأنه لم يجد صفة ذمّ حتى ينفيها، فاضطر إلى أن الاستثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خديعة للقلوب.

والثاني: من وجهي التأكيد أنه كدعوى الشيء ببيِّنة، لأنك قد علقت نقيض المطلوب وهو إثبات شيء من العيب بالمحال وما تعلق بالمحال محال؛ فعدم العيب ثابت.

ومنه قول الحلي:

لا عيب فيهم سوى أن النزيلَ بهم يسلو عن الأهل والأوطان والخدم

ومنه قوله تعالى: **﴿لا يذوقونَ فيها الموتَ إلاَّ الموتةَ الأولى﴾** أي لا يذوقون الموت في الجنة إلا إن كانت تذاق فيها الموتة الأولى؛ وتلك لا تذاق إلا في الدنيا لتقدمها في دار الدنيا فهم لا يذوقون فيها الموت البتَّةَ.

يَلِيهِ إِثْبَاتٌ لِمَدْحٍ يُعْقَبُ بِمَا كَإِلاَّ صِفَةٌ تُنْتَخَبُ

أي يلي القسم الأول في الفضل هذا القسم الثاني وهو أن تثبت صفة مدح لشيء وتعقبها أي تذكر عقبها صفة منتخَبة بفتح الخاء، أي صفة مدح أخرى لذلك الشيء والتعقيب المذكور يكون بما كإلاَّ من أدوات الاستثناء.

فاللام في قوله: (لمدح) زائدة أي إثبات مدح، و(يُعْقَبُ) مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير المدح، و(صفةً) مفعول ثانٍ ليُعْقَبُ، وجملة (تنتَخبُ) نعت (صفةً)، والجار في (بما) متعلق بيعقب. نحو: أنا أفصحُ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ بَيْدَ أنِّي من قُرَيْشٍ واسْتُرْضِعْتُ في بَنِي سَعْدٍ، هذا الحديث موضوع لا أصل له، وبيدَ بمعنى غيرَ أو بمعنى من أجل أو بمعنى مع.

والأصل في هذا القسم كالذي قبله أن يكون الاستثناء فيهما منقطعاً لكن في الأول قدر اتصاله، وهذا باقٍ على حاله من الانقطاع فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الأول من الوجهين المذكورين في الضرب الأول لا من جهة دعوى الشيء ببيِّنة، لأنه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلاً ولهذا كان الضرب الأول أفضلَ.

قال السعد: «وأما قوله تعالى: ﴿**لا يسمَعُونَ فيها لغواً إلاَّ سلاماً**﴾ فيحتمل أن يكون من الضرب الأولِ بأن يقدر السلام داخلاً في اللغو ليفيد التأكيد من وجهين؛ وأن يكون من الضرب الثاني بأن لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من أصله منقطعاً؛ ويحتمل وجهاً آخر وهو أن يجعل الاستثناء متصلاً حقيقة لأن معنى السلام الدعاء بالسلامة وأهل الجنة أغنياء عن ذلك، فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الإكرام. فكأنه قيل: لا يسمعون فيها لغواً إلا هذا النوع من اللغو.

وقوله: ﴿**لا يسمعون فيها لغواً ولا تأثيماً إلا قيلاً سلاماً سلاماً**﴾ يمكن حمله على كل من ضربي تأكيد المدح بما يشبه الذمّ كما مرّ، ولا يمكن حمله على الوجه الثالث أعني حقيقة الاستثناء المتصل، لأن قوله: سلاماً وإن أمكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التأثيم، وهو النسبة إلى الإثم.

وليس لك في الكلام أن تذكر متعددين ثم تأتي بالاستثناء المتصل من الأول، مثل أن تقول: ما جاءني رجل ولا امرأة إلا زيد؛ ولو قصدت ذلك كان الواجب أن تؤخر ذكر الرجل». انتهى.

ومن هذا الضرب الثاني قول النابغة الجعدي:

فتًى كَمُلَتْ أوصافُهُ غيرَ أنَّهُ   جوادٌ فما يُبْقِي من المالَ باقِيا

لما أراد الاستثناء من صفة الكمال أوهمَ السامعَ أنَّه يرجع إلى النقص فأثبت صفة الجود تأكيداً للمدح.

ثُمَّـتَ الاسْتِـدْرَاكُ فِـي ذَا البَـابِ　　يَجِـي كَـالاسْتِثْنَـا بِـلاَ عِتَـابِ

ثمت: لغة في ثم. يعني أن الاستدراك الدالّ عليه لفظ (لكنْ) يجري كالاستثناء في هذا الباب أي باب تأكيد المدح بما يشبه الذمّ؛ في أن ذكر أداة كل منهما يوهِمُ الذمَّ وذكر ما بعدها يؤكد المدح؛ لأن الاستدراك رفع ما يتوهم من الكلام السابق رفعاً شبيهاً بالاستثناء، كقول بديع الزمان:

هـو البـدرُ إلا أنـه البحـر زاخِـراً　　سـوى أنـه الضـرغـامُ لكنَّـه الـوبْـلُ

توكيد الذمّ بما يشبه المدح[1]

وَمِنْـهُ تَـوْكِيـدٌ لِـذَمٍّ بِـالَّـذِي　　يُشْبِهُ مَـدْحاً مِثْلُ مَا قَبْلُ احْتُذِي

يعني أن من المعنوي توكيد الذمّ بما يشبه المدح وهو سالك مسلك النوع الذي قبله، فينقسم إلى ضربين:

أحدهما: أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذمّ لذلك الشيء بتقدير دخولها في تلك الصفة المنفية، كقولك: فلان لا خيرَ فيهِ إلا أنه يسيء إلى من أحسَنَ إليهِ.

والثاني: أن يثبت للشيء صفة ذمّ ويعقب بأداة استثناء تليها صفة ذمّ أخرى له، كقولك: فلان فاسق إلا أنه جاهل.

فالضرب الأول يفيد التأكيد من وجهين والثاني من وجه واحد على قياس ما مرّ. والاستدراك كالاستثناء، نحو: فاسق لكنه جاهلٌ.

و(مثلُ): خبر مبتدأ محذوف أي هو مثل، و(قبلُ): مبني على الضم، و(احتذي) بمعنى اتبعَ مبني للمفعول.

الاستـتبـاع[2]

وَمِنْـهُ الاسْتِتْبَـاعُ قُـلْ أَنْ تَـقْصُـدَا　　مَـدْحـاً بِلَفْـظٍ فِيـهِ آخَـرُ بَـدَا

يعني أن من المعنوي الاستتباع وهو المدح للشيء على وجه يستتبع المدح بشيء

(١) معدوم في النسختين.
(٢) معدوم في النسختين.

آخر، وسماه بعضهم بالمضاعف، وبعضهم بالموجَّهِ، وسماه ابن مالك بالتعليق، كقول الحلي:

البـاذلـو النفـسِ بـذلَ الـزاد يـومَ قـرى ... والصائنو العِرْضِ صونَ الجار والحرَمِ

وصف الصحابة رضي الله عنهم ببذل نفوسهم في ذات الله، واستتبع ذلك وصفهم ببذل الزاد للأضياف ووصفهم بصيانة الأعراض عن كل ما لا يليق، واستتبع ذلك أيضاً وصفهم بصيانة جارِهم وحرماتهم عن ذلك.

ومنه قول المتنبي:

نَهَبْتَ من الأعْمارِ ما لو حَوَيْتَهُ ... لهُنِّئَتِ الدُّنيا بأنَّك خالِدُ

مدحه بالشجاعة على وجهٍ استتبع مدحَه بكونه سبباً لصلاح الدنيا حيث جعلها مُهَنَّأَةً بخلوده. وفيه وجهان آخران من المدح:

أحدهما: أنه لعلوّ همّته نهب الأعمار دون الأموال.

والثاني: أنه لم يكن ظالماً لهم إذ لو كانوا كذلك لما كان لأهل الدنيا سرور بخلوده.

وكونه نهب الأعمار دون الأموال مفهوم من تخصيصها بالذكر وهم يعتبرون ذلك في الخطابيات، بخلاف أكثر أهل الأصول الذين لا يعتبرون مفهوم اللقب وهذا بالنظر إلى الأعمار فقط، أما بالنظر إلى الجار والمجرور فهو قيد يعتبره جمهورهم.

الإدماج[١]

وَكَـوْنُ الإدْمَاجِ أعَـمَّ قَـدْ نُقِـلْ ... لأنَّـهُ فِـي الْمَـدْحِ وَالْغَيْـرُ عُـقِـلْ

يعني أن من المعنوي الإدماج وكونه أعمَّ مطلقاً من الاستتباع منقول عن علماء الفن، وبين عمومه بأن الإدماج معقول ومعلوم في المدح وغيره بخلاف الاستتباع.

يقال: أدمج الشيء في الثوب إذا لفّه فيه واصطلاحاً أن يضمن كلام سِيقَ لمعنى مدحاً كان أو غيره معنى آخر، وهذا المعنى الثاني يجب أن لا يصرّح به وأن لا يشعر الكلام بأنه مسوق لأجله. فمن قال في قول الشاعر:

---

(١) غير موجود في أيّ من النسختين.

أبى دهرُنا إسْعافَنا في نفوسِنا وأسعَفَنا فيمَنْ نُحِبُّ ونُكْرِمُ
فقلتُ له نعماكَ فيهم أتِمَّها ودعْ أمرَنا إنَّ الأهمَّ المُقَدَّمُ

إنه أدمج شكوى الزمان باختلال حاله مع المعتصم بالله في تهنئة ابن سليمان حين وَزَّرَهُ المعتصم، فقد سها لأن الشكاية مصرَّح بها ولو جعل التهنئة مُدمَجَةً في الشكوى لأصاب. بل الإدماج كقوله:

جاءتْ لدعوتِهِ الأشجارُ ساجدةً تسعى إليهِ على ساقٍ بلاَ قَدَمِ

أدمج في تسعى الامتثال والمبادرة لإجابة دعوته ﷺ من غير إمهال، بخلافِ رواية تمشي فإنه أحط من الأولى.

ومنه قول المتنبي:

أُقَلِّبُ فيهِ أجفاني كأني أعدُّ بها على الدهر الذنوبا

ضمَّن وصفَ الليل بالطول الشكاية من الدهر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وعلى المولود له رِزقُهُنَّ وكسوتهنَّ﴾ سيقت الآية لإثبات النفقة والكسوة وضمنت أن النسب ينتهي إلى الآباء.

وقوله تعالى: ﴿وحملُهُ وفِصالُهُ ثلاثونَ شَهْراً﴾ سيقت لمنَّة الوالدة على الولد، وفيها أن أقلّ مدة الحمل ستة أشهر إذ هي الباقية على حولين أمد الرضاع. ويسمى هذا النوع عند أهل الأصول بإشارة النص.

التوجيه[1]

وَمِنْهُ تَوْجِيهٌ بِإِيرَادِ الْكَلاَمْ مُحْتَمِلَ الْوَجْهَيْنِ مَعَ خُلْفٍ يُرامْ

أي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمِلَ الضدّين، وصَوَّرَه بأن يورد الكلام حال كونه محتملاً لوجهين على حدّ سواء فلا يتناول التورية.

قال السيد في شرح المفتاح: «واعتَقَدَ بعضُهم كون المعنيين مختلفين غاية الاختلاف أي كونهما متضادّين، حتى قال قائلهم: يجب كون أحدهما مدحاً والآخر ذماً».

---

(١) معدوم في النسختين.

وقال الفنري: «ولا بد أن يكون المعنيان في التوجيه متضادَّيْن».

قلت: «لكن ظاهر المفتاح والإيضاح والتلخيص أنه يكفي مطلق اختلاف المعنيين وإن لم يكن تضاد، وإليه يميل كلام السيد المتقدم حيث قال: (واعتقد بعضهم... إلخ)، وجعله مقابلاً لكلام المفتاح».

ومن شواهد التوجيه قول بشار لخياط أعور اسمه عمرو:

خاطَ لي عمرٌو قَباءً ... ليتَ عينَيْهِ سَواءُ
قلتُ شِعْراً ليسَ يُدْرَى ... أمَديحٌ أم هِجاءُ

هذا من الرمل المَجْزُوِّ. فإن قوله: (ليت عينَيْه سواءٌ) يحتمل الدعاء له والدعاء عليه. يُروى أن الخيَّاط قال لبشار: لأخيطنَّ لك ثوباً لا تدري أقَباء أم جبّة. قال بشار: لئن فعلت لأنظمنَّ بيتاً فيك لا يعلم من سمعه أدعوتُ لك أم دعوتُ عليك. ففعل الخيَّاط ففعل بشار. والقَباءُ بفتح القاف.

وقال تعالى حكاية عن اليهود: ﴿واسْمَعْ غيرَ مُسْمعٍ﴾ قال في الإيضاح: الذمّ أي اسمع منَّا مدعواً عليك بلا سمعتَ أو اسمع كلاماً لا ترضاه، والمدح أي غير مسمع مكروهاً. وكذا قوله: ﴿راعِنا﴾ أي ارقبنا، أو كلمة سريانية للسب اهـ.

وذكر شُرَيْحٌ عند رسول الله ﷺ فقال: «لا يتوسّد القرآن» فيحتمل أنه لا ينام الليل حتى يتوسّد معه القرآن فيكون مدحاً، أو ينام ولا يتوسّده معه أي لا يحفظه.

وأخذ حرس الحجاج غلامين فسأل عن نسبهما فقال أحدهما:

أنا ابنُ مَنْ دانتِ الرِّقابُ لَهُ ... ما بين مَخزُومها وهاشِمِها
خاضعةً أذْعَنَتْ لطاعَتِهِ ... يأخذ من مالها ومن دَمِها

وقال الآخر:

أنا ابن الذي لا يُنْزِل الدهرُ قِدْرَهُ ... وإن نزلتْ يوماً فسوْفَ تعُودُ
ترى الناسَ أفواجاً على بابِ دارِهِ ... فمنهم قيام حولها وقُعودُ

فسأل عنهما بعد ذلك فقال[1]: ابنا حجَّام وطبَّاخ، فتعجَّب.

---

(١) هكذا في النسختين. ولعل الصواب: فقيل.

تنبيهان:

الأول: حكى ابن مالك عن بعضهم أن التوجيه داخل في التورية.

الثاني: التوجيه ينقسم إلى قوْلِيٍّ كما رأيتَ وإلى فِعلِيٍّ. قال شارح الحِلِّيَّةِ[١].
ومن التوجيه الفعلي قول من كان بين قوم وبينهم سارج فقام وأطفأه من غير عمد:

يا سادَتِي ومَنِ الدُّنيا بهم حَسُنَتْ ... قد هزَّني طَرَباً[٢] الذكر والراحُ
إن كنت أطفأت مصباحاً ببيتكُمُ ... فكل شخص أرى في البيت مصباحُ

لكنه لم يبيِّن التوجيه الفعلي فيه.

المواربة

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ المُوَارَبَهْ ... إِبْدَاءُ مَا يَقِيكَ مِنْ مُحَارَبَهْ

يعني أن المواربة بضم الميم من المعنوي وهي لغةً الفساد لأن المتكلم أفسد ما قاله أولاً، أو من المداهاة والمخادعة، وأصل واوها الهمز. حكاه الزَّبِيدِيُّ.

وسمي هذا اللقب بالمواربة لكون القائل إذا قال كلاماً تتوجّه عليه به مؤاخذة، فإذا أنكر عليه أحد قوله استحضر بعقله وجهاً من الوجوه ليتخلص به إما بتحريف كلمة أو بتصحيفها أو بزيادة أو بنقص أو بغير ذلك، فكأن ذلك منه مخادعةٌ؛ فالمراد بالمحاربة في البيت ما هو أعمّ منها. والتحريف تغيير كلمة بإبدال كلمة مكانها أو حرف مكان حرف. والتصحيف تغيير شكل الكلمة، كقول أبي نواس:

لقد ضاعَ شِعْري على بابكُمْ ... كما ضاعَ عقدٌ على خالصَهْ

وخالصة جارية للرشيد. فلما سمعه الرشيد سأله ما حمله على ذلك؟ فقال: إنما قلت: لقد ضاء وكما ضاء، فاستحسنه الرشيد وتأتّى له ذلك لأنه كتب البيت على باب الدار وصغّر العين حتى أشبه الهمزة. ثم قال بعض من حضر: بيت ذهبت عيناه فأبصر.

والمواربة بالزيادة كقول أبي الخطاب السعدي يمدح موسى الهادي:

---

(١) لعله الثعالبي فله شرح على قصيدة الحلي البديعية المعروفة بالحلية نسبة إلى ناظمها؛ وكثيراً ما عاد سيدي عبد الله في شرحه هذا إلى شرح الثعالبي لقصيدة الحلي كما سيلاحظ القارىء.

(٢) هكذا في النسختين، وعليه يجب قطع همزة الوصل من «الذكر».

يا خيرَ من عقدتْ يداهُ حجزَتَهُ وخير من قلَّدَتْهُ أمرَها مُضَرُ

فقال له الهادي: إلاَّ. فقال أبو الخطاب:

إلاَّ النبيَّ رسولَ الله إن لَهُ فخراً وأنتَ بذاكَ الفخرِ تفتخر

فضاعف الهادي صلته. وهذا داخل أيضاً في لقب السهولة وحسن البديهة وجودة القريحة.

ويحكى أن رجلاً وقف بباب المأمون يشكو ظُلاَمَةً ولم يستطع الوصول إليه، فجعل يقول: أنا أحمد النبي الرسول المبعوث. فقال للمأمون بعضُ خُدَّامِهِ: إن رجلاً بالباب تنبّأ. فأمر بدخوله، فقال له: ذكروا أنك تنبّأت تقول كذا وكذا. فقال له: نصبت النبي على أنه مفعول أحمَدُ، فاستظرفه.

الهزل الذي يراد به الجد[1]

وَالْهَزْلُ ذُو الْجِدِّ ....

يعني أن من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد وهو أن يذكر الشيء على وجه اللعب بحسب الظاهر والغرض أمر صحيح بحسب الحقيقة، كقول أبي نواس يهجو تميماً وأسداً ويفتخر بقحطان:

إذا ما تميمي أتاك مفاخراً فقل عد عن ذا كيفَ أكلك للضبّ

فإن سؤال التميمي عن أكل الضب فيه معنى اللعب بحسب الظاهر وهو جد في الحقيقة، لأن تميماً يكثرون أكل الضِّبابِ والعرب تعيِّرهم به.

ومنه قوله:

أرْقِيكَ أرْقِيكَ باسمِ الله أرْقِيكا من بخل نفسكَ علَّ الله يَشْفِيكا

ما سَلْمُ كفِّكَ إلا من يناولَها ولا عدوك إلا من يرجِّيكا

وقول الحلي:

أشبعت نفسَكَ من دمي فهاضَكَ ما تلقي وأكثرُ موتِ الناسِ بالتخمِ

---

(١) هذا العنوان معدوم في النسختين.

قوله: (وأكثر موت... إلخ) هزل يراد به الجد، وقوله: هاض من الهيضة المرض بعض المرض.

التـهـكُّـم[١]

.... مَعَ التَّـهَـكُّـمِ ....

من أنواع المعنوي: التهكُّم. يقال: تهَكَّمَ فلان إذا استهزأ بغيره. واصطلح البديعيون على استعماله في الهزء بالمتكبر بلفظ الإجلال في موضع التحقير، والبشارة في موضع التحذير، والوعد في موضع الوعيد، قاله الثعالبي في شرح الحِلِّيَّةِ. كقوله تعالى مخاطباً لأبي جهل: ﴿ذُقْ إنَّك أنت العزيزُ الكريمُ﴾ مع أنه الحقير الذليل.

وقد أرسل بعض شعراء اليمن إلى جرير:

أبلغْ كُلَيْباً وأبلغْ عنْكَ شاعرَها ... أني الأغرُّ وأني زهرةُ اليَمَنِ

فقال جرير:

ألمْ يكُنْ في رسومٍ قد رسمتَ بِهِ ... من جازَ موعظة يا شاعرَ اليَمَنِ

سمَّاه زهرة اليمن حكاية لقوله وهزءاً به، ومنه قول الشاعر:

علوتُهُ بحُسامٍ ثم قلتُ لَهُ ... خُذْها حُذَيْفَ فأنتَ السيد الصَّمَدُ

ومن البشارة في موضع التحذير: ﴿فبَشِّرْهُمْ بعَذابٍ أليمٍ﴾.

ومن التهكُّم قوله يصف عملاً غير صالح:

فيا له من عملٍ صالِحٍ ... يرفعه الله إلى أسفَلِ

لأن العمل الصالح ما رفع إلى أعلى. وقوله تعالى حكاية عن أهل مدين: ﴿إنَّك لأنتَ الحليم الرشيد﴾ قال ابن عباس: معناه عندهم السفيه الغاوي.

الهجو في معرض المدح[٢]

.... وَالْهَجْوُ فِي مَعْرِضِ مَدْحٍ فَاعْلَمِ

---

(١) هذا العنوان مفقود في النسختين.

(٢) هذا أيضاً معدوم فيهما.

يعني أن من المعنوي الهجو في معرض أي موضع المدح بأن يقصد المتكلم إلى هجاء إنسان فيأتي بألفاظ موجّهة ظاهرها المدح وباطنها الذم، كقوله:

يجْزونَ من ظلمِ أهلِ الظلمِ مغفرَةً ومن إساءَة أهل السوءِ إحسانا
كأن ربَّكَ لم يخلُقْ لخشيَتِهِ سواهُمُ من جميعِ الناسِ إنسانا

فظاهره المدح بالحلم والعفّة وباطنه في غاية ما يكون من الذل وعدم المنعة، بدليل قوله:

فَلَيتَ لي بهمُ قوماً إذا ركِبُوا شنُّوا الإغارة فُرساناً ورُكْبانا

ومنه قوله:

قُبَيِّلَةٌ لا يَخْفَرُونَ بذِمَّةٍ ولاَ يظلِمُونَ الناسَ حَبَّةَ خَرْدَلِ
ولا يردُونَ الماءَ إلاَّ عَشِيَّةً إذا صدَرَ الوُرَّادُ عن كلِّ منهَلِ

ولذلك قال عمر رضي الله عنه في الأول: «يا ليتني كنت منهم» أو «كان الخَطَّابُ منهم»، وفي الثاني: «ذلك أصفى[1] للماء وأقلُّ للزِّحام»، فوقف مع الظاهر وإن كان عالماً بالباطن درءاً للتعزير بالشبهة.

وقد يجيء عكس هذا وهو المدح في معرض الذمّ، أي يعرض الكلام بالذمّ والمراد منه المدح، كما يحكى أن امرأة قالت لامرأة: أيُّ النساء أسودُ؟ فقالت: التي تَقعدُ بالفناءِ وتملأ بالإناء وتمذق في السقاء. فظاهره الذمّ والمراد به المدح، إذ المراد بالقعود بالفناء أنها بارزة للضيفان ولا تمكث في البيت فراراً من القرى، وتملأ الإناء إعداداً للمستطعمين، وتمذق في السقاء إذا قصر اللبن وليس عندها مستزاد. كما قال:

يمد لهم بالماء لا من هوانهم ولكن إذا ما ضاق شيء يوسع

تنبيه: قال الثعالبي: التبس على بعضهم التهكُّم بالهجاء في معرض المدح والفرق بينهما ظاهر، وذلك أن التهكُّم ظاهره هزل وباطنه جد، بخلاف الهجاء في معرض المدح فظاهر الكلام مدح وباطنه ذمّ اهـ.

وَمِنْهُ مَا دَعَوْهُ بِالنَّزَاهَهْ هَجْوٌ خَلاَ مِمَّا يُرَى سَفاهَهْ

---

(١) في «ق» أصفى وأقل... إلخ.

يقال: نزُهَ الرجل: ككرُمَ وضَرَبَ نزاهة ونزاهية بفتح النون فيهما تباعد من كل مكروه واصطلاحاً الهجو بألفاظٍ غير قبيحة.

وقد سئل أبو عمرو بن العلاء عن أحسن الهجاء؟ فقال: الذي إذا أنشدته العذراء في خِدْرِها لا يقبح عليها، كقول جرير:

لـوْ أنَّ تَغْلِـبَ جَمَّعَـتْ أنْسـابَهـا ... يـومَ التفـاخـر لـم تـزنْ مِثْقـالا

وقول المتنبي:

وإذا أتَتْـكَ مـذَمَّتـي مـن نـاقِـصٍ ... فهْـيَ الشهـادةُ لـي بـأنِّـيَ كـامِـلُ

هذه النزاهة البديعية، ثم هناك نزاهة أخرى وهي الإعراض عن المنتقص كما يحكى أن ناقصاً ذمّ فاضلاً فأعرض عنه الفاضل فقال له المنتقص: «إيَّاك أعني» ، فقال الفاضل: «وعنك أعرضُ». قال الشاعر:

سكَـتُّ عـن السَّفيـهِ فظَـنَّ أنِّـي ... عييـتُ عـن الجـواب ومـا عييـتُ
إذا نطـقَ السفيـهُ فـلا تُجِبْـهُ ... فخَيْـرٌ مـن إجـابتِـهِ السُّكُـوتُ

الاطِّـراد[1]

وَذِكْـرُ الاسْـمِ فَـأَبـاً فَجَـدَّا ... دُونَ التَّكَلُّـفِ اطِّـرَاداً عُـدَّا

ذكر: مبتدأ مضاف إلى مفعوله، و(أباً) و(جدًّا) معطوفان على محل المضاف إليه، وجملة (عُدَّ) خبر المبتدأ، و(عُدَّ) مبني للمفعول، و(اطِّراداً) حال من ضمير عُدَّ. أي عُدَّ من أنواع البديع حال كونه مسمى اطِّراداً من اطَّرَدَ الماءُ إذا جرى بلا توقُّف لأن تلك الأسماء في تتابعها كالماء الجاري في اطِّراده.

فالاطِّراد ذكر اسم الممدوح أو غيره واسم أبيه واسم جد واحد له فصاعداً على ترتيب الولادة من غير تكلُّف في السَّبْكِ، كقوله:

إن يقتُلُـوكَ فقـدْ ثَلَلْـتَ عـروشَهُـم ... بعُتَيْبَـةَ بـنِ الحـارثِ بـنِ شِهـابِ

ثلَّ الله عرشَ القوم: إذا أذهب عزَّهم. وقول دريد بن الصِّـمَّةِ:

---

(١) معدوم في النسختين.

قتلَنــا بعبــدِ الله خيــرَ لِــداتِــهِ   ذُؤَابَ بْنَ أَسْماءَ بنِ زَيْدِ بنِ قارِبِ

قال عبد الملك بن مروان: لولا القافية لبلغ به آدم عليه السلام.

وكتب بعضهم في عنوان كتاب:

لــلأميــرِ المُسَيَّــبِ بــنِ زُهَيْــرِ بْـ   ــنِ عِقــالِ بــنِ شَبَّــةَ بــنِ عِقــالِ

فاتفق هذا الوزن الذي هو الخفيف فجمع بين الاطِّراد والانسجام.

ومنه قوله ﷺ: «الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم: يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم».

والأوْلَى عندي أن لا يكون مثل هذا من النثر اطِّراداً وإن صرّحوا بتسميته به إذ لا كلفة فيه.

وقولنا: من غير تكلُّف في السبك احترازاً من أن يقع الفصل بين اسمين بلفظ غير دالّ على نسب، كقولك: رأيت زيداً الفاضل بن عمر بن أبي بكر. قاله الفنري.

وكقوله:

فلها أحْمَدُ المُرَجَّى ابن يحيى بْـ   ــنِ معــاذِ بــنِ مسلــمِ بــنِ رَجــاءِ

فقد فصل بين الأسماء بلفظ (المرجى) وهذا التعريف المذكور في النظم للاطِّراد هو لابن مالك وهو المشهور.

ومنهم من يسمي ذكرَ الاسم والأب والجد مطلقاً اطِّراداً، كقول المتنبي:

وحمدانُ حمدونَ، وحمدونُ حارثٍ   وحــارثُ لقمــانَ ولقمــانُ راشِــدِ

وعرفه الحلي بأن يأتي الشاعر باسم الممدوح ولقبه وكنيته وصفته واسم أبيه وجده وقبيلته غالباً، أو ما أمكن من ذلك متوالياً في بيت واحد من غير تكلُّف ولا انقطاع منها بألفاظ أجنبية، كقول الحلي:

محمــدُ المصطفَــى الهــادي النبــي أجـ   ـلُّ المرسلين ابن عبد اللّه ذي الكرم

قال الثعالبي: أُتي باسم الممدوح وهو محمد ﷺ، ثم أعقبه بأربعة أوصاف ثم باسم أبيه وهذا منه على ما أمكنه اهـ.

تجاهل العارف (سوق المعلوم مساق غيره)[1]

تَجَاهُلُ الْعَارِفِ سَوْقُ مَا عُلِمْ مَسَاقَ غَيْرِه وَبِالغَيْرِ وُسِمْ

تجاهلُ: مبتدأ، خبره: سوق المعلوم مساقَ غيره، ومساقَ مفعول مطلق. وهذه التسمية لابن المعتز واختار السكاكي تسميته بسوق المعلوم مساق غيره، وقال: لا أحب تسميته بتجاهل العارف لوقوعه في كلام الله تعالى وسمّاه تارة بالمنصف، ومنهم من سمَّاه بالإبهام بالباء الموحدة، وسمَّاه بعضهم بالتشكيك.

وهذه التسميات يضعف بعضها في بعض الأمثلة والراجح منها سوق المعلوم مساق غيره لشموله ما لم يشمله غيره.

لِكَالْمُبَالَغَةِ وَالتَّعْيِيرِ ثُمَّ التَّدَلُّهُ مِنَ النَّظِيرِ

يعني أن المعلوم إنما يساق مساقَ غيرِه لنكتة كالمبالغة في المدح أو الذمّ. فمن الأول قول البحتري:

أَلَمْعُ برقٍ سَرَى أم ضوءُ مصباحِ أمِ ابتسامتها بالمنظر الضاحِي

قوله: بالمنظر يعني بالمكان الذي ينظر إليه وهو الوجه، والضاحي: معناه الظاهر. بالغ في مدح تبسُّمها حتى لم يفرِّق بينه وبين لمع البرق وضوء المصباح.

ومن الثاني قول زهير:

وما أدري وسوف إخالُ أدري أقومٌ آلَ حِصْنٍ أم نِساءُ

وكالتعيير أي التوبيخ كقول الفارعة بنت طريف الخارجية العنبرية:

أيا شَجَرَ الخابور ما لكَ مورقاً كأنك لم تجزع على ابن طريفِ

وقيل: اسم القائلة فاطمة ترثي أخاها الوليد الشيباني قتله يزيد بن مزيد الشيباني لما وجَّهه هارون الرشيد إليه، وقد كان الوليد رأسَ الخوارج.

وبعده:

فتًى لا يُحبُّ الزادَ إلا من التقَى ولا المالَ إلاَّ من قَناً وسُيُوف

فهي تعلم أن أخاها لم تجزع عليه الشجرُ فتجاهلت فأتت بكأنَّ الدالّ على الشك.

---

(١) معدوم في النسختين.

قال السعد: «وبهذا يعلم أن ليس يجب في كأنَّ أن تكون للتشبيه بل قد تستعمل في مقام الشك في الحكم». انتهى.

والخابور: موضع بديار بكر.

قوله: (ثم التدلُّه... إلخ) يعني أن التدلُّه وهو ذهاب العقل لأجل الحب ونحوه من نظائر المبالغة والتعيير، أي شبههما التي يتجاهل لها، كقوله:

بـالله يـا ظَـبَيـاتِ القـاعِ قلـنَ لنـا لَيْـلايَ منكُـنَّ أمْ لَيْلَـى مـن البَشَـرِ

تجاهل ليوهم أنه ذهب عقله من الحب حتى لا يدري أليلى من الظبيات أم من البشر.

ومن هذا القبيل خطاب الأطلال والمنازل والرسوم والاستفهام عنها، كقول ذي الرمة:

أمنْـزِلتَـيْ مَـيٍّ سَـلامٌ عَلَيْكُمـا هل الأزمُنُ اللائِي مضَيْنَ رَواجِعُ

وأشعرَ كافُ التمثيلِ في قوله: (لكالمبالغة) أن النكت قد تكون غير ما ذكر بل هي كثيرة كالتحقير، كما تقول: هل لكم في حيوان يقول كيت وكيت، ولا تسميه وهو مشهور. قال تعالى حكاية عن الكفَّار: ﴿هل نَدُلُّكمْ على رجلٍ ينبئكُم إذا مزقتم...﴾ الآية، كأنهم لم يعرفوا أمر النبي ﷺ إلا رجلاً ما.

وكالاستدراج كقوله تعالى: ﴿فهل عسيتم إنْ تَوَلَّيْتُمْ...﴾ الآية. قال في الإيضاح: فلو عدل عن الاستخبار المتضمِّن للتوبيخ إلى تصريح الإخبار بأنكم إذا تولَّيتم أمور الناس أفسدتم وقطعتم الأرحام لبسوا جلدَ النمرِ، ولكن إذا تأملوا في الاستخبار أنصفوا وأذعنوا اهـ.

القول بالموجب[1]

ثُـمَّ مِـنَ الْبَـدِيـعِ مَـا قَـدِ اشْتَهَـرْ بِالقَوْلِ بِالمُوجَبِ عِندَ ذِي النَّظَرْ

يعني أن من المعنوي القول بالموجَبِ بفتح الجيم ما أوجبه الكلام. ومعنى القول

(١) معدوم في النسختين.

بالموجب الاعتراف بما اقتضاه كلام الغير. وهو ضربان أشار إلى أولهما بقوله:

وُقُوعُ وَصْفٍ فِي كَلامَ قَدْ كُنِي   بِهِ عَن الَّذِي لَهُ حُكْمٌ بُنِي
فَيَثْبُتُ الْوَصْفُ لِغَيْرٍ مَا ثَبَتْ   لَهُ الَّذِي عَنْ شَارِدِ الْحُكْمِ سَكَتْ

أي هو أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء. (بُنِيَ) بالبناء للمفعول، (له حكم) أي أثبت له، (حكم) فيثبت المتكلم الساكت عن ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير أو نفيه عنه تلك الصفة لغير ذلك الشيء.

والقول بالموجب عند أهل الأصول تسليم الدليل مع بقاء النزاع، كقوله تعالى: ﴿يقولون لئِنْ رَجَعنا إلى المدينةِ﴾ إلى: ﴿وللمؤمنين﴾، فالأعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والأذل كناية عن المؤمنين، وقد أثبتوا لفريقهم حكماً وهو الإخراج فأثبت الله العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون وسكت عن الإخراج فلم يثبته لله ورسوله والمؤمنين ولم ينفه عنهم.

وأشار إلى النوع الثاني من قسمي القول بالموجَبِ لقوله:

أَوْ حَمْلُ مَا وَقَعَ لِلْغَيْرِ عَلَى   غَيْرِ مُرَادٍ إذْ لِهَذَا احْتُمِلاَ

حملُ: بالرفع معطوف على وقوع، يعني أن القسم الثاني هو حمل لفظٍ وقع في كلام الغيرِ على خلاف مرداه لأجل احتمال اللفظ لذلك الخلاف، والحمل المذكور يكون بسبب متعلق ذلك اللفظ الذي يصرف اللفظ إلى خلاف المراد منه. والمراد بمتعلقه ما له تعلق بعكس المعنى الذي أراده المتكلم لا المتعلق النحوي الذي هو المعمول، وذكر المتعلق يكون مع إعادة اللفظ أو بدونها.

الأول: كقوله في بحر الخفيف:

قلتُ ثقَّلْتُ إذا أتَيْتُ مِراراً   قال ثقَّلْتَ كاهِلِي بالأيادي

فلفظ ثقلت في كلام الغير بمعنى حملتك المشقة بكثرة تردُّدي إليك، وقد حمله على تثقيل كاهله بالنعم.

والثاني: كما في بيت بعد البيت المتقدم:

قلتُ طَوَّلْتُ قال لا بل تطوَّلْـ   ـتَ وأبرمتُ قال حَبْل وِدادِي

أي طوَّلتُ الإقامة عندكَ وأبرمتُ أي أمللت، فحمله المخاطب على أن المراد بأبرم أحكم وأتقن.

ومن الأول قول ابن دويرة المغربي في قاضٍ أودع عنده قال فزعم أنه ضاع:

إن قال قد ضاعت فصدِّقْ أنها ضاعت ولكن منك يعني لو تعي

أو قال قد وقعت فصدِّقْ أنها وقعت ولكن منه أحسنَ موقع

المناقصة(١)

مِنْهُ الْمُنَاقَصَةُ أَنْ تُرَتِّبَا أَمْراً عَلَى أَمْرَيْنِ لَنْ يَصْطَحِبا

أي المناقصة من المعنوي وقل من ذكره من البديعيين وحقيقته أن تعلِّق وجود أمر على وجود أمرين لا يجتمعان معاً في الوجود مع أن أحدهما ممكن والآخر مستحيل.

قال الثعالبي: «ويكون مراد المتكلم منهما المستحيل دون الممكن ليؤثر التعليق عدم وقوع المشروط». انتهى.

كقول الحلي:

وإنني سوفَ أسلوهُمْ إذا عدمَتْ روحي وأُحْيِيتُ بعدَ الموتِ والعَدَمِ

علق سلوه عنهم على انعدام روحه وذلك ممكن وليس ذلك مراده، وعلى إحيائه بعد الموت في الدنيا وذلك مستحيل عادة وهو المراد، فلا يصح سلوه عنهم لأن ما توقّف على المحال محال.

الطرد والعكس(٢)

وَالطَّرْدُ وَالعَكْسُ بِأَنْ يُقَرَّرا مَنْطُوقُ أَوَّلِ كَلامَيْنِ جَرَى

مَفْهُومَ مَا بَعْدُ وَمَفْهُومٌ لِذَا تَقْرِيرُهُ مَنطُوقَ ذاك أُخِذَا

يعني أن من المعنوي الطرد والعكس وهو أن يؤتى بكلامين يقرر أي يؤكد منطوق الأول مفهوم الثاني ويقرر مفهوم الثاني منطوق الأول، كقوله تعالى: ﴿**لا يعصون الله** ما

(١) مفقود في النسختين.

(٢) معدوم في النسختين.

أمرهم ويفعلون ما يؤمَرُونَ﴾ فقوله: ﴿ويفعلون ما يؤمرون﴾ مفهومه أنهم لا يعصون الله ما أمرهم وذلك هو منطوق لا يعصون الله ما أمرهم، كل منهما يؤكد الآخر.

وقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكمْ الذينَ مَلَكَتْ...﴾ إلى: ﴿ليسَ عليكم ولاَ عليهِمْ جناحٌ﴾، قال في الإيضاح: فقوله: ﴿ليس عليكم ولا عليهم جناحٌ﴾ كلام مقرر للأمر بالاستئذان في تلك الأوقات خاصة، فمنطوق الأمر بالاستئذان مقرر لمفهوم رفع الجناح وبالعكس.

وقوله: فما جازَهُ جودٌ ولا حلَّ دونَهُ... البيت[1]. وقول الموحد: لا إله إلا الله وحده لا شريك له. وقوله: ﴿قل جاءَ الحق وزَهَقَ الباطلُ﴾. انتهى المراد منه.

(مفهوم): أول البيت الثاني مفعول (يقرر)، وقوله: (مفهومٌ لذا) مبتدأ والإشارة بذا للكلام الثاني، و(تقريره): مبتدأ ثانٍ، و(منطوقَ) مفعوله، والإشارة بـ(ذاكَ) إلى الكلام الأول، وجملة (أخذ) خبر المبتدأ الثاني.

النفي بالإيجاب[2]

وَالنَّفْـيُ بِـالإِيْجَـابِ نَـفْـيُ الـذَّاتِ قَـدْ ذُكِـرَتْ بِـالنَّفْـيِ لِلصِّفَـاتِ

يعني أن من المعنوي النفي بالإيجاب وهو أن يقصد نفي ذات أي موصوف مذكور في الكلام بنفي صفة من صفاته، بأن يدل ظاهر الكلام على نفي الصفة والمراد منه نفي الموصوف أصلاً، ولا بد من قرينة خارجة عن اللفظ يفهم منها ذلك المقصود.

وقال ابن الأثير: «وما كان عارياً عن قرينة فإنه لا يفهم منه ما أراد قائله». انتهى.

كقوله تعالى: ﴿لا يسألون الناس إلْحافاً﴾ أي إلحاحاً؛ قيل: المراد نفي الصفة فقط أي يتلطّفون في السؤال ولا يلحّون، وقيل: المراد نفي السؤال من أصله فضلاً عن الإلحاف. ولعل قرينته قوله: ﴿يحسبهم الجاهلُ أغنياء من التعفُّف﴾.

ومنه: ﴿ما للظالمين من حَميمٍ ولا شفيعٍ يطاع﴾ أي ليس لهم شفيع أصلاً فضلاً عن أن يطاع. قال ابن جزي: «لأن الكفّار ليس لهم من شفيع فيهم» اهـ.

---

(١) تمام البيت: ولكن يسير الجود حيث يسير، وهو لأبي نواس وقد مرّ عند مبحث الكناية عن نسبة.

(٢) مفقود في النسختين.

ومنه قول عليّ كرّم الله وجهه في وصف مجلس رسول الله ﷺ: «لا تُنْثَى فَلَتَاتُهُ» بضم التاء وسكون النون وفتح الثاء المثلثة أي لا تذاع سقطاته بل تكتم على من وقعت منه، فظاهر اللفظ أن ثَمَّ فلتات إلا أنها لا تشاع والمراد نفي الفلتات أصلاً، والقرينة كما لابن الأثير في المثل السائر ما تقرر عند العقول من تنزُّه ذلك المجلس السامي عن فلتات تكون به.

قال ابن الأثير: ولقد مكثت زماناً أطوف على أقوال الشعراء قصد الظفر بأمثلة من الشِّعر جارية على هذا المجرى فلم أجد إلا بيتاً واحداً، وهو:

أَدْنَيْنَ جِلْبَابَ الحياءِ فلن يُرى ... لذيولهنَّ على الطريق غُبارُ

ظاهره أنهن يمشين هوناً لحيائهن فلا يظهر لذيولهن غبار على الطريق وليس مراداً، بل المراد أنهن لا يمشين على الطريق أصلاً لأنهن مخبآت. وهذا النوع من الكلام قليل الاستعمال.

قال ابن الأثير: وسبب ذلك أن الفهم يكاد يأباه ولا يقبله إلا بقرينة خارجة عن دلالة اللفظ على معناه اهـ.

الكلام الجامع(١)

مَا فِيهِ مَوْعِظَةٌ أَوْ شِكَايَهْ ... أَوْ حِكْمَةٌ لَدَى ذَوِي النّهَايَهْ

قَدْ وَسَمُوهُ بِالكَلَامِ الجَامِعِ ... وَجَا عَلَيْهِ شَاهِدٌ للشَّافِعِي

هذا النوع من المعنوي يسمى الكلامَ الجامعَ، وهو كما في الإيضاح أن يحليَ المتكلم كلامَه بموعظة أو شكاية الزمان أو الإخوان أو حكمة أي علم.

وعرَّفَهُ الثعالبي بأن يأتي الشاعر ببيت تكون جملتُه حكمةً أو موعظةً أو غيرَ ذلك من الحقائق الجارية مجرى الأمثال.

وقيدنا الحكمة بقولنا: (لدى ذوي النهاية) أي العقول الكاملة لأن غيرهم كثيراً ما تمرُّ به الحكمة وهو في غفلة عنها.

---

(١) معدوم في النسختين.

فمن الوعظ قول ابن المعتز:

تسيرُ بنا الآجالُ في كلِّ ساعةٍ ... وأيامُنا تُطْوَى وهنَّ مَراحِلُ
وما أقبحَ التفريطَ في زمَنِ الصِّبا ... فكيف به والشيب في الرأسِ شاعِلُ
تَرَحَّلْ عنِ الدُّنْيا بزادٍ من التُّقَى ... فعمركَ أيام تُعَدُّ قلائِلُ

وقول زين العابدين رضي الله تعالى عنه:

همُ في بطونِ الأرضِ بعدَ ظُهورِها ... محاسنهم فيها بَوالٍ دَواثِرُ
خلتْ دورُهُم منهمْ وأقوتْ عِراصُهُمْ ... وساقتهُمُ نحوَ المنايا المقادِرُ

إلى أن قال:

ثَوى مفرداً في لحدِهِ وتوزَّعَتْ ... مواريثَهُ أرحامُهُ والأواصِرُ
فيا عامرَ الدُّنيا ويا ساعِياً لَها ... ويا آمناً من أن تدور الدوائِرُ
عَلَى خَطَر تمسي وتصبحُ لاهِياً ... أتدري بما ذا لو عقَلْتَ تُخاطِرُ
تُخَرِّبُ ما يبقَى وتُعْمِرُ فانِياً ... فلاَ ذاكَ موْفورٌ ولا ذاكَ عامِرُ
وكيفَ يَلَذُّ العَيْشَ من هوَ مؤمنٌ ... بموقفِ عدلٍ يومَ تُبْلَى السرائِرُ
وإنَّ امرأً يسعى لدنياهُ دائماً ... ويذهل عن أخراه لا شَكَّ خاسِرُ

قال في المصباح: ولما دَنِفَ المأمون أمر أن يفرش له حِلْسٌ وجعل يتمرّغ فيه ويقول: «يا من لا يزول ملكه ارحم من قد زال ملكه» اهـ.

ومن الشكاية قول أبي العلاء في الشيب:

منكِ الصدودُ ومني بالصدودِ رِضَى ... من ذا عليَّ بهذا في هواكِ قضَى
بي منكِ ما لو غدا بالشمسِ ما طَلَعَتْ ... من الكآبة أو بالبرق ما وَمَضا
إذا الفتى ذمَّ عيشاً في شبيبَتِه ... فما يقول إذا عصر الشباب مضى
وقد تعوَّضْتُ من كلٍّ بمشبهِهِ ... فما وجدتُ لأيام الصِّبا عِوَضا

ومن الحكمة قول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى:

تعلَّمْ يا فتى والعودُ رطبٌ ... وطينُكَ لَيِّنٌ والطبعُ قابِلْ
فإنَّ الجهلَ واضعُ كلِّ عالٍ ... وإنَّ العِلْمَ رافعُ كلِّ خامِلْ
فحسبُكَ يا فَتى شَرَفاً وعِزًّا ... سكوتُ الحاضرينَ وأنت قائِلْ

وقول أبي تمام

وإذا أراد الله نشَـــرَ فضيلَــــةٍ طُـوِيَـتْ أتـاحَ لهـا لِسـانَ حَسُـودِ
لـولا اشتعـال النـار فيمـا جـاورتْ مـا كـان يُعْـرَفُ طِيبُ عَـرْفِ العـودِ

وقول الآخر:

سـأنفـق ريْعـانَ الشبيبـةِ آنفـاً على طلَبِ العلياء أو طلب الأجرِ
أليـس مـن الخسـران أن ليـاليـاً تمرُّ بلا نفعٍ وتُحسَبُ من عُمْري

وقول ابن أبي[1] شريف القيرواني:

ويـذلـك المـالَ لـلأعـراض واقيـةٌ وصونك المال يبقي العرضَ مبذولاَ

وقوله:

لا يـؤيِسَنَّـكَ مـن أمـر تَصَعُّبُـهُ فـالله قـد يعقِبُ التصعيب تسهيلاَ

قوله: (موعظة أو شكاية) نقلت فيه حركة همزة (أو) إلى تنوين (موعظةٌ) للوزن.

المراجعة[2]

وَذُو الْحِكَـايَـةِ هُـوَ الْمُـرَاجَعَـهْ ....

يعني أن المراجعة من المعنوي وهي مفاعلة بين سائل ومجيب، ولهذا سمّاه الفخر الرازي بالسؤال والجواب، وهو أن يحكي المتكلم مراجعة في القول جرت بينه وبين الغير بأوجز عبارة وأعذب لفظ.

ومن أحسنه قوله تعالى: **﴿قال فرعونُ: وما ربُّ العالمين﴾** إلى: **﴿إن كنتَ من الصَّادِقين﴾**.

ومنه قوله:

قلـتُ وأومـأت بكفِّـي إلـى صـدري مشيـراً أنـت منـي هُنـا
قلـت لقـد أَشْمَـتَّ بِـي حُسَّـدي إذ بُحْـتَ بـالسـر لهـم معلَنـا

وقول الحلي:

---

(١) هكذا في النسختين.
(٢) معدوم في النسختين.

قالوا: اصطبرْ، قلت: صبري غيرُ مُتَّبعٍ   قالوا: اسْلُهُمْ، قلتُ: وُدِّي غيرُ منصرمِ

ومُتَّبعٌ: اسم فاعل أخبر من أمَرَهُ بالصبر أن صبره لا يساعده.

الترتيب والمتابعة[1]

.... تَرْتِيبُ الأَوْصَافِ يُرَى الْمُتَابَعَهْ

يعني أن ذكر أوصاف الشيء مرتبة على ترتيبها في أصل الخِلْقَةِ حتى لا يدخل فيها وصف زائد يسمى الترتيب والمتابعة. ففي النظم اكتفاء. كقوله تعالى: **﴿هو الذي خَلَقَكُم من ترابٍ ثم من نطفَةٍ﴾** إلى: **﴿لتكونوا شيوخاً﴾**.

وقال:

هيفاء في فرعها ليلٌ على قَمَرٍ   على قضيبٍ على حِقْفٍ النقا الدَّهِسِ

إذ المراد بالقمر: الوجه، وبالقضيب: القامة، والحِقْف: الرِّدْفُ.

إرْدَافُهُ الْمَعْنَى بِأبْلَغَ اجْتَلَى   تَرَقِّياً ثُمَّ التَّدلِّي قَابِلاَ

إرداف: مبتدأ، خبره: (اجتلى)، و(ترقياً) حال من ضمير اجتلى.

وهو أن يذكر معنى ثم يتبع بما هو أبلغ منه، كقوله تعالى: **﴿هو الله الخالق البارىء المصوِّر﴾**، فمعنى الخالق: المقدر بما يوجد، والبارىء معناه: الذي برأ الخلق واخترعه، والمصوِّر معناه: خالق الصور. وقولك: فلان عالم نحرير وشجاع باسل وجواد فيّاض. وقوله تعالى: **﴿ولن ترضَى عنكَ اليَهودُ ولا النصارى﴾** أي لا يرضى من هو أقرب مودة أعني النصارى، فكيف بمن هو أبعد وهو اليهود. قاله في الإيضاح.

وقوله: **﴿لا تأخذه سِنَةٌ ولا نوم﴾**. وقوله:

سرى برقُ المَعَرَّةِ بعدَ وَهْنٍ   فباتَ بِراقَةٍ يصِفُ الكَلاَلاَ
شَجَا رَكْباً وأفراساً وإبْلاً   وزادَ فكادَ أن يشجو الرحالاَ

والمعرة: معرة النعمان بلد بالشام، وإبْلاً: بسكون الباء، وراقة: موضع، والرحال: بالحاء المهملة.

---

(١) معدوم في النسختين.

قوله: (ثم التدلي قابلا) يعني أن التدلي مقابل للترقي وضد له، نحو: الرحمٰن الرحيم، ؛ فإن معنى الرحمٰن: المنعِمُ بجلائل النِّعَم أي عِظامها، والرحيم: المنعم بدقائق النِّعَم. والسر في ذكره بعد الرحمٰن أنه لو اقتصر على الرحمٰن لاحتشم العبد أن يطلب منه الشيء اليسير، قال: يا موسى سَلْنِي حتى مِلْحِ قِدْرِكَ.

وأما قوله تعالى: ﴿لن يستنكِفَ المسيح أن يكونَ عبداً لله ولا الملائكة المقرَّبون﴾ فللترقِّي لكن ترقيه[1] لا يفيد أفضلية الملائكة خلاف ما ذهب إليه الكشاف، بل يفيد أنهم في الإتيان بخوارق العادة أقدر من عيسى أو أنهم وُجِدوا من غير أب وأم كما يدل عليه سياق الكلام. قاله في الإيضاح.

الاسـتـطـراد[2]

وَمِنْـهُ الاسْتِطْـرَادُ أَنْ تُـدْخِـلَ مِـنْ ... مَـعْنًـى لآخَـرَ مُنَـاسِبـاً يَعِـنْ

وَلاَ بِــأَوَّلٍ لِثَــانٍ تَـتَّصِـلْ ... .

أي ومن المعنوي الاستطراد وهو الانتقال من معنى إلى معنى آخر مناسب له، من غير أن يقصد بذكر الأول التوصُّل إلى ذكر الثاني.

قال في الإيضاح: مأخوذ من فعل الصائد يطارد صيداً فيلقاه آخر فيقصده.

وقولنا: من غير أن يقصد بذكر. . . إلخ، احتراز عن التخلُّص الآتي.

وقال الحلي: الاستطراد أن يكون الشاعر آخذاً في غرض من أغراض الشِّعر من غزل أو وصف أو غيره فيستطرد منه إلى ذكر غيره بنوع من أنواع البديع، ثم يعود إلى ما كان فيه، فإن لم يعد فهو خروج وأكثر ما يكون في الهجاء.

قال في الإيضاح: وهو نوعان:

الأول: ما يكون التعلُّق بعيداً بينه وبين أصل الكلام وذلك بأن يكون تابعاً للتابع، كما بين قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ وبين قوله: ﴿ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذينَ يؤمنون﴾ فإن ذكر الكفَّار تابع لذكر

(١) في «ق» لكن ترقياً.

(٢) معدوم في النسختين.

المؤمنين ومستطرد له وليس بينه وبين الكتاب مناسبة ففصل. وكذلك فصل قوله: **﴿يا بَنِي آدَمَ قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوءاتِكم وريشاً﴾** عما قبله لكون السابق سيقَ لبيان إظهار سوءة آدم وحواء وخصف الأوراق عليهما بسبب العصيان. والثاني لبيان إظهار المنَّة عليهما بما خلق من اللباس والزينة والاشتغال بالتستُّر باب عظيم من التقوى. انتهى.

قلت: وإظهار السوءة وما عطف عليه تابع للمنَّة، فالخلق[1] والتصوير وأمر الملائكة بالسجود لآدم المذكور في قوله: **﴿ولقد خلقناكم ثم صوَّرناكم...﴾** الآية. ثم قال:

والثاني: ما يكون التعلُّق قريباً، كقوله تعالى: **﴿وما يستوي البحران هذا عذب فُراتٌ سائغٌ شرابُهُ وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحماً طريًّا﴾** بعطف و(من كل تأكلون) لكونه مناسباً لأصل الكلام وهو البحران المعنِيُّ بهما الكافر والمؤمن. وكذا قوله تعالى: **﴿ووصَّينا الإنسان﴾** إلى: **﴿ولوالديك إلَيَّ المصيرُ﴾** جاء مستطرَداً من قوله: **﴿وإذ قال لقمانُ لابنه...﴾** الآية، ولما كان مناسباً لأصل الكلام وصل به. واعترض أيضاً في الاستطراد قوله: **﴿حملتْهُ أمُّـهُ وهْناً﴾** إلى: **﴿عامين﴾** بين المفسِّرِ والمفسَّر توكيداً للوصية في حقِّهم وبالوالدة خصوصاً لمشقة الحمل والرِّضاع. وفائدة الاستطراد التحريض على قبول موعظة الآباء وأنهم حقيق أن يكونوا مشكورين. انتهى ببعض تقديم وتأخير.

ومن الاستطراد قوله:

وليـلٍ كـوجـه البـرقعيـدي ظلمـة ... ويـرد معـانيـه وطـول قـرونِـه

شـربـت ونـومـي فيـه نـوم مشـرد ... كعقـد سليمـان بـن فهـر ودينـه

علـى أولـق فيـه مضـاء كـأنـه ... أبـو جـابـر فـي طيشـهِ وجنـونِـه

الافـتـنـان[2]

.... **جَمْـعُ لفنَّيْـنِ افتِنـانٌ قَـدْ نُقِـلْ**

قال الزَّبِيدِيُّ: افْتَنَّ الرجل في الكلام إذا أتى منه بفنٍّ بعد فنّ. واصطلاحاً أن يأتي المتكلم بفنَّيْنِ من فنون الكلام وأكثر كالتشبيه والحماسة والفخر والمدح والذم والتهنئة والعزاء، ويكون الفنَّانِ في فقرة واحدة أو في بيت واحد، كقوله تعالى: **﴿كل من عليها فانٍ ويبقى وجه ربك ذُو الجلالِ والإكرامِ﴾**.

---

(١) هكذا في النسخ وكأن كلاماً فيه خبر المبتدأ سقط.

(٢) معدوم في النسختين.

وقوله:

إن تُقْـدِفِـي دونِـي القِنـاعَ فـإنَّنِـي	طيِّبٌ بأخذِ الفارسِ المستلئمِ[1]

أوله تشبيب أي في النساء وآخره حماسة أي شجاعة.

ومثله:

ولقـد ذكـرتُـكِ والـرمـاحُ نـواهِـلٌ	مني وبيضُ الهندِ تقطر مـن دمِي

وقول الحلي:

ما كنتُ قبلَ ظِبا الألحاظِ قَطُّ أرَى	سيفـاً أراق دمـي إلا علـى قـدمِـي

الاشـتـقـاق[2]

**وَالاشْتِقَـاقُ هُـوَ أنْ يُنْتَـزَعـا	مِـنْ عَلَـمٍ مَعْنًـى كَمَـا قَـدْ سُمِعـا**

قوله: (كما قد سمعا) حال أي حال كون الاشتقاق مثل ما سمعت من الأنواع في كون كل من البديع المعنوي عدا المشاكلة، هذا النوع استخرجه أبو هلال العسكري وعرفه بأن يشتق، أي يؤخذ من عَلَمٍ معنى في غرض يقصده المتكلم من مدح أو هجاء أو غير ذلك، كقول الحلي:

لـم يلـقَ مَـرْحَـبُ منـه مـرحبـاً ورأى	ضدَّ اسمه عند هدم الحِصْنِ والأُطُمِ

اشتق من اسم مرحب اليهودي الترحيب، وأخبر أنه رأى ضد الترحيب وهو الضيق لقتل علي رضي الله عنه أياه في فتح خيبر. ولا يقال: مرحب العلم غير فصيح لمنعه من الصرف ضرورة فقد خالف القياس، لأنّا نقول: مخالفة القياس لا تخل بالفصاحة إذا كانت لعلة أو لمجرد الثبوت عن الواضع وهذه لعلة.

ومنه قول ابن دريد في نفطويه النحوي حين مات من نفطة:

أحـــرقَـــهُ الله بنصـــفِ اسمِـــهِ	وجعــلَ البــاقــي بكــاءً[3] علَيْــهْ

---

(١) في النسختين:

فـإن تقـدفـي دونـي القنـاع فـإنني	طيـب بـأخـذ الفـارس المتلئـم

(٢) معدوم في النسختين.

(٣) في «م» وصير الباقي صراخاً عليه.

وقول بعضهم:

حُلِقَتْ لِحْيَةُ موسى باسمِهِ ... وبهارون إذا ما قُلِبا

اشتق أي انتزع من موسى، عَلَماً، الموسى وهو اسم حديدة الحلق وأخذ من هارون إذا قلب أي قرىء من آخره النَّوْرَةُ التي تزيل الشَّعْرَ.

الاتِّفاق[1]

والاتِّفَاقُ - قُلْ - بِنَظْمِ الشَّاعِرِ ... وَاقِعَةً وَاسْماً مُطَابِقاً حَرِي

يعني أن الاتفاق من المعنوي وهو قليل الوقوع، وهو أن يتفق للمتكلم واقعة واسم مطابق لها أي مناسب، بذا عرَّفه الثعالبي، فعلى هذا لا مفهوم للشاعر في قوله: (بنظم الشاعر) المتعلق بقوله: (حري) أي حقيق الذي هو خبر المبتدأ أعني الاتفاق، وجملة (قل) اعتراض، كقول الحلي:

ومن عدا اسمُ أمِّهِ نعتاً لأمَّتِهِ ... فتلك آمنة من سائر النِّقَمِ

انتزع من آمنة أمه ﷺ الأمن والإشارة بتلك للأمة. ومنه قوله في لؤلؤ حين غزا الإفرنج الذين قصدوا الحجاز من بحر القلزم:

عدوكم لؤلؤٌ والبحر مسكَنُهُ ... والدر في البحر لا يخشى من الغِيَرِ

بكسر الغين المعجمة وفتح المثناة من تحتٍ، وفي القاموس: وغِيَرُ الدهر كعِنَبٍ أحداثه المُغِيرةُ. فالممدوح اسمه لؤلؤ، والواقعة: الموافقة له هو كونه في البحر فإن ذلك يناسب اللؤلؤ إذ أصله من البحر.

القَسَمُ[2]

وقَسَمُ الإيلاَ بِمَا تَضَمَّنَا ... مَدْحاً وَغَيْرَهُ بِلَفْظٍ حَسَنَا

الإيلاء بالمد وقصِرَ للوزن مصدر آلى بمعنى حَلَفَ، وقوله: (حسناً) هو كنصر فعل ماضٍ من الحسن ضد القبح.

---

(١) معدوم في النسختين.

(٢) معدوم في النسختين.

يعني أن القَسَمَ بالتحريك من أنواع البديع المعنوي وهو أن يقسم المتكلم بما يدل الحلف به على المدح أو غيره كالفخر والغزل والتخويف ونحو ذلك، أو يكون[1] القسَمُ بلفظ حسن لعذوبته ووضوح معناه، كقوله تعالى: ﴿**فوربِّ السماءِ والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقونَ**﴾ دل هذا القسم على عظمته تعالى لكونه رب السمٰوات والأرض.

وقوله:

أحلِــف بــالله ولــولا الــذي ... أعـرف مـن حقِّـكِ لـم أحلِـفِ

وحــقِّ يــاسيــن وطٰــهَ ومــا ... أنـزلـه الـرحمٰـن فـي الـزخـرُفِ

والمسجـدِ الأقصـى ويـوم مِنًـى ... والحجـرِ الأسـودَ والمـوقِـفِ

إنـك مـن قلبـي لفـي مـوضِـعٍ ... كسـورة الكهـفِ مـن المصحَـفِ

دل القسَمُ على أنه يحبها غاية المحبة حتى توسطت قلبَه كتوسُّط الكهف في المصحف.

وقوله تعالى: ﴿**لعمركَ إنهم لفي سكرتهم يعمهونَ**﴾ أقسم تعالى بحياة رسوله ﷺ تعظيماً لقدره وتبييناً لمكانته عنده تعالى.

ومن القسَمِ للفخر قوله:

أمـا والـذِي لا يعلـمُ الغيـبَ غيْـرُهُ ... ويحيـي العظامَ البيضِ وهْيَ رَمِيمُ

لقد كنت أجتاز القرى طاويَ الحَشا ... محــاذرةً مــن أن يقــال لئيــمُ

الاكـتـفـاء[2]

وَالاكْتِفَــا أَنْ يَكْتَفِــي ببَعْــضِ ... عَنْ بَعْضِ قَـولٍ بَـانَ دُونَ نَـقْـضِ

أي ومن المعنوي الاكتفاء وهو كما للحلي أن يأتي الشاعر ببيت من الشِّعْر قافيته متعلقة بمحذوف يدل عليه لفظ البيت.

وعرَّفَهُ ابن رشيق بأن يدل وجود الكلام على محذوفه والنظم محتمل للمذهبين لكن في الاحتمال الثاني أظهر، فعلى المذهب الثاني يكون في النظم والنثر.

---

(١) في «ق» ويكون.

(٢) معدوم في النسختين.

فمن مجيئه في النثر قوله تعالى: **﴿ولوْ أنَّ قرآناً سُيِّرتْ به الجبالُ أو قطعَتْ به الأرضُ أو كلَّم به الموتى﴾** أي لم يؤمنوا به. وقيل: تقدير الجواب: لكان هذا القرآن الذي هو غاية في التذكير.

ومنه قول عليّ رضي الله تعالى عنه في بعض وصاياه: «لا تؤخِّر التوبةَ بطول الأمل ولا تكن ممن يرجو الآخرة بغير عمل وكأنْ قَدْ. والسلام». أي وكأنْ قد حضرت الآخرة. ومثل: طٰه، وصٓ، ونحوهما من أوائل السُّوَر على بعض الوجوه.

ومنه في الشعر قول النابغة:

أَفِـدَ التَّـرَحُّـلُ غيـرَ أنَّ رِكـابَنَـا ... لَمَّـا تَـزَلْ بِـرِحـالِنـا وكـأنْ قَـدِ

أي قد زالت. وقوله:

حَسَنَـــاتُ الخــــدِّ فيــــهِ ... قــد أطــالــتْ حَسَــراتِــي

كلَّمــــا ســــاءَ فِعــــالاً ... قلـــــتُ إنَّ الحَسَنـــــاتِ

أي يذهبن السيئات. وقوله:

فلـــمْ يقـــمِ إلاَّ بمقــــدار أنْ ... قلـتُ لـه أهـلاً وسهـلاً ومَـرْ

أي مرحباً.

ولا يظهر لي عدّ الاكتفاء من المحسنات إلا ما كان منه بعض كلمة، نحو: (ومَرْ)، وأما سواه فلا لأنه إيجاز حذف فهو داخل في الحسن والبلاغة.

قوله: (بعضِ) مضاف إلى (قول) محذوف، وجملة (بان) بمعنى ظهر نعت لبعض الثاني، وقوله: (دون نقض) إشارة إلى أن تعريف الاكتفاء بما ذكر لا ينقض ولا يعترض على عدِّه مطلقاً من المحسنات.

الاتِّســاع[1]

وَالاتِّســـاعُ كَــوْنُ لَفْــظٍ مُتَّسِــعْ ... لَــدَى تَــأَوُّلٍ بقَــدْرِ مَــنْ سَمِــعْ

يعني أن الاتساع من المعنوي وهو كون اللفظ يتسع فيه التأويل على قدر فهم الناظر

(١) معدوم في النسختين.

فيه بحسب ما تحتمله ألفاظه من المعاني كما هو كثير في القرآن العزيز. ومنه قول الحلي:

بيضُ المفارق لا عابٌ يدنِّسُهُم   شُمَّ الأنوف طوال الباع والأُمَمِ

العاب: لغةٌ في العيب، والأمم جمع أمة بالضم: العامة.

يحتمل أن يريد بيض المفارق الطهارة والعفاف، كقولهم: فلان أبيض العِرض والأخلاق.

ويحتمل أنه يريد به بياض الشيب وأنهم شيوخ جرّبوا الأمور لا أغْمارٌ.

ويحتمل أن يريد انحسار الشَّعْر عن مقدم رؤوسهم لدوامهم على لبس المغافر.

ويحتمل أن يريد أحرار لا عبيد.

ومثله قول الحماسي:

بيضٌ مفارقُنا تغلي مراجلنا   نُوسي بأموالنا آثار أيدينَا

وصف أنفسهم بسبي أموال الأعداء حتى صاروا فقراء يتكففونهم فيعطونهم عند ذلك.

التفسير[1]

وَمِنْهُ تَفْسِيرُ الْخَفِي كَشْفُ العَمَى   عَمَّا مِنَ الألفَاظِ قَبْلُ انْبَهَما

يعني أن هذا النوع يسمى تفسير الخفي، ومنهم من يسميه التفسير، وسمّاه ابن مالك التبيين. وهو من مستخرجات قُدامَةَ الكاتب، وهو أن يكون في مفردات الكلام لفظ مبهم المعنى لكونه مطلقاً أو غير تام التقييد مراداً به بعض ما يتناوله فتُتْبِعه بما يكشف عنه العمى أي يفسِّره.

قال ابن مالك: وهو على ضربين: الأول: أن تبيِّن أحد ركني الإسناد بالآخر، والثاني: تبيين أحد ركني الإسناد أو غيره بالنعت ونحوه؛ كقوله تعالى: ﴿**إن الإنسانَ خلق هلُوعاً إذا مسَّهُ الشرُّ جزوعاً وإذا مسَّهُ الخيرُ منوعاً**﴾ فقد فسَّر الهلوع بقوله: ﴿**إذا مسَّه الشر جزوعاً وإذا مسَّه الخير منوعاً**﴾.

---

(١) معدوم في النسختين.

وقول ابن الرومي:

آراؤكـمْ ووجـوهكـم وسيـوفُكـمْ ‌ ‌ ‌ ‌ فـي الحـادثـات إذا دَجَـوْنَ نجـومُ
فيهـا معـالـم للهـدى ومصـابـحٌ ‌ ‌ ‌ ‌ تجلـو الـدجى والأخـريات رجـومُ

وقول الحلي:

همُ النجوم بهم تُهْدَى الأنامُ وتيجـ ‌ ‌ ‌ ‌ ـانُ الظـلام ويهمـي صيـب الـديـمِ

والأوْجَهُ عندي: قصر تفسير الخفي على الضرب الأول فلا يتعدّاه إلى الثاني، إذ الثاني إطناب لما فيه من الإيضاح بعد الإجمال فهو من المبالغة لا من توابعها.

ويدل على ما قلت لك تصريح السعد بدخوله في الإطناب.

جمع المؤتلف والمختلف[1]

وَجَمْعُ مَا اخْتَلَفَ وَالَّذِي ائْتَلَفْ ‌ ‌ ‌ ‌ قَصْدُ اسْتِوا مَنْ مُدِحَا فِيمَا اخْتَلَفْ
ثُـمَّ يَـزِيـدُ وَاحِـداً فَضْـلاً عَـرى ‌ ‌ ‌ ‌ مِنْ نَـقْصِ مَدْحِ صَاحِبٍ مَنْ قَدْ دَرَى

هذا نوع يسمى جمع المؤتلف والمختلف وهو أن يقصد المتكلم التسوية بين ممدوحين أو أكثر في معانٍ مختلفة، ثم بعد ذلك أو قبله يروم ترجيح أحدهما على الآخر فيزيده فضلاً مع خلوّ زيادة ذلك الفضل من نقص مدح الآخر.

فمَنْ في قوله: (من قد درى) فاعل (يزيد)، كقوله تعالى: **﴿ففهَّمناها سليمان وكلاًّ آتينا حكماً وعلماً﴾** مدحهما تعالى في قضية الغَنَم بقوله: **﴿وكلاًّ آتَيْنا حكماً وعلماً﴾**، وخصّ سليمانَ بفهم القضية إذ الحكم منهما ـ عليهما السلام ـ كان باجتهاد بناء على جواز الاجتهاد للأنبياء.

رُوِيَ أن داوود رجع عن حكمه لما تبيَّن له أن غيرَه أرجحُ. وقيل: كان حكمهما بوحي وعليه يكون حكم سليمان ناسخاً لحكم داوود.

وقوله: **﴿وكلاًّ آتينا حكماً وعلماً﴾** حجة لمن قال: كل مجتهد مصيب، ومن قال: المصيب واحد، وأن داود أخطأ، قال: يعني حكماً وعلماً في غير هذه النازلة. إلا أن القول بخطأ الأنبياء في اجتهادهم وينبَّهون عليه سريعاً ضعيف.

---

(١) معدوم في النسختين.

ومنه قول الحلي:

هُمُ همُ في جميع الفضل ما عَدموا ... سوى الإخاءِ ونصّ الذكر والحكم

يعني أن أصحاب النبي ﷺ كآله في جميع أنواع الفضل المختلفة، ثم رجَّحَ الآل بزيادة فضل لا تنقص فضل الصحابة وهو قوله: (سوى الإخاء) الذي هو قرابتهم من النبي ﷺ، و(نص الذكر) أعني قوله تعالى: ﴿**إنما يريد الله ليذهبَ عنكم الرجسَ**﴾، وسوى (الحكم) أي سوى نص الحكم، والحكمُ المواعظ.

جعل الثعالبي قوله: (ونص الذكر والحكم) إشارة لقوله تعالى: ﴿**واذكرنَ ما يتلى في بيوتكنَّ من آيات الله والحكمة**﴾ بناء على دخول الزوجات الطاهرات في الآل وما جعل الله بين الأزواج من المودّة قائم مقام القرابة.

تنبيه: جعل بعضهم الائتلاف والاختلاف أن تذكر معانٍ مختلفة مع معانٍ مؤتلفة. وجعله ابن مالك في مصباحه على ضربين:

الأول: ما كانت المؤتلفة فيه بمعزل عن المختلفة، كقوله:

أبى القلب أن يأتي السديرَ وأهلَهُ ... وإن قيل عيشٌ بالسدير نضيرُ

به النَّوْءُ والحمَّى وأُسْدٌ تَحُفُّهُ ... وعمرو بنُ هندٍ يعتدي ويجورُ

فمعاني البيت الثاني غير مناسبة لمعنى الأول مع أنها مختلفة في أنفسها.

والثاني: ما كانت المؤتلفة فيه داخلةً في المختلف معها، كقول عباس بن الأحنف:

وِصالكُمُ هَجْرٌ وحبكُمُ قِلًى ... وعطفكُمُ صَدٌّ وسِلمكمُ حَرْبُ

فالوصال والحب والعطف مؤتلفة، وكذا الهجر والقلى والصد وفد تداخلت.

التأسيس والتفريع[1]

وَمِنْهُ تَأْسِيسٌ وَتَفْرِيعٌ وَرَدْ ... وَاسْمَعْ لِكَشْفِهِ بِنَصٍّ مُعْتَمَدْ

قَالَ جَلالُ الدِّينِ أَنْ تُمَهِّدا ... قَاعِدَةً لأجْلِ مَا قَدْ قُصِدا

يعني أن من المعنوي ما يسمى تأسيساً وتفريعاً ولتسمع لكشف حقيقته وإيضاحها

---

(١) غير موجود في النسختين.

بدليل يعتمد عليه، وهو كما قال جلال الدين السيوطي أن تُمَهِّدَ قاعدة وتذكرها قبل ما تأتى به من الكلام بعد. فالتأسيس ذكر القاعدة والتفريع ذكر ما بعدها مفرعاً عليها، كقول أم سليم رضي الله عنها: «يا رسول الله، إن الله لا يستحيي من الحق، أي لا يأمر بالحياء فيه، هل على المرأة من غُسْل إذا هي احتلمت؟».

النـفـي[1]

وَالنَّفْيُ لِلمَوْضُوعِ نَفْيُ مَا وُضِعْ عَمَّـا لَـهُ لِغَيْـرِ مَـا لَـهُ سُمِـعْ

هذا نوع يسمى نفي الموضوع وهو نفي اللفظ عن معناه الموضوع هو له وتثبته لغير ما سمع له أي وضع له، كقوله عليه الصلاة والسلام: «ليس الغنيُّ كَثيرَ المال إنما الغنِيُّ غَنِيُّ النفس». وقوله أيضاً: «ليس الشديدُ بالصُّرَعَةِ إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب».

والصُّرَعَةُ: بضم الصاد الساقطة وفتح الراء وهو لغةً الذي يصرع الناس. نفى الصرعَةَ عن الشديد وإن كان معناه اللغوي، لأن المراد الشدة النافعة لصاحبها وتلك هي ملك النفس عند الغضب لأنه يحبس عن الإنسان من الشر ويجلب له من الخير ما لا يُقَدِّرُ قدرَه إلا الله تعالى. اللهمّ ملِّكْنا أنفسَنا ولا تسلِّطها علينا يا الله.

التـنـكـيت[2]

وَمِنْـهُ تَنْكِيـتٌ بِـذِكْـرِ مَـا انْفَـرَدْ لِنُكْتـةٍ لَـوْ لَـمْ يُجِـزْهَـا يُنْتَـقَـدْ

هذا نوع يسمى التنكيت وهو لغة الأثر في الشيء، يقال: نكت فلان في الأرض تنكيتاً فيها. واصطلاحاً ذكر الشيء دون أشياء كلها يسد مسدَّه في الذكر لأجل نكتة في ذلك الشيء، ولولا تلك النكتة التي انفرد بها لكان تخصيصه بالذكر خطأ عند أهل النقد، كقوله تعالى: ﴿وأنه هو رب الشعرى﴾ خصّ الشعرى بالذكر دون غيرها من النجوم وإن كان في النجوم أكبر منها لأن خُزاعَةَ كانت تعبدها، كأنه يقول: وهو رب معبودكم.

---

(١) معدوم في النسختين.

(٢) غير موجود فيهما.

ومنه قول الخنساء:

يُـذكّـرنـي طلـوعُ الشمـس صَخْـراً　　وأذكــره لكــل غــروب شمــس

فهي تذكره في كل وقت، لكن خصّت هذين الوقتين لأنه يُغِيرُ على الأعداء عند طلوع الشمس ويوقد النيران بالغروب لقرى الأضياف.

ومنه قول الحلي:

وآلــه شهــداء الله مــن شهــدتْ　　لقـدرهـم سـورة الأحـزابِ بـالعظـمِ

خصّ سورة الأحزاب دون غيرها من السُّوَر وإن كانت كل سورة شاهدة بتعظيم قدرهم، لأجل قوله تعالى: ﴿**إنما يريد الله ليذهبَ عنكم الرجْسَ**...﴾ الآية.

البديع اللفظي

أي الراجع إلى تحسين اللفظ بحسب الذات، وقد يستتبع بعضه تحسين المعنى أيضاً بطريق العرض.

الـجـنـاس[1]

تَشَابُهُ اللَّفْظَيْنِ فِي لَفْظٍ جِنَاسْ ....

يعني أن الجناس بكسر الجيم الذي هو أحد أنواع البديع اللفظي هو أن يتشابه اللفظان في اللفظ، أي التلفُّظ تشابهاً مخصوصاً يعرف تفاصيله بتعديد أنواعه. فالتشابه في التلفُّظ يخرج التشابه في المعنى، نحو: أسد وسبع، أو في مجرد عدد الحروف، نحو: ضرب وعلِمَ، ويسمى التجنيس والتجانس والمجانسة.

فـائـدة: قال الشريشي في شرح المقامات: انفرد أبو تمام بالتجنيس والناس له تبع، كما انفرد أبو نواس بحسن الابتداءات فلا يجارى فيها، كما انفراد ابن المعتز بجودة التشبيه، كما انفرد المتنبي بحسن التخلُّص من الغزل إلى المدح.

.... فَمِنْهُ ذُو التَّمَام مِنْ دُونَ الْتِمَاسْ

تَوَافُقُ اللَّفْظَيْنِ مِنْ دُونِ فَنَدْ فِي هيْئَةٍ نَوْعٍ وتَرْتيبٍ عَدَدْ

يعني أن من أنواع الجناس: الجناس التام وذلك أن يتّفق اللفظان في هيئات الحروف، أعني الكيفيات التي تحصل للكلمات باعتبار حركات الحروف وسكناتها، نحو: ضَرَبَ وقَتَلَ، مبنيين معاً للفاعل والمفعول على هيئة واحدة لا إن اختلفا بالبساطة والتركيب، ولا بد أن يتّفقا أيضاً في أنواع الحروف. وكل حرف من حروف الهجاء نوع بخلاف، نحو: يمرح ويفرح، ويتّفقان مع ما ذكر في عدد الحروف وترتيبها. فبالأول

(١) معدوم في النسختين.

يخرج نحو: الساق والمساق، وبالثاني يخرج نحو: الفتح والحتف.

ووجه حسن الجناس حسن الإفادة مع أن صورته صورة الإعادة.

وَذُو التَّمَــامِ حَيْــثُ فِيــهِ اتّفقــا نَــوْعــاً مُمَــاثِــلاً دَعَــا مَــنْ حَـقّقـا

يعني أن الجناس التام يسميه أهل التحقيق مماثلاً إذا اتّفقا في النوع بأن كانا اسمين أو فعلين أو حرفين إذ المماثلة الاتحاد في النوع، كما يقال: زيد وعمرو متماثلان لاتّحادهما في الإنسانية.

أما الاسمان فكقوله تعالى: **﴿ويوم تقوم الساعَة يقسِمُ المجرمونَ ما لبثوا غيرَ ساعَةٍ﴾** الساعة الأولى القيامة والثانية ساعة من ساعات الدنيا.

وقوله جلّ وعلا: **﴿تبَتْ يدا أبي لهب﴾** مع قوله: **﴿سيصلى ناراً ذاتَ لَهَبٍ﴾**. وقوله عز وجل: **﴿هل جَزاء الإحسان إلا الإحْسانُ﴾** الأول: العمل، والثاني: الثواب.

ومنه قوله في مُسَبَّغِ الرَّمَلِ:

حِــدَقُ الآجــالِ آجــالُ والهــوى للمــرء قتّــالُ

الأول جمع إجْلٍ بكسر الهمزة وسكون الجيم وهو قطيع من بقر الوحش، والثاني جمع أجل: منتهى العمر.

ومنه في الفعل قوله:

يــا إخــوتــي قــد بــانــتْ النُّجُــبُ وجــب الفــؤاد وكــان لا يجــبُ
فــارقتكــم وبقيــتُ بعــدَكُــمُ مــا هكــذا كــان الــذي يجِــبُ

البيتان من الكامل والعروض والضرب كلاهما واحد، وجَبَ القلب: خفق.

والاتحاد في الحرف كقولك: «خرجت عنك عن بغض» الأولى للمجاوزة والثانية للتعليل.

قال الشريف الغرناطي في شرح مقصورة حازم: «وهذا النوع هو أكمل أنواع التجنيس وإنما تجنّبه الفحول لأنه قلّما يفارقه التكلُّف في الغالب فتحاموه لأجل ذلك، وإنما يستحسن منه ما كان سهلاً». ومن مستحسنه قول عبد اللّه بن طاهر:

وإنّي للثغــر المخــوف لكــالــئٌ وللثغــر يجــري ظلمــه لــرشــوقُ

وَالْعَكْسُ مُسْتَوفًى ....

يعني أن عكس المماثل يسمى مستوفى وهو ما كان فيه من نوعين اسم وفعل، واسم وحرف أو فعل وحرف.

مثال الاسم والفعل قول أبي تمام:

ما مات من كَرَم الزَّمان فإنه يحيا لدى يحيى بن عبد اللّه

وقوله:

وسميته يحيى ليحيا فلم يكنْ إلى رد أمر الله فيه سبيل

والاسم والحرف قوله عليه الصلاة والسلام: «والله إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها حتى ما تجعل في في امرأتك».

وقولك: «ربَّ صائمٍ ربَّ» الأول حرف والثاني اسم جمادى الأولى.

والفعل والحرف كقولك زيد علا على الجبل.

ومن المختلف قوله:

أُواري أُواري والدموع تبينه ولم أنو إطفاء اللهيب وقد وقَدَ

فما تعذروا من بات يبكي حبيبه ومن فقد الأحباب مثلي فقدْ فَقَدْ

أواري الأول: فعل مضارع بمعنى أستر، والثاني اسم وهو اللهيب، وقوله: وقد وقد، الأول من حرفين والثاني فعل ماض، وقوله فقد فقد كذلك.

قال الشريف الغرناطي: «والتكلف يصحب هذا النوع يعني المستوفى أكثر من الأول يعني المماثل».

.... وَمَا تَرَكَّبَا أَوْ وَاحِدٌ فِيهِ دَعَوْا مُرَكَّبَا

هذا تقسيم آخر للجناس التام يعني أن الجناس التام يسمى جناس التركيب ويسمى مركباً بصيغة اسم المفعول إذا كان أحد لفظيه مفرداً والآخر مركباً من كلمتين أو كان كل منهما مركباً.

فَذُو تَشَابُهٍ إِذَا الْخَطُّ اتَّفَقْ ....

يعني أن المتجانسين جناس تركيب إذا كان خطهما متفقاً يسمى جناسهما المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط كقول النضر بن شميل:

إذَا ملــك لــم يكــن ذَا هِبَــهْ فــدعــهُ فــدولتــه ذَاهِبَــهْ

الأول بمعنى صاحب عطية، والثاني بمعنى غير باقية.

وقول الشاعر:

عــارضَــاهُ بمــا جنــى عــارضَــاهُ أو دَعــانــي أمت بمــا أودَعــانــي

. . . . وَعَكْسُهُ المَفْـرُوقُ مَا فِيهِ افْـتَـرَقْ

يعني أن المركب يسمى مفروقاً وهو ما اختلف فيه اللفظان في الخط كقوله:

وإنْ أقَــرَّ علــى رَقٍّ أنــامِلَــهُ أقــرَّ بــالــرِّقِّ كتـاب الأنـام لَـهُ

وقوله:

كلكـم قـد أخـذ الجـامَ ولا جَـامَ لَنـا ما الذي ضر مدير الجامِ لو جَاملَنَا[1]

أي عاملنا بالجميل، والأول مركب من (جام) وهو كأس من فضة ومن (لنا).

وقوله:

إلــى حتفــي سَعــى قــدمــي أرى قــدَمــي أراقَ دمــي

فَمَـا تَـرَكَّـبَ مِـنَ الكَلِمَتَيْـنْ فَصَـاعِـداً مَلْفُـوفُـهُ مِـنْ دُونِ مَيْـنْ

يعني أن المركب إن كان من كلمتين تامتين فأكثر فهو ملفوف كقوله:

عضَّنــا الــدهُــر بنــابِــهْ ليــتَ مــا حــلَّ بنَــا بِــهْ

مَـرْفُـوُّهُ مُـرَكَّـبٌ مِـنْ كَلِمَـهْ وَبَـعْـضِ كِلْمَـةٍ لَـدَى مَـنْ عَلِمَـهْ

يعني أن المركب إذا كان مركباً من كلمة وبعض كلمة يسمى مرفواً، لأنه رفي ببعض الكلمة كالثوب المرفو كقول الحريري.

والْمَكْـرُ مَهْمَـا اسْطَعْـتَ لا تـأتِـهِ لتقتنــي السُّــؤْدَدَ والْمَكْــرُمَــهْ

وقوله:

ولا تلـهُ عـن تـذكـار ذنبِـكَ وابْكِـهِ بدمعٍ يُحَاكي المزنَ حالَ مَصَابِهِ

ومَثِّـلْ لعينيـكَ الْحِمَـامَ ووقْعَـهُ وروعَـةَ ملقَـاهُ ومطعَـمَ صَـابِـهِ

---

(١) هذا بيتان من بحْر الرمل والصواب أن يكتبا هكذا:

كلكـم قـد أخـذ الجـام ولا جـام لنـا ما الذي ضرَّ مديد السجام لو جاملنا

فالثاني مركب من (صابٍ) وميم (مطعم) والصاب عصارة شجر مر، والأول مفعل من صاب المطرُ إذا نزل.

قال في العروس: «ولا نظر إلى الضمير المضاف إليه فيهما».

مَا اخْتَلَفَا فِي هَيْئَةِ الحَرْفِ فَقَطْ   يَدْعُوا مُحَرَّفاً شُيُوخُ مَنْ فَرَطْ

يعني أن شيوخ من تقدم من علماء البديع يسمون الجناس محرفاً بصيغة اسم المفعول لانحراف هيئة أحد اللفظين عن هيئة الآخر وهو أن يختلف اللفظان في هيئة الحرف فقط أي دون النوع والعدد والترتيب بأن تتخالف الحروف في الحركات والتضعيف والسكون كقولهم: «جُبَّةُ البُرْدِ جُنَّةُ البَرْدِ» فبين البُرْدِ بالضم والبَرْدِ بالفتح جناس محرف وبين جُبَّة وجُنَّة جناس لاحق.

وقولهم: الناس في عَلِيٍّ إما مُفْرِطٌ أو مُفَرِّطٌ، الإفراط مجاوزة الحد، والتفريط التقصير عن الحد الذي ينبغي الوصول إليه. والإفراط في علِيٍّ كادعاء نبوته أو ألوهيته والتفريط كقتله وقتاله وتكفيره رضي الله عنه.

والحرف المشدد في باب الجناس كالمخفف لأنه يكتب حرفاً واحداً لا حرفين، ولأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة كالحرف الواحد فلذلك عُدَّ حرفاً واحداً.

ومنه قولهم: «الْبدعة شَرَكُ الشِّرْكِ بالله تعالى» الشَّرَكُ: بالتحريك حبَالةُ الصائد.
وقوله تعالى: **﴿ولقد أرسَلْنَا فيهم منذِرينَ فانظرَ كيف كان عاقبةُ المنْذَرِينَ﴾**.

وقوله:

والحسن يظهرُ في شيئَيْنِ رَوْنَقُهُ   بيتٌ من الشِّعْرِ أوْ بيتٌ من الشَّعَرِ

وَنَاقِصٌ فِي عَدَدٍ مَعْرُوفِ   مُطَرَّفٍ مكْتَنِفٍ مَرْدُوفِ

يعني أن الجناس الناقص يعرف باختلاف عدد الحروف بأن يكون في أحد المتجانسين حرف زائد أو أكثر إذا سقط حصل الجناس التام. سمي ناقصاً لنقصان أحد اللفظين عن الآخر.

وهو: مُطَرَّفٌ ـ بتشديد الراء المفتوحة ـ وهو ما كانت الزيادة فيه بحرف في الآخر، سمي مطرفاً لوقوع الزيادة فيه في الطرف كقوله أبي تمام:

يمدون من أيدٍ عواصٍ عواصمٍ   تصول بأسيافٍ قواضٍ قواضبِ

ويسمى الناقص مكتنفاً إذا كانت الزيادة بحرف واحد في الوسط نحو: جَدِّي جَهْدي بفتح الجيم فيهما أي حظي من الدنيا إتعاب نفسي في تحصيل المكاسب.

ويسمى مردفاً ومردوفاً إن كانت الزيادة بحرف واحد في الأول كقوله تعالى: ﴿والتفَّتْ الساقُ بالساق إلى ربكَ يومئذٍ المساق﴾.

وهْـوَ مُـذَيَّـلاً مُتَـوَّجـاً بَـدَا   كَقَولِكَ السَّوْدَا شِفَا مِنْ كُلِّ دَا

يعني أن الناقص يسمى مذيلاً بتشديد الياء المفتوحة إذا كانت الزيادة بأكثر من حرف واحد في الآخر كقول الخنساء في بحر الكامل الْمُرَفَّلِ:

إنَّ البكـاءَ هـو الشفَـاء   مـن الجـوى بيـن الجـوانِـحْ

وقول حسان رضي الله عنه:

وكنـا متـى يغـزُو النبـيُّ قبيلـةً   نصـل جـانبيْـهِ بـالقَنَـا والقَنَـابـلِ

ومنه متوج وهو ما كانت الزيادة فيه بأكثر من حرف في الأول كقوله ﷺ: «الحبةُ السوداء شفاءٌ من كلِّ داءٍ».

وإنما قلت في النظم كقولك ولم تقل كقوله لمخالفته لفظ الحديث بحذف الموصوف وقصر ما حقه المد.

ومنه قوله:

أبـا العبـاس لا تحسـبْ بـأنـي   بشـيء مـن حلـى الأشعـار عـار
فلـي طبـع كسلسـال معيـن   زلال مـن ذرى الأحجـار جـار

وَإنْ يَكُـنْ نَـوْعـاً فَلَيْـسَ أكْثَـرا   مِـنْ وَاحِـدٍ . . . .

يعني أن الاختلاف بين المتجانسين إذا كان في نوع الحروف يشترط فيه ألا يكون ذلك الاختلاف بأكثر من حرف واحد وإلا بعد التشابه بينهما فينتفي التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وبرق.

فقوله (نوعاً) منصوب على الظرفية، وقوله: (أكثرا) منصوب بنزع الخافض بناء على كونه مقيساً.

. . . . **وَلاَحِقاً قَدْ ظَهَرَا**

إنْ لَمْ يَكُنْ تَقارُبٌ فِي المَخْرَجِ ....

(لاحقاً): حال من ضمير الجناس المستتر في (ظهرا)، وألف (ظهرا) للإطلاق، وجواب إن في قوله: (إن لم يكن) محذوف يدل عليه ما قبله.

يعني أن الجناس الذي وقع فيه الاختلاف بنوع الحرف يسمى لاحقاً إن لم يكن الحرفان المتختلفان متقاربْينِ في المخرج.

ياسين: «المراد من تقارب المخرج قصر المسافة بين المخرجين وإن كانا مختلفيْنِ».

ويكون في الأول كقوله تعالى: ﴿ويلٌ لكل هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ﴾. وقولك: سَعِيدٌ بَعِيدٌ. وقول الحريري: «لا أعطي زِمَامِي لمن يخفر ذِمَامِي». وقول الحلّي:

أبيت والدمع هامٍ هاملٌ يتربُ والجسمُ في إضَمٍ لحم على وَضَمٍ...

الإضَمُ: محركة الحقد والحسد والغضب.

ويكون في الوسط كقوله تعالى: ﴿وإنه على ذلكَ لَشَهِيدٌ وإنه لحب الخيرِ لَشَدِيدٌ﴾. وكَاتِبٌ كَاذِبٌ.

ويكون في الآخر نحوُ: عابِدٌ وعَابِثٌ.

اعلم أنه يشترط في اللاحق أن يتفق اللفظان في الوصف كالهَمسِ والشدة كذا نقلته من كتاب لم أتحقق عدم تصحيفه.

قال ياسين: «وسمي لاحقاً لتنزل الوصف منزلة القرب في المخرج» انتهى.

وفيما قاله نظر لمن استقرأ[1] أمثلة اللاحق.

.... وَعَكْسُهُ مُضَارِعاً عَنْهُمْ يَجِي

(عكسه): مبتدأ، خبره: (يجي)، و(مضارعاً): حال من ضمير (يجي)، والضمير في (عنهم) لأهل الفن.

يعني أن الجناس المضارع هو ما كان فيه الحرفان المختلفان متقاربي المخرج. سمي مضارعاً لمشابهة أحد الحرفين الآخر في المخرج نحو: «بيني وبين كِنّي ليل دَامِسٌ

(١) الأولى: استقرى.

وطريق طَامِسٌ». الكِنُّ بالكسر: البيت، والدامس: المظلم، والطامس: الدارس لا يتبين فيه أثر يهتدى به. وقوله:

فيا لك من حَزْمٍ وعَزمٍ طواهَما جديد البِلَى تحت الصفَا والصفائِحِ

ومثاله في الوسط: حَصَب وحَسَب.

قال السيد: الحصب ما يرمى به في النار، والحسب: ما يعد من المفاخر.

وقوله تعالى: ﴿وهم يَنْهَوْنَ عنه ويَنْأونَ عنه﴾. وقال بعضهم: البرايا أهداف البلايا.

ومثاله في الآخر قوله ﷺ: «الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة». وكَتَمَ وكَتَبَ[1]

تنبيه: جعل في المفتاح المضارع أن يختلف المتجانسان بحرف أو حرفين مع قرب المخرج ومثل له بقولهم: ما خصَّصْتنِي وإنما خَسَّسْتَنِي، أي جعلتني خسيس القدر.

قال السيد في شرح المفتاح: وقيل المضارع أن يختلفا بحرفين وتقارب المخرج معتبر في الكل؛ فالحاصل في تعريفه ثلاثة أقوال.

ثُمَّ جِناسُ القَلْبِ مَا اخْتَلَف فِي تَرْتِيبِها فِي الكُلِّ وَالبَعْضِ يَفِي

هذا جناس القلب وهو أن يختلف لفظ المتجانسين في ترتيب الحروف مع الاتفاق في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في أحد اللففظين من الحروف ما هو مؤخر في الآخر.

وقوله: (في الكل والبعض) يعني أن جناس القلب يجيء في كل الحروف فيسمى قلب كلٍّ، وذلك أن يقع الحرف الآخر من الكلمة الأولى أولاً من الثانية والذي قبله ثانياً وهكذا على الترتيب ويجيء في بعض الحروف فيسمى قلب بعض. الأول قوله: حُسامه فتح لأوليائه حتفٌ لأعدائه. قال الأحنف:

حسامك فيه للأحبَاب فتْحٌ ورمحك فيه للأعْداء حتف

ومثال الثاني: اللهم استر عوراتِنا وآمن روعاتِنا.

مَا مِنْهُ لَفْظٌ أوَّلاً يَتَّضِحُ وَآخَرٌ بِآخِرٍ مُجَنَّحُ

(ما) موصول مبتدأ، خبره: (مجنح)، و(لفظ): مبتدأ، و(منه) متعلق به والضمير

---

(١) في النسختين وكتب وكتم.

عائد إلى (ما) الواقع على جناس القلب، و(يتضح): خبره، و(أولاً): ظرف لـ (يتضح)، والجملة صلة، و(آخرٌ) بفتح الخاء منوناً للوزن، خبره: (بآخِر) بكسر الخاء والباء فيه ظرفية، والجملة معطوفة على جملة الصلة.

يعني أن الجناس المقلوب إذا كان فيه لفظ أحد المتجانسين في أول البيت واللفظ الآخر في آخره سمي مجنحاً لوقوع اللفظين كالجناحين للبيت كقوله:

لاحَ أنـــوارُ الهـــدى مِـــنْ كفـــه فـــي كـــل حَـــالِ

إذَا تَـــوَلَّيَـــا بِـــلاَ قَيْـــدٍ بَـــدَا مُـــزْدَوِجـــاً مُكَـــرَّرا مُـــرَدَّدا

يعني أن المتجانسين إذا تواليا وتلاصقا سمي ذلك الجناس مزدوِجاً بصيغة اسم الفاعل، ومكرَّرا ومردَّدا بصيغة اسم المفعول فيهما.

قوله: (بلا قيد) يعني بلا قيد بمتجانسين بل مطلقاً تاماً كان كقولهم: من طلب شيئاً وَجَدَّ وَجَدَ، وقولهم: من قرع الباب وَلَجَّ وَلَجَ. أو ناقصاً نحوُ: النبيذ بغير نَغَمٍ غَمٌّ وبغير دَسَمٍ سمٌّ. أو لاحقاً نحوُ: المؤمنون هَيِّنُونَ لَيِّنونَ. وقوله تعالى: ﴿**وجئتك من سَبَإٍ بنبَإٍ يقين**﴾.

وَالمَعْنَوِي مَا فِيهِ عَنْ شَطْرَيْهِ أَوْ شَطْـرٍ كُنِـي وَذَا كِنَـايَـةً دَعَـوْا

هذا الجناس المعنوي وهو أن لا يظهر التجنيس في اللفظ بل يكنى فيه عن شطري الجناس أي لفظيه أو عن لفظ واحد منهما ويذكر الآخر ويسمى أيضاً جناسَ الكناية.

القسم الأول ويسمى جناس الإضمار كقول ابن عبدون وقد اصطبح بخمر وترك بعضها إلى الليل فلما كان الليل صارت خَلاًّ:

ألا في سبيل اللهو كأسُ مدامةٍ أتتنا بطعمٍ عهده غير ثابتِ

حكت بنتَ بِسْطَامِ بَنِ قَيْسٍ صبيحَةً وأمستْ كجسمِ الشنفرى بعد ثابتِ

فبنت بِسْطام بن قيس اسمها الصهباء وكنى بها عن الخمر لأن الصهباء من أسماء الخمر، وقوله: وأمست كجسم... إلخ، فيه الجناس المعنوي أيضاً، لأنه يشير به إلى قول الشنفرى يرثي خاله وهو تأبط شراً الشاعر المشهور، في بحر المديد محذوف الضرب:

فــاسقنِيهَــا يــا ســوَادَ بْــنَ عمــرو   إن جسمــي بعــد خَــالــي لَخَــلُّ

أي نحيف مهزول:

وقول الحلي:

وكل لحظٍ أتى باسم ابن ذي يَزنٍ   فـي فتكـه بـالمعنـى أو أبـي هَـرِمٍ

ابن ذي يزن اسمه سْيفٌ، وأبو هرم اسمه سِنَانٌ، كأنه قال: وكل لحظ يسمى سيفاً أو سنانا. والسِّنان: الرمح، والْمُعنَّى: الأسير ويقال له العاني.

والقسم الثاني: ويسمى جناس الإشارة كقوله:

حُلِقَـتْ لحيَـةُ مـوسـى بـاسمِـهِ   وبهـــارون إذا مـــا قلبـــا

فقوله (باسمه) يشير به إلى حديدة الحلقِ، وقَلْبُ هارون: نُورَةٌ بالضم نظراً إلى رسم هارون فإنه يرسم بلا ألف. فبين موسى والموسى الجناس التام، وهارون ونُورة جناس قلب الكل. وقوله:

إنّ هٰـــارون إذا مـــا قلبـــا   يجعـــل اللحيـــة شيئـــاً عجبـــا

وقوله:

إنـــي أحبُّـــكِ حبَّـــا تضمَّنَـــهُ   سملى سميك دُكَّ الشَّاهِقُ الرَّاسِي

فدل بقوله (سَمِيُّك) على أن اسم المخاطبة سلمى فجانس بينه وبين سلمى الذي هو أحد جبلي طَيِّىء. وكذا قوله:

وتحـــت البـــراقـــع مقلـــوبُهـــا   تـــدبُّ علـــى ورد خَـــدٍّ نَـــدِي

وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْكِلْمَتَيْنِ فِي الأَصُولْ   مَـعَ تَـرَتُّـبٍ إِلـى مَـعْنَـى تَـؤُولْ

هُـــوَ صَغِيـــرُ الاشْتِقَـــاقِ يُلْحَـــقُ   مَـعْ شِبْـهِ الاشْتِقَـاقِ فِيمَـا حَقَّقُـوا

هذا نوع يسمى جناس الاشتقاق والجناس المطلق.

اعلم أن النظم بين لك أو لا حقيقة الاشتقاق الصغير الذي هو المقصود هنا ثم أخبرك أنه ملحق بالجناس لا جِنَاسٌ، وإن كانوا يسمونه جناس الاشتقاق وبعضهم جعله من الجناس. فالاشتقاق الصغير هو أن تتوافق اللفظتان في الحروف الأصول والترتيب والاتفاق في أصل المعنى المشار إليه بقولنا (إلى معنى تؤول) وبهذا القيد الأخير خرج الجناس وليس المراد الاشتقاق الكبير وهو الاتفاق في الحروف الأصول دون الترتيب كالقمر والرقم والمرق.

والاشتقاق الصغير كقوله تعالى: ﴿فأقم وجهك للدين القيم﴾ فإن «أقم» و«القيم» من قام يقوم إذا اعتدل وقوله تعالى: ﴿أزفتِ الآزفةُ﴾ وقوله: ﴿فروحٌ وريحانٌ﴾ وقوله ﷺ: «أسْلَمُ سالمهما الله، وغِفارُ غفَرَ الله لها، وعُصَيَّةُ عِصَتِ الله ورسوله»، وقوله: «الظلم ظُلماتٌ يوم القيامة».

وقول الشافعي رحمه الله تعالى حين سئل عن النبيذ: «أجْمَعَ أهل الحرمين على تحريمه».

وقول الحلي:

إنْ جئتَ سَلْعاً فَسَلْ عنْ جِيرَةِ الْعَلَمِ   واقْرِ السَّلامَ علَى عُرْبٍ بِذي سَلَمِ

قال الشريف الغرناطي: «وأكثر ما يستعمل من أنواع التجنيس هذا النوع».

قوله: (مع شبه الاشتقاق) يعني أن شبه الاشتقاق يلحق بالجناس، أفهم قولنا: (شبه) أنه ليس باشتقاق وهو أن يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف أو أكثر لكن لا يرجع إلى أصل واحد في الاشتقاق كقوله تعالى: ﴿قال إني لعملكم من القالين﴾ قال من القول والقالين من القلى أي البغض وقوله تعالى: ﴿اثَّاقَلْتُمْ إلى الأرْضِ أرَضِيتُمْ﴾.

وَحُسْنُهُ كَالسَّجْعِ أنْ لاَ يَكْثُرا   فَهْوَ كَالْمِلْحِ وَكَالْخَالِ يُرَى

يعني أن حسن الجناس والسجع مشروط بأن لا يكثرا في الكلام فهما كالملح في الطعام والخال في الوَجَنَات إذا كثر كل منهما قَبُحَ.

والذي ظهر لي أن حد الكثرة ما يحصل به استثقال السامع للكلام وكراهيته.

رد العَجزِ على الصدر(١)

وَرَدُّكَ العَجْزَ عَلَى الصَّدْرِ يُرَى   بِجَعْلِ إحْدَى الكِلْمَتَيْنِ كُرِّرا
فِي أوَّلِ الفَقْرةِ ثُمَّ الأُخْرَى   مِنَ القَرينَةِ تَكُونُ أُخْرى

هذا نوع من البديع اللفظي يسمى رد العجز على الصدر ويسمى أيضاً التصدير وهو

(١) مفقود في النسختين.

أن يجعل إحدى الكلمتين المكررتين أي المتفقتين في اللفظ والمعنى في أول الفقرة ثم يجعل الكلمة الأخرى المكررة في آخر القرينة أي الفقرة، فـ (أخرى) آخر المصراع الأول مؤنث الآخَر بفتح الخاء، وفي آخر البيت مؤنث الآخِر بكسر كقوله تعالى: ﴿وتخشى الناسَ والله أحق أن تخشاهُ﴾.

قال في عروس الأفراح: «ولا يخدش في ذلك تقدم الواو لأنه يصدق على الفعل بعده أنه في أول الفقرة وإن لم يكن أولَها» اهـ.

قال ياسين: «لا يضر في كونه في آخرها اتصال الضمير به لأنه لكونه مفعوله كأنه من تتمته اهـ.

وجه الحسن في رد العجز على الصدر والمكررين واللذين بينهما جناس الاشتقاق أنّ فيه مناسبة ودلالة بأول الكلام في آخره إذا اللفظ الواقع في الصدر يدل على اللفظ الواقع في العجز فتعلم القافية قبل الانتهاء إلى ذكرها. قاله الشريف الغرناطي في شرح مقصورة حازم.

كَــذَاكَ مَــا تَجَــانَسَــا والْتَحَقَــا وَالشِّعْـرُ مِثْـلُ النَّثْـرِ فِيمَـا سَبَقَـا

يعني أن المتجانسين واللذين التحقا بهما أعني اللذين بينهما جناس الاشتقاق وشبهه كالمكررين نحو: «سائلُ اللئيم يرجع ودمعه سائلٌ». ونحو قوله تعالى: ﴿استغفروا ربَّكُمْ إنهُ كَان غفَّاراً﴾.

قال في العروس: و«إنما جعل استغفروا في أول الفقرة وإن كان أولها قلت لأن المراد الفقرة في المحكي لا في الحكاية» اهـ.

﴿ولقد استهْزِىءَ برسلٍ من قبلِكَ فحاقَ بالذين سَخِروا منهم ما كانوا يسْتَهْزِئونَ﴾. وفي الحديث: «من مَقَتَ نفسَهُ أمنَهُ الله من مقتِهِ». ونحو قوله تعالى: ﴿قال إني لعملكمْ من القَالِينَ﴾.

و(الشعر مثلُ النثر) يعني أن رد العجُز على الصدر يكون في النظم بالمكررين والمتجانسين والملحقين إلا أنه في النظم أكثر صوراً وأشار إلى بيانها بقوله:

فَـاخْتُـمْ بِـوَاحِـدٍ وَجِـئْ بِـآخَـرِ فِـي الشَّطْـرِ الأَوَّلِ وَصَـدْرِ الآخِـرِ

يعني أنه في الشعر أن يكون أحدهما في آخر البيت واللفظ الآخر في الشطر الأول سواء كان في صدره أو في حشوه أو آخره أو في صدر المصراع الثاني فقط خلافاً لصاحب المفتاح الذي جعل منه أن يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني كقوله:

فــي علمــهِ وحلمــه وزهــده　　وعهـــده مشتهـــرٌ مشتهـــرٌ

فالأقسام على مذهب النظم ستة عشر من ضرب أربعة في أربعة.

مثال المكررَيْن قوله:

سريع إلى ابن العم يلطمُ وجْهَهُ　　وليس إلى داعي الندى بسريع

وقوله:

تمتـع مـن شمِيـمِ عَـرَارِ نَجْـدٍ　　فمـا بعـد العشيـة مـن عـرار

وقوله:

ومن كان بالبيض الكواعب مغرماً　　فما زلت بالبيض القواضب مغرمَا

وقول ابن المعتز:

يـا دائـم الصـد والتجنّـي　　دعنـي مـن الصـد أو فـدعنـي

ومثال المتجانسين قوله:

دعـانـي مـن مـلامكمـا سفـاهـا　　فـداعـي الشـوق قبلكمـا دعـانِـي

فالأول بمعنى اتركاني والثاني من الدعاء. وقوله:

وإذا البـلابـل أفصحـت بلغـاتِهَـا　　فـانـف البـلابـل بـاحتسـاء بـلابِـل

الأول جمع بُلْبُلٍ بضم الباءين طائر معروف، والثاني جمع بَلبال بالفتح وهو الحزن، والثالث جمع بُلْبُلةٍ بضم الباءين إبريق فيه الخمر. والمقصود بالتمثيل البلابل الثالث بالنسبة إلى الأول وكذا بالنسبة إلى الثاني على مذهب السكاكي.

وقوله:

فمشغـوف بـآيـات المثـانـي　　ومفتـون بـرنـات المثـانـي

أي نغَمَات أوتار المزامير التي ضم منها طاقٌ إلى طاقٍ. وقوله:

أَمَّلْتُهُـم ثـم تَـأَمَّلْتُهُـم　　فـلاح لـي أن ليـس فيهـم فَـلاحْ

يقال: أمَّل خيرَه بالتشديد والتخفيف رجاه، والتأمل التثبت في الأمر والنظر.

ومثال المتجانسين اشتقاقا قوله:

ضــرائــبُ أبــدَعْتَهَــا فــي السَّمَــاح فلسنــا نــرى لــكَ فيهــا ضــريبــا

الضرائب: جمع ضريبة وهي السجية التي ضربت للرجل وطبع عليها والضريب المَثَلُ وأصله الْمَثلُ في ضرب القداح فهما راجعان إلى أصل واحد في الاشتقاق. وقوله:

إذا المــرء لــم يحــزن عليــه لســانــه فليــس علــى شــيء ســواه بخُــزَّان

أي إذا المرء لم يحفظ لسانه على نفسه، لأنه يعود ضرره إليه لم يحفظه على غيره مما لا ضررَ له فيه.

وقوله:

فدع الوعيدَ فما وعيدُك ضائِري أطنيــنُ أجنحــةِ الــذبــابِ يضيــرُ

وقوله:

ثوى في الثَّرى من كان يحيى به الورى ويغمــر صــرف الــدهــر نــائِلُــه الغَمْــرُ

ومثال اللذين بينهما شبه الاشتقاق قوله:

ولاحَ يَلْحي إلى جَرْي العِنَانِ إلَى ملْهًـى فسُحْقـاً لـهُ مـن لائِـحٍ لاَحِ

لاح الأول: ماضي يلوحُ بمعنى ظهر، والآخَرُ اسم فاعل من لحاه يلحوه أي شتمه. أي ظهر الشيب يلوم على جري العنان إلى مكان فيه اللهو فبعداً له.

وقوله:

لو اختصرتم من الإحسانِ زرتُكُمُ البيت ....:...... إلـخ

وقوله:

ومضطلــعٍ بتلخيــص المعــانــي ومطِلــعٍ إلــى تخليــصِ عَــانِ

المعاني: جمع معنى من عنى يعني بالقول كذا: أراده فمعنى الكلام: اسم مكان أي المكان الذي عني به. والعاني: من عنا يعنو عنواً وعناء إذا صار أسيراً، والمضطلع بالشيء الناهض به، وتلخيص المعاني ـ قال الفنري ـ أختصارُ ألفاظها وتحسين عبارتها، وتخليص العاني: فكاك الأسير.

وقوله:

لعمري لقد كان الثريا مكانه   ثراء فأضحى اليومَ مثواه في الثرى

الثراء بالمد واوي: من الثروة وهي كثرة العدد والمال، والثرى: يائي.

السجع[1]

وَالسَّجْعُ قُلْ تَوَاطُؤُ الْفَاصِلَتَيْنْ   نَثْراً عَلَى حَرْفٍ أَخِيراً يَسْتَبِينْ

هذا النوع من اللفظي يسمى السجع مأخوذ من سَجْعِ الحمام أي تغريده. قوله: نثراً منصوب على الظرفية متعلق هو والجار بعده بتواطؤ، وقوله: (يستبين) أي يظهر حال من التواطؤ، و(أخيراً) ظرف معمول ليستبين.

يعني أن السجع هو توافق الفاصلتين في النثر على حرف في الآخر ويطلق السجع أيضاً على نفس الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى.

وَحَيْثُمَا تَخْتَلِفَا وَزْناً فَقَدْ   فَذَا مُطَرَّفاً لَدَيْهِمُ يُعَدْ

ضمير الاثنين في تختلفا للفاصلتين، وقد: اسم بمعنى حَسْبُ، ويُعَدُّ: بمعنى يعلم نائب الفاعل ضمير ذا، المشار به إلى السجع.

يعني أن السجع يسمى مطرفاً إذا اختلفت الفاصلتان في الوزن العروضي الذي هو أعم من الوزن التصريفي دون التقفية فلا بد من الاتفاق فيها كما تقدم في تعريف السجع. سمي مطرّفاً لاتفاق السجعتين في الحرف الأخير، كقوله تعالى: ﴿**ما لكمُ لا ترجونَ لله وقَاراً وقد خلقكمْ أطواراً**﴾ فبين وقاراً وأطواراً تخالف في الوزن دون التقفية.

الترصيع[2]

وَغَيْرُهُ التَّرْصِيعُ حَيْثُ التَّسْوِيَهْ   بَيْنَ القَرِينَتَيْنِ وَزْناً تقْفِيَهْ

يعني أن غير المطرف يسمى ترصيعاً وهو ما توافق فيه الفاصلتان في الوزن والتقفية

---

(١) معدوم في النسختين.

(٢) معدوم في النسختين.

أي التوفق على حرف واحد إذا حصل التسوية والتوافق بين جميع المتقابل من القرينتين في الوزن والتقفية. مأخوذ من ترصيع العقد وهو أن يكون في أحد جانبيه من اللآلي مثل ما في الجانب الآخر.

قاله السيد والجربي: «كقول الحريري: «فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه» فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الأولى في الوزن والتقفيه وأما لفظة (فهو) فلا يقابلها شيء من القرينة الثانية.

قال الحفيد: «الطبع الختم أو غمد السيف وغيره والأول أظهر» اهـ.

كَــذَلِــكَ الشَّــأْنُ بِــوَفْــقِ الأكْثَــرِ   مِــنَ الَّــذِي تَـقَــابَــلاَ كَمَــا دُرِي

يعني أن الشأن في توافق الأكثر من المتقابل من القرينتين في الوزن والتقفيه كتوافق الجميع منه في كون كل منهما يسمى ترصيعا كما لو جعل الآذان بدل الأسماع في قول الحريري المتقدم فالآذان غير موافقة للأسماع في التقفية لختم الآذان بالنون والأسماع بالعين ولا في الوزن بحسب لفظها الآن وإن وافقت في الأصل إذ أصلها وزن أفعال.

قال ياسين: «لأنه لا ينظر إلى الأصل في مثل ذلك. ثم قال: ويجوز أن يكتفَي بذلك أي بعدم التوافق في التقفية في عدم التوافق وإن كانت موافقة في الوزن بحسب الأصل». انتهى.

المتوازي[1]

وَالْمُـتَــوَازِي عَـكْــسُ مَــا يُـرَصَّــعُ   ....

هذا نوع من السجع يسمى المتوازي وهو أن يكون ما في إحدى القرينتين أو أكثره أو نصفه يخالف ما يقابله من الأخرى في الوزن والتقفية معاً كقوله تعالى: ﴿**فيها سررٌ مرفوعةٌ وأكوابٌ موضوعة**﴾ الاختلاف بين سرر وأكواب فيهما أو في التقفية فقط نحو: حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت.

أو في الوزن فقط؛ قال السعد: نحو» ﴿**والمرسلات عرفاً فالعاصفات عصفاً**﴾.

(١) معدوم في النسختين.

قال ياسين: «دعوى اختلاف الوزن هنا إنما يظهر لو أريد الوزن التصريفي أما إذا أريد الشعري كما تقدم عن العروس فلا اختلاف هنا في الوزن كما لا يخفى» اهـ.

ثم قال: «وفي المسائل السفرية على ما انتصبَ عرفا: الجواب إن كانت المرسلات الملائكة والعرف المعروف، فعرفاً إما مفعول لأجله وإما منصوب على نزع الخافض وهو الباء والتقدير: أقسم بالملائكة المرسلة للمعروف أي بالمعروف. وإن كانت المرسلات الأرواح أو الملائكة وعرفاً بمعنى متتابعة فانتصابها على الحال؛ والتقدير: أقسم بالأرواح أو الملائكة المرسلة المتتابعة. انتهى.

وقد لا يكون لكل كلمة من إحدى القرينتين مقابل من الأخرى نحو: ﴿**إنا أعطيناك الكوثر فصلِّ لربك وانحر**﴾.

وللسجع ثلاثة شروط: اختيار مفردات الألفاظ واختيار التأليف وكون كل واحدة من الفقرتين دالة على معنى وإلا كان تطويلاً كقول الصابي رحمه الله: «أحمد الله تعالى الذي لا تدركه الأعين بلحاظها، ولا تحده الألسن بألفاظها، ولا تلحقه العصور بمرورها، ولا تهرمه الدهور بكُرُورها، والصلاة على من لم ير للكفر أثراً إلا طَمَسَهُ ومحاهْ، ولا رسماً إلا أزاله وعفاهْ». إذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الأثر وإعفاء الرسم.

تنبيه: اعلم أن السجعة والسجع والفقرة والقرينة مترادفة وقد يطلق السجع والسجعة على الفاصلة كما تقدم وقد يطلق السجع على مجموع الفقرتين مجازا.

.... وَمَا اسْتَوَتْ قَرَائِنُهْ مُرْتَفِعُ

يعني أن المرتفع من السجع أي الأحسن منه هو الذي تساوت قرائنه في عدد الكلمات ولا يشترط التساوي في عدد الحروف كما يدل عليه كلام ابن الأثير نحو: ﴿**في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود**﴾، ﴿**فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر**﴾، وقف على قرائنه إعطاءً للوصل حكم الوقف.

يَلِي الَّذِي تَطُولُ فِيهِ الثَّانِيَهْ ....

(يلي) فاعله الموصول بعده والمفعول محذوف أي يلي ما تساوت قرائنه الذي طالت قرينته الثانية فهو بعده في الحسن نحو: ﴿**والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما**

غوى﴾ وقوله تعالى: ﴿**وقالوا اتخذَ الرحمٰن ولداً لقد جئتم شيئاً إدّاً يكاد السماوات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هداً**﴾ الأولى ثماني لفظات والثانية تسع، والإد والإدة: الداهية والأمر الفظيع.

ويشترط أن لا تطول الثانية طولاً يخرج عن الاعتدال كثيراً وإلا كان قبيحاً.

.... **فَمَـا بِـهِ ثَـالِثَـةٌ قُـلْ وَافِيَـهْ**

يعني أنه يلي القسم الثاني في الحسن السجع الذي تكون فيه القرينة الثالثة وافية أي طويلة نحو: ﴿**خذوهُ فغلُّوهُ ثم الجحيم صلُّوهُ**﴾ (خذوه) قرينة وقوله: ﴿**فغلوه**﴾ قرينة وقوله: ﴿**ثم الجحيم صلوه**﴾ قرينة.

اعلمْ أن السجعَ القصير القرائن أحسن من طويلها لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع ولأنه أوعر مسلكاً، لأن المعنى إذا صيغ بألفاظ قليلة عَسُر مواطاة السجع فيه وأحسن القصير ما كان من لفظين. ومنه ما كان على ثلاثة إلى العشرة وما زاد عليها فهو من الطويل. ومنه ما يقرب من القصير وهو ما كان من إحدى عشرة أو اثنتي عشرة وأكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى: ﴿**وإذا أذقنا الإنسانَ منا رحمةً ثم نزعناها منه إنه ليَؤُوسٌ كفور، ولئن أذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات عنِّي إنه لفرح فخور**﴾ الأولى إحدى عشرة والثانية ثلاثة عشرة.

وَلاَ تُطِـلِ الأُولَـى لِمَـجِّ الأَسْمَـاعْ ....

أي لتحذر أن تطيل القرينة الأولى كثيراً فإنه عيب فاحش وعلِل النهي عن ذلك بقوله: (لِمَجِّ الأسْمَاعِ) أي لنفورها من ذلك السجع لأن السمع قد استوفى غايته في الأولى بطولها فإذا قصرت الثانية كثيراً بقِيَ كمن يريد الانتهاء إلى غاية ويعثر دونها، لأن السمع يطلب مثل الأولى أو قريباً منها وقيدنا القِصَرَ بالكثرة احترازاً من نحو: ﴿**ألَمْ ترَ كيفَ فَعَلَ ربكَ بأصحاب الفيل ألم يجعل كيدهم في تضليل**﴾ الأولى سبعة والثانية ستة.

.... **وسَكِّنَـنْ أعْجَـازَ تِلْـكَ الأسْجَـاعْ**

يعني أنه يجب تسكين أواخر الأسجاع أي أواخر فواصل القرائن إذا كانت متحركة، لأن الغرض من السجع التشابه بين الفواصل كتشابه قوافي الشعر ولا يتم ذلك في كل فقرة إلا بالوقف على السكون كقولهم: «ما أبعد ما فاتْ وما أقرب ما هو آتْ» فلو

اعتبرت الحركة لفات السجع، لأن التاء من فاتَ مفتوح ومن آتٍ مكسور منون وذلك غير جائز في القوافي.

فَـوَاصِـلُ الـذِّكْـرِ الْحَكِيـمِ الأَطْهَـرِ　　لَمْ تُـدْعَ سَجْعاً فِي الْمَقُولِ الأَشْهَرِ

الذكر: من أسماء القرآن العزيز، والحكيم: ذو الحكمة، والأطهر: يعني الطاهر من كل عيب، والصفتان لمجرد المدح.

يعني أن ما في القرآن لا يقال فيه سجع بل فواصل، لأن السجع في الأصل هدير الحمام، ولقوله تعالى: ﴿فُصِّلَتْ آياتُـهُ﴾ ولأن القرآن صفة لله تعالى فلا يجوز تسميتها بشيء لم يأذن الشرع فيه، كما لا يجوز ذلك في حقه عز وجل وإن صح المعنى، ولأن السجع كان من شِعار الكهنة فلا يسمى ما في القرآن العظيم به.

وقد حقق البقاعي في تذكرته أنه لا يجوز إطلاق السجع على ما في القرآن واستدل بقوله ﷺ: «أسجعاً كسجع الجاهلية». واستلزم أن ما فيه لنكات معنوية كتقديم هارون على موسى في سورة طه لأنها في مقام الحث على اتخاذ الوزير فكان تقديمه أولى.

وقال الخفاجي في سر الصناعة: إنه لا مانع في الشرع أن يسمى ما في القرآن سجعاً، وقال إنه ﷺ إنما أنكر سجعاً كسجع الجاهلية لا مطلق السجع.

قال ياسين: «وليس الخفاجي ممن يرجع إليه في الشرعيات». انتهى.

لكن استدلال البقاعي بالحديث لا ينهض له حجة لأنه ﷺ ما أنكر وجود السجع، والكلام في جواز الإطلاق بعد الاتفاق على وجود المسمى في الكلام، ووجوده أحسن إلا ما كان لإبطال حق أو تحقيق باطل كسجع الجاهلية. وكذا يكره ما كان منه بتكلف ويكفي في حسنه وروده في الكتاب والسنة.

وَالسَّجْعُ فِي النَّظْمِ عَلَى رَأْيٍ ...　　......................

يعني أن السجع لا يختص بالنثر على رأي بعضهم بل يجيء في النظم كقول أبي تمام:

تَجَلَّـــى بـــهِ رشـــدِي　　وأثـــرتْ بـــه يـــدي

وفـــاض بـــه ثِمْـــدِي　　وأورى بـــه زنـــدي

تجلي: بمعنى تبين، وأثرى زيد: صار ذا ثروة وغِنًى، والثّمدُ بالكسر: الماء القليل، وأورى الزند بفتح الزاي: صار ذا ورى وهو خروج النار منه، وهو هنا عبارة عن الظفر بالمطلوب. فالبيت على أربع فقرات كل فقرة جزآن من أجزاء التفعيل.

.... فَمَا يُـدْعَـى بِتَشْطِيـرٍ عَلَـى ذَا عُلِمَـا
وَذَا بِتَسْجِيـعٍ لِكُـلِّ شَطْـرِ مَـعَ تَخَـالُـفٍ بِهَـذَا الأَمْـرِ

الإشارة بقوله: (على ذا) للرأي بعدم اختصاص السجع بالنثر يعني أنه يعلم ويجيء على هذا الرأي النوع المسمى بالتشطير وهذا التشطير صورته أن يسجع كل من شطري البيت بأن يكون كل شطر على سجعتين متفقتي الآخر مع تخالف في هذا الأمر أي السجع بأن يكون ما في الشطر الأول مخالفاً لما في الشطر الآخر كقول أبي تمام في المعتصم بالله حين فتح عمورية:

تـدبيـر معتصـمٍ بـالله منتَقِـمٍ لله مـرتغـب فـي الله مـرتقِـبِ

أي منتظر ثوابه وخائف عقابه. الشطر الأول مسجوع على الميم والثاني على الباء ومثل هذا السجع في النظم لا يسكن لإخلاله بالوزن.

التصريع(1)

تَقْفِيَّةُ الْعَـرُوضِ كَـالضَّـرْبِ دَعَـوْا إِيّـاهُ تَصْـرِيعـاً فَـخُـذْ مَـا قَـدْ رَوَوْا

انفصال (إياه) للضرورة. يعني أنه على القول بمجيء السجع في النظم يجيء نوع يسمى التصريع وهو جعل عروض البيت مقفاة تقفية الضرب والعروض بفتح العين آخر المصراع الأول من البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه.

قال الخزرجي:

وقـل آخـر الصـدر العـروض ومثلـه من العَجُز الضرب اعلم الفرق باعتنَا

قُـلْ كَـامِـلٌ مُـرْتَبِـطٌ وَمَـا نَقَـصْ مُـكَـرَّرٌ مُـعَلَّـقٌ عَيْـبٌ بِنَـصْ

يعني أن التصريع على خمسة أنواع:

(1) معدوم في النسختين.

القسم الأول: كامل وهو أن يستغل كل مصراع بنفسه في فهم معناه بمنزلة الوقف التامّ عند القراء كقوله:

أفاطمُ مَهلاً بعضَ هذا التدللِ. . . البيت.

القسم الثاني: التصريع المرتبط بأن يكون الأول غير محتاج إلى الثاني مع ارتباط الثاني بالأول بمنزلة الوقف الكافي عند القراء كقوله:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزل. . .

البيت.

القسم الثالث: التصريع الناقص بأن لا يفهم معنى الأول إلا بالثاني بمنزلة الوقف القبيح عند أهل القراءات كقول المتنبي:

مغاني الشِّعْبِ طِيبا في المغاني   بمنزلة الربيع من الزمان

الرابع: التصريع المكرر اللفظة المكررة إما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الأبرص:

فكل ذي غيبة يؤوب   وغائب الموت لا يؤوبُ

أي وهذا أحدر درجة.

وإما مختلفة المعنى لكونها مجازاً أو مشتركة كقول أبي تمام:

فتًى كان شِرباً للعفاة ومرتَعا   فأصبح للهندية البيض مرتَعَا

الشِّربُ بالكسر: الحظ من الماء.

الخامس: التصريع المعلق وهو أن يكون المصراع الأول معلقاً على صفة تذكر في أول الثاني كقوله:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي   بصبحٍ . . . . إلخ

وهذا معيب كما نص عليه ابن الأثير حيث قال: «وهذا معيب جداً».

وفهم من قولنا (تقفية العروض كالضرب) أن العروض لا ينون في التصريع إذ هو مقفى كالضرب، والضرب لا ينون.

الموازنة[1]

ذُو اللَّفْظِ مِنْه مَا دعَوْا مَوازَنَهْ تَوَافُقُ الفَاصِلَتَيْنِ فِي زِنَهْ

يعني من البديع اللفظي الموازنة وهو تساوي الفاصلتين من الفقرتين أو المصراعين في الوزن دون التقفية نحو: ﴿**ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة**﴾ فمصفوفة على الفاء ومبثوثة على الثاء مع توافق الوزن.

وقوله:

هو الشمس قدراً والملوك كواكب هو البحر جوداً والكرام جداول

وقول أبي نواس:

أقلني قد ندِمتُ من الذنوبِ وبالإقرار عذت من الجحودِ

وَهْوَ المُمَاثَلَةُ حَيْثُما اتَّحَدْ وَزْناً قَرِينَتَاهُ أَوْ جُلٌّ فَقَدْ

هذا نوع من الموازنة يسمى المماثلة إذا يكون ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثره مثل ما يقابله من القرينة الأخرى في الوزن كان مماثلاً له في التقفية أم لا؟

فالمماثلة من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع.

قوله: (فقد) بمعنى (فقط) أي أو اتحد الجل منهما فقط. مثال الجميع قول البحتري يمدح الفتح بن خاقان:

فَأَحْجَمَ لَمَّا لَمْ يجِدْ فيكَ مطْعَماً وأقدم لَمَّا لم يجد عنكَ مَهْرَبَا

والضمير في أحجم وأقدم للأسد.

ومثال الجل: ﴿**وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم**﴾.

واعلم أن السجع والموازنة بينهما المباينة على ما تقدم. وعن بعضهم بينهما عموم من وجه لصدقهما في مثل: ﴿**سرر مرفوعة وأكواب موضوعة**﴾، وصدق الموازنة فقط في مثل: ﴿**ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة**﴾، وبالعكس في مثل: ﴿**ما لكم لا ترجون لله وقاراً**﴾ أي تخافون لله عظمة وقد خلقكم أطواراً.

والسجع أخص مطلقاً عند ابن الأثير لأنه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في

---

(١) معدوم في النسختين.

الوزن والتقفية والموازنة يشترط فيها الموافقة في الوزن اتفقا تقفية أم لا كشديد وقريب.

القلب[1]

وَالقَلْبُ مِنْهُ فِي الْحُرُوفِ وَالْكَلِمْ ....

يعني أن القلب من البديع اللفظي ويكون في الحروف والكلمات.

الأول أن يكون الكلام إذا ابتدأت من حرفه الآخر إلى الحرف الأول كان الحاصل هو هذا الكلام بعينه.

والثاني أن تبتدىء بالكلمة الأخيرة وترجع القهقرى في الكلمات إلى أولها. ويكون في النثر والنظم في مجموع البيت، وفي مصراع واحد.

مثاله في النثر وفي الحروف قوله تعالى: ﴿**وربك فكبر**﴾ والواو خارجة عن ذلك، ﴿**كل في فلك**﴾. والمشدد في حكم المخفف، لأن المعتبر الحروف المكتوبة ولا يضر اختلاف الحركات ولا انقلاب المحرك ساكناً وبالعكس. والحرف الممدود في حكم المقصور ولذا تحقق القلب في «أرض خضراء» والألف الساكنة كالهمزة.

ومثاله في المصراع الواحد:

أرنا الإله هلالاً أنارا.

ومثاله في مجموع البيت:

مـــودتـــه تـــدومُ لكـــل هـــولٍ وهـــل كـــلٌّ مـــودتـــه تـــدوم

الاستفهام للإنكار والمقصود وصف الشاعر خليله من بيْن الأخلاء بالوفاء.

ومثاله في الكلمات:

عــدلــوا فمــا ظلمــت لهــم دولُ سعــدوا فمــا زالــت لهــم نعــم

بــذلــوا فيمــا شحــت لهــم شيــم رفعــوا فمــا زلــت لهــم قــدم

وقلبهما:

نعــم لهــم زالــت فمــا سعــدوا دول لهــم ظلمــت فمــا عــدلــوا

(١) معدوم في النسختين.

وهكذا في البيت الثاني ويسمى قلبَ الكلمات.

التشريع والتوشيح[1]

....	كَـذَاكَ تَشْـرِيـعٌ وَتَـوْشِيـحٌ عُلِـمْ
وَهْـوَ بِنَـا البَيْـتِ عَلَـى قَـافِيَتَيْـنْ	تَصِـحُّ كُـلٌّ مِنهُمَـا مِـنْ دُونِ مَيْـنْ

يعني أن اللقب المسمى بالتشريع والتوشيح وذي القافيتين كذلك أي كالقلب المذكور في كون كل منهما من البديع اللفظي وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى والوزن عند الوقوف على كل منهما كقول الحريري:

يـا خـاطِـبَ الـدنيَـا الـدنيـة إنَّهَـا	شَـرَكُ الـردى، وقـرارة الأكـدار
دار متى مـا أضحكت في يـومِهـا	أبكـت غـدا بغْـداً لهـا مـن دار
غـاراتهـا لا تنقضـي وأسيـرهَـا	لا يُفتـدى، بجـلائـل الأخْطَـار

فالقافية الأولى في الأبيات هي لفظ (الردى) و(غدا) و(يفتدى) وهي من ضرب الكامل الثاني المقطوع. والقافية الثانية من ضربة التام المعرى.

وكره في العروس تسميته بالتشريع قال: «لأن التشريع قد اشتهر استعماله فيما يتعلق بالشرع المعظم وكان اللائق اجتنابها» انتهى.

وقولنا (على قافيتين) أخذاً بالأقل فكذلك أكثر من قافيتين كقول الحريري:

جودي على المستهترِ الصبِّ الجري	وتعطفـي، بـوصـالـه، وتـرحَّمـي
والمبتلـى المتفكـر القلـب الشجـي	ثـم اكشفـي، عـن حـالـه، لا تظلمـي

لزوم ما لا يلزم[2]

وَمِنْـهُ قُـلْ لُـزُومُ مَـا لاَ يَلْـزَمُ	قَبْـلَ الـرَّوِي أَوْ مَـا حَكَـاهُ يُعْلَـمُ

يعني أن من البديع اللفظي النوع المسمى لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والإعنات بكسر الهمزة وسكون العين الإيقاع في العَنَتِ بالتحريك وهو المشقة وهو أن يجيء قبل حرف الروي في الشعر أو قبل شبه الروي من الفاصلة ما

(١) معدوم في النسختين.
(٢) معدوم في النسختين.

ليس بلازم في السجع لو جعلت القوافي في الفواصل أسجاعاً إذ يتم السجع بدونه كقوله تعالى: ﴿فأما اليتيم فلا تقهر، وأما السائل فلا تنهر﴾ فالراء بمنزلة حرف الروي ومجيء الهاء في الفاصلة قبلها لزوم ما لا يلزم لصحة السجع دونها نحو فلا تقهر ولا تسخر وكذا فتحُهُ الهاءَ من لزوم ما لا يلزم لتحقق السجع بدونه في نحو لا تقهر ولا تنصرْ.

ومجيئه قبل الروي نحو قول ابن جابر الأندلسي:

ولما وقفنا كي نودعَ من نَآى — ولم يبق إلا أن تُحَثَّ الركائب

بكينا وحقٌّ للمحب إذا بَكَى — عشيةَ سارت عن حماهُ الحبائبُ

وهذا النوع ما كان منه في كلام المتقدمين فهو غير مقصود وأما المتأخرين فقد قصدوا عمله وأكثروا منه حتى أن المعري عمل منه ديواناً كاملاً منفردا عن ديوانه المعروف بـ (سقط الزند).

قال في معاهد التنصيص: «ومما يلتحق بهذا النوع ما يختبر به الأدباء أفكارهم ويشحذون به قرائحهم من التزام حروف جميعها مهملة أو جميعها معجمة أو لا تنطبق معها الشفتان إلى غير ذلك» انتهى.

فقصيدة الحريري التي أولها:

أعدد لحسادك حد السلاح — وأورد الآمال ورد السماح

كلها مهملة. وقوله:

شغفتني بجفن ظبي غَضِيضٍ — غنج يقتضي تبيض جفني

حروفه كلها معجمة.

وقال الخطيري في مجزو الرجز:

ها أناذا عاري الجسدْ — أسهرني الذي وقَدْ

آهٍ لعينٍ نظرتْ — إلى غَزَال ذي غَيَدْ

أرَيْتَنِي يا ناظري — صيدَ الغزال للأسدْ

أن الضنى لهجرِهِ — يا عاذلي هد الحسَدْ

حروف هذه الأبيات كلها لا تنطبق فيها الشفتان.

ومما يلتحق بالالتزام النوع المسمى بالتوزيع وهو أن يورد حرف في كل كلمة من

كلمات البيت أو النثر أو الجل من ذلك بشرط سلاسه الألفاظ أي سهولتها بأن تخلو من التكلف كقوله تعالى: ﴿**لا يغادر صغيرة ولا كبيرة**﴾ وذلك الراء. وقوله سبحانه: ﴿**كي نسبحك كثيراً ونذكرك كثير إنك بنا بصيراً**﴾ فالكاف ملتزمة في جميع الكلمات سوى الفاصلة.

ومنه قول الحلي:

محمد المصطفى المختار من ختمتْ ... بمجده مرسلو الرحمٰن للأمم

ومنه ما يفعله الفزازي من التزامه أن يكون حرف الروي هو الذي بدأ به البيت كالهمز في قوله:

أحق عباد الله بالمجد والعلا ... نبي له أعلى الجنان مُبوَّأُ

ومنه صنيع ولي الله أبي حفص عُمَر بن الفارض بضم العين وفتح الميم وهو نظمه قصيدة على حروف المعجم كل بيت منها في الغالب من عشر كلمات وفي أول كلمة ذلك الحرف ومطلعها:

إذا البارق النجدي أهدي ابتسامها ... أهيم إلى البرق الشآمي أشامها

بدا باسم بالخيف بث بلوعة ... بدت بفؤادي بارحت بسامَها

تنبيه: قولنا (قبل الروي أو ما حكاه) قال السعد: «الظاهر أن لزوم ما لا يلزم إنما يطلق على ما يكون في القافية أو الفاصلة» انتهى.

ويحتمل أن يراد بذلك أعم فإن جميع ما في البيت إلى حرف الروي يصدق عليه أنه قبل حرف الروي، وكذلك ما في معناه من الفاصلة. فيكون منه قول الحريري: «ما اشتار العسل، من اختار الكسل» فكما لزم في الفاصلتين السين التزم التاء في اختار واشتار بمعنى اجتنى ولكن نص في الإيضاح على وجوبه في الأعجاز.

الفرائد[١]

مَـا لاَ يَقُـومُ غَيْـرُهـا مَقَـامَهَـا ... فَـرَائِـدٌ تَـعْصِـي لِمَـنْ قَـدْ سَـامَهَـا

الفرائد من البديع اللفظي أن يجيء المتكلم بكلمة لا يقوم غيرها مما هو مرادف لها

---

(١) معدوم في النسختين.

في المعنى مقامها في الحسن فلا تطيع من سام أي أراد إبدالها بكلمة تساويها في الحسن عند ذائق خمر البلاغة، كالرفث في قوله تعالى: ﴿**أحل لكم ليلة الصيام الرفثُ**﴾ لا يساويها فيها الجماع أو الوقاع أو الإفضاء إلى غير ذلك. وهكذا كل كلمة في القرآن لا يساويها مرادفها مما ليس فيه وذلك معلوم ضرورة من إعجازه.

الإبـــداع(١)

مَجِــيءُ كــلِّ كِلْمَــةٍ بِــأَبْـدَعِ　　　الإِبْدَاعُ نَحْوَ قِيلَ يَا أَرْضُ إِبْلَعِي

يعني أن من البديع الإبداع بالموحدة، وفُسرَ بأن تجيء كل كلمة من الكلام بأبدع، أي بنوع بليغ، ومنهم من يفسره بأن تكثر أنواع البديع في الكلام كقوله تعالى: ﴿**وقيلَ يا أرضُ**﴾ إلى ﴿**الظالمين**﴾ ففيه المطابقة بين السماء والأرض. والمجاز في: يا سماء، إذ المراد المطر، والاستعارة في قضاء الأمر عن هلاك الهالكين ونجاة الناجين، والإرداف في استوت عبر به عن رديفه وهو جلس. قاله الثعالبي. وفيه التعليل لأن ﴿**غيض الماء**﴾ علة الاستواء، وفيه الاحتراس في قوله: ﴿**بعداً للقوم الظالمين**﴾، وقال الماء ولم يقل ماء الطوفان للاختصار.

وَحُسْـنُ ذِي اللَّفْـظِ بِشَـرْطِ أَنْ تَـرِدْ　　　الأَلفـاظُ فِيـهِ تَبَـعَ الْمَعْنَـى عُهِـدْ

حسنُ: مبتدأ خبره جملة عُهِد، وقوله بشرط متعلق بعُهِدَ، وقوله تَبَعَ بالتحريك حال من الألفاظ يعني أن شرط الحسن في المحسنات اللفطية أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني لا أن تكون المعاني توابع للألفاظ، لأن المعاني إذا تركت على سجيتها طلبت لنفسها ألفاظاً تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى معاً. وإن كانت الألفاظ متكلفاً بها وجعلت المعاني تابعة لها كانت كظاهر مموهٍ على باطن مشوَّهٍ وغمر من ذهب على نصل من خشب. فاجتنب ما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بإيراد شيء من المحسنات البديعية فيعتنون بجمع عدة منها ويجعلون الكلام كأنه غير مسوق لإفادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالة وركاكة المعاني.

---

(١) معدوم فيها.

خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها

أي هذه خاتمة لعلم البديع وضمير بها للسرقات والذي يتصل بها مثل الاقتباس والتضمين والحل والعقد والابتداء والتخلص والانتهاء.

فَالشَّاعِرانِ حَيْثُما يتَّفِقَا فِي غَرَضٍ عَمَّ فَكُلٌّ يُنْتَقَى

يعني أن اتفاق الشاعرين إذا كان في غرض أي معنى عام يشترك كل الشعراء في معرفته كالوصف بالشجاعة والسخاء والبلادة وأضدادها فكل من ذينك القائلين يُنتَقَى أي يُسلَّم كلامه من العيب فلا يعد سرقة ولا أخذاً ولا استعانة لتقرر ذلك الغرض العام في عقول جميع الناس.

فلا يقال مثلاً إن هذا الشاعر أخذ الوصف بالشجاعة من ذلك الشاعر إذ لا يحتاج أحد أن يأخذه من أحد وسواء كان ذلك الاتفاق في غير وجه الدلالة كما تقدم أو في وجهها وهو التشبيه والمجاز والكناية كما في تشبيه العطاء بالبحر أو بالسحاب وكالتكني عن الجود بالبشاشة عند ورود العفاة وعن البخل بالعبوس مع كثرة المال.

ومفهوم قولنا (فالشاعران) أن أخذ الناثر من الناظم لا يعد أخذاً ولا سرقة بحال من الأحوال كما صرح به في المثل السائر. وكذلك أخذ الناظم من الناثر بل هما الحل والعقد كما يأتي إن شاء الله.

وَغَيْرُهُ أَجَازَ فِيهِ الادِّعَا لِلزَّيْدِ وَالنَّقْصِ جَمِيعُ مَنْ وَعَى

يعني أن غير اتفاق الشاعرين في معنى خاص من وجه الدلالة وغيره أجاز جميع من حفظ بأن السرقات الشعرية أن يدعى فيها السبق بأن يحكم بين الشاعرين بالتفاضل فيه وأن يدعى فيه أيضاً الزيادة بأن يحكم بأن الثاني زاد على الأول أو نقص عنه.

قال ابن الأثير في المثل السائر: «وإنما يطلق اسم السرقة في معنى مخصوص كقول أبي تمام:

لا تنكروا ضربي له من دونَه مثلاً شروداً في الندى والباس
فالله قد ضَرَبَ الأقَلَّ لِنُورِهِ مَثَلاً من الْمِشْكَاةِ والنِّبْراسِ

فإن هذا المعنى مخصوص ابتدعه أبو تمام لما أنشد أحمدُ بن المعْتصِمَ قولَهُ:

إقدامُ عمْرٍو في سَمَاحَةِ حَاتِمٍ في حِلمِ أحْنَفَ في ذَكَاءِ إياسِ

فقال الكندي وأي فخر في تشبيه ابن أمير المؤمنين بأجلاف العرب؟ فأنشد أبو تمام البيتين معتذراً عن تشبيهه بهم. وهذا معنى تشهد الحال أنه ابتدعه فمن أتى بعده بهذا المعنى أو بجزء منه فإنه يكون سارقاً له. انتهى ببعض اختصار.

وهذا المعنى الخاص ضربان: خاصي في نفسه لا يُنَال إلا بفكر، وعاميٌّ تُصُرِّفَ فيه بما أخرجه عن الابتذال إلى الغرابة.

وَظَاهِرُ السِّرْقَةِ أخْذُ المَعْنَى أَجْمَعِهِ وذَاكَ الأخْذُ عَنَا
إمَّا بِدُونِ اللَّفْظِ أَوْ بِاللَّفْظِ أَوْ بَعْضِهِ كَمَا رَوَى ذُو الْحِفْظِ

إذا تقرر ما رأيت فالأخذ والسرقة نوعان: خفي وسيأتي وظاهر فالظاهر أخذ المعنى كله إما بدون اللفظ أو مع اللفظ كله أو مع بعض اللفظ ولا بد من قصد الثاني للمعنى الأول وإلا كان توارداً كما يأتي.

فَمَا بِكُلِّهِ وَنَظْمِهِ بَقِي سَرِقَةٌ لِلذَّمِّ فِيهِ أطْلِقِ
وَذَا بِالانْتِحَالِ وَالنَّسْخِ دَعَوْا وَمِثْلُهُ الرَّدِيفُ فَاقْفُ مَا قَفَوْا

يعني أن ما جاء في أخذ المعنى ملتبساً بأخذ اللفظ الأول كله أو أكثره من غير زيادة ولا نقصان في المعنى فهو سرقة مذمومة على كل حال ويسمى الأخذ مُصَالَتَةً ونَسْخاً وانتِحَالاً.

سمي نسخاً، لأنه نَقَلَ الكلام إلى نفسه، من: نسخت الكتاب أي نقلت ما فيه إلى كتاب آخر. وسمي انتحالاً من انتحل فلان شعر غيره إذا ادعاه لنفسه.

فقد حُكِيَ أن عبدَ الله بنَ الزَّبِيرِ كأمير من أسد بن خزيمة وابن عبد اللّه المذكور بضم الزاي دخل على معاوية رضي الله عنه فأنشده:

إذا أنت لم تنصِف أخاكَ وجدْتَهُ على طَرَفِ الهجران إن كان يعقِلُ

ويـركـب حـدَّ السيـفِ مـن أن تضيمَـهُ إذا لـم يكن عن شفرة السيف مَزْحَلُ

بالزاي المعجمة والحاء المهملة مصدر زحل عن مكانه أي تباعد والمعنى أنه لا يبالى أن يركَب من الأمور ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة أن تظلمه إذا لم يكن عن حد السيف مَبْعَدٌ. فقال له معاوية لما أنشده البيتين: لقد شَعُرْتَ بعدي، بضم العين أي صرت شاعراً، فلم يخرج عبد اللَّه حتى دخل معن بن أوس المزني فأنشد البيتين فقال معاوية لعبد الله ألم تخبر أنهما لك؟ فقال هو أخي من الرضاعة فأنا أحق بشعره.

والسرقة عندهم مذمومة، قال الحريري: «واستراق عقد الشعر أقطع من سرقة البيضاء والصفراء وغيرتهم على بنات الأفكار كغيرتهم على البنات الأبكار».

وأول من ذم ذلك طرفُه بقوله:

ولا أغيـر علـى الأشعـار أسـرقهَـا عنها غنيت وشرُّ الناس من سَرَقَا

قوله: (ونظمه بقي) المراد بالنظم كيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفرادت.
قوله: (ومثله الرديف) يعني.. أن.. في معنى ما لم يغير فيه النظم مع أخذ اللفظ كله أن تبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما يراد بها. ووجه الشبه كون كل سرقة مذمومة تسمى نسخاً وانتحالاً كما يقال في قول الحطيئة:

دع المكـارم لا تـرحـلْ لِبُغْيَتِهَـا واقعُد فإنك أنت الطاعمُ الكاسي
ذر الْمَـآثِـرَ لا تـذهَـبْ لمطلبهَـا واجلس فإنك أنت الآكل اللابسْ

وكما قال امرؤ القيس:

وقـوفـاً بهـا صحبـي علـيَّ مطيَّهُـمْ يقـولـون لا تهلَـكْ أسـى وتَجمَّـلِ

وأورده طرفة لكنه أقام تجلد مقام تجمل.

قال الفنري: «وقوفاً جمع واقف من الوقف أي الحبس لا من الوقف بمعنى اللبث، لأنه لازم والمذكور في البيت متعدٍّ مفعوله (مطيَّهم) وانتصابه على الحال من فاعل نبك» انتهى.

قال السعد: وقريب من هذا أن يبدل بالألفاظ ما يضاهيها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان:

بيضُ الوجوهِ كريمةٌ أحسابُهُمْ   شمُّ الأنوف من الطراز الأول

سودُ الوجوه لئيمة أحسابُهُمْ   فُطْسُ الأنوفِ من الطراز الآخر

الإغارة والمسخ(١)

وَأَخْذُ كُلِّ اللَّفْظِ مَعْ تَغَيُّرِ   أَوْ بَعْضِهِ إِغَارَةً مَسْخاً دُرِي

أخذ: مبتدأ، خبره دُرِي، وإغارةً: مفعول ثان لدُرِيَ، ومسخاً: معطوف على إغارةً والعاطف محذوف، وضمير بعضه اللفظ.

يعني أن أخذ اللفظ كله مع تغيير لنظم ذلك اللفظ أو أخذ بعض اللفظ سواء كان مع تغيير أم لا ـ كما هو ظاهر كلام التلخيص والسعد ـ يسمى إغارة ومسخاً. مأخوذ من الإغارة اللغوية وهي نهب المال. والمسخ لغة تحويل الصورة إلى أقبح منها كتحويل الآدميين قردةً وخنازير. وهذه التسمية لا تناسب حيث تساويا أو كان الثاني أفضل. والمسخ المذكور ثلاثة أقسام: لأن الثاني إما أن يكون أبلغ من الأول أو دونه أم مثله. وأشار إلى أولها بقوله:

وَالْمَدْحُ للثَّانِي إِذَا فَازَ خُذَا   ....

يعني فلتمدح الثاني ولتقبله، لأنه كذلك عند البلغاء إذا فاز الثاني على الأول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الأول كحسن السبك أو الاختصار أو الإيضاح أو زيادة معنى أو نوع من أنواع البديع يسمى حسن الاتِّباع. كقول بشار بن برد:

من راقبَ الناسَ لم يظفَرْ بحاجتِهِ   وفاز بالطيبات الفاتك اللهِجُ

راقب بمعنى حاذر، والفاتك: الجريء، واللهج بالشيء: الوَلوعُ به.

أخذه راويته سَلْمٌ الخاسِرُ مولى آل أبي بكر الصديق رضي الله عنه من شعراء الدولة العباسية فقال في مخلع البسيط:

من راقبَ الناسَ مات غمًّا   وفاز باللذة الجسُورُ

أي الشديد الجرأة. فبيت سَلْمٍ أخصرُ لفظاً لأنه ينقص بلفظتين وأجود سبكاً.

(١) معدوم في النسختين.

يحكى أن بشاراً لما سمعه قال: ذهب والله بيتي فهو أحق به وأعذب. وَالله لا أكلت ولا شربت اليوم. وحلف لا يدخل عليه ولا ينفعه ما دام حياً. ثم اجتمع معه يوماً فقال له: يا فاسق تجيء إلى معنى سهرت له عيني وتعب فيه فكري وسبقت الناس إليه فتسرقه ثم تختصره لتزري علي؟ وهو يحلف أن لا يعود، وبشار يضربه.

سمي سَلْمٌ الخاسرَ، لأنه باع مصحفاً ورثه واشترى به عودا يضربه. أو لخسرانه في تجارته لأنه ورث من أبيه مائة ألف درهم فأنفقها في تعلم الأدب وبقي لا شيء عنده فلقبه جيرانه سلماً الخاسرَ، وقالوا أنفق مَالَه فيما لا ينفعه. فمدح الرشيد فأمر له بمائة ألف درهم فجاء بها إلى جيرانه فقال لهم هذه المائة التي أنفقتها وربحت الأدب فأنا سلم الرابح.

وكقول الآخر:

خلقنا لهم في كل عين وحاجب   بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا

السمرُ: جمع أسمر من السمرة وهي لون. وقول ابن نباتة:

خلقنا بأطراف القنا في ظهورهم   عيوناً لها وقع السيوف حواجب

فهذا أبلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الإشارة إلى انهزامهم حيث أوقع الطعن والضرب على ظهورهم.

ومثال ما زاد نوعاً من أنواع البديع قول المتنبي:

واستكبر الأخبار قبل لقائه   .فلما التقينا صغَّرَ الخَبَرَ الْخُبْرُ

أخذه من قول أبي تمام:

كانت مساءلة الركبان تخبرنا   عن أحمد بن سعيد أحسنَ الخبَرِ

حتى التقينا فلا والله ما سمعت   أذني بأحسن مما قد رأى بصري

فقول المتنبي أوجز مع ما فيه من الطباق والجناس.

. . . .   وَذَمُّـهُ بِالْعَكْسِ ذَمٌّ يُحْتَذَى

يعني أن ذم المسخ بسبب عكس ما تقدم وهو أن يكون الثاني دون الأول مسلوك ومتبع لا محالة منه وهذا يناسب معنى المسخ كقول أبي تمام:

هيهات لا يأتي الزمان بمثلهِ   إن الزمان بمثله لبخيلُ

أخذه المتنبي فقال:

أعدى الزمانَ سخاؤُهُ فسَخَا به   ولقد يكون به الزمان بخيلاً

فالمصراع الثاني مأخوذ من مصراع أبي تمام الثاني، ومصراع أبي تمام أجود سَبْكاً لاستغنائه عن تأويل المضارع بالماضي، لأن قول المتنبي (لقد يكون) بالمضارع لم يصب مَحَزًّا لحمله المضارع على الماضي، والمراد لقد كان. والمضي في مصراع أبي تمام مستفاد من الجملة الاسمية الدالة على الثبوت والدوام الشامل للماضي.

واختلف في معنى (بخل الزمان) في مصراع المتنبي هل هو بخله بإهلاكه أو بإيجاده أو بإيصاله إلى الشاعر. وفي مصراع أبي تمام معناه بخله بإيجادَ مِثْلِ الْمَرْثِيِّ؟

قال في المطول: «ولو اشْتُرِطَ في الأخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت كما سبق إلى بعض الأوهام لما كان مأخوذاً منه على واحد من التفاسير لأن أبا تمام قد علق البخل بمثله صريحاً». انتهى.

يعني والمتنبي على بخل الزمان بنفس الممدوح ولا يخفى ما في ذلك من التغاير.

وَفِي الْمُسَاوَاةِ مِنَ الذَّمِّ سَلِمْ   ....

يعني أن الثاني يسلم من الذم والفضل للأول لمزية الابتداء إذا كان الثاني مثل الأول في البلاغة وجودة السبك وغير ذلك من الفوائد قال[1]:

وهْوَ بسبْقٍ حائزٌ تفضيلاَ   مُستوجبٌ ثنائيَ الجَمِيلاَ

وذلك كقول أبي تمام:

لو حَارَ مُرْتَادُ المنيَّةِ لم يجدْ   إلا الفراق على النفوس دليلا

دليلا: مفعول أول ليجد والفراق مفعول ثان، والإضافة في مرتاد المنية بيانية أي لو تحيرت المنية الطالبة لإهلاك النفوس ولم يمكنها التوصل إليها لم تجد دليلاً لها على ذلك إلا فراق الأحباب. أخذه المتنبي فقال:

لولا مفارقة الأحباب ما وجَدت   لها المنايا إلى أرواحنا سُبُلاَ

---

(١) يعني ابن مالك والبيت من ألفيته في النحو.

الضمير في لها للمنايا وهو في الأصل صفة لسبلاً فلما قدم صار حالاً، وقيل إنه جَمْعُ لَهَا. كحصاة وهو فاعل وجدت مضاف للمنايا والمراد بها الأفواه عبر عنها بها للمجاورة فقد أخذ المعنى كله من بعض الألفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الأرواح. ومحل سلامة هذا النوع إذا لم يدل دليل على السرقة باتفاق الوزن والقافية.

وإلاّ ذُمَّ كقوله أبي تمام:

مُقيمُ الظنِّ عِندَكَ والأمَاني ... وإن قَلَّتْ رِكابِي في البلادِ
ولا سَافرتُ في الآفَاقِ إلاَّ ... ومن جَدْوَاكَ راحِلتِي وزَادي

أخذه المتنبي فقال:

وإني عنك بعد غدٍ لَغَادِ ... وقلبي عن فِناءِكَ غيرُ غَادِ
محبك حيثما اتجهت ركابي ... وضيفك حيث كنت من البلاد

الإلمام والسلخ[1]

.... وَسَمِّ إلْماماً وَسَلْخاً مَا عُلِمْ
مِنْ أَخْذِكَ الْمَعْنَى فَحَسْبُ وَيُرَى ... فِيهِ الَّذِي فِي المَسْخِ آنفا جَرى

يعني أن أخذ المعنى دون شيء من اللفظ أو مع يسير من اللفظ يسمى إلماماً وسلخاً. أصل الإلمام النزول بالمنزل ثم أطلِقَ على مطلق القصد. ووجه المناسبة هنا أنه إذا أخذ المعنى فقد قصده وكأنه نزل به. قاله ياسين.

والسلخ: كشط الجلد مثلاً واللفظ للمعنى بمعنى الجلد فكأنه كَشَطَ من المعنى جِلداً وألبسه آخَرَ.

وفيه الأقسام الثلاثة التي ذكرت قبل في المسخ:

الأول: وهو أن يكون الثاني أفضل لاختصاصه بمزيه مقبولة كقول أبي تمام:

هو الصُّنْعُ إنْ يَعْجَلْ فَخَيْرٌ وَإنْ يَرِثْ ... فَلَلرَّيْثُ في بعض المواضِعِ أنفَعُ

(١) معدوم في النسختين.

أخَذَه المتنبي فقال:

ومــن الخيــر بــطء سَيْبِــكَ عنــي　　　أسرع السحب في المسير الْجَهَامُ

البيت الخفيف. والبُطْءُ: بضم فسكون، والسَّيْبُ بالفتح: العطاء، والجَهَامُ بالفتح: السحاب الذي لا ماء فيه أو قد هَرَاقَ ماؤهُ، والمراد هنا الأول. فالبيت الثاني أبلغ لما فيه من زيادة بيان المقصود.

قال في المثل السائر: «وذلك أن يؤخذ المعنى فيضرب له مثال يوضحه وهذا من أحسن الاتّباع لا سرقة فيه ومنه قول أبي تمام:

قــد قلصــت شفتــاه مــن حفيظتــه　　　فَخِيــلَ مــن شِــدَّة التعبِيــسِ مُبتسمَــا

أخذه المتنبي فقال:

وجَـاهِـلٍ مَـدَّهُ في جهلـه ضَحِكِـي　　　حتــى أتتْــهُ يَــدٌ فَــرَّاسَــةٌ وَفَــمُ
إذا رأيــت نيــوب الليــث بَــارزةً　　　فــلا تَظُنَّــنَّ أنَّ الليــثَ مُبْتَسِــمُ»[(١)]

والقسم الثاني: وهو أن يكون الثاني دون الأول وهو مذموم وسرقة، كقول البحتري في بحر الكامل:

وإذا تــألَّـقَ فــي النَّـديِّ كـلامُـهُ الْــ　　　ـمصقولَ خِلْتَ لسانَه من عضْبِهِ

النديُّ: كغني مجلس القوم كالنادي، والمراد بالمصقول المنقح من الالتباس، والعضب السيف القاطع. أخذه المتنبي فقال:

كأنَّ ألْسُنَهُمْ في النطق قد جُعِلَتْ　　　على رماحِهِمُ في الطعن خرصانَا

جمع خرص مثلث، وخرصان الشجر: أغصانها، وخرصان الرماح: أسنتها ويعني أن ألسنتهم عند النطق في المضاء كأسنتهم عند الطعن.

فبيت المتنبي دون بيت البحتري، لأنه فاته ما أفاده الأول بلفظتي تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث أثبت التألق والصقالة للكلام. والصقالة: إزالة الصدإ[(٢)] عن الحديد: والتخييلية تلزمها الاستعارة بالكناية فلزم تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية.

---

(١) في «م» يتسم.
(٢) في النسختين: الصدى.

والقسم الثالث: ما استويا فيه كقول أبي زياد الأعرابي:

ولــم يــكُ أكثــرَ الفتْيَــانِ مَــالاً ولكــنْ كَــانَ أرْحَبَهُــمْ ذِرَاعَــا

يقال: فلانٌ رَحْبُ الذراعِ ورحِيبها أي سخي. أخذه أشجعُ يمدح جعْفَرَ بْنَ يحيى البرمكي فقال:

وليــسَ بــأوسعهــمْ فــي الغِنَــى ولكــنَّ معــروفَــهُ أوسَــعُ

وهذا النوع سالم من الذم ومن حسن الأتّباع.

الخفي[1]

مِنَ الْخَفِي مَا فِيهِ قَدْ تَشَاكَلاَ ....

هذا شروع في الخفي من الأخذ والسرقة وأنواعه كثيرة فمنها أن يشكل أي يشابه معنى البيت الثاني البيتَ الأولَ كقول جرير:

فـلا يمنعـكَ مـن أربٍ لُحَـاهُـمْ سـواء ذو العمـامـة والْخِمَـارِ

الأرب بالتحريك «الحاجة، واللحَى بضم اللام وكسرها، والْخِمار بالكسر: ما يستر الرأس. أي لا يمنعك من حاجة تريدها كونهم على صورة الرجال فإنهم كالنساء في الضعف.

أخذه المتنبي فقال يذكر خضوع كلاب وقبائل الجزيرة لسيف الدولة:

ومــن فــي كفــه منهــم قَنــاة كمــن فــي كفـه منهـم خِضَـابُ

فالتعبير عن الرجل بذي العمامة كالتعبير عنه بمن في كفه قناة، والتعبير عن المرأة بذات الخمار كالتعبير عنها بمن في كفه خضاب. كذا لفقته من كلام السعد والتلخيص لكن يرده العقل والنقل.

أما العقل فإن معنى البيتين متحد والمتشابهان متغايران ضرورة أن الشيء لا يشبه نفسه.

---

(١) معدوم في النسختين.

وأما النقل فهو ما ذكره في المثل السائر في تعريف هذا النوع بخصوصه عند تعداد أنواع السلخ ونصه: «منه أن يؤخذ المعنى ويستخرج منه ما يشبهه ولا يكون هو إياه وهذا من أدق السرقات مذهباً وأحسنها صورة ولا يأتي إلا قليلاً فمن ذلك قول بعض شعراء الحماسة:

لقد زادني حُبًّا لنفسي أنَّني بغيض إلى كل امرىء غيرِ كاملِ
وأني شقِيٌّ باللئامِ ولا ترَى شقياً بهم إلا كريم الشمائلِ

أخذه المتنبي فاستخرج منه معنى أخر غيره إلا أنه شبيه به فقال:

وإذا أتَتْكَ مَذَمَّتِي من ناقِصٍ فَهْيَ الشهَادةُ لِي بأنّيَ كامِلُ

والمعرفة بأن هذا المعنى أصله من ذلك عسير ولا يتفطَّن له إلا من أغرق في ممارسة الأشعار وغاص على استخراج المعاني. وبيانه أن الأول يقول: بُغْضُ الذي هو غير طائلٍ إيايَ هو ما زاد نفسي حباً إليَّ أي جَمَّلَهَا في عيني وحَسَّنَهَا عندي كون الذي هو غير طائل مُبغِضِي.

والمتنبي يقول: إن ذم الناقص إيايَ شاهد بفضلي، فذم الناقِصِينَ إياهُ كبغض الذي هو غير طائل ذلك الرجُلَ، وشهادة ذم الناقص إياه بفضله كتحسين بغض الذي هو غير طائل ذلك الرجُلَ عنده.

ومن هذا الضرب ما هو أظهر مما ذكرته وأبين كقول أبي تمام:

رعتْهُ الفيَافِي بعدما كان حِقْبَةً رَعَاها وماءُ الرَّوْضِ يَنْهَلُّ سَاكِبُهُ

أخذ البحتري هذا المعنى واستخرج منه ما يشابهه فقال:

شيخَان قد ثَقُلَ السلاحُ عَلَيْهِمَا وعَدَاهُمَا رأيُ السمِيعِ المبصِرِ
ركبَا القَنَا من بعْدِ ما جلا القَنَا في عسكر متحامل من عسْكَرِ

فأبو تمام ذكر أن الجمل رعى الأرض ثم سار فيها فرعته أي أهزلته فكأنما فعلت له مثل ما فعل بها.

والبحتري نقل هذا المعنى إلى وصف الرجل بعلو السن والهرم فقال إنه كان يحمل الرمح في القتل ثم صار يركب عليه أي يتوكأ على عصا كما يفعل الشيخ الكبير. انتهى ما أردت من كلام المثل السائر.

ويجوز في تشابه المعنيين أن يكون أحدهما نسيباً والآخر مديحاً أو هجاء أو افتخاراً أو غير ذلك.

.... أَوْ مِـنْ مَحَـلٍّ لِمَحَـلٍّ نُـقِـلاَ

الألف في (نقلا) لإطلاق القافية، ونائبه ضمير مستتر للمعنى الأول، ونقل معطوف على تشاكلا.

يعني أن خَفِيَّ السرقة أن ينقل المعنى إلى محل غير المحل الأول الذي ابتدع فيه كقول البحتري:

سُلِبُـوا وأشـرقـت الثيـاب عليْهِـمُ   محمـرة فكـأنَّهـم لـم يُسْلَبُـوا

أي سلبت ثيابهم لأنهم قتلوا فصارت الدماء كالثياب لهم فكأن ثيابهم لم تتنزع عنهم أخذه المتنبي فقال يصف سيفاً:

يَبِـسَ النجيـعُ عليـه وهْـوَ مُجَـرِدٌ   مـن غِمْـدِهِ فكـأنمـا هـوَ مُغْمَـدُ

نقل المعنى من القتلى إلى السيف وهذا عندي هو عين النوع الذي قبله، لأن الشاعر إذا نقل المعنى الأول لمحل آخر فلا بد من التشابه بينهما وإلا فما الحامل على ذلك؟ ألا ترى أن حالة السيف الذي يبس عليه الدم تشبه حالة القتلى المذكورين. ولعل ابن الأثير لم يذكر هذا النوع في المثل السائر لذلك.

وَمَـا يَكُـونُ الثَّـانـي فِيـهِ أَشْمَـلاَ   ....

(ما) في قوله: (ما يكون) معطوف على ما الموصول في قوله (ما فيه).

يعني أن من خفي السرقة أن يكون المعنى الثاني أشمل من المعنى الأول وكذلك إذا كان أخص وهما من السرقة التي يُسامح صاحبها.

قال ابن الأثير: «وجعل الثاني أشملَ من الأول يشمل صورتين: الأولى أن يكون الثاني أعم كقول جرير:

إذا غضبـت عليـكَ بنـو تَمِيـمٍ   وجـدتَ[1] النـاس كُلَّهُـمُ غِضـابَـا

---

(١) هكذا في النسختين، وفي الديوان «حسبت».

أي لأنهم يقومون مقام الناس كلهم. أخذه أبو نواس فقال في بحر السريع:

قـولا لهـارونَ إمـامِ الْهُـدَى   عنـدَ احتفـال المجلِسِ الحَـاشِـدِ
نصيحَـةَ الفضـلِ وإشفـاقَـهُ   خـلاَ لنـا وجهُـكَ مـن حَـاسِـدِ
يصـادقُ الطَّـاعَـةَ دَيَّـانُهَـا   وواحـدُ الغـائـبِ والشـاهِـدِ
أنـت علـى مـا بـكَ مـن قُـدْرَةٍ   فلسـتَ مثـلَ الفضـل بـالـواحـدِ
ليـس مـن[1] الله بِمُسْتَنْكَـرٍ   أن يجمـعَ العـالَـمَ فـي واحِـدِ

رُوِيَ أنه لما بلغَ هارونَ الرشيدَ كثرةُ إفضال الفضل البرمكي غار منه وأمر بحبسه فكتب إليه أبو نواس بهذه الأبيات فأمر هارون بإطلاقه.

والمقصود البيت الأخير: فجرير جعل الناس كلهم بني تميم، وأبو نواس جعل العالم في هارون الرشيد. فالثاني أحسن لتلك الزيادة.

ومنه قول الفرزدق:

متـى تـأتـي الـرُّصـافَـةَ تستـريحِـي   مـن الأنسـاعِ والـدَّبَـرِ الـدَّوَامِـي

أخذه أبو نواس فصار أملكَ به وأحسَنَ غايةَ الإحسان فقال:

وإذا المطـيُّ بنـا بلغْـنَ محَمَّـداً   فظهـورهُـنَّ علـى الـرِّجـال حَـرامُ
قرَّبْنَنَا من خَيْرِ من وَطِيءَ الحصَا   فلهـا علينـا حـرمـةٌ وذِمَـامُ

فالفرزدق قال (تستريحي من الأنساع والدبر الدوامي) وليست استراحتها مانعة لها من إعادة التعب مرة أخرى. وأبو نواس أعفاها من السفر إعفاء دائماً.

قال ابن الأثير: «ولا شك أن أبا نواس لم يتنبه لهذا المعنى إلا من فعل العرب في السائبة والبحيرة». انتهى.

قلت: وإذا انتبه له من ذلك لم يصدق على مطلق الأخذ.

قال ابن الأثير: «وهذا النوع من السرقات قليل بالنسبة إلى غيره».

الثانية: أن يؤخذ المعنى فيزاد عليه معنى آخر كقول ولد مسْلَمَةَ بْنِ عبدِ الملك:

أذُلَّ الحيـاة وعِـزَّ الممـاتِ   وكُـلاًّ أرَاهُ طَعَـامـاً وَبِيـلاَ

---

(١) في «م» ليس على الله.

فــإن كـــان لا بــدَّ مــن واحِـــدٍ فسيـري إلـى المـوتِ سيراً جميـلاً

أخذه أبو تمام فقال:

مَثــلَ المــوْت بيــن عينْيــهِ والــذُّ لَّ فكُـــلاًّ رآه خطبـــاً عظيمَـــا
ثــم ســارتْ بــهِ الحميَّــةُ قُــدْمـاً فــأمـات العِـدى ومـات كـريمَـا

زاد عليه: فأمات العدى ومات كريماً.

ومنه قول البحتري في بحر الخفيف:

خـــل عنـــا فـــإنمـــا أنـــت فينَـــا واوُ عمــرٍو وكـالحـديـث المعـادِ

أخذه من قول أبي نواس:

قـل لمـن يـدعـي سُليْمَـى سَفَـاهـاً لســتَ منهـا ولاَ قُـلاَمَـةَ ظُفْـرِ
إنمـا أنــت مــن سليْمَــى كَـوَاوٍ ألحِقَــتْ بـالهجـاء ظلمـاً بعمْـرِ

لكن البحتري زاد قوله: أو كالحديث المعاد.

وأما جعل العام خاصاً فكقول الأخطل:

لا تنـهَ عـن خُلُـقٍ وتـأتِـي مِثْلَـهُ عـــارٌ عليْــكَ إذَا فعلــتَ عظِيــم

أخذه أبو تمام فقال:

أألــوم مــن بخلــت يـداه وأغْتَـدي للبخـــل رَبَّـــا ســـاءَ ذَاكَ صنيعَـــا

فقوله: (عار عليك... إلخ) عام، أي: عار عليك إذا فعلت خُلُقاً ما وأنت ناهٍ عنه. وقول أبي تمام: ساء ذلك صنيعاً خاص بخلق واحد وهو البخل.

.... **أَوْ ضِدَّهُ** ....

عطف على خبر كان وهو (أشملا). يعني أن من خفيِّ الأخذ والسرقة ما يسمى القلب وهو أن يكون المعنى الثاني مقابلاً للأول بالتضاد أو التناقض. قال في المثل السائر: «وذلك حسن يكاد يخرجه حسنه عن حد السرقة فمن ذلك قول أبي نواس:

قــالــوا عشِقْـتَ صغيـرَةً فـأجبتُهُـمْ أشهـى المطيِّ إلـيَّ مـا لـم يُـرْكَـبِ
كــم بيــن حبـة لـؤلـؤ مثقـوبَـةٍ لُبِسَــتْ وحَبَّـةِ لـؤلـؤٍ لـم تُثْقَـبِ

فقال مسلم بن الوليد في ضد ذلك:

إن المطيَّــةَ لا يلــذ ركُــوبُهَــا حتـى تُـذلـلَ بـالـزمـام وتُـركَبَـا
والــدر ليــس بنــافــعٍ أرْبــابَــهُ حتـى يُفَصَّـلَ فـي النظـام ويُثقَبـا

وقال أبو تمام:

ولولا خلال سنَّهَا الشعرُ مَا دَرَى بُغاةُ الندى من أين تؤتى المكارمُ

أخذه ابن الأثير فقال:

لـولا الكـرام ومـا سنوه مـن كَـرمٍ لـم يـدر قـائـلُ شعـرٍ كيـفَ يَمْتَدِحُ

.... أَوْ بَـعْـضَ مَـا قَـدْ قـابَـلاَ
مَـعْ زَيْـدِ مَـا يُحَسِّـنُ البَعْـضَ... ....

بنصبِ بعضَ عطفاً على أشْمَلَ.

يعني أن من خفي السرقة أن يؤخذ بعض المعنى المقابل أي المأخوذ منه ويضاف إليه ما يحسنه كقول الأفْوَهِ في بحر الرمل:

وتَــرى الطَّيْــرَ عَلَــى آثَــارِنَــا رأي عيــن ثقــة أن ستُمَــار

أي ستطعم من لحوم من يقتل أخذه أبو تمام فقال:

وقد ظُلّلَتْ عِقبانُ أعلامِهِ ضُحًى بعِقبـان طيـرٍ فـي الـدمـاء نـواهِـلِ
أقـامـت مـع الـرايـات حتى كـأنهَـا مـن الجيـش إلا أنهَـا لـم تُقَـاتِـلِ

العِقبان بالكسر: جمع عُقاب بالضم وهو العلم الضخم شبهه بعقاب الطير قاله في الصحاح. وقال ياسين: عِقبان أعلامه أي أعلامه التي كالعقبان في السواد.

وقال الخلخالي: «المراد بعِقبان الأعلام الصور المعمولة من الذهب وغيره على رؤوس الأعلام». انتهى.

فإن أبا تمام لم يأخذ قول الأفوه ثقة أن ستمار، وقول التلخيص إنه لم يؤخذ قول رأي عين تعقبه الفنري بأنه أخذه بقوله حتى كأنها من الجيش، فإنها إنما يظن كونها من الجيش إذا كانت قريبة محيطة بهم لكن زاد على الأفوه زيادة مُحَسِّنَةً لبعض المعنى الذي أخذه وهو تساير الطير على آثارهم بحيث ترى والزيادة هي قوله: (إلا أنها لم تقاتل)، وقوله (في الدماء نواهل).

.... وَكُلْ أَنْـواعِ مَـا لَيْـسَ بِظَـاهِـرٍ قُبِـلْ

يعني أن كل هذه الأقسام الخمسة من السرقة الخفية مقبولة أي معدودة من البديع لما فيها من لطيف التصرف. وقد قدمنا التنبيه على ذلك في بحث كل واحد منها إلا النقل من محل إلى آخر فإنه يجري فيه ما في تشابه المعنيين من الحسن إن سلَّمنا تغايُرَهمَا.

وَكُـلُّ مَـا كَـانَ أَشَـدَّ فِـي الْخَفَـا يَـكُـونُ أَدْخَـلَ بِمَـوْرِدِ الصَّفَـا

يعني أن كل نوع من أنواع السرقة الخفية كان أشد خفاء كان أدخل في مورد الصفا. والمراد بمورد الصفا الابتداع والقبول، فكلما كان أخفى كان أدخَلَ في القبول والابتداع لكونه أبعد عن الأخذ السرقة.

قال في المثل السائر: «والأصل المعتمد عليه في هذا الباب التورية والإخفاء بحيث يكون ذلك أخفى من سفَادِ الغُرابِ وأطرفَ من عنقاءِ مغرب في الإغراب.

قال في خزانة الأدب: إن تذكير مغرب على إرادة النسبة أي ذاتِ إغراب أي إبعاد في البلاد كقولهم امرأة عاشق وناقة ضامر.

وَالشَّـرْحُ لِلسَّلْـخِ بِمَـا تحَقَّـقَـا تَـغْيِـيـرُ مَـا أُخِـذَ أَعْنِـي مُطْلقَـا

اعلم أن تعريف المسخ والسلخ بما تقدم هو ما لصاحب التلخيص والتعريف لهما بما هو التحقيق ما تسمعه إن شاء الله، وإنما جعلته التحقيق لأنه هو الذي في الإيضاح الذي جعله صاحبه كالشرح للتلخيص وهو أيضاً مذهب صاحب المثل السائر وجلالته في هذا الفن توازي جلالة الزمخشري وهو الموافق في المسخ لمعناه اللغوي.

وعلى هذا فالسلخ هو تغيير المأخوذ مطلقاً أي سواء كان التغيير في المعنى المأخوذ أو لفظه.

أما النسخ مبدوءاً بالنون فالاتفاق على تعريفه بما مر إلا ما أبدل برديفه فهو من السلخ عند الإيضاح كما يأتي إن شاء الله تعالى.

يُقْبَـلُ مِنْـهُ مَـا بِـهِ الفَـرْعُ عَـلاَ ....

يعني أن هذا القسم من السلخ وهو ما غير فيه المعنى المأخوذ، منه مقبول أي معدود من أنواع البديع إذا علا الفرع على الأصل أي كان أحسن منه ويسمى محسن الأتّباع.

قال في الإيضاح في تعريف السلخ: «وهو أن يؤتى بالمأخوذ مع التغيير في معناه أو لفظه. أما المعنى فالمقبول منه ما يكون الفرع أحسن من الأصل» اهـ.

أما إذا تساويا فلا مدح ولا ذم وإن كان الفرع دون الأصل فهو مذموم.

.... وَالـــذَّمُّ لِلَّفْظِـــيِّ قَـــدْ تَحَصَّـــلاَ

يعني أن السلخ الذي وقع التغيير فيه في اللفظ فهو مذموم.

قال في الإيضاح: «وأما اللفظي فهو أن يعمد إلى كل لفظ فيوضع مكانه ما يرادفه وهذا مذموم». انتهى.

كَـــذَاكَ مَـــا أُخِـــذَ فِيـــه المَعْنَـــى مَـــعَ تَمَـــامِ اللَّفْـــظِ فَهْـــوَ أَخْنَـــى

هذا النوع من السلخ المعنوي مذموم يعني أن أخنى السرقات أي أقبحها أخذ المعنى مع يسير اللفظ إذا لم يكن معه ما يحسنه.

قال في المثل السائر: «الضرب الثالث من السلخ وهو أن يؤخذ المعنى ويسير من اللفظ وذلك من أقبح السرقات وأظهرها شناعة على السارق انتهى. كقول أبي تمام:

ولـــم أمـــدحـــك تفخيمـــاً بشعـــري ولكنـــي مـــدحـــت بـــك المـــدِيحَـــا

أخذه من حسان في مدح النبي ﷺ حيث قال:

مـــا إن مـــدحـــت محمـــداً بمقـــالتِـــي لكـــن مـــدحـــت مقـــالتـــي بمحمـــدِ

قال في المثل السائر: «ولا شك أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه سمع قول حسان فقال حيث استخلف عمر فقال عمر رضي الله تعالى عنه: استخلف غيري، فقال: «ما حبوناك بها ولكنا حبوناها بك». انتهى.

ابن الأثير: والذي عندي في الضرب المشار إليه أنه لا بد من مخالفة المتأخر المتقدمَ وأما بأن يأخذ المعنى فيزيده معنى آخر أو يؤخر في لفظه أو يكسوه عبارة أحسن من عبارته.

ومن هذا الضرب ما يستعمل على وجه يزداد قبحه وتكثر الشناعة به وهو أن يأخذ أحد الشاعرين معنى من قصيدة لصاحبه على ذلك الوزن والقافية. ومثاله في ذلك كمن سرق جوهرة من طوق أو نِطاق ثم صاغها في مثل ما سرقها منه، والأوْلَى به إن كان نظم

تلك الجوهرة في عقد لو صاغها في سوار أو خلخال ليكون أكتم لأمرها. انتهى.

كقول المتنبي يمدح سيف الدولة:

لم يسلم الكرُّ في الأعقاب مهجتَه إن كـان أسلمَهـا الأنصـار والشِّيَـعُ

أي لم يسلم مهجتَه كرُّهُ في أعقاب خيله حين أسلمها أنصاره وأشياعه بل كان من شجاعته في جيش يمنعه. أخذه من قول أبي تمام:

ما غاب عنكم من الإقدام أكرمه في الروع إذ غابت الأنصار والشيعُ

قال ابن الأثير: «وليس في السرقات الشعرية أقبح من هذه السرقة فإنه لم يكتف الشاعر فيها بأن يسرق المعنى حتى ينادي على نفسه أنه قد سرق» انتهى.

وَالْمَسْـخُ قَلْـبُ الصُّـورَةِ الملْيحَـهْ لِصــورَةٍ دَنيَّــةٍ قَبِيحَــهْ

يعني أن حقيقة المسخ عند الإيضاح والمثل السائر هو قلب الصورة المليحة إلى صورة قبيحة كمسخ الآدميين قِرَدَةً.

قال في الإيضاح: «وجميع الفروع التي تقصر عن الأصول منه فظاهره سواء كان القصور من جهة المعنى أو اللفظ لكن الصواب اختصاصه بالثاني، لأنه هو الموافق لحقيقة المسخ لغة ولقول ابن الأثير في المثل السائر: فالقبح والحسن إنما يرجع[(١)] إلى التعبير لا إلى المعنى نفسه». انتهى.

كقول الشاعر:

نحـن نعـزيـك ومنـك الهـدى مستخـرج والصبـر مستقبـل
تقـول بـالعقـل وأنـت الـذي نـأوي إليـه وبـه نعقـلُ
إذا عفـا عنـك وأودى بنـا المشدهر فذلك المحسن المجمل

أخذه المتنبي فقلب أعلاه أسفله قال:

وبـألفـاظـكَ اهتـدى فـإذا عَـزَّ اك قـال الـذي لـه قلـت قبـلا

وأما قلب الصورة القبيحة إلى صورة حسنة فلا يسمى سرقة بل يسمى إصلاحاً وتهذيباً قاله في المثل السائر:

---

(١) كذا في النسختين.

وَهْـوَ مَـذْمُـومٌ كَمَـا فِـي المَثَـلِ   وَذَاكَ مِنْ شَـرْحِ المُسَمَّى مُـجْتَـلِي

يعني أن المسخ مذموم عند صاحب المثل السائر حيث قال: «وذلك كمن أودع الوشي سخلاً وأعطى الورد جُعَلاً.

قوله: «وذاك» أي وذاك الذم ظاهر من تفسير حقيقته التي هي قلب الصورة المليحة إلى صورة قبيحة.

هَــذَا إِذَا عُــرِفَ الاتِّبَــاعُ   وَأَصْــلُ مَــا عَــرَاهُ الابْتِــداعُ
فَقُــلْ إِذا قَــالَ فُــلانٌ ذَا وَقَــال   لَــهُ فُــلاَنٌ قَبْلَــهُ فَــعِ الْمَقَــالْ

أي هذا الذي ذكر في السرقة الظاهرة والخفية من إعطاء السبق لواحد واتباع الثاني له ومن كونه مقبولاً أو مردوداً ومن تسمية كل بالأسماء المذكورة وغير ذلك من كل ما سبق إنما يكون إذا عرف اتباع الثاني للأول وأخذه منه بأن يعلم أنه يحفظ شعر الأول حين نظمِهِ أو يخبِرُ هو عن نفسه بذلك، وإلا فلا يحكم بسبق واحد واتباع الآخر له. فلا تترتب عليها الأحكام المذكورة إذا الأصل الابتداع فيكون من توارد الخواطر.

وهذا يسمى المواردة ووقوع الحافر على الحافر وهو نوعان:

الأول: ما يجتمع فيه اللفظ والمعنى كما أنشد ابن ميادة لنفسه:

مبيــدٌ ومِتْــلاَفٌ إذَا مــا أتيتَــهُ   تهلَّــلَ واهتــزَّ اهتــزازَ الْمُهَنَّــدِ

فقيل له هذا للحطيئة. فقال: الآن علمت أني شاعر إذ وافقته ولم أسمعه.

والثاني: ما ينفرد فيه المعنى، قال الثعالبي: «اتفق لي أن قلت»:

إذَا زَنَــتْ عَيْنِــي بِهــا   فبــالــدُّمــوعِ تغْتَسِــلُ

وظننت أني لم أسبق به حتى سمعت قول أبي الفرج بن هند:

يقولون لي ما بال عينكَ قد رأت   محاسنَ هذا الريم أدمعُهَا هطْلُ
فقلت زنتْ عيْني بطلعة وجههَا   فكان لها من صوب أدمعها غَسْلُ

فصح عندي توادر الخواطر. وإذا كان لا يحكم بالأخذ عند عدم العلم فإنما تقول قال فلان كذا وقد سبقه إليه فلان لتغتنم بذلك فضيلة الصدق وتسلم من نسبة الغير للنقص بلا بينة.

القول في الاقتباس والتضمين والحل والعقد والتلميح

هذه الأنواع هي ما يتصل بالسرقات الشعرية وهي من أنواع البديع ووجه الاتصال الأخذ في كل منها.

تَضْمِينُكَ الْحَدِيثَ وَالقُرآنا دُونَ بَيانٍ بِاقْتِبَاسٍ بَانَا

هذا تعريف الاقتباس وهو أن يضمن المتكلم كلامه تركيباً من القرآن والحديث دون بيان أنه من القرآن والحديث بل يذكره على أنه من كلامه سواء كان الكلام المضمن فيه نثراً أو نظماً.

وقولنا: (تركيباً) احترازاً من تضمين مفرد من القرآن والحديث فلا يسمى اقتباساً. وقولنا: (دون بيان) احترازاً عن بيان كونه منهما بأن يقول قال الله تعالى كذا أو قال النبي ﷺ كذا أو في الحديث كذا ونحو ذلك.

مثال تضمين القرآن في النثر قول الحريري: «فلم يكُ إلا كلمح البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب».

ومثاله في الشعر قول الشاعر في بحر السريع:

إن كنتِ أزمعتِ على صرْمِنا من غيرِ ما جرْمٍ فصبْر جميلْ
وإن تبَدَّلْتَ بِنَا غَيْرَنَا فحسبنا الله ونِعْمَ الوَكيلْ

اقتبس في البيت الأول قوله تعالى: **﴿فصبر جميل﴾**، والثاني: **﴿حسبنا الله ونعم الوكيل﴾**.

وأزمع: بمعنى أجمع على الأمر وثبت عليه، والجرم: الذنب، والصبر الجميل: الذي لا شكوى فيه كما أن الصفح الجميل هو الذي لا عتب فيه والهجر الجميل هو الذي لا غيبة فيه.

وتضمين الحديث في النثر كقول الحريري: «قلنا شاهتْ الوُجُوه وقُبِّحَ اللكعُ ومن يرجوه» فإن قوله: (شاهتِ الوجوه) قاله النبي ﷺ يوم حنين.

وشاهت: بمعنى قُبحت بضم الباء مخففاً. وقوله: (قُبِّح اللكع) بتشديد باء قُبِّحَ بمعنى لُعِنَ، واللُّكَعُ كصُرَدٍ اللئيم والعبد والأحمق والمهر والصغير والوسخ والمراد الأول.

وتضمينه في الشعر كقول الصاحب بن عباد في بحر الرمل:

قــالَ لــي إن رَقِيبِــي ... ســيءُ الْخُلُــق فَــدَارِهْ
قلــتُ دعْنِــي، وَجْهُــكِ الجنـ ... ـــةُ حُفَّــتْ بــالمكَــارِهْ

اقتباس من قوله[1] ﷺ: «حُفَّت الجنة بالمكارِهِ وحُفتِ النارُ بالشَّهَوَاتِ». يعني أن وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من تحمل مشاق التكاليف.

والاقتباس ضربان: أحدهما ما لم ينقل فيه المقتبس من معناه الأصلي كما تقدم من الأمثلة. والثاني خلافه كقول ابن الرومي:

لئــنْ أخطَــأتُ فــي مــدْحِيـ ... ـك مــا أخطَـأتَ فــي مَنْعِــي
لقــد أنــزَلْــتُ حــاجــاتــي ... بــوادٍ غيْـــرِ ذي زرعِ

فمعنى ﴿بوادٍ غير ذي رزع﴾في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات. وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى إلى جانب من لا خير فيه.

ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن أو التفقية كقول بعض المغاربة عند موت صاحب له في مخلع البسيط:

قــد كــان مــا خفــتُ أن يكــونَــا ... إنــا إلــى الله راجِعــونَــا

اقتباس لقوله: وإنا إليه راجعون. وانظر ضابط التغيير الكثير.

تنبيه: في مختصر الوقار: ولا يُتمثل بالقرآن نحو أخرجت الأرض أثقالها. وهو من الكتب المعتمدة عند المالكية.

---

(١) في النسختين: من قوله: عليه السلام.

والصواب جوازه في النثر بشرط أن يورد لا على أنه من القرآن، ولم يخرج القرآن إلى معنى لا يليق من الخلاعة وأوصاف النساء ونحو ذلك.

قال بهاء الدين السبكي في عروس الأفراح على التلخيص: «فلو أخِذَ مراداً به القرآن لكان ذلك من أقبح القبائح ومن عظيم المعاصي. وأما إذا استعمل على ما فيه إخلال بجلالته وتعظيمه فقد قال الحطاب في حواشيه على رسالة ابن أبي زيد: «لا يشك مسلم في منع ذلك أو تحريمه وربما أدى إلى الكفر والعياذ بالله» اهـ.

واحتجوا في النثر بقوله ﷺ: «إنا إذا نزلنا بساحة قومٍ فساء صباح المنذَرِينَ».

ابن عبد البر: «وفي هذا الحديث إباحة الاستشهاد بالقرآن فيما يحسن ويحمد» اهـ.

السيوطي: ولا أعلم خلافاً بين المسلمين في جوازه في النثر في غير المجون والخلاعة، ونُقِلَ استعمالُه عن أبي بكر وعمر وعلي وابنِه الحسنِ وعبد اللّٰه بن مسعود رضي الله عنهم أجمعين.

وروي استعماله عن الإمام مالك وجوَّزه عياض وغيره من المالكية إلا أنهم كرهوه في الشعر.

قوله: (بَانَ) بمعنى ظهر خبر تضمينك و(باقتباس) متعلق بـ (بان) أي ظهر متلبساً بالتسمية بالاقتباس.

التضمين(١)

وَسَمِّ بِالتَّضْمِينِ مَا يُضَمَّنُ ... مِنْ شِعْرِ غَيْرِهِ إذَا يَبَيَّنُ

أَوِ اجْتَلَى ....

هذا نوع من أنواع البديع يسمى التضمين وهو أن يضمن الشاعرُ شعرَهُ بيتا كان أو فوقه أو مصراعاً كان أو دونه بشرط أن يبين أنه من شعر الغير أو يكون مشهوراً عند البلغاء فبشرط التنبيه على أنه من شعر غيره خرج الأخذ والسرقة. أما إذا كان مشهوراً عند البلغاء فلا يحتاج إلى التنبيه وعلى هذا فلا يكون أخذاً ولا سرقة. كقوله:

(١) غير موجود في أي من النسختين.

كـأنَّـهُ كـان مطْـوِيَّـاً علـى إحَـنٍ ولم يكن في قديمِ الدهرِ أنشَدَنِي
إنَّ الكـرامَ إذَا مـا أيْسَـروا ذكَـروا من كانَ يألَفُهُمْ في المْنزلِ الخَشِنِ

البيت الثاني لأبي تمام ومثل هذا لا حاجة للتنبيه عليه لشهرته.

. . . . أَحْسَنُهُ ذو نكتَةِ كَـأَنْ تُشَبِّـهَ وَكَـالتَّـوْرِيـةِ

أي أحسن التضمين ما زاد على الأصل بنكتة كالتشبيه والتورية كقوله:

إذا الوهمُ إبدي لي لَمَاهَا وثغْرَهَا تـذكـرتُ مـا بيـنَ العُـذَيْـبِ وبَـارِقِ
ويُـذْكِـرُنـي مـن قـدهـا ومـدامعـي مَجَـرِّ عَـوَالِينَـا وَمَجْـرَى السَّـوَابِـقِ

القاموس: الوهم: من خطرات القلوب أو مرجوح طرفي المتردد فيه، واللمى: بفتح اللام سُمْرَةُ الشفتين، والعُذَيْبُ وبارق: موضعان، وقوله (ما بين العذيب) ظرف للتذكرة، وفاعل (يُذْكِرُني) ضمير يعود على الوهم. ضَمَّنَ بيتَ المتنبي:

تـذكَّـرتُ مـا بيـن العُـذَيْـبِ وبَـارقٍ مَجَـرِّ عـوالينـا ومجـرى الـروامِـس

يعني أنهم كانوا نزولاً بين هذين الموضعين وكان يَجُرُّونَ الرماحَ عند مطاردة الفرسان ويتسابقون على الخيل. أراد في تضمينه بالعذيب وبارق معناهما البعيد، لأنه جعل العذيب تصغير العذب وعني به شفة الحبيبة وعنى ببارق ثغرهَا، التشبيه بالبرق، وبما بينهما ريقها، وشبه تبختر قَدِّهَا بتمايل الرماح وجريان دمعه على التابع بجريان سوابق الخيل فزاد على المتنبي بهذه التورية والتشبيه.

الرفو والاستعانة[1]

وَالـرَّفْـوُ صَـاعِـدٌ لِـمِصْـرَاعٍ فَـقَـطْ وَالاسْتِعَـانَـةُ لِبَيْـتٍ قَـدْ هَـبَـطْ

يعني أن تضمين المصراع أو شيء منه يسمى الرفو وكذا يسمى الإيداع ولا يسمى تضمينُ أكثر من المصراع الواحد بهما.

فالمصراع كقوله:

أعِـذارة السـاري العجـول تـرفقـا مـا فـي وقـوفـك سـاعـة مـن بـاس

(١) معدوم في النسختين.

ضمن نصف بيت أبي تمام:

ما في وفوقك ساعةً من بَاس | تقضِي ذِمَامَ الأرْبُعِ الأدرَاسِ

وتضمين بعض المصراع كقوله:

وإن حللتُ مكاناً كان مجمعنا | جرت دموعي زَرَافاتٍ وَوُحْدَانَا

الزرافة كسحابة الجماعة من الناس ضمن زرافات ووحدانا من قول الشاعر:

قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم | طاروا إليه زرافات ووحدانا

قول: (والاستعانة... إلخ) يعني أن الاستعانة هي تضمين ما أقله بيت واحد فاللام في قوله (لبيت) لانتهاء الغاية.

لاَ بَأْسَ فِيمَا خَفَّ مِنْ تَغَيُّرِ ....

يعني أنه لا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم ليهودي به داء الثعلب:

أقول لمعشر غلطوا وغَضُّوا | من الشيخ الرشيد وأنكروهُ
هو ابن جلاَ وطَلاَّعُ الثنايا | متى يضعِ العمامَةَ يَعرِفُوهُ

أصل البيت:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايَا | متى أضع العمامة تعرفوني

فغيره إلى الغيبة ليدخل في المقصود والبيتان مقصود بهما التهكم ولذا قال الرشيد مع أن مراده الغوي.

وداء الثعلب هو أن تعظم إحدى الرجلين دون الأخرى. وفي الصحاح: «وداء الثعلب علة معروفة يتناثر منها الشَّعَرُ».

التفصيل(١)

.... **تَضْمِينُ شِعْرِهِ بِتَفْصِيلِ دُرِي**

يعني أن تضمين الشاعر شعر نفسه يسمى تفصيلا وهذا قليل في أشعار العرب.

---

(١) معدوم في النسختين.

الحل والعقد[1]

وَالْحَـلُّ نَـثْـرُ النَّظْـمِ عِنْدَ النَّـاسِ　　وَالعَـكْـسُ عَقْـدُ غَـيْـرِ الاقْتِبَـاسِ

يعني أن الحل عند الناس يعني أهلَ البديع هو نثر النظم وشرط كونه مقبولاً أن يكون سبكه مختاراً لا يتقاصر عن سبك النظم المحلول كقول بعض المغاربة: «فإنه لما قَبُحتْ فَعَلاَتُه وحنظلت نخلاته لم يزل سوء الظن يقتاده ويُصَدِّقُ تَوَهُّمَهُ الذي يعتاده».

حنظلت نخلاته صار ثمرها كالحنظل. والتاء في المغاربة عوض عن ياء النسبة إذ هو جمع مغربي.

حل قول المتنبي يشكو استماع سيف الدولة لقول أعداء المتنبي:

إذا ساء فِعْلُ المرء ساءتْ ظنونُهُ　　وصـدَّقَ مـا يعتـاده مـن تـوهـمِ

أي صدق ما يخطر بقلبه من توهم.

ومنه: قول أبي بكر لعمر رضي الله تعالى عنهما لما امتنع من الخلافة: «ما حبوناك بها وإنما حبوناها بك».

حل قول حسان رضي الله عنه:

مـا إن مـدحـت محمـداً بمقـالِتـي　　لكـن مـدحـت مقـالتـي بمحمـد

وقال: العيادة سنة مأجورة ومكرمة مأثورة ومع هذا فنحن المرضى ونحو العُوَّادُ وكل وداد لا يدوم على ذلك فليس بوداد.

حل قول الشاعر:

إذا مـرضنـا أتينـاكـم نعـودكُـمُ　　وتـذنبـونَ فنـأتيكـم ونعتـذرُ

قوله: (والعكس عقد) يعني أن عكس الحل وهو نظم النثر يسمى عقدا بشرط أن يكون النظم المذكور على غير الاقتباس بأن يكون النثر من غير القرآن والحديث كقول أبي العتاهية في بحر السريع:

عجبـت لـلإنسـان فـي فخْـرِهِ　　وهـوَ غَـداً فـي قبـره يقبَـرُ
مـا بـال مـن أولُـهُ نطفَـةٌ　　وجيفَـةٌ آخـرُهُ يفخَـرُ

---

(١) معدوم فيهما.

عقد بالبيت الثاني قول علي كرم الله تعالى وجهه: «ما لابن آدم والفخر وإنما أوله نطفة وآخره جيفة».

وقال:

فلـو بغـى جبـلٌ يـومـاً علـى جبَـلٍ لانـــدكَّ منـــه أعـــاليـــه وأسْفَلُـــهُ

عقد قول ابن عباس رضي الله عنهما: «لو بغى جبل على جبل لدُكَّ الباغي».

وإن كان المعقود قرآنا أو حديثاً فلا بد من تغيير كثير لا يأتي مثله في الاقتباس أو من إشارة إلى أنه من القرآن أو الحديث وحينئذٍ لا يكون على طريق الاقتباس كقوله:

فـــإن الله خـــلاق البـــرايَـــا عنـــت لجـــلال هيبتـــه الـــوجـــوهُ

يقـــول إذا تـــداينتـــم بـــدَيـــنِ إلـــى أجـــل مسمـــى فـــاكتُبُـــوه

وقول الشافعي[1] رحمه الله تعالى في بحر الخفيف:

عمـدة الخيـر[2] عنـدنـا كلمـاتٌ أربـــعٌ قـــالهـــن خيـــر البـــريَّـــهْ

اتـقِ المشبهـات وازهـد ودع مـا ليـــس يعنيـــك واعملـــنَّ بنيـــهْ

عقد قوله ﷺ: «الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات»[3] الحديث. وقوله: «ازْهَدْ في الدنْيَا يُحِبَّكَ الله». وقوله: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه». وقوله: «إنما الأعمال بالنيات».

التلميع[4]

إشَـــــارَةٌ لِقِصَّـــــةٍ أَوْ مَـثَـــــلِ شِعْـرٍ بِتَلْمِيـحٍ لَـدَيْهِـم يَـنْـجَلِـي

هذا نوع من أنواع البديع يسمى التلميح بتقديم اللام على الميم. قوله: (إشارة) مبتدأ، خبره: جملة (ينجلي)، و(بتمليح) متعلق بينجلي، وضمير (لديهم) لأهل البديع، وقوله: (شعر) بالجر معطوف بمحذوف على قصة.

---

(١) ذكر ابن رجب في جامع العلوم هذين البيتين ونسبهما إلى الحافظ أبي الحسن طاهر بن مفوز الذي هو تلميذ أبي عمر بن عبد البر، وقد توفي سنة ٤٨٠ هـ، وكذلك وردت نسبة البيتين لابن مفوز في الفتوحات الربانية لابن علّان وشرح سنن النسائي للسيوطي.

(٢) كذا في النسختين.

(٣) في النسختين متشابهات.

(٤) معدوم فيهما.

فالتلميح هو أن يشار في الكلام إلى قصة أو مثل سائر أو شعر من غير ذكر واحد من الثلاثة والتلميح يكون في النظم والنثر، فأقسامه ستة:

فالإشارة إلى قصة في الشعر كقول أبي تمام:

فردت علينا الشمس والليل راغمٌ　　بشمس لهم من جانب الخدر تطلعُ
نضى ضوءها صبغ الدُّجُنَّةِ وانطوى　　ببهجتها ثوب السماء المجزع
فوالله ما أدري أأحلام نائم　　ألمّت بنا أم كان في الركب يوشَعُ

المجزع: ذو لونين، وانطواؤه كناية عن خفاء الكواكب. إشارة إلى قصة يوشع بن نون فتى موسى وابن أخيه عليهما السلام واستيقافه الشمس لما قاتل الجبارين من يوم الجمعة في يوم العنصرة وقد بقيت منهم بقية وخشي أن تغيب الشمس ويدخل السبت ولا يحل له قتالهم فدعى الله تعالى سبحانه أن يقبض عليه الشمس ففعل حتى فرغ من قتالهم. وابتداء القتال كان من صلاة العصر.

ومنه قوله:

أستودعُ الله أحبابا جمعت بهم　　بانوا وما زودوني غير تعذيبِ
بانوا ولم يقض زيد منهمُ وطراً　　ولا انقضت حاجة في نفس يعقوبِ

والتلميح إلى الشعر كقوله:

لعَمْرٍو مع الرمضاء والنار تلتظي　　أرق وأحنى منك في ساعة الكرب

أشار إلى البيت المشهور:

المستجير بعمرو عند كربته　　كالمستجير من الرمضاء بالنار

والتلميح إلى المثل كقوله عمرو بن كلثوم:

ومن دون ذلك خرطُ القَتادِ.

هذا نصف بيت من المتقارب أشار به إلى مثل وهو «دون عليان خرط القتاد» والقتاد هو المعروف في بلد المغافرة بآوُرْوَارْ.

وأما في النثر فالتلميح إلى القصة وإلى الشعر كقول الحريري: «فبت بليلة نابغية وأحزان يعقوبية». أشار إلى قول النابغة:

فبــت كــأنــي ســاروتنــي ضئيلــة　　　منْ الرقش في أنيابها السم ناقِع

وإلى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح إلى المثل كقوله:

فيا لها من هرة تعق أولادها.

أشار إلى المثل «أعق من الهرة تأكل أولادها».

فصل من الخاتمة
في حسن كل من الابتداء والانتهاء والطلب والتخلص

وَيَنْبَغِي تَأَنُّقٌ فِي أَرْبَعِ   بِأَعْذَبِ اللَّفْظِ لَدَى الْمُسْتَمِعِ
وَأَحْسَنِ السَّبْكِ وَمَعْنَى خَالِ   مِنْ كَالتَّنَاقُضِ وَالابْتِذَالِ

يقال تأنق في الأمر إذا أجاد النظر فيه.

يعني أنه ينبغي للمتكلم شاعراً كان أو كاتباً أن يتأنق في أربع حالات من كلامه؛ والتأنق في تلك الحالات يكون بلفظ عذب عند من سمعه بأن يكون الكلام في غاية البعد من التنافر والثقل ويكون بأحسن السبك أي الصناعة، بأن يكون في غاية البعد عن التعقيد اللفظي والمعنوي حتى يفهم المعنى، وبأن تكون الألفاظ متقاربة في الجزالة أي خلاف الركاكة وفي السلاسة أي السهولة، وبأن تكون المعاني مناسبة لألفاظها، من غير أن يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف أي الركيك الضعيف، أو يكسى المعنى الشريف لفظاً سخيفاً؛ بأن يكون ردياً مشتملاً على ما يوجب انحطاطه في الفصاحة والبلاغة.

ويكون التأنق المذكور بمعنى صحيح بأن يخلو أي يسلم من التناقض ومن الامتناع بأن لا يعرفه أهل العرف. ومن الابتذال بأن يكون في غاية الظهور معروفاً للخاصة والعامة حيث لم يكن المخاطب غبياً.

وَهِيَ الابْتِدَاءُ ثُمَّ الطَّلَبُ   تَخَلُّصٌ وَالانْتِهَاءُ يَجِبُ

قوله (وهي) أي المواضع الأربع التي ينبغي أن يتأنق فيها بما تقدم، قوله: (تخلص) معطوف على الابتداء بمحذوف قوله (والانتهاء): هو مبتدأ، خبره: جملة (يجب) أي يجب عده من المواضع الأربعة.

أما الابتداء فلأنه أول ما يقرع السمع فإن كان عذباً حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه وإلا أعرض عنه؛ وإن كان الباقي في غاية الحسن.

فقد قيل: على الشعر قفلٌ ومفتاحه أوله. وقيل: حسن الافتتاح مطية النجاح وداعية الانشراح وبه يستدل على جوده الطبع ويأتي الكلام على البواقي.

أَوَّلُهُنَّ الابْتِدا وَيُجْتَنَبْ فِي المَدْحِ مَا يَسُوءُ مَنْ لَهُ ارْتَقَبْ

أي أول المواضع الأربعة في الذكر الابتداء ويسمى المطلع.

فمن حسن الابتداء في تذكار الأحبة والمنازل قوله:

أمن تذكر جيران بذي سلم... البيت.

وقوله: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل... البيت.

فإنه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت حلو اللفظ حسن السبك واضح المعنى.

وقدح بعضهم في هذا البيت بعدم التناسب بأن ذكر في المصراع الأول ما سمعت وأتى في الثاني بمعان قليلة وألفاظ من غريب اللغة فحصل التباين.

ومن حسن الابتداء قوله:

زموا الجمال فقل للعاذل الجاني لا عاصم اليوم من تدرار أجفان

ومنه في ذكر الفراق:

فراق ومن فارقت غير مذمم وأم ومن يممت خير ميمم

وفي الشكاية:

فؤاد ما تسليه المدام وعمر مثلما يهب اللئام

وفي الغزل:

أريقك أم ماء الغمامة أم خمر بفِيٍّ برود وهو في كبدي جمر

وإذا تأملت فواتح السور وجدتها بمكان من البلاغة فلا يوازيها شيء في إيقاظ السامعين للإصغاء إلى ما يرد بعدها.

قوله: (ويجتنب في المدح) يعني أنه ينبغي أن يجتنب المتكلم في المديح ما يسوء مرتقبه أي سامعه بأن يكون فيه تطير أو غيره مما يسوء الممدوح كقول أبي مقاتل الضرير في مطلع قصيدة من الرجز أنشدها للداعي إلى الحق العلوي:

مــوعــد أحبــاب بــالفــرقــة غَــدْ

فقال بل موعد أحبابك يا أعمى ولك المثل السوء. ورويَ أيضاً أنه دخل على الداعي إلى الحق في يوم المهرجان وأنشد:

لا تقــل بشــرى ولكــن بشــريَــانْ   غــرة الــداعــي ويــوم المهــرجَــانْ

فتطير به وبطحه وأمر بضربه خمسين عصا وقال إصلاح أدبه أبلغ في ثوابه والتطير من جهة النهي عن قول البشرى.

ومن قبح الابتداء قول ذي الرمة في عبد الملك بن مروان وكانت عينه تدمع أبداً:

مـا بـال عينِكَ منها المـاء ينسكـبُ

فتوهم أنه عَرَّضَ به فأمر بإخراجه.

وما أنشده أبو النجم لهشام بن عبد الملك وكان أحولاً:

صفــراء قــد كــادت ولمــا تفعــل   كــأنهــا فــي الأفــق عيــنُ الأحْــولِ

والبيت في وصف الشمس فأمر بإخراجه وحُجِبَ عنه مدة بعد ما كان من خاصته.

ويحكى أن أبا نواس أنشد لجعفر بن يحيى البرمكي يهنيه بدار بناها وجلس فيها للهناء:

أرَبْــعَ البِلَــى إن الخشــوعَ لَبَــادِ   عليــك وإنــي لــم أخنْــك وِدادي

فتطير أبو الفضل من هذا الابتداء وتغير هو ومن حضر المجلس فلما ختم القصيدة بقوله:

سـلام علـى الـدنيـا إذا مـا فُقـدتُـمُ   بنـي بـرمـك مـن رائحيـنَ وغَـادِ

استحكم تطيره فلم يمض أسبوع حتى نزلت بهم النازلة أعاذنا الله من تقلب الأطوار إلا إلى ما هو المختار.

ولما بلغ ابن المعتز سورة والنازعات قال له مؤدبه إن سألك أمير المؤمنين في أي سورة أنت فقل له: أنا في السورة التي تلي عَمَّ. فسأله فقال له ذلك. فقال: من علَّمَكَ هذا؟ فقال مؤدبي. فأمر له بجائزة.

ألا ترى ما ابتدأت به الفاتحة من الحمد والبقرة من قوله: ﴿هدًى للمتقين﴾ بدل الضالين الصائرين إلى التقوى.

وكان ﷺ يحب التفاؤل ويكره سيىء الأسماء.

وكان أمير المؤمنين سيدي محمد بن عبد اللّه بن أمير المؤمنين إسماعيل نصر الله جنوده لا يتطير إذا سمع ما فيه الطِّيَرَة حتى إني كنت ليلة معه في المحاضرة في علم العروض حتى ذكرت له الخزم بالزاي، فذكَّرَه ذلك بعضَ حذاق أهل فاس بذلك الفن فبعث إليه فسأله عن الخزم فصار يستشهد للسلطان بقوله:

اشـــددْ حَيَــازيمَــكَ للمــوتِ ... فـــإنَّ المـــوت لاقِيكَـــا

فجعلت أرشده إلى شاهد غير ذلك ولم يطاوعني ولم يتفطن لما داخَلَه من رعب الملك ففطن لي السلطان فقال لي: خلِّ عنه، ولم يتغير عن ذلك لقوة يقينه بالله تعالى.

وإلى مثال ما يسوء الممدوح أشار الناظم بقوله:

وَذَاكَ مَـــا يُـــرَى بِقَـــوْلِ الأوَّلِ ... كَـأَنَّهـا فِـي الأُفُـقِ عَيْـنُ الأحْـوَلِ

الإشارة بقوله (ذا) إلى ما يسوء الممدوح.

أَحْسَنُــهُ بَــرَاعَــةُ المَطْلَــعِ مَــا ... يُنـاسِبُ المَقْصُـودَ عِنْـدَ القُـدَمَـا

أي أحسن الابتداء ما يسمى براعة المطلع وبراعة الاستهلال وبراعة المستهل من بَرَعَ الرجل بالتثليث براعة وبروعاً: فاق أصحابه في العلم وغيره وهي ابتداء يناسب مقصود المتكلم بكلامه بأن يكون بذلك الابتداء إشارة إلى ما سيق الكلام لأجله لتضمنه معناه.

كقول أبي محمد عبد اللّه بن أحمد الخازن يهنىء الصاحب بن عباد بولد لابنته:

بشـرى فقـد أنجـز الإقبـال مـا وَعَـدا ... وكوكب المجد في أفق العلا صعدا

فإن قوله: (بشرى) يناسب ما قصد بالكلام وهي التهنئة.

وكقوله يرثي فخر الدولة بن بويه:

هــي الــدنيـا تقـول بمـلء فيهـا ... حـذار حـذار مـن بطشـي وفتكـي

فـــلا يغـــرركـــمُ منـــي ابتســـام ... فقـولـي مضحـك والفعـل مبكـي

بفخر الدولة اعتبروا فإني أخذت الملك منه بسيف ملكي

فإنه ابتدأ كلامه بما يشعر أنه في الرِّثاء بكسر الراء والمد.

وكقول المتنبي في التهنئة بزوال المرض عن سيف الدولة:

المجدُ عوفِيَ إذ عُوفِيتَ والكرمُ وزال عنكَ إلى أعدائكَ الألمُ

ومنه ما يشار به في افتتاح الكتب إلى الفن المصنف فيه كقوله في الكشاف: «الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً».

وقوله في المفصل: «الحمد لله الذي جعلني من علماء العربية».

لكن ما ذكرت من ابتداء الكشاف: قال ابن خلكان إنه يجود في بعض النسخ، وهو إصلاح من الناس لكلامه إذ أصل كلامه: «الحمد لله الذي خلق القرآن» فقيل له متى تركته على ذلك هجره الناس، فغيره بقوله: «الحمد لله الذي جعل القرآن»، وجعل عند المعتزلة بمعنى خَلَقَ[1]، فهي كلمة حق أريد بها باطل.

بَرَاعَةُ المَطْلَبِ أَنْ يَأْتِي طَلَبْ بَعْدَ وَسِيلَةٍ تَجِي قَبْلَ الطَّلَبْ

هذا هو الموضع الثاني الذي ينبغي أن يُتأنق فيه بما ذكر فإذا تأنق فيه بما ذكر قيل له حسن الطلب ويسمى براعة المطلب إذا يحصل الطلب بعد وسيلة بأن يخرج المتكلم إلى غرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة موصلة إليه كقوله تعالى: ﴿**إياك نعبدُ وإياك نستعين**﴾ فإنه قدم الوسيلة التي هي العبادة على المطلوب الذي هو الاستعانة لأنه أسرع إلى الظفر بالمطلوب كما يفعل ذلك عند الحضور إلى الملوك والكبار ومنه قول أمية بن أبي الصلت في عبد اللّه بن جدعان:

أأذْكُرُ حاجتي أم قد كفاني حِبَاؤُكَ إن شيمَتَكَ الْحِبَاءُ

إذا أثنى عليكَ المرءُ يَوْماً كفاه من تعَرُّضِهِ الثناءُ

الْحِبَاءُ: ككِتَابٍ الإعطاء بلا جزاء ولا مَنٍّ، أو مطلق الإعطاء.

قال في الإيضاح ومنه ما يروى أن أبا نواس سئل في المنام، فقيل: ما فعل الله

---

(١) المعروف أن جعل في اللغة من معانيها خلق كقوله تعالى: ﴿**وجعل الظلمات والنور**﴾ فلا يختص هذا بالمعتزلة، وإنما الذي يختص بهم هو القول بخلق القرآن كما هو مشهور. والله أعلم.

بك؟ فقال: غفر لي بأبيات قلتها وهي تحت وسادتي. فوجدوها كما قال في بطاقة فيها:

يـا رب إن عَظُمَـتْ ذُنـوبـي كثْرةً ... فلقـدْ علمـتُ بـأنَّ عفـوَكَ أعْظَـمُ
إن كـان لا يـرجـوكَ إلا مُحْسِـنٌ ... فمنِ الذي يرجو المسيءُ المجرمُ
مـا لـي إليـكَ وسيلـة إلا الـرجَـا ... وجميـلُ ظنـي ثـم أنـي مُسْلِـمُ

ومما اجتمع فيه حسن التخلص والمطلب قوله تعالى: ﴿فإنهم عدو لي إلا رب العالمين﴾ إلى قوله: ﴿رب هب لي حكماً وألحقني بالصالحين﴾.

وَثَـالِـثٌ تَخَلُّـصٌ لِمَـا قُصِـدْ ... مَـعَ تَنَـاسُـبٍ لِمَـا قَبْـلُ وُجِـدْ

اعلم أن هذا ثالث المواضع الذي ينبغي التأنق فيها بما ذكر وهو التخلص وحسنه أن يخرج مما ابتدأ به الكلام من تشبيب أو أدب أو افتخار أو شكاية أو غير ذلك إلى المقصود مع حصول التناسب بين ما انتقل عنه وبين المقصود.

وإنما كان التخلص من المواضع، لأن السامع ينتظر الانتقال من المبدأ إلى المقصود كيف يكون فإذا كان حسناً متلائم الطرفين حرك من نشاطه وأعان على الإصغاء لما بعده وإلا فبالعكس فالتخلص قليل في انتقال المتقدمين وإنما لَهجَ به المتأخرون لحسنه ودلالته على براعة المتكلم كقوله:

ظلمتُ سنَّة من أحيى الظلام إلى ... أن اشتكَتْ قدماه الضر من ورم

وقول أبي تمام يمدح عبد اللّه بن طاهر:

يقول في قُومَسٍ قومي وقد أخذت ... منا السرى وخطى الْمَهْرِيَّةِ القودِ
أمطلَعَ الشمسِ تبغي أن تَؤُمَّ بنا ... فقلـت كـلا ولكـن مطلـعَ الجـود

قُومَسٌ: بضم القاف وفتح الميم موضع بين خراسان وبلاد الجبل، والْمَهرية بفتح الميم إبل منسوبة إلى مَهْرَةَ بْنِ حيْدَانَ، والقُودُ جمع أقود وهو طويل العنق والظهر.

وأحسن التخلص ما وقع في بيت واحد.

إن يَنْتـقِلْ مِنْ غَيْرِهِ فَـالاقْتِضَـابْ ... .

يعني أن المتكلم إذا انتقل مما افتتح به الكلام إلى المقصود من غير تناسب وملاءمة بينهما سمي ذلك الاقتضاب وليس من البديع بخلاف حسن الابتداء والتخلص وحسن المطلب وحسن المقطع.

والاقتضاب لغَةَ: الاقتطاع وهو مذهب العرب الجاهلية كامرىء القيس وطرفة وزهير ومذهب المخضرمين ـ بالخاء والضاد المعجمتين وصيغة اسم المفعول ـ وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام أو شاعر أدركهما أو من مضى نصف عمره في الجاهلية ونصفه في الإسلام كحسان ولبيد. من قولهم: «ناقة مخَضرمة» إذا قطع نصف أذنها، والمخضرم نصفه الذي أدرك الجاهلية كالمقطوع.

كقول أبي تمام وهو من الشعراء المسلمين في الدولة العباسية في بحر الخفيف:

لــو رأى الله أن فــي الشــيء خيْـراً   جـاورتـه الأبـرار فـي الخلـد شيبـا
كـل يـوم تُبـدي صـروفُ الليـالـي   خلقـا مــن أبــي سعيــد غــريبــاً

فإن الانتقال من الإخبار عن عدم خيرية الشيب إلى الإخبار عن إبداء صروف الليالي خلقاً غريباً من أبي سعيد غير ملائم هذا إن لم يكن الخلق الغريب شيب أبي سعيد وإلا كان مناسباً. انتهى.

تنبيه: الشعراء على أربع طبقات: جاهلية ومخضرمة وإسلامية نشأت في صدر الإسلام وهؤلاء يستشهد بكلامهم في النحو واللغة إجماعاً في الأولين وعلى الصحيح في الثالثة. والرابعة: المولدون ويقال لهم المحدثون وهم الذي بعد صدر الإسلام كبشار بن بُرد وأبي نواس والمتنبي وأبي تمام، والصحيح لا يستشهد بكلامها مطلقاً وقيل إلا من وُثِقَ به منهم، واختاره الزمخشري وجعل ما يقوله كما يرويه بمنزلة نقل الحديث بالمعنى.

قال الفنري: «وليس بسديد بل هو بعمل الرواي أشبه وهو لا يوجب السماع» انتهى.

وقد أخطأ أبو تمام[1] والبحتري والمتنبي في أشياء كثيرة فعُلِم مما ذكرنا أنه لا يحتج بنثر أو شعر لا يعرف قائله ما لم يصدر من ثقة يعتمد عليه كسيبويه.

وأما علم البَـيَان فيحتج بكلام كل عربي وأديب.

---

(١) في النسختين: وقد أخطأ أبو تمام البحتري والمتنبي. ولعل الصواب: والبختري كما أثبتناه. والله أعلم.

ومن الاقتضاب قول البحتري:

وردنا إلى الفتح بن خاقان إنهُ   أعمُّ ندى منكم وأيسر مطلَبَا

وهو كثير في شعره حتى عرَّضَ به بعضهم في قوله من الكامل المرفَّلِ:

وثباً كوثبِ البحتري   من النسيب إلى المديحْ

ومنه قول أبي نواس وهو الغالب على شعره:

من كُمَيْتِ اللون صافيةٌ   خير ما سُلْسِلَتْ في بدن

مُزجت من صوب غادِيَةٍ   حلبة الرائح من مزنِ

تضحك الدنيا إلى مَليك   قام بالآثار والسنن

انتقل من الغزل إلى المديح من غير تخلص.

. . . .   **يُدْنيهِ مِنْ تَخَلُّصٍ فَصْلُ الخِطَابْ**

الضمير في (يدنيه) للاقتضاب يعني أن الاقتضاب يقربه فصل الخطاب من التخلص في أنه يخالطه بعض ملاءمة فلم يكن اقتضاباً صرفاً لشائبة الملاءمة ولا تخلصاً صرفاً لعدم تمامها. وشائبة الملاءمة بالاقتضاب هي أنه لم يؤت بالمقصود فجأة من غير ارتباط بما قبله بل يؤتى بلفظ يدل على ارتباطه به كقول الخطيب بعد حمد اللّه والصلاة على النبي ﷺ: «أما بعد فإنه كان كذا وكذا» فهو اقتضاب من جهة الانتقال من حمد الله تعالى والثناء على مولانا رسول الله ﷺ إلى كلام آخر من غير مناسبة بينهما، ويشبه التخلص من جهة الربط بلفظ أما بعد فإن معناه مهما يكن من شيء بعد حمد الله والصلاة على رسوله، فإنه كان كذا وكذا.

قال ابن الأثير: «والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب في قوله تعالى: ﴿**وفصل الخطاب**﴾ هو أما بعد لأنه يفصل المقصود عما سبق مقدمة له من الحمد والثناء».

قال ابن عباس: «هو القضاء بين الناس بالحق». وقال علي رضي الله عنه: «هو إيجاب اليمين على المدعى عليه والبينة على المدعي». وقال الزمخشري: «البين من الكلام الذي يفهمه من يخاطب به وهذا يناسب قوله تعالى: ﴿**إنه لقول فصل**﴾.

ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ: هذا، كقوله بعد ذكر أهل الجنة: ﴿هذا وإن للطاغين لشر مآب﴾ أي الأمر هذا وهذا ذكر أي لا افتراء فيه.

وقد يذكر الخبر كقوله تعالى حيث ذكر جمعاً من الأنبياء وأراد أن يذكر عقيبه الجنة وأهلَها: ﴿هذا ذكر وإن للمتقِينَ لحسْنَ مآبٍ﴾.

قال ابن الأثير: «لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام إلى كلام آخر»، ثم قال: «وذلك من فصل الخطاب الذي هو أحسن موقعاً من التخلص».

والمراد بالفصل في كلامه القطع بين كلامين بلفظ أجنبي بالنسبة إليهما، كلفظ: هذا، قاله الجربي.

ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلص: قول الكاتب عند إرادة الانتقال من باب من أبواب الحديث مثلاً إلى باب آخر: «هذا باب» فإن فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدىء الحديث الآخر فجأة. ومنه لفظ أيضاً في كلام المتأخرين.

تنبيه: اختلف في أول من تكلم (بأمَّا بعد) على سبعة أقوال:

قيل داوود عليه السلام وهو أقربها.

وقيل يعقوب عليه السلام.

وقيل قس بن ساعدة الإيادي.

وقيل سحبان.

وقيل أيوب عليه السلام.

وقيل كعب بن لؤي.

وقيل يعرب بن قحطان.

ويَعْرُبُ كينصر. ونظم ذلك بعضهم فقال:

جرى الخُلف أما بعد من كان بادياً | بها سبع أقوال وداوود أقرب
بفصل خطاب ثم يعقوب قُسُّهُمْ | فسَحبان أيوبٌ فكعبٌ فيعربُ

وقد روى أربعون صحابياً أن النبي ﷺ كان يقول: [أما بعد] في خطبه ورسائله.

وتعبير غالب المصنفين بـ (وبعد) دون أما بعد، إما اختصاراً وإما لأنهم فهموا أن المدار على الظرف وإن لم يصرح فيه بلفظه (أما). قاله عبد الباقي شارح مختصر خليل:

وَالانْتِهَـا أَحْسَنُـهُ مَـا يُـؤْذِنُ ... بِـهِ وَلاَ نَـصَّ عَلَيْـهِ بَيِّـنُ

يعني أن الانتهاء الذي هو رابع المواضع التي ينبغي أن يتأنق فيها أحسنه ما أذن بختم الكلام حتى لم يبق للنفس اليقظى تشوق لشيء بعده، لكن بالإشارة لا بالنص على الختم كأن يقول (كَمُلَ) ونحوه.

وإنما كان ينبغي التأنق في الانتهاء لأنه آخر ما يعيه السمع فإن كان حسناً تلقاه بالقبول حتى جبر ما سبق من تقصير كالطعام اللذيذ يتناول بعد الأطعمة التفهة. وإن كان على العكس كان بالعكس حتى إنه ربما أنساه محاسن ما سبق.

وهذا النوع سواء كان حسناً أو أحسن يسمى حُسْنَ الانتهاء وبراعة المقطع وحسن المقطع وحسن الخاتمة.

ومنهم من يسميه بالخاتمة ومنهم من يسميه بالانتهاء كما شاع في عرفهم التعبير عن حسن التخلص بالتخلص.

مثال الحسن وهو أن يختم المتكلم كلامه بأجود خاتمة قال بعض أهل الأندلس:

ولـو أنشِـدَتْ بيـنَ العُـذَيْـبِ وبَـارقٍ ... لقـال رُواة الشعـر يـا حبَّـذَ الغَـربُ

ومثال الأحسن وهو أن يزيد على ما ذكر بالإشارة إلى الختم قول البوصيري:

وأذَنْ بسُحُبِ صلاَةٍ منكَ دائمَةٍ... البيتين.

وإنما كان مؤذناً بالختم، لأن العادة ختم الكلام بالدعاء كقولنا في أمير المؤمنين سيدي محمد بن عبد اللّه بن إسماعيل:

وقد رضيَ المولَى عليك محمداً ... إذْ أمتـه لمـا ارتَضَـاهُ تقـودُهَـا
كما رضيت عنك السماحة والندى ... والأمـةُ طـراً حـرهـا وعبيـدُهـا

وقول المتنبي:

قـد شـرَّفَ الله أرضـاً أنـت سـاكنهـا ... وشـرَّفَ النـاسَ إذ سـوَّاكَ إنسَـانَـا

وقوله:

فـلا حطَّـتْ لـكَ الْهَيْجَـاءُ سَـرْجـاً ... ولا ذاقـت لـك الـدنيـا فـرَاقَـا

وقول الأرَّجَانيِّ:

بقِيتَ ولا أبقى لكَ الدهرُ كاشحاً ... فـإنـك فـي هـذا الـزمـان فـريـدُ

عُـلاكَ سـوار والمـاليـك مِعصـم ... وجـودك طـوق والبـريـة جِيـدُ

الكاشح: مضمر العداوة. ومن هذا النوع قول الحلي:

فإن سعدت فمدحي فيك موجبه ... وإن شقيت فذنبي موجب النقم

وقول أبي نواس:

وإنـي جـديـر إن بلغتُـكَ بـالمُنَـى ... وأنـت بمـا أمَّلـتُ منـك جـديـرُ

فـإن تـولنِـي منـك الجميـلَ فـأهلُـهُ ... وإلا فـإنـي عـاذر وشكـورُ

قوله: (أهله) خبر مبتدأ محذوف أي فأنت أهلُهُ وأنا أهله، أو منصوب بفعل محذوف أي أوْلَيْتَ أهلَه. قوله: (عاذرٌ) معناه عاذر لك أي عاذر لك في المنع وشكور لك إذ أصغيت إلى المدح أو لأجل ما سبق من العطاء.

وجميع فواتح السور واردة على أكمل الوجوه وأحسنها ففيها من البلاغة والتفنن وأنواع الإشارة ما يقصر عن كنه وصفه العبارة كالتحميدات المفتتح بها أوائل السور كالابتداء بالنداء في يا أيها الناس، يا أيها الذي آمنوا؛ فإن مثل هذا الابتداء يوقظ السامع للإصغاء إليه. وكالابتداء بحروف التهجي نحو: ألم، حم، ص، فإنه يبعث على الاستماع إليه لأنه يقرع السمع بشيء غريب وكذا خواتم السور فإنها في غاية الحسن. ألا ترى إلى الدعاء الذي ختمت به سورة البقرة، والوصايا التي ختمت بها آل عمران والفرائض في خاتمة سورة النساء والتعظيم في خاتمة المائدة والوعد والوعيد في خاتمة الأنعام. وغير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفس بعدها تشوق إلى ما يقال. فمن تتبعها وجد العجب العجاب ووحد ـ كما قال الثعالبي ـ ربَّ الأرباب.

وقد يكون فيما ذكر خفاء عند بعض الأذهان حيث افتتح بعض السور بذكر الأهوال وأحوال الكفار ونحو ذلك كقوله تعالى: ﴿**يا أيها الناس اتقوا ربَّكم إنَّ زلزلة الساعةِ شيءٌ**

عظيم﴾، وقوله: ﴿**تبت يَدَا أبي لهبٍ**﴾ وكذلك ختم بعض السور بالأهوال التي قد يُتوهم عدم مناسبتها للابتداء والختم مثل قوله تعالى: ﴿**غير المغضوب عليهم ولا الضالين**﴾، وقوله: ﴿**إن شانئك هو الأبتر**﴾، فهذا إنما يظهر عند التأمل والتذكر لما تقدم من الأحكام في الفنون الثلاثة فإن لكل مقام مقالاً لا يحسُنُ فيه غيرُهُ.

تنبيهات:

الأول: قال ابن مالك: قد قلَّت عناية المتقدمين بحسن الانتهاء بخلاف المتأخرين فإنهم أجادوا ذلك وحافظوا عليه.

الثاني: في شرف علم البلاغة، فمن شرفه أنه ﷺ افتخر به في عدة مواضع. ومنه إعجاز القرآن ببلاغته. ومنه أن لا علم أدل للمرء منه إلى مراد الله تعالى من كلامه ولا أعون على تعاطي متشابهاته ولا أنفع في إدراك لطائفه ولا أكشف للقناع عن وجه إعجازه؛ لأنك إذا ما رأيت قواعده حصل لك ذوق تدرك به إعجاز القرآن.

قال في المفتاح: «وهو الذي يوفي كلام رب العزة من البلاغة حقَّه ويصون في التأويل ماءَه ورونَقَه». انتهى.

قال السيد: «والتأويل صرف اللفظ عن ظاهره بمرجح أقوى والتفسير الكشف عما يدل عليه اللفظ بظاهره وقيل التأويل هو أحد قسمي التفسير الذي هو الكشف عن ظاهره أو باطنه، وقيل التفسير ما يتعلق بالرواية والتأويل ما يتعلق بالدراية» انتهى.

ثم قال في المفتاح: «ولكم آيةٍ من آيات القرآن تراها قد ضيمت حقَّها واستُلِبتْ ماءَها ورونقها إن وقعت إلى من ليس من أهل هذا العلم فأخذوا بها في مآخذ مردودة وحملوها على محامل غير مقصودة وهم لا يدرونَ ولا يدرون أنهم لا يدرون، فتلك الآي من مآخذهم في عويل ومن محاملهم على ويل طويل، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

ثم مع ما لهذا العلم من الشرف الظاهر والفضل الباهر لا ترى علماً لقيَ من الضيم ما لَقِيَ ولا مُنِيَ من سوم الخسف بما مُنِيَ أي ابتليَ.

السيد: «وذلك لقلة المعتنين بشأنه وكثرة الناهبين من جوانبه وأركانه».

ثم قال في المفتاح: علم تراه أيادي سبإ فجزء حوته الدبور وجزء حوته الصبا، انظر باب التجديد فإنه جزء منه في كف من هو؟ انظر في باب الاستدلال فإنه جزء منه في يد من هو بل تصفحْ معظم أبواب أصول الفقه من أي علم هي من يتولاها؟! هـ.

أيادي سبإ: مثل يضرب في التفرق.

ومعظم أبواب أصول الفقه كالحقيقة والمجاز والكناية وغيرها فإنها من هذا العلم وقد تولاها صاحب الأصول.

الثالث: أن المنثور في البلاغة أشرف من المنظوم. قال ابن الأثير: «لأسباب من جملتها أن الإعجاز لم يتصل بالمنظوم وإنما اتصل بالمنثور، الآخر أن أرباب النظم أكثر ولهذا نجد المجيدين منهم أكثر من المجيدين من الكُتَّابِ وليس ذلك إلا لوعر مسلك النظم وبعد أمثاله. السبب الثالث: أن الكتابة إحدى دعامتي الدولة والأخرى السيف، والأولى لا يُستغْنَى عنها. الرابع: أن الشاعر إذا احتاج إلى الإطالة بأن ينظم مائتي بيت أو أكثر فإنه غالباً لا يجيد إلا في قليل من ذلك والكاتب يطيل في الكتاب الواحد في عشر طبقات من القراطيس أو أكثر ويكون فيها ثلاثمائة سطر أو أكثر وهو مجيد في ذلك كله.

قال ابن الأثير: وهذا لا نزاع فيه لأنا رأيناه وسمعناه وقلناه. وهذه النكتة مما فضل به العجم على العرب فإن شاعرهم ينظم كتاباً طويلاً في غاية الفصاحة والبلاغة في لغتهم.

قال ابن الأثير: كما فعل الفردوسي في نظم الكتاب المعروف بشاه نامه وهو ستون ألف بيت من الشعر يشتمل على تاريخ الفرس وهو قرآن القوم. وقد أجمع فصحاؤهم على أنه ليس في لغتهم أفصحُ منه وهذا لا يوجد في اللغة العربية مع اتساعها وتشعب فنونها وأغراضها على أن لغة العجم بالنسبة إليها كقطرة في بحر. انتهى.

قَـدْ انْـتَـهَـى وَالحَمْـدُ للهِ العَلِـي عَلَـى بَيَـانِ ذِي الخَفَـاءِ وَالْجَلِـي

أي انتهى ما أردت جمعه وأملْتُ نفعه والحمد لله العلي عن سِماتِ الخلق على ما بينه لنا من جليات هذا العلم وخفياته .

نَحْمَـدهُ مَـا دَارَ عَـنْ أَمْـرٍ فَلَـكْ وَسبَّـح الجِـنُّ والإِنْـسُ وَالمَلَـكْ

أي نحمده ما دارت عن أمر الله وإذنه الأفلاك وما سبحته الإنس والجن والأملاك أي حمدا دائماً لأن الأفلاك تدور أبداً وكذلك تسبيح الثلاثة الأجناس.

حَمْـداً كَمَـا يَـزِيـدُ مِـنْ نَعْمـائِـهِ بِـهِ يُقـالُ العَبْـدُ مِـنْ حَـوْبَـائِـهِ

أي نحمده حمداً مثلما يتزايد علينا من نعمائه تعالى وبسببه تحصل إقالة العبد من شر حوبائه أي نفسه. والنَّعماء بفتح النون ممدودٌ: المسرةُ. والمراد بالعبد هو الناظم نفسه. وأظهر في مقام الإضمار لأجل الاستعطاف بلفظة العبد. والحَوباء بالفتح.

فَهْـوَ إلَهِـي خَـالِقِـي وَرَبِّـي حَسْبِـي وَعُـدَّتـي لِيَـوْمِ الكَـرْبِ

الإضافات الخمس للاستعطاف ومعنى حسبي كافِيَّ، وعُدَّتي بضم العين ما يُستَعَدُّ به للشيء. ويوم الكرب هو يوم القيام نجانا الله تعالى بفضله من كربه.

سُبْحـانَـهُ مِـنْ دَائِـمِ التَّفَضُّـلِ عَلَـى حَقِيـرٍ مُـذْنِـبٍ مُبْتَـذِلِ

المراد بالحقير هو الناظم نفسه، فهو كقول البوصيري:

جـد لعـاصٍ ومـا سـواي هـو العَـا صـي ولكـن تنكيـريَ استحيَـاء

وقال أبو الحسن الشاذلي رحمه الله تعالى ونفعنا به آمين: «ما طلبت من الله شيئاً إلا وقدَّمت إساءتي أمامي». ومبتذل اسم فاعل من الابتذال ضد الصيانة فهو بمعنى حقير.

ثُـمَّ صَـلاةُ الله والسَّـلامُ عَلَـى الَّـذِي بِـهِ نَجَـا الأنَـامُ
مُحَمَّـدٍ خَيْـرِ مَعَـدٍّ حَسَبَـا وَشَـرَفـاً وَنَـائِـلاً وَنَسَبَـا

نجَّى الأنام به من ظلمات الجهل وقوله: (محمد) بالجر بدل من الذي، ومَعَدٌّ بفتح الميم والعين وتشديد الدال ابن عدنان، والحسب بالتحريك الدِّينُ أو الكرم أو الشرف الثابت في الآباء أو ما يعد من مفاخر الآباء، والشرف العلو والنائل العطاء قال:

فـإن مـن جـودك الـدنيـا وضَـرَّتَهَـا ومـن علـومِـكَ علـمَ اللـوحِ والقَلَـمِ

ونسبه ﷺ أشرف أنساب بني آدم.

أَعْجَـزَ بِـالقُـرْآنِ كُـلَّ عَـدنَـانْ وَأَخْـرَسَـتْ أَسْـرارُهُ لِقَحْطَـانْ

فاعل أعجز ضمير النبي ﷺ والضمير في أسراره للقرآن. والمراد بالأسرار اللطائف

والنكت البيانية التي اشتمل عليها. وعندنا من أجداده ﷺ ابن أُدٍّ بن أُدَدِ بْنِ هَمَيْسَعِ بن بنت قَيْذَارِ بن إسمَاعِيلَ عليه السلام على خلاف فيما وراء عدنان. وأُدٌّ بضم الهمزة وتشديد الدال، وأُدَدُ بهمزة مضمومة فدالين الأولى مفتوحة، والهَمَيْسَعُ بفتح الهاء على وزن السَّمَيْدَعِ، والهميسع: الرجل القوي، ونبت: بفتح النون ويقال فيه نابت، وقيذارُ بالذال المعجمة بعدها ألف ويقال قَيْذَرُ بلا ألف والذال تفتح وتضم وهو صاحب الإبل وذلك أنه كان صاحب إبلِ إسماعيل عليه السلام.

وقَحَطَان: بفتح القاف جد عرب اليمن. ومعنى (أخرست أسراره لقطحان) أنها جعلتهم كالبكم، لأن كلامهم بالنسبة إلى القرآن كلا كلام. واللام في قوله: (لقحطان) زائدة.

وفَضَحَ المُعَلَّقَاتِ ....

المعلقات: بفتح اللام المشددة سبع قصائد اختارها العرب من الشعر وعلقوها بأستار الكعبة وقالوا لن تطلع الشمس على أبلغ منها فلما نزل القرآن افتضحت وأزيلت عن الكعبة.

وهي قصيدة امرىء القيس التي مطلعها:

قفا نبك ....

وقصيدة النابغة التي مطلعها:

يـــا دار ميَّـــةَ بـــالعليـــاء فـــالسَّنَـــدِ

وقصيدة علقمة التي أولها:

طحَـا بـك قلـب فـي الحسـان طـروبُ

وقصيدة زهير التي أولها:

أمـــن أم أوفَـــى دمنـــةٌ لـــم تكلَّـــمِ

وقصيدة طرفة بفتح الطاء والراء التي أولها:

لخـــولـــة أطـــلال ببـــرقـــةِ ثهْمَـــدِ   تلوحُ كباقي الوشم في ظاهر اليد

وقصيدة عمرو بن كلثوم التي أولها:

ألا هُبـي بصحنـك فـاصبَحِينَـا ولا تبقـي خمـورَ الأنـدرينَـا

وقصيدة عنترة التي أولها:

هـلَ غـادرَ الشعـراءُ مـن متَـرَدَّمِ

وأهل العرف اليوم يطلقون المعلقات على جميع ديوان الستة تسمية الشيء باسم جزئه فيقولون شرح المعلقات ومرادهم شرح الديوان كله.

.... وَقَهَرْ أُسْلُـوبُ نَظْمِـهِ حِجَـاهُـمْ وبَهَـرْ

الأسلوب: بضم الهمزة الطريق والمراد بالنظم التركيب والتأليف، والْحِجَا بكسر الحجا العقل، وبَهَرَ: كمنعَ: بمعنى غلب فهو مرادف لقهر.

يعني أن طريق تركيب القرآن يبهر العقول لاتصافه بالإعجاز.

فَنَسْـأَلُ الله خِتَـامَ الْحُسْنَـى وَأَنْ يُقِـرَّنَـا المَقَـرَّ الأَسْنَـى

قوله ختام الحسنى مقلوب أي حسنى الختام والموت على دين الإسلام عاملاً بطاعته التي توجب رضوانه، والمقر الأسنى هو الفردوس.

ويَـرْحَـمَ الفَـرعَ والأَصْـلَ طُـرًّا أَبَـاً وَأُمَّـاً وَهَلُـمَّ جَـرًّا

الفرع الذريّة، والأصل: الآباء والجدود، ومعنى (وهلم جرا) إلى ما لا نهاية له، و(جَرًّا) مفعول مطلق أي أقبِلْ تَجُرُّ جَرًّ أو حالٌ أي جاراً على هيئتك. والمعنى دون نهاية حيث تمكن النهاية وهو ما دون آدم عليه السلام.

بِـأَحْمَـدَ المَـاحِـي سَنِـي المَنَـاقِـبِ الحَـاشِـرِ الَّـذِي دُعِـي بِـالعَـاقِـبِ

قوله بأحمد متعلق بنسأل أي نسأل الله ما ذكر في البيتين قبل بجاه أحمد. ومعنى سنِي المناقب: شريف الخصال، والماحي: الذي يمحو الله به الكفر، والحاشر الذي يُحشَرُ الأولون والآخرون على عقبه، والعاقب الذي لا نبي بعده.

وختمت هذا النظم المبارك بالأسماء الخمسة التي ختم بها مالك موطأه تبركاً به وتشبهاً. ولفظه: إن النبي ﷺ قال: «لي خمسة أسماء أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا

الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الأولون والآخرون على قدمي، وأنا العاقب».

اعلم أن جل اعتمادي في هذا الشرح المبارك على:

- مطول سعد الدين التفتزاني.
- وحواشي السيد عليه.
- وحواشي شمس الدين الحسن بن محمد الفنري ويعرف بجلبي.
- وتلخيص المفتاح والإيضاح وكلاهما لقاضي القضاة جلال الدين محمد بن عبد الرحمٰن بن عمر القزويني قدم دمشق فولي الخطابة بها ثم ولي قضاء القضاة بالشام ثم قضاء القضاة بالديار المصرية ثم عزل وأعيد إلى قضاء الشام. توفي بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبعمائة. قاله الشُّمُنِّي في حواشيه على المغني.

وعلى حواشي الشيخ ياسين الحمصي على مختصر سعد الدين التفتزاني. وياسين المذكور معاصر الخرشِي قرأ أحدهما على الآخر.

وعلى حواشي حفيد السعد.

وعلى حواشي سليمان بن عبد الرحمٰن الجربي المالكي كلاهما على مختصر السعد.

وعلى شرح السيد الجرجاني على القسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكي، والسيد هذا شريف توفي في شيراز عام عشرين وثمانمائة وصنَّف هذا الشرحَ في سمرقند.

وعلى معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ألفه عبد الرحيم بن عبد الرحمٰن بن أحمد العباسي بالقاهرة من مصر عام إحدى وتسعمائة.

وعلى عقود الجمان للسيوطي.

وعلى المثل السائر لابن الأثير.

وعلى الأطول لعصام على التلخيص لكنه وقف عند الاستعارة.

وعلى القاموس فيما يتعلق باللغة.

وعلى جمع الجوامع في الأصول.

والمحلى عليه.

وحواشي المحلي كابن أبي شريف والشيخ زكرياء والآيات البينات.

وعلى شرح الثعالبي على قصيدة الحلي في البديع.

وربما أجتني طرفاً من غير ما ذكرتُ.

فتم بحمد الله دفتراً كاملاً ومجلساً حافلاً صار كل الصيد في جوفه مزدهياً بنعته ووصفه ومتحدثاً بشكر مولاه ليزداد القبول ويلقح به أشجار العقول.

وذلك في رجب عام ثمانية وتسعين ومائة وألف بتججك عمرها الله بالتقوى. وقد تم أصله بها أواخر جمادى الآخر عام واحد وتسعين ومائة وألف.

والله ينفع بهما مؤلفهما عبد اللّه بن إبراهيم بن الإمام العلوي ومن كسبه أو كتبه أو علمه أو تعلمه وكل المسلمين ويجعله لما فيه من بيان أسرار القرآن المبين صلة له بسيد المرسلين في الدنيا والأخرى آمين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وحسبنا والله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وفي نهاية النسخة الحجرية من كتاب فيض الفتاح على نور الأقاح والمطبوعة بالمغرب ما نصه:

بسم الله الرحمٰن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

يقول مصححه العبد الجاني عبد الرحمٰن بن جعفر الكتاني منحه الله دار التهاني.

نحمدك اللهم على ما أوليتنا من بيان المعاني باللفظ البديع، ونصلي ونسلم على نبيك سيدنا ومولانا محمد القاهر بدلائل إعجازه وخطابه الرفيع، وعلى آله وأصحابه ذوي اللفظ الفصيح والعقل الرجيح.

أما بعد: فقد تم بحمده تعالى طبع هذا الشرح الجليل الذي هو منية كل طالب نبيل ألا وهو شرح الفقيه العلامة النحرير، صاحب البيان والتحرير، ذي التآليف العديدة والتصانيف الفريدة أبي محمد سيدي عبد اللّه بن إبراهيم العلوي الشنجيطي على نظمه نَوْرِ الأقاح، الذي عقد فيه تلخيص المفتاح، رحمه الله رحمة واسعهْ وأثابه على ذلك مثوبة نافعهْ، بعناية مولانا الإمام، حامل راية الإسلام، السلطان الأعظم، والهمام الأفخم،

عمدة أرباب المحابر والأقلام وشيخ مشائخ الإسلام، علامة الزمان، وفريد العصر والأوان المحفوظ بحفظ مولاه من كل ما يغيظ سيدنا ومولانا عبد الحفيظ نصره الله نصراً مؤزراً وجعل حظه من عنايته به كاملاً موفراً. آمين.

وكان الفراغ من طبعه خامس وعشر[1] رمضان المعظم
عام تسعة وعشرين وثلاثمائة وألف
والحمد لله رب العالمين.

(١) كذا في «ق».

الفهرس